

CVK 19
—
DI. V 17

20 C 17

محف الذخائر ومنع الابرار
على رر المختار

~~CLV 79~~

مصنوتا

تخف الاضداد مخ
الابرار علي ووللخاد

3

لصنوعها بل ما ذكر هذا الحمد حمد وشكر اما كونه حمدا
فلكونه باللسان واما كونه شكرا اعني لغويا
فلكونه في تقابله بقوة فكلم اختيار التقدير بالحمد
على التقدير بالشكر والجواب ان ذلك لا يحتاج
القرآن المجيد بمادة الحمد ولانه راس الشكر كما في
حديث الحمد راس الشكر وذلك لان الموضوع
لراس الشكر هو مادة الحمد خاصة ولانه اصرح
اسماؤه وذلك لان ما في القلب خفي وما في
الاركان محتمل انه اتفاق ولذلك روي ما شكر
الله عبد لم يحده اي ما اظهر نية كل الاظهار عبد
لم يثن عليه باللفظ ولان التقدير بالحمد اقرب
الي استئصال حديث كل امرئ بآله لا يبيانه بالحمد
لانه هو اجزم على رواية ضم الدالة وان قيل
انها ضعيفة والارجح ان زيادة التوسعة
على الشكر لقوله تعالى لمن شكر ثم لا يزيد تكلم
اذ ليس المراد في الآية خصوص الشكر بل تعظم
قطعا بل ما يشمل الشاكر لفظه وخدمته
الاركان واعتقاد الجنات في مقابلة النعمة
الثاني لم اختار الحمد دون المدح وجوابه يعلم
بما تقدم وجواب ايضا بانه اختار الحمد على
المدح لما فيه من التشبيه على انه قاعل مختار
كما عليه اكسبون الاختيار خلافا لما عليه
العلاسة الاسرار من انه بالعلة او بالطمع
لا بالاختيار الثالث لم اختار الجملة المضاركية
على الاسمية مع انها تدل على دوام صنوعها

والكتاب مفتوح بها والجواب ان ذلك لدلالة المضارع على
 مجدد بمعنى هذا دائما المشعر ذلك بتجدد ما يقابل
 بالحمد من النعم دائما في النسب فهذا لان الحمد عليه
 متجدد ولما كانت الرتبة دائمة ناسبا الجملة
 الانشائية المفتحة بها الكتاب وما ذكرناه من كون
 الجملة المضارعية تلك على الحمد انما هو قيل
 نقلها الى الانشائية فلا يرد ما لمعنى هذا الرابع
 لم اشركت الخطاب على الاسم الظاهر والجواب
 ان ذلك للاشارة الى قوة اقبال الحمد على
 جنبه تعالى حتى حمده على وجه المناهضة والي
 ونوع حمده على وجه الاحسان المعنى بحيث
 ان تعبد الله كانك تراه الخامس لم اشركت في
 مع ان تقتريه بعين الاختصاص والجواب ان ذلك
 لان تاحير هو الاصل وللإشارة الى استغنا
 هذا الاختصاص من لينة وضوح عن البيان
 بتجديد مع زيادة وتوضيح ثم اعلم ان جملة الحمد
 خبرية لفظا انشائية معنى او خبرية لفظا ومعنى
 وتحصل بها الحمد صريحا وذلك لان الاخبار عن
 الشيء نفس ذلك الشيء اذ كان من افراد ذلك
 الشيء اذ لا يسلك عاقل في ان الاخبار عن الكلام
 كلام لان الخبر عنه من جنس الخبر اي من افراد
 وما عت فيه مثله وهذا بخلاف الحمد بالنون
 لانه اخبار عن حمد يقع في المستقبل وهو ليس
 حمدا صريحا ولا من جنس الحمد الصريح كذا قيل وفيه
 نظر ظم وذلك ان وجه عدم افادة الحمد

بالنون

بالنون الحمد الصريح هو انه يتعين فيها ان تكون خبرية
 لفظا ومعنى اذ لا يمكن انشا التكلم حمد غير لبيان
 نفسه واما ان جعلت النون للتكلم المعظم
 نفسه كما فعل الجلال المحلى على جمع الجوامع فهو
 صحيح على انه حمد صريح ولا غبار عليه افاده
 شيئا المذكور في حاشيته على السعد
 نقلا عن العلامة التجاري وظم ان قوله وذلك
 لان الاخبار عن الشيء اى في ان افادة الجملة
 الحمد الصريح ولو على انها خبرية لفظا او خبرية
 معنى ولا قابل به بل افادتها الحمد الصريح بين على
 انها انشائية معنى خبرية لفظا فاذا نظر الى
 انها انشائية معنى افادة الجملة الحمد الصريح وان
 نظر الى انها خبرية لفظا افادتها الحمد الصريح
 لا الصريح مثل ضيغة محمدك بالنون سواء نبوا
 لان كلا منهما جملة مضارعية وكل منهما
 اخبار عن حمد يقع في المستقبل هذا ما ظهري
 ولكن ما نقلناه عن شيئا المذكور من
 التعليل بقوله اذ لا يمكن ان يعيد اختصاصا من
 عدم افادة الحمد الحمد الصريح في محمدك بالنون لما قاله
 من انه يتعين فيها ان تكون خبرية لفظا ومعنى واما
 في لفظ الحمد بالهمزة فتعني الحمد الصريح وان
 كانت الجملة خبرية لفظا ومعنى او لفظا فقط
 وبويدة اطلاق قوله واما ان جعلت النون
 للتكلم المعظم نفسه كما قيل اى وهو تكلم
 كما لا يخفى على المصنف وفي حاشية السيد احمد المحلى

الحمد

على الاشياء والنظائر ما لفظه وعلى جمل الجملة انشا
معنى قبل يلزم انتفا الاتصاف بالجميل قبل حمد الحامد
ضرورة ان الاشياء يعاقب معناه لفظه في الوجود وبما
بالمنع لانه لا محذور في عدم محروديه في الازل بما انشاء
العباد من المحامد وانما المحذور في عدم اتصافه فيه
بما يحمدونه من الكمال وهو غير لازم علي ان اللازم
من المقارنة انتفا وصف الوصف المعنى لا الاتصاف
افاده عبد الحكيم في حواشي البيضاوي اه بقران في
قوله عن الاشياء والنظائر براءة استهلال وسمي
براعة المطلاع هنا قال جاد المولي في حاشيته على الباقية
عند قول المتن اقسامها ثلث بخير ختمت فيه اشارة
الي حسن الختام وهو ان ياتي في آخر الكلام بما يسلط
انتهايه وسمي براءة مقطع كانت ما يوت به في
اول الكلام ليدل على المقصود براءة استهلال امارعة
المطلع في كل ما تقتضيه على المقصود من السلسلة وما
بعد هاتين البراعات ثلاثة اه بالحرف وهو ثورية ايضا
وسمي بالايهام وهي ان يطلعت لفظ له معنيان
قريب وبعيد و مراد البعيد اعتمادا على قرينة حقيقة
قال العلامة الاميري في شرحه لغزاي صحيح وقواسم
و مراد الحقي يشمل ما لو اريد الاشارة له بوجه ما لو لم
يكن مراد من اللفظ وان كانت اللمثلة لا تقيد به في الاختصاص
اه بالحرف والمعنى على المعنى البعيد هنا احمده يا من
تترهت فانه عن ان ينسب لما هذه الكتاب ككونه حادثا
ومولغا من كلام الحادث ومثله يقال فيما بعده من السماء
الكتب بما يناسب ثم ظهر لي ان المعنى البعيد هنا هو

المعنى

الحقيقي والمعنى القريب هو المصطلح عليه عند اهل
المذهب من اسما الكتب وما قيل من انه فيه صناعة ير
التوجيه حيث ذكر اسما الكتب وهي الاشياء والنظائر
لا من محمدين والد مرر الملاحض واذا غير صحيح وان درج
عليه المحمدين فيما سياتي عند قول الشارح الذي حازوا
صحيحه من ذبح من مع فتح كشف فنهض فضلك الوافي
حقايقا او وسياي التنبيه عليه ان سأل الله تعالى
وذلك لان التوجيه كافي مختصرا السعد ومن التخصيص
في موارد الكلام بمحملا لوجهين وكنت الغري عليه
مانعه قوله بمحملا اي احتمالا على السوا فتمتج به
التورية اه وقوله يا من اورد كلمة يا التي لند البعد
مع انه تعالى اقرب اليك من الوريد تبصير او تقظا للتحفة
المقدسة عن المحامد المكدر بالكدورات البشرية ولا ينافي
هذا ما سبق من نكتة الخطاب في قولنا حتى حمده على وجه
المساواة او لان البعد الرئي بين الحكمة والخاتمة
يضا جنة قوة الاقتبال وصدي التوجه اليه تعالى وقد
ورد في الكتاب والسنة اطلاق الميم عليه تعالى
عوسجانات الذي اسرى بعبدته انما يخلت كمن لا يخلت
وفي السنة يا من احسانه فوق كل احسان يا من لا ينجم كما
فمن بعضهم اطلاقها عليه تعالى ممسقا وانما اطلاقها في هذا
المحتمل لان فيه فوائد جليلة قل من تقطن لما الا في مواضع
قليلة قوله في الا قطار في الصباح والعطر بالصم الجانب
والناحية واجمع اقطار مثل قفل واقتال اه وقوله وسار
في الامصار اي لان شرف العلم اعما يغمر فيه او الغالب على
القرى ضياء العلم بها ومن ثم قال الامام الشافعي ولا سكتي

التخصيص

منه
تتريها

٢ جيل صح

٣ الموهبات صح

قوله قد طار ما خوذ من طار الشئ
اذا تفرق قال في القاموس تطاير
تفرق كاستطار وطار كطال اه
ولا يصح ان يكون ما خوذ من طار
الطائر صح كما لا يخفى
واراد اطار ان الارض ونواحيها
واردوها باسجمة بعد صا
لحصول النفع في كل صحه وجن

الاقطار والاصفار جناس
لاصق تامل ولوايد الاقطار
بالاصفار كان بينه وبين الاصفار جناس
لاصق وهو توافق الكلمتين في عدد

قال العلامة العطار في حاشيته على السمرقندي
١٠
قال العلامة العطار في حاشيته على السمرقندي
١٠
قال العلامة العطار في حاشيته على السمرقندي
١٠

وكتبه في سنة ١٢٠٠
في شهر ربيع الثاني
بمدينة القاهرة
في دار الخزانة
الملك الناصر
عليه السلام

قوله حتى اكب الناس عليه في انما هو القوي يصنع عليك تسويدا **قوله** بيدانه في المختار وبيد كبره
كبه قلبه وصرعه كأكبه فأكب لازم متفرد وزنا ومعنى يتلك بأكب كثر المال بيدانه جمل **قوله** الى
حد الالفه اي الاخني لان اللفظ هو الامر المتخيل الذي خفي
دفعه علي السباع وما احسن ما قيل في صاحب الامم
الدهر صفة لا يشي لنفسه وليس في سمي مجهدا ما شقته
من تصاحبنا وان فخرت عيني اليه افترقا فرقة لا يرد
وفي الامير علي المعني المرفق بضم اللام وتشديد التاني
بغير الكسرة **قوله** وبذلك له مع المستة سنة من جديد
المر بيدانه قد حصل له مستة عظمة حين التاليف
من الموقر **قوله** فانه كان كنيسة لفرقة من اليهود شبي
الغرابين بهجوره من قديم لفرقة هذه الفرقة وانقطاع
في د مستف فخص يهودي غريب وعلو من هذه الفرقة
اي د مستف قد دفعه النصراني دراهم معلومة واذن
لهم في بناها وان يجعلوها بعدا لهم وصديق علي ذلك
جماعة من اليهود لفوة سوك النصراني في الوقت
وبيعني ان الكنيسة المذكورة في داخل حارة لليهود
مستة علي دور عديدة وان مراد النصراني شر الحارة
المذكورة وادخلها الكنيسة وطلبوا قوتي على صحة
ذلك الاذن وعلي كونها صارت مبيد النصراني واستغنت
من الكتابة وقلت ان ذلك غير جاز فكبت لهم بعض
المهورين طعا في عرض الدنيا ان ذلك صحيح جاز
فقوت بيدك سوتهم وعرضوا ذلك علي ولي الامر
لياذن لهم بذلك حيث وافق عرضهم الحكم الشرعي
بنا علي ما افتاهم به ذلك المعنى ولا ادري ما يؤول اليه
الامر والي الله المستكي **قوله** في المختار
انما

قلت

قلت ان الامر بعد سنة الي ان سرعوا في عمارتها علي احسن ما ارادوا
مع عصب امكن حولها اخذوها من المسلمين فترزوا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم وقال الحشم هناك ومستندي
فيما قلته امور منها ما علمته من ان اليهود لا عهدهم فالتم
ان كنا يسهم المدينة اقرب مساكن لا معابد فتبني كما ابيت
عليه وما علمته ايضا من ان اهل الذمة نقصوا عنهم
لثقتهم المسلمين مع التنازل الكفار فلم يبق لهم عهد في
كتايبهم في موضوعات الان بغير حق وياي قريبا عند
قوله وب النبي صلى الله عليه وسلم ان عهد اهل الذمة
في الشام مشروط بان لا يحدوا بيعة ولا كنيسة ولا
يسموا مسلمان ولا يصوبوه وانهم ان خالفوا فلهذا لم
وقد نقل الشرح في رسالة عن الامام الشافعي انه اتي بانه
لا يعاد ما اهتم من الكنائس وان من ساعد علي ذلك فهو
راض بالكفر والرضا بالكفر كفره فنعوذ بالله من سوء المنقلب
اخر ما ذكره هناك فقدم رضاه بما ذكره من السبب في حصول
المستة المذكورة **قوله** وحق رواية له اي وحقية
رواية له اخر وهو متعلق بقوله واجازني **قوله** عن ابي عبد
الله السيد يونس بن يعقوب السبيعي وفتحها بعد ما با موعدة مفتوحة
ثم ذال بجمع ساكنة بعد هاهيم مفتوحة اخره نون فثبت
الي قرية من قري مجار انما في السيد الخطاوي **قوله** ابتدا
بها عملا بالاحاديث الواردة في ذلك اي ما رواه السجل
والحمد لله وذكر الله واقتنا بالكتب السماوية التي اسرها الكتاب
العزيز لما نقل عن العلماء اعلام من اجماع كل مله ان الله
سالي افتتح كل كتاب ليسم الله الرحمن الرحيم الدال له خير
بسم الله الرحمن الرحيم فاحتم كل كتاب ولا ينافيه خصوصية

وكتبه في سنة ١٢٠٠
في شهر ربيع الثاني
بمدينة القاهرة
في دار الخزانة
الملك الناصر
عليه السلام

قوله حتى اكب الناس عليه في انما هو القوي يصنع عليك تسويدا **قوله** بيدانه في المختار وبيد كبره
كبه قلبه وصرعه كأكبه فأكب لازم متفرد وزنا ومعنى يتلك بأكب كثر المال بيدانه جمل **قوله** الى
حد الالفه اي الاخني لان اللفظ هو الامر المتخيل الذي خفي
دفعه علي السباع وما احسن ما قيل في صاحب الامم
الدهر صفة لا يشي لنفسه وليس في سمي مجهدا ما شقته
من تصاحبنا وان فخرت عيني اليه افترقا فرقة لا يرد
وفي الامير علي المعني المرفق بضم اللام وتشديد التاني
بغير الكسرة **قوله** وبذلك له مع المستة سنة من جديد
المر بيدانه قد حصل له مستة عظمة حين التاليف
من الموقر **قوله** فانه كان كنيسة لفرقة من اليهود شبي
الغرابين بهجوره من قديم لفرقة هذه الفرقة وانقطاع
في د مستف فخص يهودي غريب وعلو من هذه الفرقة
اي د مستف قد دفعه النصراني دراهم معلومة واذن
لهم في بناها وان يجعلوها بعدا لهم وصديق علي ذلك
جماعة من اليهود لفوة سوك النصراني في الوقت
وبيعني ان الكنيسة المذكورة في داخل حارة لليهود
مستة علي دور عديدة وان مراد النصراني شر الحارة
المذكورة وادخلها الكنيسة وطلبوا قوتي على صحة
ذلك الاذن وعلي كونها صارت مبيد النصراني واستغنت
من الكتابة وقلت ان ذلك غير جاز فكبت لهم بعض
المهورين طعا في عرض الدنيا ان ذلك صحيح جاز
فقوت بيدك سوتهم وعرضوا ذلك علي ولي الامر
لياذن لهم بذلك حيث وافق عرضهم الحكم الشرعي
بنا علي ما افتاهم به ذلك المعنى ولا ادري ما يؤول اليه
الامر والي الله المستكي **قوله** في المختار
انما

٣ و بهذا تعلم ما في الحصري
١٣ السند اللطيف كل اشارة دقيقة
المعنى تلوح للغير لا تسد العبارة
كعلوم الاذواق انهي واراد المحشم
لها التي لا تجب ما وراها من المحرمات
استلهاها هنا للاشارة الي شدة سبك
معاني هذه الواثي ووضوحها
لسهل ما قد ها وبيع عنها تامل

نبينا واسمه بها اذ المختص اللفظ العربي بهذا الترتيب واما
 باقي سورة الحمل عن سليمان وهو ترجمة عما في كتابه لبلقيس
 اذ لم يكن عربيا وان كان كل كتاب نزل من السماء لم يقرب
 كل بني عن كتابه بلسان قومه ولا ينافيه امر عليه الصلاة
 والسلام بلقب يا سمك اللهم الي نزول لبسم الله مجراها وسماها
 فامر بكتب يا سمك اللهم الي نزول لبسم الله مجراها وسماها
 فامر بكتب لبسم الله الي نزول قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن
 فامر بكتب لبسم الله الرحمن الذي لا يملك الموت علمه باقتراح
 القرآن بها قبل الامر بذلك لكنه بعيدا عن ان ينادى الله الي نزول
 في الحمل ولا ينافيه ايضا ان ينادى في الكتب مجموع في القرآن
 ومعانيه في الكفاية ومعانيها في السئلة ومعانيها في
 الباقية فان هذا يقتضي اختصاص القرآن بها اذ المختص اللفظ
 على هذا الترتيب كما ظهر ان قوام اقتداء بالكتاب العزيز انما
 هو اقتداء على الاشراف او غيره ونسخه اياها كما لا يخفى
 بعض الفضل والله اعلم **قوله** واصلي واسلم على نبيك
 هو علم على نبينا محمد فاذا اطلق انصرف اليه ولا ينصرف الى غيره
 الا بالترتبة او التصريح وهو مرسل الي الانس والجن بل واني
 كافة اكلت من ملك وجر ومدر والواني نفسه وقول بعضهم
 لم يرسل الي الملائكة اي ارسال تكليف فلا ينافي ان يرسل
 ارسال تشرية واعلم انه لم يرسل الي الجن غير نبينا صلي
 الله عليه وسلم وانما هم بالوراثة كان ترغابهم
 وسليمان كان حاكما لا رسولا اليهم فتعبر **قوله** اما بعد
 هذا هو الاصل واما التعبير بالواو وهو على طريق التوكيد
 ومن ثم لم يجمع بينهما واما ما وقع في الفتاح من قوله
 واما بعد فالواو عاطفة قصة على قصة وبعد ظرف

قول واصلي اوقف هذه القول
 بعد قولها قد قبل قوله في الاطلاق
 وانه القولين بعد واصلي الله

زبان

زمان او مكان مبنية على القم عند حذف الصلق اليه ونية
 سناه تنبئها لها بالغايات في محل نصب على الظرفية والعام
 فيه يكن او اما بنا على انه من تواج الشرط او لفظ يقول
 بنا على انه من تواج اجرا ورحمة السعدية برغور فيقول
 اخرج المفتقرين الي رحمة ارحم الراحمين اي اخرج المحتاجة
 ولفظ فقير صفة مسببة او صيغة مبالغة وهو صفة
 لمذكرفاء اريد الموت فيل فقير بها وقوام ان فقلان
 يستوي فيه المنكر والوثن محمول على ما هو مفعول مقول
 كقتيل كما قاله في الخلاصة
 ومن فقيل كقتيل ان يقع موصوفه غالبا التامنتع
 وقصد بقوله اخرج اذ دفع الظلم كون المراد المفتقرين
 الي الدنيا او العقل وبعضهم اختار التعبير بالرب
 بدل لفظ ارحم لافادة الجحود والرفقة لان ذلك شأن
 من رب السني والخطب سهل **قوله** حتى اسري سره وصبر
 هو عطف تفسير والسري ما يكتم والمراد به هنا ما خسر
 الله به من شأنه احيائه وما اطلعهم عليه مما لا يطلع
 عليه غيرهم تدبر **قوله** ثم البيا لفظ خاص حقيقة في الاصل
 اي وهو مبني لا ينفاد بها فلهذا اقتصر عليه سيقون كذا
 في المعنى وكتب الدسوق عليه ما نصه قوله لا ينفادها
 اي في سني من عوار واستمر لها فيظهر بذلك انه معناها
 الاصل الموصوفة له وهذا انما يظهر في الاصلاق يعني
 مطلق المتعلق مع انه بعيد معني مستتلا ولا يخفى البيا
 لانه يحصل المتدنية العامة اه وفي المعنى ما نصه
 تنبئهم مذهب البصريين ان احرف الجر لا يتوب بعضها
 عن بعض قياسا كما ان احرف الجزم واحرف النصب كذلك

الحنو

الاصلاق صح

وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مودل تاويله ليعتله اللفظ
كما قيل في الاصطلاح في جذوع الخزان في ليست بمعنى
علي ولكنه شبه المثلون تتكلم من الجذع بالحال في
السني واما علي تضمن فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن
بعضهم شرين بما البرمعي روين وقد احسن بي معنى
لطف واما علي سدة وذات انا به كلمة عن اخرى وهذا الاخير
هو محل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا
يجعلون ذلك ساذ او مذهبه اقل تعسفا او ركب
عليه الامر ما نصه قوله لا ينوب بعضها عن بعض اي
في المعاني المشهورة لغيره فلا ينافي استرارة الباطن الاصل
والسببية والتقدير مثلا بخلاف المجازة التي هي معنى
عن سلا وقوله وما اوهم ذلك اي نيابة حرف عن اخر
لا بقيد القياس قوله وهذا الاخير اي انا به كلمة
عن اخرى لا بقيد السند وذو بل بقيد عدمه كما قال
بعد قال بعض الافاضل بعد ما سبق نقله عنه فلم
ان الباطن حقيقة في كل من الاستعانة والمصاحبة وغيرها
من المعاني المتبادرة منها فان جعلت هذا للمصاحبة
علي وجه التبرك فلا يجوز فيها وبالمصاحبة هي التي
يصح موصفها مع كاهيطة بسلام اي معه وان جعلت
للاستعانة فلا بد من تجوزات بالاستعانة هي الدخلة
علي اللفظ الحقيقية كقطعت بالسكين ويسمى بال
الالة ايضا لكن في غير هذا المقام تادبا والتجوزا بالاستعانة
المكنية ان شئيه اسم الله بالالة الحقيقية في توقف وجود
العقل معتد به عليه والبا تحييل او التحريك التسمية
ان شبه مطلق الاستعانة بغير الالة حقيقة بمطلق

استعانة

استعانة بالالة حقيقة فسمى التسميم المجزئات فاستعانة
الباطن الاستعانة الجزيئية بالالة الحقيقية للاستعانة
الجزيئية بغيرها او بالمجاز المرسل بعبارة ان لوحظ ان الباطن
الموصوغة للاستعانة مقيدة بكونها بالالة حقيقة
نقلت الى استعانة مطلقة عن ذلك العبارة استعانة
في استعانة مقيدة بكونها بغير الالة حقيقة من حيث
انها فرد من افراد المطلقة او غير تبين ان لوحظ ان الباطن
الاول استعانة المطلقة ثم منها الى استعانة مقيدة
وان استعانة الباطن في هذه المقيدة من حيث خصوصها
لان حيث كونها فردا من مطلق الالة وتقرر التجوز بهذا
الوجه هو ما في رسالة البسملة للمصباح وقرره الخا
كافي الامر وغيره بان الاستعانة حقيقة انما تكون
بالذات لا بالاسم اي فسمية الاستعانة بالاسم بالالة
استعانة بالذات ثم استعانة الباطن وبتبني حمله
علي ان المراد ذات الالة الحقيقية فيرجع الاول لاذات
الموتى كما توهم لان بالاستعانة لا تدخل عليه لما في الكشف
عند قوله تعالى وما توفيتي الا بالله حيث قدره بالالة
الله قال لان اهل اللسان يكرهون ادخال الباطن على التعامل
لا بهام كونه الالة لما شاع من دخول الباطن على الالة او نفس
ان قدر المتعلق من مادة الاستعانة كان اصل الباطن
الدخول على ذات الموتى لكن ليست هي بالاستعانة
بل هي مجرد التسمية اذ ما قاله بعض الافاضل وقوله
وان استعانة الباطن في هذه المقيدة التي ذكره بعد قوله ثم
منها الى استعانة مقيدة من قبيل ذكر المزموم بعد
اللازم كما يعلم مما ياتي هذا في المعنى وفي المعنى الباطن الفرد

حرف جر لاربعة عشر معنى اولها الالصاق قيل وهو معنى
لا يفارقها فلماذا اقتصر عليه سيبويه ثم الالصاق حقيقي
كما سكت يزيد اذا بقصنت على شئ من جسمه او على ما
يحميه من يد او نوب او غيره ولو قلت امسكته احتمل
ذلك وان تكون مقتته من التصرف ويجازي نحو مررت
بزيد اي الصقت مروري بمكان يترى من زيدا وكنت
عليه الا يرد ما نصه قوله حقيقي تقسيم للالصاق
الخاص وحكي ما قبله بقيل لانه انما يظهر على ان الالصاق
مطلق التعلق كما قالوا مع ان هذا لا يعيد معنى مستقلا
ولا يخص البابل هو محصل التدية العامة اه وفي رسالة
اليسمد للصبات حروف الجر حقيقة فيما يتبادر منها
الي ان قاله ولا حاجة لتكلف معنى كل واحد لتلك
المعاني وجعله الوصوع له الحرف كما قيل ان الالصاق
حقيقة او مجازا هو معنى البال الاصلي الذي لا يفارقها
ولماذا اقتصر عليه سيبويه اه بالمعنى وعلى هذا القول
الحكي بنيل فاستعمال البالي الاستغناء من حيث
كونها واد من ايراد الالصاق حقيقة بخلاف استعمالها فيها
من حيث خصوصها فانه مجاز مرسل لمرتبة كما هو شأن
الاستعمال الكلي في بعض اوارده وقال شيخنا لا يستلزم ان
القول المحكي بقيل مبني على ان الالصاق مطلق التعلق
الشامل للاستغناء وغيرها اذ معناه ان البالي موضوع
للارباط بخصوص لا يشمل الالصاق الحقيقي وهو
المعنى الي نفس المجز كما سكت يزيد والالصاق
المجازي وهو غير المعنى الي نفس المجز كما في مررت
بزيد فان الروي لم يلد صف بزيد وانما الصفت بلامه

وهو

المجوز

وهو المكان الذي يعرب منه ولا يشمل غيرها كما استغناء
ومعنى كونه الالصاق لا يفارقها على هذا انها لا تشمل
في غيره على وجه الحقيقة كالا ستغناء اذ هي مجاز فيها
وليس المراد انه لا يفارقها الرجوع جميع المعاني كالا ستغناء
والصاحبة اليه بحيث تدخل تحتها كما فهم المحقق
بل لا يتضح كلام الاثير في حاشية الملوك الا بذلك انتهى
او يقال معنى قوله لا يفارقها انه لا بد من ملاحظته
اما استعمال اللفظ فيه او المنقلبه وما ذاك الا لكونه
هو المعنى الحقيقي لا غير افاده شيئا كما في تقرير السعد
وهذا تعلم ما سياتي كتحتمل بعد من قوله والالصاق
تعلقه شيئا بشيئا وايضا له به فيصدق بالاستغناء
اذا اذ معناه انه حقيقة في الالصاق والاستغناء وغير
فتمالك ما ذكره في اول القول من ان البالي لفظ خاص
حقيقة في الالصاق مجاز في غيره وهذا هو التحقيق
عند التفاتنا ان على خلاف ما ذكره ابن الممام في التمهيد
كما استعمله ولحقه تابع الاول في اول القول والثاني في
اخرها ووجه الاول ان البالي لفظ خاص حقيقة في موضوع
للارباط مخصوص لا يشمل الالصاق الحقيقي وهو المعنى
الي نفس المجز كما سكت يزيد واستعمالها في غيره
انما هو على طريق المجاز كما علمت من كلام شيخنا **ور**
لا مشترك بينهما اي لا لفظي ولا معنوي هذا معناه
والذي يظهر مما تقدم عن الدسوقي وغيره من قوله
ولا يخص البالي انه من المعاني المشتركة الا ان يقال معنى
قوله لا مشترك اي اشتركا لفظيا واما على انه مشترك
اشتركا معنويا فلا مانع منه وان كان بعيدا عن كلامه

الانباي

ويكون حينئذ من قبل استعمال الكل في جزئياته كما
 الانسان في زيد وعمر واستعمال الدابة في كل ما دب على
 الارض والاصناف في الاستقامة والقديسة والسببية
 والمصاحبة وغيرها من المعاني الموصوفة لها فكل
 من الانسان والدابة والاصناف معاني كلية ولها
 في زيد ومادب والاستقامة استعمالها في جزئياتها
 وقد ان استعمال الكل في جزئياته حقيقة مطلقة كما
 عليه ابن الامام على خلاف ما عليه التتاراني حيث
 قال انه حقيقة باعتبار تحقق الكل في الجزء او مجاز
 من حيث الخصوص ثم ان قول المحقق والاصناف
 تعلق بشئ بشئ وايضا له به فيصدق بالاستقامة
 صريح في انه حقيقي فيها وهو الحق عند ابن
 الامام فان معاني الحروف الحقيقية ما يتبادر منها
 عنده قلت وذكر العلامة الصبابة في حروف الجر
 مانعه ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف
 جزئيا ملحوظا للغير وانما التعلق اختلجوا في كون
 هذا الجزئي هو الموصوف له اوله ذهب الى الاول لهذا
 والسبب ومن وافقه ما قلنا لو امكن الحروف جزئيات
 وصفا واستعمالا لافتن بنا موضوعات لكل فرد من
 افراد الابدان الجزئية الملحوظة للغير مستحصرة
 بكل يمينها وذهب الى الثاني الاول فقالوا هي كليات
 وصفا جزئيا استعمالا قال عبد الحكيم في حاشية
 المطول ذهب الاول الى انها موضوعات للمعاني
 الكلية الملحوظة لغيرها فلهذا شرط الواضح في دلالتها
 ذكر الغير منها فمعنى من مثله هو الابدان من حيث

انه آلة لتعرف حال غيره لهذا وجب ذكر الغير وهذا ما
 اختاره السمع في تصانيفه اه بياني التفتازاني وما قيل
 يلزم من استعمال الكل في معاني جزئية فيلزم ان
 تكون مجازات لاحتياقت لما مع انهم ترددوا في ان المجاز يلزم
 الحقيقة او لا مدفوع بان هذا انما يلزم لو كان استعمالها
 في الجزئيات من حيث خصوصياتها اما اذا كانت من حيث
 انها افراد المعاني فلا هو وان اردت زيادة على هذا فارجع
 الى الرسالة البيانية للمعلامة المذكورة في فصل
 الحروف والله اعلم **قوله** وتقام حقيقة معنواها جزئيا
 انما اقول وعبارته هكذا او ههنا بفتح شريف وهو انه
 قد اوج المستغنون بقولهم ان وصفه تعالى بالرحمة
 مجاز عن الا مقام او الادة لانها من الاعراض النفسانية
 المستحيلة عليه تعالى قال الامام الرازي اذا وصف
 الله تعالى بوصف باسرو لم يصح وصفه به بحال على غاية
 ذلك وملاية وهذه قاعدة في كل مقام هو فهو وصفه
 فعل من اطلاق اسم المسبب او الملزوم على سببه
 او لازمه البعيد والتحقيق ان وصفه تعالى بالحقيقة
 ولا يجوز فيه وبيانه كما قال المحقق الملا ابراهيم الكوراني
 في كتابه قصد السبيل ولنا ان يقول الرحمة التي
 هي من الاعراض النفسانية هي القايصة بنا واللائق
 من ذلك ان يكون مطلق الرحمة كذلك حتى يلزم
 كون الرحمة في حقه تعالى مجازا لا شري ان القلم
 القائم بنا من الاعراض النفسانية وقد وصف
 الحق تعالى بالعلم ولم يقل احداه في حقه بجان
 وكذا القدرة القايصة بنا من الاعراض النفسانية

وقد وصف الحق تعالى بها ولم يقل لحدانها بحاز في
حقه وعلى هذا القياس لا رادة وغيرها من
الصغائر فلم لا يجوز ان تكون الرحمة حقيقة
واحدة هي العطف وتختلف انواعه بحسب اختلاف
الموصوفين فاذا نسب اليها كانت كيفية نفسانية
واذا نسب اليه تعالى كانت حقيقة فيما يليق
بجلال ذاته من الانعام والرادته وتوابعها ما ذكر
ان الاصل في الاطلاق الحقيقة ولا يصار الى المجاز
الا اذا نفذت الحقيقة ولا تنفذ فيها وتكون
الرحمة منحصرة وصفا في الكيفية النفسانية
دون شرط القنادر وكونها في حقا كيفية نفسانية
لا يدل على كونها مجازا في حقه تعالى والا كانت
وصفه تعالى بالعلم والقدرة وغيرها مجازا لانها
فيها اعراض نفسانية ولا تقابل به اذ قلت ووقع
تظهر هذا البحث في معنى السبب لان ههنا
حيث تكلم على اية الله ولا يكتفى بعصا
على النبي فقال الصواب عندي ان الصلاة
لغة يمين واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة
الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة المستقار والى
الادبيين الدعاء بعضهم لبعض اذ هو فعمل العطف
حقيقة واحدة وانواعه مختلفة بحسب اختلاف
من استند اليه وهذا يويد كلام هذا المحقق
وقال شيخنا مشايخنا العلامة الشيخ اسماعيل
المجلى في شرحه على صحيح البخاري بعد
نقله كلام الكوفي واقول ثم لا يمتنع في حاشي

العصام

العصام على البيضاوي اخذ من قول القاصي
ويؤيد ما في الباري لآل القيم فانه قال فيه
استماوه تعالى التي تطلق عليه وعلى غيره
كحي وسميع ههنا حقيقة فيه تعالى مجاز
في غيره او مجاز فيه حقيقة في غيره او حقيقة
ففيها اقوال اظهرها الاخيرا وقد ابود
قول السبكي اجمعت الامة على ان الله تعالى
رحيم على الحقيقة وان من تفرقت حقيقة
الرحمة كقوله تعالى انه تعالى يوصف بالعلم
على الحقيقة قطعا وان في حقا من الاعراض
النفسانية وقول الامام المالك في كتابه
المسمى بالتمييز فيما وقع للمختصري من الاعتزال
في تفسير القران العزيز من قوله او وصف بالرحمة
مجازا هذا اعتزال وصلال باجماع الامة
لان الامة اجمعت على انه تعالى رحيم على الحقيقة
وان من تفرقت حقيقة الرحمة فهو كافر واما
قال المختصري في ذلك لان الرحمة عند المعتزلة
رقة وتفرق لانهم يذكرون الارادة القديمة ويقر
رحمة الى الافعال او الى ارادة حادثة يخلونها
لا في محلها بالحرف قلت وقد ذكر عن هذا اجماع من
السكانفة والمالكية وردوه بما لا مزيد عليه
ونقله من الحنفية العلامة السبكي احمد
المجلى في شرحه على منظومة ابن التميمي
عن بعض علماء عصره واطال في الرد عليه باوجه
عديدة نفع للمحققين من السكافة والمالكية

وحاصل الرد ان الخلاف لعنفي فمن قال انها مجاز مراده
 به المعنى اللغوي ومن قال انها حقيقة مراده المعنى
 الوفي فنبت انها مجاز بحسب اللغة وان كانت
 حقيقة عرفية لا وقوله وعلي هذا يكون الرحمن
 مجازا لغويا اي باعتبار المعنيين المذكورين وقوله
 حقيقة لغوية اي التي هي الرقة والحنوك لا لغوي
 موضوع بالوضع العام للموضوع له خاص
 او اي فالوضع عنده وضع الحرف بواسطة تنمينا
 امر عام لكل فرد من افراد ذلك العام بخصوصه
 من حيث انه نسبة محفوظة بالمتبع الاله للاختلاف
 الغير وارتباط امر اخر لغوي الحروف روابط
 فقط قال الغزالي تخصص اللفظ بالمعنى
 اما ذات اللفظ وقد اطلق او غيره فهو اما الله
 تعالى او غيره او المجموع بالتوابع فالاحتمالات
 اربعة هو وبسطته في الرسالة البينانية **قوله**
 فيصدق بالاستقانة ان في اللغة لما في
 اول القولة وتقدم ما فيه تذكر **قوله** الابتسامة
 اي وتوغير مستقل بالمفهومية لانه حيث اعبر
 حالة بين الطرفين والة لتعرف حالها لا يقرر
 الا بتفهمهما كما لا يخفى **قوله** للاختصاص
 التي بان المعنى وفي الاطلاق عطف على قوله اقتساما كما يدل عليه التقليل
 تخصيصا على معنى اطلقا ومن المذكور واقاد هذا قصر القليل وما بعده وقصر
 الافراد **قوله** واظهار التوحيد كان التفسير
 تاخير عن قوله فيكون قصر افراد لاجل ان يعين
 قصر التثني فتحصل من هذا ان قصر القلب يكون

فتدبر
 قال المعاصم الوضع الغزالي ما لو حفظ
 فيه الموضوع له اجزائي بينه وبين
 وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي
 ما لو حفظ فيه الموضوع له الكلي
 بعينه او بعنوان اعم كما يقال لو حفظ
 كل مشار اليه بعنوان المشار اليه
 ووضع له بعينه اسم الاشارة
 وضعا عامنا ايضا فالاول وضع عام
 لموضوع له عام كوضع الانسان
 لمفهومه والثاني وضع عام لموضوع
 له خاص اني كلمة قال المعاصم
 الغزالي ما وضع موضع جزئي كالاعلام
 والاضمار والمبهمات او موضع كلي
 كما يعرف باللام والاضافة والندا
 اني والوضع في اللغة جعل
 التي بان المعنى وفي الاطلاق عطف على قوله اقتساما كما يدل عليه التقليل
 تخصيصا على معنى اطلقا ومن المذكور واقاد هذا قصر القليل وما بعده وقصر
 الافراد **قوله** واظهار التوحيد كان التفسير
 تاخير عن قوله فيكون قصر افراد لاجل ان يعين
 قصر التثني فتحصل من هذا ان قصر القلب يكون
 قاله السيد السند صحيح

لرد علي من اعتقده انه يستدل بعين اسم الله وقصر الافراد
 يكون لرد علي من اعتقده انه يجوز باسم الله واسم
 غيره ويشيرك بكل وقصر التبيين يكون لرد علي
 بشك ايبدأ باسم الله واسم غيره فقال قصر القلب
 قولك ما زيد الا قيام لمن اعتقد انصافه بالقعود
 دون القيام ومثال قصر الافراد قولك ما زيد الا
 لمن اعتقد انصافه بالسفر والكتابة ومثال قصر
 التبيين قولك ما زيد الا قيام لمن اهو متصف بالقيام
 او القعود كذا في حواشي السعد **قوله** وهل يخرج بذلك
 الجملة ان هذا راجع للاختلاف بين الزمخشري
 وعبد القاهر انما هو في الجملة الجزئية اذا استعملت
 في لازم معناها كالمع والشتا كما سيصره به المحقق
 بعد في مقولة الحمد تدبر **قوله** مشتق الظاهرات
 معادله ساقط من قوله اي او جامدا كما يظهر وكذلك
 الخلاف في الارتيك ساقط بشقيه وقوله من غير
 اعتبار اصل منه الظاهر ان كلمة منه محرفة عن
 فيه **قوله** اسرياني فاعلمه لانه عندهم فخر
 بحذف الالف الاخيرة وادخال ال لالت العبرانيين
 والسريانيين يقولون لاه كثيرا صيات **قوله** ان
 اسم الله الاعظم اني لجمعة جميع صفات الكمال
 ولانه اعرف المعارف بلا خلاف وعدم الاستجابة
 به لعدم استجماع شروط الدعاء من ثم كان راسخ
 الاسما المقدسة عليها الموصوف بها الجامع لجميع معانيها
 وقال جماعة هو الهي القيوم واختاره النووي من
 السافعية وقيل هو ذو الجلال والاكرام وقيل هو

شك

فقط

وذكر في الرسالة البيانية منهم كليله القدر وساعة الاجابة يوم الجمعة
 في الحق الثاني عشر الحقيقة وقيل ان الاسم الاعظم يختلف باختلاف حال
 لا يستلزم الحماز ما فهمه الداعي وقيل العلي العظيم وقيل الاله الا هو وقيل
 واقول الذي اختاره هو اللهم وقيل الحق وقيل الاله الخانت سبحانه اني
 للمعاني عبد الله انتم كنتم الظالمين وقيل اللهم مالك الملك الذي وقيل
 به فاني مشرع لا لقوة لانه الرحمن الرحيم وقيل ربنا وقيل العقار وقيل القريب
 لا استكسار عليه ولا وقيل السميع البصير وقيل خير الوارثين وقيل
 علة اختصاص الرحمن به حسنا الله ونعم الوكيل وقد اورد الاسم العظيم
 تعالى وهو يكون بقاء الله بالتالي حتى ذكر بعضهم نحو اربعين قولا فتدبر
 الحقيقى البالغ من الاعمال وان المختص به تعالى العرق فيه تغلفاته سهيل
 عناية وذلك لا يصدق اني عمر وفي صلح الحديبية لما امر النبي صلى الله عليه وسلم
 على غيره فاني اكون منا عليا بكتاية لبسم الله الرحمن الرحيم قال لا تفرق الرحمن
 المتكلم بجلال النعم والنعم الا صاحب اليمامة فهذا صريح في انهم كانوا يطلقونه
 بالجلال انا هو الله تعالى موقفا وشكرا فالحق ما قاله الفرائين عبد السلام من
 ان اختصاصه بالمعوق شرعي لا لغوي كذا افاده في
 هبنية على الشئ دون الفرسالة السجدة فاجوبها فان فيها قوايد جمة **قوله** علي جهة التقدير
 لان معناه المذكور شرعي لا علي جهة التقدير والتبجيل اي علي جهة هي التبجيل
 لغوي وعلى هذا يكون الحق والتبجيل لا لافادة للبيان وعطف التقدير على
 مجاز الغويا له حقيقة لا الاستشراق والسحرية كما في قوله الملايكة لابي جهل ذق
 ام حروفه صه انك انت العزيز الكريم اي بزمك عند قولك فتدبر **قوله** وبانه لما كانت تلك الصفات مبدء المراد بالصفات
 صفات التاثير اي منسباها وهي ما يوصف الله تعالى
 بها ولا يوصف بصفاتها نحو القدوة والقوة والفرقة والظلمة
 او ما كانت ملازما للمنسبا كصفات غير التاثير والا

فالجواب

فالجواب التعبير بالذات بدل الصفات كذا يفاد من
 حواشي شيخنا الباجوري على جوهرة التوحيد تدبر
قوله فتدبر ان ذاتا كما ههنا عبارة شائعة
 الباجوري على جوهرة ههنا وقد يختلفان ذاتا واعبا
 كما اذا اكرمك زيد فقلت زيد عالم فانه الممجد عليه هو
 الكرم والممجد به هو العلم اه فشرح الصدر ههنا من حيث
 كونه باعنا على الحمد يقال له محمود عليه ومن حيث كونه
 مدلول الحقيقة يقال له محمود **قوله** وعند محقق
 الصوفية ذكر لاجل ان يقابله بالحمد المذكور وقوله
 اظهر صفات الحق فالظاهر يصدق على القوي والغني
 والحالي ونوعا من المعنى العرفي لانه اذا كانت بالحال
 لا يسمي حمدا عرفيا وقوله وهو اي اظهر الحمد وقوله
 ومن هذا القبيل اي من قبيل كونه احمد عند الصوفية
 اظهر صفات الكمال حمد الله تعالى ان وذلك لان
 من داهم ان يجعلوا المعنى المشتق من الشئ حقيقة
 للمبالغة في مدح طيبة اظهر الصفات الكمالية في حقيقة
 الحمد والا فلا يظهر المذكور ليس حمدا لافرا ولا لغة بل
 لازم له كذا في حواشي اديب البيت وقوله افوك منه
 بالقول ليس المراد بالقول اللفظ المحصور من معنى لفظ
 الحمد فانه غير واجب الذكر بل المراد الاعم كذا في الحواشي
 المذكورة **قوله** مويد اي جمع مؤدة لانه الشئ العظيم
 لا جمع ماندة لانه الشئ الخسيس شيخنا عن بعض
 كتب اللغة فتأمل وراجع **قوله** وقد يقال هذا جواب
 اخر وهو ان احصاء ادعائي ما حوذه من كونه المقام مقام
 خطاب **قوله** والحال ان اجواد هذا وما قبله مفيدات

علي جهة التقدير
 حتى القول بالبيان
 وهو في الواقع
 في قوله لا يفرق
 من هذه القوا

المحصر لتتريف الطرفين وحصر الجواد في الحاتم من قبيل
 حصر المحمول في الوصف وقد يكون بالنكس عما في قولك
 الكلام اللفظ مثلا تدير **قوله** فليس ينبغي اي الماخوذ من
 اثبات المدلل متالي كما لا ينبغي **قوله** في تفسيره الله
 قيل هي الطريقة الموصلة وقيل هي الطريقة مطلقا
 تدير **قوله** والحواس الباطنة قال الحكماء ان في الراس
 من القوى ثلاثة محاور تجويف في مقدمه وفيه قوتان الاولى
 انظر المحس المشترك وهو قوة تترك صور المحسوسات
 في وجهها سرها والثانية الخيال وهي قوة تحفظ تلك الصور
 في خزانة المحس المشترك وتجويف في مؤخره وفيه
 قوتان الاولى الواهة وهي قوة تترك المعاني الجزئية
 في خزانة المحس المشترك وتجويف في مؤخره وفيه
 قوة تحفظ تلك المعاني في خزانة الواهة وتجويف
 في وسطه مستطيل بين التجويفين نافذة لكل منهما
 ومثله بالعمارة وفيه قوة واحدة وهي المعركة هذا
 ما اشتهر في النقل عنهم وفي كلام بعضهم ان الواهة
 مع المعركة في التجويف الذي في وسطه والحفاظة
 في اول التجويف الذي في مؤخره واقتضت الحكمة الاولى
 فراغ اخر للثروة والصدوم كما قاله بعض سراج الداية
 وجميع هذه القوى غير القوة الماقلة التي في القلب
 ولما شعاع متصل بالدماع وقد حمت في قول بعضهم
 ان شئ يركب من خيال وانصرف عن وجهه والحفظ لذلك
 وساعد القوة الماقلة من هذه القوى لم يترك عند اهل
 السنة دليل على ثبوتها ولا على انتفاها فهم لا يقولون
 بثبوتها ولا بانتفاها كما في حواشي شيخنا الباجوري
 على

قوله ولا ينبغي ان يكون
 وجه باللفظ والمطلوب منه
 في قوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا اذا قاتلتم هذه الامم
 فقاتلوهم كما يقاتلونكم
 في المعاني التي هي
 معناها من كمالها
 في ربط من الكتاب المذكور
 تدير

على من السمر قندية فتدير **قوله** وهي الامة اي بعيد كونها
 مختصة تدير **قوله** ويمكن تعلقه بذكر المراد به لفظ
 الافكار ولو قال ويمكن تعلقه بالافكار لكانت الصورة
قوله بصورة الفرس اي بالفرس المصوره هذا
 هو المراد فلا يقال التسمية المذكور بالفرس لا بصورة
 تامل **قوله** وفيه ايهام بكتابة العناية والاهام هو
 ذكر شئ له معنيين قريب وبعيد والمراد المعنى البعيد
 والبعيد هو اسم الكتاب ولكن يبعد قول الشئ نحو
 الاختصاصات المختص هو هذا الشرح لا العناية
 الا ان يراد الماخوذ منها ثم الوارد بها ايهام مطلق الاشياء
 الى المعنى البعيد كما ماقاله المحقق تامل **قوله** فلا يرد ان
 العلم يعني تنوير الابصار وقوله فافهم رد لما قوله العلاء
 الطحطاوي على اكلبي رحمه الله تدير **قوله** واسم
 المفعول منه مؤر ومردعوا والاصل مؤر ومردعوا
 بوادي فان صححت ادعيت الوادي في الواد فقط وانه
 اغلقت ابنت الواد الاحمره باقيا حقت الواد واليا
 وسبقت احداها بالسكون فابنت الواد الاولى يا
 ثم ادعيت اليا في اليا وبروي بالوجهي قوله اشياء
 الميت مع ما حله وما ذبا اشده الما في معدوا
 بالتصحيح واشده غيره بالاعلال كذا في سراج الالفة
 وقوله قتال في الالفة اعترض على المحقق بان بيت الالفة
 لا يدل على ما ادعاه لان موصوعها في واوي الالام
 واما عزل فهو يا في واوي او يا في لظاهر الالام
 والتصحيح سواء في ذلك اه قلت قوله الظاهر هو غير
 ظاهر بل الظاهر انه ان كان ماخوذا من عزله بعين

قوله تعله وتثله اي تتمسك به
 قال في المصباح واعتل اذا تمسك
 بوجه ذكر معناه الفارابي او
 ان معناه تنقيه ويكون عطف
 تنهله عليه للتنقيح قال في المصباح
 وعلاؤه علاؤه يا في طلب تنقيحه
 القبية الثانية فتدير

نسبته ففيه الوجوه على قاعدة البيت الذي ذكره
وان كانت مأخوذة من عزيمته اذ نسبته ايضا ففيه
الاعلال لا غير على طريق الوجوب فنقول فيه اصله
معزوي قلت الواو يا لاجتماعها مع الباء وسبق احدهما
بالمسكون وادغمت في لام الكلمة وكسر المضموم لتصح
اليا وكذا في ستم الاشموين وهذا المعنى كونه يحيى واو
وياثيا انما هو اذ كان عربي يسمي انتسب واما اذ كان
عربي مأخوذا من التقرية في المصيبة فهو يحيى لا غير
وقد علم حكمه وهذا ما صرح به في القاموس في باب
العين مع فصل الزاي ثم بعد مدة رايت المحسن رحمه
الله تعالى قد نبه على نحو هذا في كتاب العجالة فله الحمد
والمنة **قوله** لان ما ذكره قبلك اى من قوله فان النسيان
اذا فيه نوع تربية لنفسه فيفيد ما ذكره في نفسه
وهو ما لا ينبغي فاستقر الله من ذلك لاجل كنهه
نفسه فان له في النسيان وما بعده نوع كسب وان
كان فهو ما بعده من لوازم الانسيان وهذا مراد المحسن
رحمه الله تعالى تدبر **قوله** في حرفتي غير متقاربتين
الواو والنون كما هو ظن تدبر **قوله** فلم آل فيها الصواب
قال يا بني لما في والمناسب منها ههنا اترك اى فلم اترك
فيها الصواب اذ تدبر **قوله** هيه الى الله واصلا اياه
ابدت الميزة لها اى زدي وهو الظاهر والترك وهو
بعيد فان فيه سوادب لانه بعيد المأل وهو غير لائق
بالامام المذكور تأمل **قوله** وبين الاعراض والاعراض
اجناس المصانع وهو اختلاف الحرفي المتقاربتين
في الحرف فان العين والعين خرجتا متقاربتين قال في تربية

السيد

السيد وهو ان لا يختلف الكلمتان الا في حرف متقارب
كالدارك والبارك اذ تدبر **قوله** وطيب عناق اما
ان يكون المراد العانقة المخصوصة او الطيب المستقر
الى الاعناق المعلومة شيئا **قوله** عويصة قال في
المصباح عوص الشيء عوصا من باب تعيب واعتاص
فصوب فهو عويص وكلام عويص يعسر فهم معناه
وكلمة عوصا والعوص اى بالعويص اذ **قوله** وتجنس
التعجب من قول السيد واما تجنيس التصحيح فهو
اختلاف الكلمتين بابدال حرف من حرف اما من مخرجه
كقوله تعالى وهم يسهلون عنه وينارون عنه وقريب
منه كايين النبيه واليه اذ **قوله** القائل هو بالغا صنف
المراد قوله ولا حديثه لذا في النسخ وفي بعض الاصل
تدبر **قوله** رعاء الناس الرعاء بالفتح السفلة من
الناس الواحد رعاعة ويقال لهم اخلاط الناس مصباح
قوله والقراءات اقول في عددها من الادبية نظر والظن
عددها من الشرعية تأمل **قوله** والمحاضرات واليات
ياي العالم بالشاهد والدليل على حسب ما يقتضيه
الحال شيئا تأمل **قوله** والعلم الالهي وهو ما يبحث
فيه عن ذات الله تعالى وصفاته وهو علم من علوم
الفلسفة الاربعة في سبعة به المحسن فتدبر
قوله قد اختلفوا في اسما العلوم فقيل انها اسم
جنس اذ اعلم ان له علم شخص وعلم جنس واسم
جنس ونكرة فالاول وهو علم الشخص ما وضع له
في الخارج كذا في الثاني وهو علم الجنس ما وضع للماهية
بقيد المحصور في الذهن كاسماء والاشياء اسم الجنس

بعضه

وما وضع للماهية بلا يقين اي بلا قيد حصولها والاربع
النكرة وهي ما وضع لتو احدى سبعم فتدبر **قوله** وقد اطلق كرجل
العلم على كل منها اي من الثلاثة المذكورة اعني الادراك
والمعلوم والملكة الاستقصائية ولعل صوابه منها
يعبر التثنية اذا اطلاقه على الاول حقيقة لغوية كما
يقينه قوله في صدر العبارة والمعنى الحقيقي للعلم
هو الادراك لذات قيل واقول الصواب ما ذكره المحقق
فقد عبر في كسيف الظنوت وغيره بصيغة الجمع عليه
فهو باعتبار المجموع والاصح قوله بعد او بجاز اسهوا
على هذا القيل وايضا قوله اما حقيقة عربية او اصطلاح
لا ينافي الحقيقة اللغوية يجوز ان يكون للشيء حقيقة
واحدة في اللغة والا اصطلاح والعرف افادة شجنتها
تأمل **قوله** يعني المرف اي سوا كات بالزائيات او بالخواص
فيتمثل الرسم تدبر **قوله** بيني الشئ منها اربعة اي بقوله
حق على من يحاول علما ما ان يتصوره بمجده او رسمه
ويعرف بمصنوعه وغايته واستمداده مع قطع النظر
عما شيات تأمل **قوله** لم يترجم مركب المترجم وهو علم
النسبة فانها هي التي يعبر ان توصف بالتركيب واما
نفس حقيقة اللفظ فلا توصف بما ذكرناها **قوله**
يعبر ان توصف بالتركيب **قوله** غير متعدي كالا
يعني **قوله** انه يقال فقه بكسر الفاء اذا فهم عبارة
السيد هو في اللغة عبارة عن فهم غرض المتكلم
من كلامه وفي الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية
العملية من ادلتها التفصيلية بالكتبة لا وقيل
هو الاصابة والوقف على المعنى الحق الذي يتعلق

به الحكم وهو علم مستنبط بالرأي والاجتهاد ويحتاج فيه
الى النظر والتأمل ولهذا لا يجوز ان يسمى الله تعالى
فقيهها لانه لا يحق عليه شئ انه يلفظه **قوله** العلم
بالاحكام هو العلم بقول ملكة يقتدر بها على ادراك
الاحكام اي ادراك ان النسبة وافقة او ليست وافقة
قوله وخرج بها اي بالاحكام **قوله** والمراد بالفرعية
ان اقول وذكر بعضهم في التعريف المذكور العلية يدل
الفرعية والخطب سهل **قوله** فخرج بالشرعية اي ولما
لم يكن العلم بوجوب الصلاة والصوم ومخوذلك مسا
استمر كونه من الدين بالضرورة فقها اصطلاحا وقول
فانهم اعترضوا على من جعله خارجا بقية الفرعية
كما العلامة الطحطاوي قد وقوله عن ادلتها الذي
في التعريف المذكور لفظ من لا لفظ عن والخطب سهل
وقوله حال من العلم اي فهو متعلق به على انه حال من
اي العلم الحاصل من الادلة وليس متعلقا بالاحكام
اذ لو تعلقت بها لم يخرج علم العقل لانه علم بالاحكام الحاص
الحاصلة من ادلتها ويمكن حصول العلم من الدليل
انه ينظر في الدليل فيعلم منه الحكم فعلم العقائد
كان مستندا الى قول المجتهد المستند الى علمه للشيء
الى دليل الحكم لكنه لم يحصل من النظر في الدليل كذا في
التلويح **قوله** ما لم يحصل بالدليل اي خرج بقوله
من ادلتها وقوله وعلم جبريل اي وعلم نبينا عليه
السلام الحاصل لا عن اجتهاد فانه من العلم الحاص
بالضرورة لا بالدليل فلا يسمى فقها اصطلاحا
وبعضهم زاد في التعريف بعد قوله التفصيلية

لغظ بالاستدلال واخره به ماذكره المحتمل لكن حقت
في التلويح انه لا حاجة اليه فان حصول العلم
كالدليل ليس بالاستدلال اذ لا معنى لذلك الا ان
يكون العلم مأخوذا من الدليل فخرج ما كانت
بالضرورة بقوله من ادلتها فهو للتصريح بما علم
التزاما اول دفع الوهم او للبيانات دون الاحتراز
شايخ في التعاريف اه وقال بعده ولم يذكر علم الله
تعالى لانه لا يوصف بضرورة ولا استدلال فلو قال
انه للاحتراز عن العلم الذي لم يحصل بالاستدلال
لكان مخرجا لعلم الله تعالى اه وبه تعلم ماذكره المحتمل
من تسوية في الاخراج المذكور بين العلم الذي يوصف
بالضرورة كعلم جبريل ونبيينا عليهما السلام وعلم
الله الذي لا يوصف بها ويصح ترفيعه بنفس الاحكام
المذكورة لما ذكره السيد في حواشيه اناسما العلم
كالاصول والفقه والتوقيف كل منها تارة يازال
معلومات مخصوصة كقولنا زيد يعلم النحو اي
يعلم تلك المعلومات المعينة وتارة يازال ادراك المعلو
نات في التحرير **فوقه** واطلاقه على المقلد الحافظ الخ
والمراد بالمقلد هنا هو الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد
للعامة كذا قرره شيخنا **وان** الفقه من يدق
النظر في المسائل وهو من يستخرج بفكره من الفقه
احكام المسائل المسوول عنها ويقال له مجتهد فتوى
لا مطلقا شيئا **فوقه** وان علم ثلاث مسائل مع ادراكها
عطف على محذوف اي هذان علم ثلاث من غير ادراكها
بل وان علم **اي** تدبر **فوقه** هم المجامعون بين الشريعة
والطريقة

والطريقة والشريعة هي الايتار بالالتزام للعبودية تربية
للسيد اي وفي كناية عن الاحكام التي جابها النبي
صلى الله عليه وسلم وهي لازمة للحقيقة ومن ثم
قيل الحقيقة هي ان يشهد بنور او دعه الله في سواد
قلبه اذ كل باطن له ظاهر وعكسه وهي باطن
الشريعة وملزوم لها فالحقيقة بدون الشريعة باطلة
والشريعة بدون الحقيقة عاطلة واما الطريقة فهي
قصر اللب على العلم والعمل فتدبر **فوقه** فقال الحسن
ثكلتك امك اي فعدتك قال في المصباح ثكلت
المرأة ولدها ثكلا من باب نعب فعدته والاسم
الثكل وزان ثقل فمن ثاكل وقد ثكل يقال ثكله
وثكل واجمع ثواكل وثكالي وجا فيها مذكور ايضا
يكسر الميم اي كثيرة الشكل وبعد بالمرءة فيقال الثكلا
الله ولدها هو بالحرف **فوقه** ففعل غير المكلف ليس
من موصوعه الخ هذا الكلام منقول من اصول الشافعية
وهو مخالف لما صرح به اهل المذهب من الغروعية
والاصولية فقد اعترض هذا الشريعة في التنقيح وتجره
عليه من عرق الفقه من الشافعية بما ذكره بانه يخرج
ما يتعلق بالصبي كموارثه وصحة اسلامه وصلا
وكونه مندوبة ونحو ذلك فانه ليس بمعتل بافعال
المكلف مع انه حكم فان قيل هو حكم باعتبار نقلته
بفعل ولية قلنا هذا في الاسلام والصلاة لا يقع
واما في غيرها فان تعلقت الحق بماله او بدمته فحكم
شرعي ثم اداء الولي حكم اخر مرتب على الاول لا عينه
ويستجيب في باب الحكم الاحكام المتعلقة بافعاله فينبغي

بفعل
م

ان يقال المتعلق بافعال العباد يدرك المكلفين او قول
الحشم كما يخاطب صاحب البرهنية اخذ عبارة المحلى على
جمع الجوامع في اصول المذهب ولا يخفى انه خلاف ما قد
للتوث من ان فعل العجا جبار والمتعلقة جبار اي هذه
فلا يضمن صاحب البرهنية الا اذا كانت ركبنا على
التفصيل فيها واما ما استلغته وحدها ولو مع الترتيب
في حفظها فلا ضمان فيه عندنا كما يعلم من كتاب الجنائز
فانظره ومن صرح بان فعل الصبي من موضع الفتنة موضع
العلامة الموكد والمفيد وعبد الحكم والحياء وغيرهم
افاده شيخنا **قوله** وهذا يقال فيه الفعل بالمعنى الحاصل
بالصدراي وهو البيئية القارة المترتبة على المعنى الصدري
الذي هو من مقولة الفعل والانفعال الذي هو المأمور
غير قار الذات وليس المراد من الحاصل الاثر الذي يترتب
على المعنى الصدري كالا لم على الضرب بل المعنى الصدري
هو الايقاع والحاصل بالمصدر البيئية الواقعة اما الالم
فتشئ اخر خارج عنهما كما افاده العلامة عبد الغفور
اللازمي في حواشيته **قوله** فلا حاشي واقره العلامة عبد
الحكيم في حواشيه على الحواش المذكورة والله اعلم
قوله واما يتعامل الناس فتابع للاجماع وذلك كانت
يقال لصانع كخفاف اصنع لي خفان هذا الجنس
لهذه الصفة بكذا باجل شهر مثلا ونوسلم وبدون الاجل
يعم استحسانا للاجماع الثابت بالتعامل كما بين
في كتب الاصول فتدبر **قوله** فتابعان للقياس اي المستنبط
من الكتاب والسنة والاجماع ومثال القياس المستنبط
من الكتاب قياس حرمة اللواط على حرمة الوطى في حالة
الحيف

بالخطة
ص

الحيف الثانية بقوله تعالى قل هو اذني فاعتزلوا النساء
في الحيض والعلية هي الاذني واما المستنبط من السنة
فكقياس حرمة فحيز من الجهن بقفيزين على حرمة فحيز
من الخطة بقفيزين الثانية بقوله عليه السلام
الخطة مثلا بمثل يدايد والفضل ربنا على ان العلية
هي الجنس والقدرة واما المستنبط من الاجماع
فاو رد والى نظري وهو قياس الوطى الحرام على
الحلال في حرمة المصاهرة كقياس حرمة وطى امر
المزنية على حرمة وطى ام امته التي وطىها والحرمة
في القيس عليه ثابتة بالاجماع ولا ينقض فيه بل النص
ورد في احوال النساء من غير اشتراط الوطى كما في
التتبع لصدر الشريعة فتأمل **قوله** ان لم يكن
لهم من اصلهم شرف يتجاوزون به اي فلا ضرر في
ذلك وقوله فالطين والماء اي فاصلهم الطين
والماء **قوله** هذا هو المراد تأمل **قوله** بيت من بحر السبع
واجزاء مستعملين بفعولات مستعملين مرتين
كما في الكافي **قوله** البيتان من مجزؤ الكامل المرقول الزفر
عند الروضتين زيادة سببة خفيف على ما اخذ
وتد مجموع فيصير متفاعلا في مجزؤ الكامل متفاعلا
والسبب الخفيف متمرك بعده ساكن كلفظ قدوة
والوثة المجموع متمركات بعدهما ساكن كعلم التوجه وكان
حالة سلامته والعروض واجزا الكامل متفاعلا على ستة مرات
والمجزؤ ما ذهب عروضه وضروبه الوجهودات حال
سلامته والعروض اخر الشرط الاول والضرب اخر الشرط
الثاني كما يعلم من حاشية شيخنا الدهنوري على الكافي

والله اعلم **قوله** لان صحة العمل موقوفة عليه اي عند
 الصوفية واما في الشراء فالمتوقف على الاخلاص هو
 الثواب لا العمل كما هو ظن تدير **قوله** ويجدد تكاح امراته
 عند ساهدين في كل شهر مرة او مرتين اي لان التلغظ
 بما يوجب الكفر يوجب فسح المتكاح في الحال سواء كانت
 منه او منها لا انطلاق كاي المتوفى تدير **قوله** وكذا علم
 الانار والاحياء قول الاثر ما كانت ما تزل عن الصلابة
 والخير ما كانت عن الكسلف الصالح وهذا صحيح قوله
 واخذت تامل قوله والاطلاع على غوامضه اي بات
 يحفظ بسببه علل المسائل والمواضع ههنا هو
 المراد تامل **قوله** والفلسفة كذا يحطه بالوارو الذي في
 شمع الشم بدورها وهو الصواب تدير **قوله** من الصحة والرض
 ههنا يحطه والاولي ابدال من بعلي كما هو ظن وقوله
 ما يتدوايه ان كانت الرواية ههنا تحذف الموت
 للتحقيق كما هو ظن تدير **قوله** وادعا معرفة الاسرار
 ذكر في التريقات بعد هذا ومطلعة علم الغيب تدير
قوله ويحتمل ان المراد الطلسمات ان قال شيخنا
 وهذا هو الشاي تدير **قوله** لان يتلى جوف احبكم
 قبحا بالثقاف كذا في النسخ وهو المستهزور والذي في
 حاشية شيخنا المختصي على المشهور في فيما بالفا
 اي ربحا فخره والله اعلم **قوله** الاغنى الاغنى هو من
 في صوته غنة وهي صوت يخرج من الالف وقوله غصيف
 اي فاتر وقوله يحول اي يتبدل السواد من غير كحل
 وقوله تجلو اي يكشف غوارض الاسنان وقوله ظلم
 اي بها الاسنان او برتها وقوله منزل الانهلال السقي

٣ وفيه ارماد هو
 الاعم فيكون
 من عطف المترادف
 صح

الاول وقوله معلول هو السقي الثاني والراجح من الحجة
 كما هو معلوم والله اعلم **قوله** فلا وجه لمستم كذا يحط
 والاصوب لمستمها كما لا يجتنى **قوله** والمبشرين بالجنة
 كالعشرة رضى الله عنهم اقول الكاف المستقصاينة
 وهم ابوبكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف
 وعبد الله بن الزبير وطحة وعبيدة وسعد وسعيد
 تدير **قوله** فيما افناه وفيما ابلاه كذا وجد يحطه باثبات
 الف ما الاستنفاية بعد الحار فاع كانت الرواية ههنا
 فلفظة حكاهما الشيخ خالد كذا في الصلابة تدير **قوله** اذا علم
 ذلك فليدرك ان ما ذكر عن السقي اخذ في ابي السعود
 ان ما ذكره الشئ فقوله عن لسان المجتهد واما تحت
 فتعتقد ان الكل صواب فراجع ان شئت تدير **قوله** وبه
 تخرج الباسينية والعزيزي اي حشيفة ويحتمل رجوعه
 الى حماد ويكون تخرج بمعنى اخذ الفقه تامل **قوله**
 بخلاف الترتيب فله انما فانه جعل ساق الفقه
 علمية وحاصده ابراهيم النخعي ودارسه حماد وههنا جمل
 علمية حاصدة الفقه وابراهيم دواس فاسقط حماد وجمل
 ابراهيم دواس بعد ان ذكر انه حاصد للفقه واسقط
 السقي وجعل علمية حصا دله بعد ان ذكر انه الساق
 له تدير **قوله** الكلام فيه كما تقدم اي ان داد فقاها تدير
قوله من قال بعد الفداء والعشيرة اقول في بعض القبر
 اول اليوم العجى ثم الصياح ثم الفداء ثم البكرة ثم
 الصخرة ثم الحمرة ثم الظهر ثم الرواح ثم المساء ثم العصر
 ثم الاصيل ثم العشا الاول ثم العشا الاخير عند مغيب
 الشفق هو بلغظ وقال في الصياح غدا غدا ومن باب قد

ذهب غزوة وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس
وجمع الغزوة غزوة مستلزمة وسدك هذا أصله ثم
كثرت حتى استعمل في الذهاب والابتلاع أي وقت كان
ومنه قوله عليه السلام واخذ يا أيها الناس أي وانطلقت
والغداة الضحوة وهي مونة قال ابن الأباري ولم
يسم تذكريها ولو حملها حامل علي معنى أول النهار
جاء له التذكير واجمع غزواته وقال في محل آخر المعنى
قبل ما بين الزوال إلى الغروب ومنه يقال للظهر والعصر
صلاحي المسبي وقيل هو آخر النهار وقيل المعنى من
الزوال إلى الصبح وقيل المعنى والعشاء مع صلاة
المغرب إلى العتمة وعليه ابن فارس العشاء المغرب
والعتمة أي آخر ما ذكره فتأمل **قوله** بدون رفع أحدهما
أي بان ينف علي جميع أحرك الرجلين وعلي كعب الأذن
فقط هذا هو المراد **قوله** حاسر عن رأسه أي كاشف
له قال في المصباح حسر عن ذراعه صراحتين باب ضرب وقيل
كشف نبي حاسر غيرها أي تدير **قوله** لكن إذا قصد التذلل
فلا كراهة ونظرة ما قاله علماءنا في الصلاة من أن
تفيض العينين فيها مكره إلا إذا قصد التذلل فبها
قوله ذكر في التعليم أي في تعليم المتعلم تدير **قوله** يكسر
أولها أي الميم في الأول والكاف في الثاني تدير **قوله** يكون
أي ذلك يكون المتقدم كاهو ظم تدير **قوله** ووجه
بوجه متقدمة بينهما في رسالتنا أقول لم يذكر
فيها إلا وجه واحد غير هذا ونصه وقد حمل بعضهم
عليه أن المصدرية بمعنى الذي ورده في المعنى في الآية
الثالثة في الباب الخامس من الكتاب بأنه لا يرقى قائل

ووجه بوجهي نظري في كل منهما الدمايين في شرحه عليه
ونقل عن الرضوي وجه استحسنه فقال هو ما ذكره هنا
الأنه ذكر بعد قوله بلا تفصيل ما الغزوة فمن استأخر
على من اضربك أي باين من أن اضربك من فوط عزتك على
وأما جاز ذلك لأن من التفصيلية متعلقة بما فعل
التفصيل بقرب من هذا المعنى الأثرى أنك إذا قلت
زيد أفضل من عمرو فمعناه متجاوزا في الفصل عن من
فعلا تحت فيه كالتفصيلية لا في معنى التفصيل قال
ولا مزيد عليه في الحسن أه بالحرف **قوله** وفرقة كبرت
كل الصحابة وهم الجارونية أصحاب أبي حجارون
قالوا بالنصر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الإمام علي
رضي الله عنه وصفا لا تسمية وكفر والصحابة عجماء
وتركهم الاقتداء بعلي رضي الله عنه بعد النبي صلى
الله عليه وسلم كذا في تعريقات السيد محمد الله
تدير **قوله** منقود عنه بها أي لا أن اسمه لم يكن محذورا
قوله وما يقال أن الإمام المهدي يقلد أبا حنيفة أي
علي القول بوجوده وقيل لم يوجد سوا علي عليه
وعلى نبينا أفضل الصلاة وأزكى السلام تدير **قوله**
لم يجمع في المصاحف أي بل جمع الرقاع التي كان مكتوباً فيها
بذليل الرقعة التي لقيها أبو بكر رضي الله عنه بعد
وقائه عليه السلام وفيها بعض آيات من آخر سورة
التوبة يعني براءة في بيت عائشة رضي الله عنها كما هو
مستطوع في محله تدير **قوله** من غير أن يتخللها عصيان
أي سرعان في ذاته وأما اعتقلا فيجوز أن يتخللها وأما ما
وقع منهم مما هو معلوم فهو تحسب الظاهر لا في نفس

الامر كما هو مقرر في محله تدبر **قوله** يحيى في محله ابن اكرم هكذا
 بخطه بالمشكاة الفوقية والذي في القاموس اكرم
 بالمشكاة محرم نقلا تدبر **قوله** قال لا صحابه ردوني
 ارتكبت سيماية كبيرة في مرحلة واحدة فردوه اقول
 هذا من قبيل قولهم حسنة الابرار سيئات الغريرين
 فتدبر **قوله** ولا تكره احد منهم اقول لا هذه فاهية
 كما هو ظن تامل **قوله** وهو الامام ابو بكر دلف الالف
 بالكرس الشجاع كما في القاموس تدبر **قوله** المحرم هكذا
 بخطه والذي في عبارة القاموس الحرف بالالف الثانية
 الممدودة ولعله الصواب تدبر **قوله** سمي لاسمادتها
 كذا في القاموس وقال شارحه قوله سمي هكذا
 في الشيخ وصوابه سميت اذ قال بعض مشايخنا
 ولعله ذكره باعتبار المكان فلا يتجه التصويب فتأمل
قوله يعنى عن المحرم قال شارح القاموس ظاهرا
 اطلاقه اي صاحب القاموس ان معناه رعه بالقم
 ككتي يكتب ولا قاييل به بل هو كضرب يضرب اذ
قوله وفحمت القرأى بهذا الفعل فانهم لا قدرة
 لهم على الايتان بمثل الفعل المذكور هذا هو
 المراد تامل **قوله** اتملت عينه بالمرة قال في الالف
 احرف الابدال ههنا موطا لا فائدة المرة من واو
 اخر امر الف زيد وفيه فاعل ما اعل عينا اذا اقتنى
قوله وجمع ستمها وسفاه يعنى السنين
 في الاول وكسرهما في الثاني مثل كراما وكرام
 تامل **قوله** وجاعته اي عمن الامام الشافعي
 رضى الله عنه تدبر **قوله** فانه ذلك موجب للطرد

ان فيه ان مجرد الاختصار والاستحقاق لا يجيب الطرد
 كما لا يخفى وقوله لكن ليس فيه لمن شخص معين
 قال شيخنا وهو كذلك فتدبر **قوله** الفالودج
 في يوم اذ الفالودج نوع يتخذ من الحلو وقوله
 تمر جونا كل يوم اي هادونا بها في كل يوم تدبر
قوله ثمانية عشر ههنا بخطه والذي ذكره ستة
 عشر فقط تنبيه **قوله** وسهل ابن مسيف هكذا
 بخطه قال يعنى الفضلا والمروق سهل بن
 حنيف كزبير **قوله** رعه الله تعالى معتقدا اقول
 بقوله لعقل محذوف وتقديره اقول معتقدا
 وهذا الم يوجد مما له في التفصيصة قبله تامل
قوله المحض قطاة اي لبنت قطاة وهو نوزعت
 معقد كما في القاموس تدبر **قوله** وانه راي غيب
 الله اذ اى واعترض بانه راي عبد الله اذ قلنا
 يقال نظير هذا فيما ياتي قريبا تدبر **قوله** الحناج
 عليه اي لاجل ان يعاينه وقوله فطلبه ستة
 الفمنا مفع على قوله قبله الى المنصور انه اخ
 تدبر **قوله** ايا بصيرة قال يعنى الفضلا لعله
 ابن هبيرة فخر **قوله** قد بلغوا حد الاجتهاد اي
 قد قاربوا من ذلك فقد للمتقرب بالالتفات
 كما لا يخفى **قوله** فسنه منى اي فسنه منى كما هو
 ظن تامل **قوله** وكتب ظم الرواية كتب محرم
 هذا الحرف على الغالب ومن غير الغالب فتشبه
 ما يلحق بها من قول زفر والحسن ابن زياد وغير
 كما سبق اذ كانت بروايات الثقات المتواترة

او المشهورة تدبر قول ابن رستم هو بفتح الراء تدبر
قوله واسباب ظهرت لهم اي كغير الزمان او
لعرف تدبر **قوله** هذه المسائل اي المسائل المتقدمة
وهي الاصول والنواذر والواقعات اي الفتاوى
تدبر **قوله** متقدمة اي بتعبه الراوي عن الامام
المذكور **قوله** يجوز اهـ نزاده يضم الحاء تدبر **قوله**
مختلطة اقول يحتمل انها مع خلطها ان تكونت
غير مميزة بمرم او لا فتاوى **قوله** ان السير الكبير
هو اخر تصنيف صنف محمد اي فيكون العمل عليه
ولا يركن الا اليه لانه محرر حيث كانت اخر تصانيفه
فتدبر **قوله** او لعدم الاطلاع على حال مولعها
كثرة الكثر للملا مسكين وشر التقاية للفتيات
قلت فان كانت المراد من عدم الاطلاع عدم معرفة
اسم المؤلف فالعلامة الرسائي **قوله** الاسم معزوف
من غير تكرار وكذلك العلامة ملا مسكين فقد
قال في كشف الظنون عنه ذكره لمنه كثر
الدقاييق في فروع الحنفية للشيخ الامام ابي
البركات عبد الله ابن احمد المعروف بحافظ الدين
الشتي المتوفى سنة عشرين وسبعمائة براح معين
الدين الرومي المعروف بملا مسكين وان كان المراد
من عدم الاطلاع على حاله عدم معرفة كونه
نقعة او غير نقعة فالامر ظاهر فانه ذكر في بعض
الكتب ان العلامة الرسائي كان دالا ولا مثالا
في خمسة الحرفه ودناهما تامل **قوله** ثم الفتوى
على الاطلاق على قول ابي حنيفة اقول هذا

في الرواية
هذه

اذا

اذا لم يصرح بتصحيح غيره كما سياتي للمحتم ذكره بعد
تدبر **قوله** فمقابل الاصح غير مذکور في كلام الشافعي
بل مقابله قول السراجية وقيل ان قول الشافعي
ومعجم في الحاوي القدسي مبان له لا مقابل
له وقوله فافهم اعتراض على ما ذكر العلامة الخطاط
قوله مقابله قوله بعد وصححه في الحاوي ان تدبر
قوله فافهم اعتراض على العلامة الخطاط اي حيث
كتب على قول الشافعي الاطلاق اي من غير نظر لقوة
المدرک قلت وهو مبني على ما ذكره اولاً من جعل قول
الشرح وصححه ان مقابل للاصح فتدبر **قوله** اذا لم يوجد
في الحاشية اقول هذا ليس بقيد بل كذلك اذا
وجدت الرواية عن الكل ولم يرجح المتأخرون من
المشايخ واحدة منها فحينئذ يكون العمل على قول
صاحب المذهب كما يفيد قوله سابقا الفتوى
على الاطلاق على قول ابي حنيفة تامل **قوله**
وان لم يوجد جواب البتة نصا ينظر المعنى **قوله**
قال شيخنا ليس المراد به صاحب المدرک بل المراد
به العالم كصاحب الخيرية والحامدية وغيرهما
ان قلت وعليه لا يجوز الرجوع لمذهب الغير كلاله
والمحفوظ خلافة والظاهر ان المراد به من له قوة
مدرک اي دليل **قوله** ينظر المعنى ينظر تامل وتدبر
واجتهاد ان فليتأمل **قوله** وينبغي ان يكون هذا
عند عدم ذكر اهل المذنب للتصحيح اقول هو
علة للمعنى اعني لفظا ذكر فيكون المعنى الذكر
لاجل التصحيح وعلى هذا فالمراد التصريح بالتراخي

الفتوى

المدرک
عبيد
كلاما

لا فو لهم وعليه الفتوى مثلا وجيند هم قوله
 فيما سيات ويدين في تقييد الخنزير ايضا على
 اذا لم يكن احد القولين في الملقوت لما قد ساه انفا
 عن البيهقي فتاوى **مسألة** فالعمل على الاستحسانات
 وهو القياس الخفي وقوله الا في مسائل معدودة
 هي منها لو وكل الحزبي المستامن مثله بخصوصية
 في دار الاسلام بطلت الوكالة في القياس وفي
 الاستحسانات ثم لحق الموكل بدار الحرب ونفى الوكيل
 في دار الاسلام بطلت الوكالة في القياس وفي
 الاستحسانات لا وبالقياس نأخذ ومنها رجل له ايت
 من امة غيره بالنكاح فاشترى الاب هذه الامة
 لابنه المقترة القياس ان يقع الشراء للاب ولا يقع
 للمقترة وفي الاستحسانات يقع وبالقياس نأخذ
 ومنها اذا قال ان ولدت ولدا فانت طالق وقال
 قد ولدت وكذا الزوج في القياس ان لا تصدق
 ولا يقع عليه الطلاق واخذوا فيها بالقياس
 ومنها تادية سجود التلاوة بالرفع اذا كانت
 صلاتيه ومنها رجلان في ايديهما دابة قام
 كل منهما بسنة ان فلانا اخبر رهنها عنده واقبضها
 اياه لا تكون رهننا لو اخبرتهما في القياس
 وبه نأخذ والاستحسان ان يكون لكل منهما نصيب
 رهننا بنصف الدين ومنها لو قال اطلقها اسلمت
 اليك في ثوب هروي طوله ستة اذرع وقال
 المطلوب طوله خمسة اذرع في ثلاثة مخالفا
 قياسا وبه نأخذ وفي الاستحسان القول
 بالمطلوب .

الاستحسانات

المطلوب ومنها لو شهدا بربعة علي رجل بالزنا وشهد
 عليه رجلان بالاحصان وامر القاضى برجمه ثم
 وجبه الانام بشا هدي الاحصان عشرين اورجا
 عن الشهادة ولم يمت المرحوم بعد الا انه اصلاه
 جراحات القياس في هذات يقام عليه حد الزنا
 مائة جلدة وهو قولهما لان ما حصل من بعض
 الرجم لم يكن علي وجه الحكم بسبب ظهوره
 عبدا فكان كالتعمد وفي الاستحسان يدر عنه
 الحد ومنها لو شهدا علي رجل بالزنا فقتل القاضى
 بجلده مائة ثم شهد بشا هذات انة محض ولم
 يكل الجلد فالقياس في هذا الرجم وبالقياس
 نأخذ ومنها لو تزوج امرأة على غير مهر مسمى والمطاه
 رهنها بمهرها ثم طلقها قبل الدخول لما المتعة
 ولو هلك الرهن عند هذا يذهب بالمتعة
 قول في محله استحسانا والقياس ان لا يذهب بها
 وهو قول ابي يوسف والمرأة مطالبة الزوج
 بالمتعة ومنها لو وقع رجل في بئر حفرت في طريق
 فتعلق باخر وتعلق الاخر باخر فوقعوا جميعا
 فأتوا فوجدوا في البئر بعضهم على بعض فأت
 حافر البئر بضمي دية الاول وبضمي الاول دية
 الثاني وبضمي الثاني دية الثالث فيكون
 ذلك علي عواقلهم فهذا هو القياس وبه نأخذ
 وفيها قول اخر هو الاستحسان وليس المقصود
 حصرها فيما ذكر قال فخر الاسلام بهذا قسم
 عز وجوده اه وقد انتهت الي اثني وعشرين

مسألة فاما القسم الذي يرجح فيه الاحتمالات
 على القياس فاكثرت من ان يتحقق اه من شرح
 المنار للعلامة زين بن نجيم مخصصا فتدبر قوله
 فالراجح الاول والاخير لا الوسط اي عادت
 علمائنا ذلك فعادة قاضي خان تقدم الاول
 وصاحب البداية الاخير كما سيبينه عليه المحشي
 تدبر **قوله** بل في شهادة الفتاوى اخبرية المقر
 عندنا انه لا ينبغي ان قال شيئا هذا لا يعمل به
 ولا يعمل عليه فتدبر **قوله** لا حقيقة اي لا من
 الفتوى ليس مصدرا ولا فعلا بل هو اسم ذات
 كما لا يخفى **قوله** ويظهر لي ان لفظ وبه تاخذ عليه
 العمل متساو للفظ الفتوى اي اقول فيه نظرا لان
 عمل الناس او الامه لا يستلزم ان المعنى افتاحهم
 به بل يحتمل انهم عملوا به من عند انفسهم
 فلا محيص ان لفظ الفتوى يرجح كما عليه نصي
 المذهب ولا عبرة بهذا البحث المجال كما قدرة مجنا
قوله ينبغي ان يقيد ذلك بالغاليل لا منا
 وجنا مقابل الامم الرواية الشاذة قلت
 وهذا يقيد كل منكره الشئ عن شرح المنية وكذا
 نظره من الوجيب والارحيه والاحياط والاحوط
 والقوي والا قوي واللائق واللائق من كل ما
 كان افضل تفصيل **قوله** والاحياط العمل بالقوى
 الدليلي قال شيئا يظهر لي ان الاحياط نظير
 الصمم فتقايله عدم الاحياط والاحوط
 نظير الاعم فتقايله الاحياط فيستند الاحياط
 العمل

العمل بالقوى من الدليلي والاحوط العمل بالقوى
 ولحرج والم نقل ذلك فيما معنى الاحوط اذا كان
 الاحياط العمل بالقوى او يقال ان هذا
 بحسب بعض المراد فليست **قوله** كما لا يخفى فانهم
 اعترض على العلامة الطحاوي حيث قال واعلم
 انها اي عبارة الرمي لا تنافي الكثير الذي يستفاد
 من عبارة الرمي السابقة لان الاكدي لا تعيين
 الافتاويه الا ان يوجد صريح نقل في ذلك ولا
 تنافي عبارة شرح المنية الا بانه بعد لان اولوية
 الاخذ بالعجيج لا تنافي الاكدي **قوله** الاصح اه
قوله لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح
 وعليه الفتوى اي لا تنافي اقوى منه في العمل تدبر
قوله فله الافتاوي سائما منها اي بالذي شاع
 فاي بوصوله حربة لا بها لم تقتف وصدر صلتها
 محذوق فهي مستوفية للشروط المعلومة تامل
قوله وبه ظهر ان هذا تفصيل اخر زائد على
 ما مرى خلافا لما قبله العلامة الطحاوي من
 قوله هذه العبارة لا تنافي الكثير المستفاد من
 عبارة البحر ولا الاكدي المستفاد من عبارة الرمي
 ولا الاولوية المستفاد من عبارة المنية قال
 عبارات متفق اه بالحق اذا علمت بهذا ظهر
 لك ان قول المحش غرر مخالف له صوابه غير موافق
 له يعني كما وهم العلامة الطحاوي ولا يقال قصد
 الرد على العلامة الحلبي لانا نقول انه صرح بان
 المراد بالاكدي انه يقدم على غيره كما قاله المحشي

للذين ههنا اما لو التزم الحق في الثانية فلا يثبت عليه
 وظاهرا لان الاول قد بانته منه ولكن بعد تفحصنا المدة
 وكذا لو التزم المسلما في الاول فلا يثبت عليه وظاهرا
 لان الملاقاة لم يقع عنده هذا تقرير كلامه تأمل ولا
 تتلذذ **قوله** انه روي عن ابي يوسف انه صلى الجمعة
 في استمسك كل هذا باننا اجتهدنا لا بقلد محنته هذا
 واجيب عنه بان المجتمع المتعبد في المخرج لا في
 العمل وما نحن فيه من الثاني قوله وجبت فلا شك
 اعترض علي ما قلناه المصلحة المطلقة في ان هذا
 لا يجرس لان المتاضي المجتهد لا يقلد احدا فكيف
 يقال قضي بغير هذه المرام الا ان يقال المراد منه
 الذي اجتهد فيه او اجترأ والعقري اهو كلامه
 يدرك **قوله** وجبت به الحق اذ وجبت جميع فتا ذقتنا
 المتلذذ الحق اذ **قوله** وسبق ذلك اذ وسبق على ابي
 السلفان على ما قلنا ان تأمل بان بعض السبعة
 ليسوا مجتهدين خصوصاً المسألة افا وبنا ان
 المساد سبعة من ذلك ليعق كالاجني **قوله** وما في الدنيا
 من قوله كذا في يخرج الكرخي ويخرج اليراني من هذا
 القيل قول فيه انه قد عرفت سابقا المسألة
 الكرخي من المجتهدين في المسائل اوصحاب الطبيعة
 انشأ له ولا دفع له الا ان يقال انه غير ذلك ثم ظم
 ابن المراد من قوله من هذا القيل اذ من المخرجين
 اعم من كون المخرج من اصحاب الطبيعة الراهية او البنية
 لانه يصدر عن كل حال انه يخرج وان اختلف التخرج
 وجبت فيكون في المسألة فتا على ولا تغلق

الكنبي

وتتلذذ المسألة الاطحاوي عنه واساورة الاخر ارض عليه
 بان ما آل المسألة مستفك وايضا صريح قول الحشم وليله
 ظهر ان هذا تفصيل آخر زائد على ما مر انه مخالف لما قبله
 فيكون قوله غير مخالف له بسبق فلم كما علمت فتدبر ولا
 تتلذذ **قوله** فليس فيه تكرار فانهم اعترضوا علي المسألة
 الاطحاوي حيث قال فاننا لا نستثنى في الحقيقة استدرال
 وتكرار ما سبق عن وقف ابراهيم تدبر **قوله** قال في حزانة
 الروايات العالم الذي يعرف معنى المنعوى والاجتبار اذ
 قال شيخنا وجبت فالمراد به المجتهد كما يري يوسف
 ويحد وغيرهما من اهل الدراية فتأمل **قوله** بالمراد بالحكم الحكم
 الوضعي اذ اي لا الشرعي الذي هو عبارة عن حكم الله
 فتا في المسئلة بالفعال الكليني كما في تزيينات السيد
قوله وليس امرأة اي غير محرم اما المحرم فلا تنقضي الوتر
 عندهم كما هو مقرر في كتبهم فتدبر **قوله** فانه ههنا هذه
 المسئلة ملقنة من تعذيب النساء فيجوز والحقى قال المسئلة
 الاطحاوي التثليل غير ظم فانه هذه المسئلة مستفك
 على بطلانها من اكني بسيارات الدم والمسألة في الجس
 المرأة ومثل له بمن توعدا وسبع مشعرة من ليله صلب
 معتد يا تاركها العاكتة علا بذهيب الامام المسائي
 والامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنهما اهو قوله
 فيه انه لا فرق بين المصورين بل هما مثل قولك بطل
 بخسة وكخسة يعقل فانه المسئلة باطللة فاما صورته
 ايضا مع التراسله للذين ههنا اما لو التزم المسائي فعلا
 في الاول فعلا صححة ولو التزم في الثانية فعلا
 صححة فتدبر **قوله** والحق في الثانية اي مع التراسله

الذين ههنا

اي خطابه ص

والسادسة اقول العارق بينهما وبين الخامسة
ان اهل هذه الطبقة لا تقدر على تقوية الضعيف
بخلاف اهل تلك الطبقة هذا ما ظهر لي فتدبر
قوله وهذا مع السؤال والجواب ان السؤال وهو
قوله فان قلت والجواب قوله قلت تامل **قوله** وتشنية
الثاني من عنين كجفرت فانه قصد به الاعتراض
على العلامة الطحاوي حيث اقتصر على الثاني ولم
يذكر الوجه الاول فان قلت النسخة التي وقعت للعلامة
المذكور الرضويين بدون الف بعد العين قلت هذا
لليدفع الاعتراض المذكور بل كان عليه ان يقول **قوله**
رضويين تشنية من عنين بوزن خففر ويقال له ايضا غلام
كجربال وتشنية من عنين كجربالين فتامل **قوله** بل الله
الرحيم كتاب الطهارة **قوله** اي وما كان
مفتاحا لشيء آخر اقول وهذا لا يرد عليه شيء من الادوات
التي ذكرها الشارح بل هو الجواب عنها كما لا يخفى **قوله** وارجو
الاستقبال ان الجواب عما ذكر ما علمت تامل
لا بد لما من دليل كذا بخطه ولا يشب لا بد له من دليل
تامل **قوله** على ان المختلف في مادة واحدة قلما تقع
لا يقع في الكلية كما لا يخفى على اصحاب الرواية فيه ان
المذكور قابل لعدم السقوط اصلا اي ولو ينفرد
فثبت ان المختلف في الجزئية قاي في الكلية كما لا يخفى
على اصحاب الرواية ويمكن ان يكون مراده بالملادة
المذكورة ان جميع الامور الكلية لا تكون جامعة لجميع
افرادها فختلف الفرد المذكور لا يكون قادرا لما ذكر تامل
ولا تقلد وفيه نظر لان هذه الطهارة من المذاهب

معتبرة

معتبرة شرعا اية لانت الحديث المذكور غيرنا فقرر في حقه
كما قرر في محله فتدبر **قوله** وكان ينبغي له ان يذكر قيل
ذلك حله اللغوي اقول كان الانسب حذف قوله
قبل ذلك كما لا يخفى فتدبر **قوله** وبيات ذلك مع ما يرد
عليه في رسالتنا القوا يدان اقول وورد العوكس
الاول فيها بوجهين الاول ان اسقاط الحافض
سماعي واستعمال مثل هذا التركيب كثير شائع في كلام
العلماء الثاني انهم التزموا في مثل هذه الالفاظ التشكيك
ولو كانت منصوبة على اسقاط الحافض لبقيت
على تعريبها الذي كان مع وجود الحافض كما بقي في نظا
ير مثل عروق الديار ورد الثاني يقوله ولا يصح هذا لان
التي هي اما المفرد كمثل تربيا او النسبية كطاه زيد نفسه
وهذا ليس شيئا منهما اما انه ليس بتمييز للمفرد قلانه
لم يتقدم ايهام واسا انه ليس بتمييز للنسبية فلانه
لم يتقدمه تشبيه ايضا ثم قال في آخر كلامه فيها انه يصح
ان يكون حالا على تقدير مصناف والاصل موضوع اللغة
ونسبية الوضع الى الكلمة بجاز وقال وهذا احسن الاقوال
وذكر انه يصح ان يكون حالا بتقدير مصنافين وانه
مفعول لاجله وانه مفعول مطلق علم انه من الموكس
الاخير كغيره قال وصرح بهذا اني الحاجب في اماليه وارجع اليها
ان شئت فتدبر **قوله** واراد بالحيث ما يعم المعنوي فيه
انه لا يصح هذا لان الحديث لا يقال الا لما تزي عيونه
بعد الجفاف وقوله كما مر غير صحيح لانه لم يتقدم ما يعم
عليه ثم الذي تقدم انما هو في خصوص الدس لا الحديث
ولا يخفى ما بينهما من الفرق كما قررته شيخنا فتامل

قوله رحمه الله تعالى وما قيل انه ما غنية اي الكوت
 مستوفى فهو غير الوصف المتقدم لان هذا صفة قائمة بالنعيم
 وذلك وصف قائم بالاعضاء فتأمل **قوله** قال بعض الفضلاء
 في كونه هذا التعريف ترفيعا بالحكم بنظر الحقول يدفع
 هذا بان المراد من ترفيعه بالحكم بلازمه وهو ما غنية
 المذكورة كما لا يخفى على المشاغل فتدبر فانه نفوس
 كما قرره شيخنا **قوله** وفي الرابع اثبات اي فالحلة اثنا
 عشر وترك الثالث عشر وهو صفة الوقت فتأمل **قوله**
 حي يرد ان العدة لا وجود لها فانهم اعترض على العلامة
 الحلبي الموردة لذلك تدبر **قوله** وتقدم ان هذا ايضا من
 شروط الوجود قال الحلبي ولكن لا بعد هذا تكرار الالة
 متعلق بشرط وليس هو شرط اه فتأمل **قوله** وزنه ففوت
 اي بعد التقد من مفاعي كما لا يخفى على من له فهم في هذا
 الفن تدبر **قوله** ان ليس بعده ما يصح الاحبار به عنه فان
 قلت قوله وهو يصح ان يكون هو الجبر عنه قلت يصح منه
 قرنه بالواو كما لا يخفى **قوله** اي لغیر العذر وبذلك اقول
 الاول حذفه لاجل ان يشمل الحايض والنفساء ويستغني
 عن قوله بعد ويراد علي ما ذكره اه فتأمل **قوله** اي
 ليس هذا الشرط وهو التقاطع بشرط عند الامام ان
 يوسف اذ فيه ان هذا رواية عنه وليس هو من ذهب
 له كما صرح به المحقق فتلا عن البر عن قول المحقق ما لم
 غسل الوجه اي اسالة المانع التقاطع حيث قال في
 اي يوسف هو غير ذلك العمل بالماء او لم يسيل اه و
 في باب المياه فتلا عن الترمذي **قوله** يراد علي ما ذكره من
 شروط الصحة الحايض اه قد علمت ما فيه فلا تقفل
 وغسل

وغسل ميت اي بعد غسله وقوله وحمله اي بعد حمله
 ايضا كما سيأتي **قوله** ونظر لحاسن امرأة اي لاجل ان
 يظن ما يرتب عليه من ضعف النظر فتدبر **قوله** رحمه
 الله تعالى وبعد كل خطيئة عطفه علي ما قبله من
 عطف العام على الخاص كما لا يخفى **قوله** ونظر لحاسن
 امرأة اي لما رواه مسلم ومالك مرفوعا اذا توفى هذا العبد
 المسلم او الوثن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة
 نظر لها بعينه مع الماء او مع اخضر قطر **قوله** فاذا غسل وجهه
 خرج كل خطيئة مستهارة جلا به الماء او مع اخضر قطر الماء
 فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كانت بطيتهما
 يده مع الماء او مع اخضر قطر الماء فاذا غسل رجليه خرج كل
 خطيئة مستهارة جلا به الماء او مع اخضر قطر الماء حتى خرج
 نقيما من الذنوب وسياتي التفرع به بعد قوله رحمه الله
 تعالى وبعد كل خطيئة عطفه علي ما قبله من عطف
 العام على الخاص كما لا يخفى **قوله** ان العزم كان صلاة قبل
 طلوع الشمس اذ فيه ان هذا مفيد للمصنف ان اصل الامر
 واخير المذكور به المبتدأ والخبر وقد قالوا ميتا يحبس لام عرف
 مختص بمحبره وفي مع ان الية تدل على غير الصلوات المذكورة
 علي ما قاله هذا القائل فانه قال عمر بن قائل ومن انا الليل
 تسبع واطراف النهار لعلك ترضى فتأمل منصفنا **قوله**
 اشكل بما قد مناه اه حاصل الاشكال المذكور ان قوله
 اجمع اهل السيران الوضوء والغسل فرضا بركة اه يفيد
 ان الشالية المذكورة فرضية في ان واحد فيعيدان
 الصلاة المتقدمة كانت من غير وضوء فاجاب عنه ببول
 والعلم ان الغيبة للمكان لا للزمان وهذا لاينا في ان الصلاة

فاذا غسل جليبه خرج كل خطيئة
 مشتمل جلا به الماء او مع اخضر
 قطر الماء فاذا غسل يديه خرج
 من يديه كل خطيئة كانت
 بطيتهما يده مع الماء او مع اخضر
 قطر الماء مع صحت

المذكورة كانت قبل ذلك بوضو هذا تقرير كلامه وذلك
ان تقول الصلاة المفروضة بتعليم جبرائيل اتمامها الصلاة بل
بالهيئة المخصوصة وهي تسليط الفسلة والصلاة
المتقدمة كانت بفسلة واحدة كما صرح به في محله
وحكم بطل كونه مع الامكان فان قلت يبطل هذا قوله
عليه السلام هذا وصوتي ووضو الانبياء من قبلي قلت
المراد منه اتيان الفريضة فقط وان اختلفت الهيئة
وهذا بعينه وهو الجواب عن قولنا ذلك ان تقول انما قلنا
منصفا ولا تقليد فانه يعنى من ادراك الحقايق
قوله ان المختار عندنا عدمه اي عدم تقيده بشيء من
قوله علي جهة الاستيعاب بل كان يعمل بما يظهر له من الكشف
الصادق من شريعة ابراهيم وغيره فان قلت الصير
راجع الي عدم تقيده بشيء من قبلك فقط ولم يذكر في
العبارة قولنا على جهة الاستيعاب وعليها فينا في قولنا
كان يعمل بما يظهر له ان قلت نعم لم يذكر في العبارة قولنا
علي جهة الاستيعاب الا ان المحققين ان يتزلوا الكلام علي
مقتضى الحاد وهو كما ذكرناه لك فتأمل فانه نفيس
قوله علي جواز الوضوء بما نبه الله عليه انه روي في
السبيل عن الامام ثلاث روايات الاولى وهي قوله
الاول ان يوضو ما به ويسحب ان يصيب اليه التيمم
الثانية اجمع بينهما كقول الجارود قال محمد وزعم في غاية
البيان والثالثة التيمم فقط وهي قوله الاخير وقده
رجع اليه وبه قال ابو يوسف والائمة الثلاثة واحدا
الجارودي وهو المذهب الصحيح المختار المعتمد عندنا
بحر افاده الحشم رحمه الله في سبيل السور فتدبر **قوله**

انا

انا الذي سمعتني اي حيدرة اي والافحة ان يقول انا
الذي سمعته امه حيدرة فامل **قوله** انا ان شككت ان
قوله سلم علي شيخ الخلة وقل له عندي سوال من عجب
يفظم ان وقل في الجواب بان ان في سرها اجزمت ومعنا
الرد فاعلم واذا الجزم الحكم ان شرطية وفقت ولكن
لفظها لم يجزم كذا في الهامش تدبر **قوله** وتام تحققت
هذا المقام في فصل المشروعة من حواشينا انما
بعد ان نقل كلام التلوي فقد افادت الغرض بوعان
علي وعلي والذي يظهر لي انه هذا محار او اصطلاح
خاص للفقهاء لما اطلق عليه الاصوليون من تعريف
الغرض بما ثبت بظني لا شبهة فيه ومن تقسيمهم
الاولى السمعانية الى اربعة انواع كما راول الكتاب
فالقول بالاراء وبعض الواجبات اقوي في لزوم العمل من
بعض حيث يفوت الجواز بتركه كالوتر ومسح رجب الراس
حيث هو الي الغرض من فيه وتسميته فرضا عمليا لانه
استبه بالغرض من غيره وكان سبب ذلك ان المحققين
قد يتوهم عنده الدليل الغرضي القطعي بما يحسن من القرائن
فيحكم بلزومه عملا واجتبا طاكين دون لزوم الغرض
القطعي فيكون ما حفته القرائن قد استبه الغرض من
جهة العمل وسائر الواجبات من جهة الثبوت لعدم
قطعية دليله ولما كان بحث الاصولي الادلة واحكامها
سموه واجتبا نظر الي دليله الذي هو طريق ثبوت
ولم يفرقوا في التعريف بينه وبين غيره ولما كان بحث
الغرض العمل بالاحكام وراوا هذا القسم كالغرض في
العمل فوق القسم الاخير سموه فرضا وتيدوه بالعملي

احترانا عن العلمى الثانية بالعلمى الذي يحرم تركه قطعا
ويكفر منكم واطلقوا الواجب على ما هو دونه وقد يطلق
عليه ايضا كما يطلقونه على القطعي وكما يطلقون
السنة على الثانية بها ومنه ما روي عن الامام ان الوتر
سنة فقوله في فتح القدير من باب الوتر الغرض العلمى
هو الواجب اي الواجب الاصوي وقولهم لا واجب في
الوصف اي الواجب المنفرد المتأيل للغرض العلمى
ما ظهر لي والله اعلم اه بحرفه **قوله** في جاحده لا يكفر
المراد المحمود مع رتبة الادب كان يكون لشيء دليل
او بئى تاويل اما لو كان المحمود مع الاستحقاق ولم يره حقا
ايضا بان يقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم
واذا لا افعله فيكفر بل ولو كانت سنة فاسياني في محله
قوله وتارك العمل به ان كان موقولا لا يفسق ولا
يقتل اذ ذلك كواجب الاقل وهو الشاقي او الا
ستعاب لجميع كالك لا يتاويله اعتمد شبهة قوية
و قوة الشهية تمنع من التمسك والتفصيل فتدبر
قوله فانه كان مستحقا يضللك اي وكان يراه حقا
والا فهو كافر كما تقدم **قوله** وان لم يكن موقولا ولا
مستحقا يفسق اي بان تركه كسلاسة مع اعتقاده
وعدم الاستحقاق فيه فتدبر **قوله** اقول وما ذكره الملا
الاكل في المنايا اذ اي حيث منع قولهم فلا يكفر
جاحده اي لا يلزم منه كفر اجماع بان الجاحد لا يكون
موقولا لما مانع من تكفيره اه اي محجوده لا يكون
الا عن استحقاق ومنه عدم اعتقاده حقيقة فيكون
ما خسر بذلك هذا تقرير كامله واما قول المحقق بطلان
مبني

مبني على ما ذهبوا اليه كصاحب البداية من ان الله
مجهلة اى فلسفى كما ينبغي لانه لا خلا لا احد عندنا في
هذا افاده مستغنا فاما قوله في اصل النسبة اي وبي
الايقاع واعلم انه صرح كغيره صريحه للشئ لا لصاحب
البحر كما قد يتوهم تدبر **قوله** احترانا عما لا يتدبر اهل فافهم
اعراض على العلامة الطحاوي حيث قال قال في
التمهيد الاسئلة ان يتقاطر الماء في عرق ان ذكر التماس
مع الاسئلة في التبريد كما جرح عليه كثير من الاحلجية
اليه لانه حيث احذر في منزهة ما لم يصدق بدونه
اه بالحرف **قوله** فلذا ذكره فافهم اعراض على العلامة
الطحاوي حيث قال سم الظاهر ان الاسئلة الموقطر
القطر تبتل لانه يكون تقطيرا في الوضوء ويحتمل ان هذا بيان
لما به الصحة وان كان الافتقار عليه مكرها ومحجرا
اه بلفظه **قوله** وما حث فيه من القسم الاول فافهم
اعراض على الطحاوي حيث قال واعلم ان الاستحقاق
لا بد في اقتسامه جميعها من المناسبة وهو امر اذا سا
في المادية مع الترتيب وكبر اذا توفقا في كل الحروف ولعمرون
غير ترتيبا كحذب وجبة وكبر اذا توفقا في الغلب
الحروف كقصم وقصم وكل واخرازم مما قبله وقد يقال
اصغر وصغير وكبير اه بالحرف **قوله** لكنه مختلف الكيفية
ففي الحق ليس بمقدار ثلاثة اصابع اليد امر نصا
وعلى الجسدية يكنى المسح على اكثر العصابة تدبر **قوله**
ها العظماة الناسرة كذا في بعض النسخ وفي البعض
الاخر النابتات ومثله في نسخة العلامة الطحاوي
وكذا في شرح منية المصطفى والكل صحيح تدبر **قوله** فافهم

ويا

ثانية اي بعد عدم الغسل واحد وعدم المسح واحد
وجعلها العلامة الطحاوي يست روايات فقط فنجبر
عدم الغسل والمسح شيئا واحدا واسقط ما يلا في
البشرة فتدبر **قوله** وعبارة النية مريجة في ذلك
وعبارتها مع شرحها للحلي ومسيح ما استرسل
من الحكمة لانهما له بما غسله فرض وهو ما يلا في
البشرة كما تقدمت مسجحة فيكون تكملا للفرض
بالحرف **قوله** عن البشارة كذا في النسخ والاحتقار على البشارة
والامر سهل لان حروف الجر تنوب بعضها عن بعض
على قول الكوفي وقد يقال هو بدل من قوله عن المسح
فتأمل **قوله** ومقتضاه اعادة غسله بحلف الشر
فيه ان هذه دعوى لا دليل عليها فان قول الدر المنقذ
ومحمله الى الحائل محتمل لان يكون بطريق البدلية
كما قال او بطريق الإصالة وهو الظاهر كما يأخذ من
تقليل الامام ابي سجع كما نقله عنه الحلي في شرح
المنية الكبير ونص عبارة وعنه يفرض مسح ما يلا في
بشرة الوجه واختاره قاضي خات وصححه وقال
هو أشهر الروايات لانه لما سقط غسل ما تحت
انتقلت الوظيفة اليه مسحا كما في الحنف والظاهر
الروايات عنه غسل ملا في البشرة واختاره في المحيط
والببايع قال في موجز الدراية هو الاصح وفي الفتاوى
الظهرية وبه يعني قال في البداية عن ابن سجع
انهم رجعوا عما سواك هكذا ووجهه انه لما سقط
غسل ما تحت انتقل فرض الغسل اليه كالشارب
والحاجب حيث انتقل فرضه غسل ما تحتها اليها

واما

واما ما استرسل منها فلا يجب غسله ولا مسحه لكونه
ليس من الوجه انه فانت ترى تنظيره بالشارب والحاجب
يعني ما قلنا فان التقليل الذي ذكره صاحب البحر
وعنه في عدم اعادة الوضوء بحلف الراس يجري في
الشارب والحاجب وجه بطل ما ذكره المحقق وسبب ما ذكره
المتأمل **قوله** لا يجب الا غسل الاصلية التي يطق
بها اي واما غيرها اذا نسي في محل الفرض فلا يجب الا غسل
الحاجب للفرض كما في السنة قال في المنية ويجب غسل
ساكن مركبا على عصا الوضوء والكف الزاوية نقله
الطحاوي وبهذا صح الجمع المذكور **قوله** هل يقول
احسان نافلة ام لا دون التيامن في السفل والترجل
مفاده ان لا يفتن من السنة الموكدة وهو مناف
لما ذكره من قولهم ومنه تسمية ام نافلة كما استدل به
المحقق قريبا تدبر **قوله** التي يصل بنا ركنها اي يلام على
ذلك حيث كان مع الاصرار ولا عند موجبا للترك وقوله
لان تركها استحقاق بالدين اي بعد استحقاقا فيه
وهذا لا يوجب الكفر واما اذا استحق بها ولم يرد لها
حقايات قال هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما
لا افعله فهو موجب للكر كما سيصح به التحتم في باب
الوتر والنوافل نقلت عن شرح المنية تدبر **قوله** ولو لم يكن
كلامه مفيدا ذلك الي انه لا واجب للوضوء لعدم
ذكر الواجب اي على السنة وفيه انه قد ذكر الدعوى
في الدليل شيخنا اي فكانت عليه ان يقول بطل قوله
لعدم ذكر الواجب للزم ذكر الواجب وفيه تأمل **قوله**
الا نية اي الرفقة العذر تدبر **قوله** كما قاله في الجوفان

أخذ

كما يأتي ولعل المراد بالعبادة فيه الطاعة او الغيبة
 كما لا يخفى فليتنامل **قوله** وقوا عدنا لاناياه قد
 علمت ما فيه تدبر **قوله** ليكون عبادة اي لا بالمعنى
 السابق فيها فلا تقتل **قوله** بخلاق تنوع الطهارة
 فافهم اعتراف على العلامة المحطاه حيث قال
 وما في البحر من ان نية الطهارة لا تكفي في تحصيل
 النية كما لا تنوع الى ازالة الحدث والحجب
 فلم ينو خصوص الطهارة الصغرى فيه نظرات
 الحدث متوفا الى اكبر واصغر وقد كفي نية رفعه
 في تحصيل السنة اه بلغه **قوله** لكن يفرق بان
 الطهارة بالتراب لا تقتضي اذ فيه انها متوفا
 فانه يدبغ بها ويدلك الفعل بها كما انه **قوله** يتيمم
 بها كما لا يخفى وخينيد فلا يرد الفرق المذكور
 كامل **قوله** اقول وعلى القول بان سبب وجوبه
 الحدث اي وجوباً موسعاً كما سبق تأمل **قوله**
 على الخلاف بين الاصوليين وهو مبني على ان
 الامر حقيقة في الايجاب كصيغة افعل فلا
 يسمى ما موراً به حقيقة ورجحه الامام
 الرازي او في العذر المشترك بين الايجاب
 والنفية اي طلب الفعل فيسبب بما ذكر ورجحه
 الاسدي اذ كونه ما موراً به بمعنى انه متعلق
 الامر اي صيغة افعل فلا نزاع فيه لاحد كما في
 جمع الجوامع في اصول المذاهب فتدبر **قوله** فان
 المأمور به عبادة اي لا بالمعنى السابق عن
 التلويح

بلغ مقابله

ان
ص

التلويح فلا تقتل **قوله** فان تارك السنة لا يعاقب
 عقاب تارك الفرض وسألها تارك الواجب قال
 ابن عديم في شرحه على المنار عازياً الى التوضيح
 ويعاقب تارك الفرض والواجب الا ان يفقر
 الله له واقم عليه في التلويح ومراده الاستواء
 بينهما في اصل العقوبة وان اختلفا فيما تلو
 العقوبة فان تارك الفرض يستحق العقوبة
 بالنار وتارك الواجب يستحق العقوبة بغيرها
 كحرمان الشفاعة كما في التلويح اول الكتاب من
 ان المكروه تحرماً انما يستحق فاعلمه محذور
 العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة وهو الواجب
 في رتبة المكروه تحرماً والمراد بحرمان الشفاعة
 ان لا يشفع في احد الا ان لا يبلغ فيه احد فأت
 الشفاعة حق لاصحاب الكبار كما انه عليه السلام
 ابن ابي شريف في حاشية شرح العقايد الواو
 السعود على الاستباه فانه قلت ينافي هذا
 قوله عليه السلام من ترك سنتي لم تتلمه
 شفاعتي قلت المراد من الشفاعة المحروم منها
 الشفاعة برفو الدرجات كما كتبناه سابقاً
 فلا تقتل **قوله** وانتفا اللازم يستلزم انتفا
 المزمع اللازم هو النية والمزوم هو الصلاة
 كما هو ظم تدبر **قوله** او حال منه اي هو على
 غير الغالب من اصحابها لا يكون الا معرفة تدبر
قوله او يشك في النية عطف على قوله ان لا
 يقدر ان يحضره وظاهره ان الشك في وجود

السنة وعدم وجودها لا في صحتها وعدم معبرها وبها
غير متجه لان هذا لا يكفيه التلغظ كما لا يخفى
تأمل **قوله** بلا فاعل بمنع البنا فخرج الذكر فانه
لا يمنع البنا كما سيذكر في محله تدبر **قوله** ثم رأيت
نحوه في الامداد فاقول ظاهرا هو الاعتراض على
اكتفي او الطحاوي مع ان ما ذكره لا يخالف
ما ذكره المحقق ونصه كما في الطحاوي **قوله**
والكيفية هي ان يقصد العبادة عما ابي عبادة
ما ابي على اي فلا يكفي مطلق قصد الطاعة وا
لتقرب من غير تخصيص اهـ بالحق فتأمل مع
ما للمحقق رحمه الله **قوله** لكن في الشر بلائية ان
مراعاة الاستحباب التلغظ بالنية بقوة اليد
بالسمية حقيقة فيكون انما في اي فين لا يجمع
لغيره لا مطلقا كما مر فربما عن الهداية تنكب
قوله بغسل يديه لعلها تنسحتة التي كتبت
عليها والا فالذي في سنة الشئ المتداول بغسل
اليدين تدبر **قوله** قال ابن الكمال السنة تقويم غسل
يديه ان قال سحننا يتأمل هذا مع قول الشرح بعد
الظواهر في تدبر **قوله** لان المتبادر منه ان المراد
به غسل الاغصنة الثلاثة فانهم اعترضوا
على العلامة الطحاوي حيث قال وفيه ان
المص ذكر ان التلخيص سنة مستقلة فلا حاجة
الي ذكره هنا اهـ كلامه تأمل **قوله** يطلق على
الاغتسال وهو الغسل الموجود بعد الاستنجاء
كما هو ظن **قوله** لا مالم يدرك به هكذا وجد

في

في الشئ والذي في سنة الشئ لا مالم يدرك به
والخطيب سهل **قوله** امر غيره بالاعتذار اي اذا
كان ذلك الغير حاد حاله كما تقدم ذلك
للمحقق واستداه الي اي حنفية بل قوله والصحيح
انه يصير مستلزما منه ان يقتضي التلخيص
السابقة في الكف ان لا يصير الماستر لا ان
الحاجة والصورة ههنا موجودة فتأمل **قوله**
عبث واسراف فانهم فيه رد لما كتبه العلامة
الطحاوي عليه قول الشارح ايضا حيث قال اي
ثانيا بعد غسلها الاول وفيه ان من قال انه
سنة يتوب عن الرض لا يقول باستثنائها الفصل
ثانيا بغسل اليدين ناينا هو قول الشرح في كلامه
خلط القولين والاصل في الشر هو الواقع لما في النهر
عن الذخائر الاسرفية من ان السنة عند غسل الذرا
ان يغسل يديه ثلاثا ايضا اهـ كلامه فتدبر **قوله**
الريحان والريحان ذكر في كتب اللغة اختلاف في
تفسير الريحان فقول هو ما طاب رحيه من النبات
او ما لساقه رائحة طيبة كالورد او ما لاساق
له من البقول مما له رائحة مستلذة وغير
ذلك كما سيأتي في الايماء ان شاء الله تعالى **قوله**
ويذهب التجرد الحفر هو بالتمهيد ويسكن سلاق
في اصول الاسنان او صوفة يعلوها كذا في التامر
قوله واعلاها تنكب الشهاذة عند الموت ومنها
توسعة الرزق والعن للمداوم عليه ويظهر القلب
ويجلى اللسان وتصح في الملايكة فاعلمه لنور

أخذ
هـ

وجهه وتشييع اذا خرج الى المسجد وتستغفر له
 الا نبيا والرسل وتكثر الولد وتقوى الظهر ويعطي
 كتابه باليمين ويندب حجر الجسد ويمن المال
 ويعين على قصص انواع ويوسع عليه في غيره ويؤ
 في الجنة ويكتب له اجر من لم يستك في يومه
 وتنتج له انوار الجنة وتقول الملائكة هذا
 مقتله بالانبياء يقفوا ثارهم ويلبس هديهم في
 كل يوم وتغلق عنه ابواب جهنم ولا يخرج من
 الدنيا الا وهو طاهر مطهر ولا ياتيه ملك الموت
 عند قبض روحه الا في الصورة التي يات بها
 الاوليا والانبيا ولا يخرج من الدنيا حتى يستق
 شربة من حوض نبينا وهو الرحيق المخبوم وقا
 في حاشية مراقبي العلاج للعلامة الطحاوي
 فتدبر **قوله** وذلك لان الواظية عليه الضمير
 راجع الى السوال كما لا يخفى **قوله** اثني عشر سنة
 فيهم اعراض علي فاكته العلامة الطحاوي
 حيث قال قوله على ستة حتى فبا عيارها
 تكون الستين سبعا اه بالمعنى **قوله** ويستنتر
 بالبري قال في القاموس استنتر استنشق
 المايم استخرج ذلك بنفس الانق اه **قوله**
 التي قد تعرض له فاقم اعراض على الطحاوي
 حيث قال اي اعتبار المكلف او صافه اي الوقف
 على كيفية اه كلامه **قوله** ولم يرد عنه ترك
 المصنعة والاستنساخ اقول يترده ما قدمه
 المحم عن الحلية من انه لبث عنه صلى الله عليه

وسلم

ظاهر

وسلم انه تمضمض واستنشق مرة كما اخرج
 ابوداود فتأمل **قوله** اي التخليل لانه حم
 لا يمكن اتصال الماء الابه فاقم اعراض على
 العلامة الطحاوي حيث قال ان ضمير ترجع
 الى التخليل فيعيد فرضية التخليل مع ان
 الفرض حم انما هو الغسل قال في التيمم النية
 اذا لم يصل يكون الغسل فرضا وليس التخليل
 غسلا كما لا يخفى اه وعمل ان ضمير مرجع
 الى الدخول اه كلامه **قوله** اذ لا يطلب تثليث
 المسح كما يات اقول بيان قريبا يذكر انه ايدنيا
 كتبه على البحر القول بكذا هته وبيان فت
 الما مش فتدبر **قوله** والمتبادر من عبارة البحر
 الاول قال في سورة الكهنة سم الاول فرض والثانية
 سنة والثالثة دونها في الغضلة وفصل
 الثانية سنة والثالثة لا كمال السنة كذا في
 الاحتيار والاولى ان يكون الثانية والثالثة
 كلاهما سنة لانا التثليث الذي هو سنة اعنا
 يحصل بهما اه كلامه فتدبره **قوله** ولوزاد علي
 الثلاث فهو بدعة يحمل هذا على الاصرار ولوح
 اعتقاد الحكمة كما سيذكره المحم بعد قوله حيث
 قال فيه اشكال لا تطبا قتم على ان الوضوء ايجز
 قال شيخنا هذا البحث غير مقبول لما لفته الشافعي
 السماع من ان الوضوء على الوضوء نوز على نوز
 وقوله ويؤديه ما قاله ابن العماد في هديته ان
 لا تكليفه لان غاية ما افاده انه لم يكن مستحبا

الشبهة

ضميره

فصديق بالمباح وبالادب وبالمكروه وكذا ما نقله
عن المناوي لانه لم يكن من اهل المذهب وقوله
ومقتضى هذا كراهته فيه انه لا يقتضي ما ذكره
لان مقتضى السنة والحالة هذه لا يقتضي كراهته
كما لا يقتضي والحق ما ذكره سيدي عبيد الغني النا
بلسي من انه مشروع ولو بلا فصل بقوله او مجلس
آخر ولا اسراق فيما هو مشروع ما لم يكره ثالثا اورا
فانه يستلزم لشروعية الفصل بما ذكره والحالة
هذه فتدبر **قوله** ولذا ذكر في البدائع ان هذا ترك
الاسراف والتقريب مندوب اي وتركه لا يوجب الكراهة
وهذا على احد القولين الاتيين شيخنا **قوله** كما صرح
به في البحر من الجنائز والجهاد فانهم اعترض على
العلامة الصلطاوي حيث الاول ان يقول بذلك قوله قال
لاباس فحق لما علل به في البحر بانه نور على نور اخر
فتدبر **قوله** وقرع في الفتح على القول بحمل الوعيد على
اعتقاد انه قال شيخنا في كون هذا التزيع على القول
المذكور نظرا وكان وجهه انه عليه لادخل للمقصد المذكور
فتأمل **قوله** فان معاد هذا التزيع انه فيه انه كما يحتمل
هذا يحتمل غير ايضا كما لا يخفى **قوله** قلت لكن استوجه
في سرية السنة القول بالكراهة اي وايده ايضا ونحوه
وفي فتاوي قاضي خان ثم عيى براسه فرضاوسنة
بما واحد مرة واحدة وقال الشافعي عيى ثلاث مرات بيلا
مياه وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون سنة ولا ادبا
الله وفي الخلاصة التثليث بمياه بدعة وقال البعض
لاباس الله والاوجه انه يكره قال في الكافي التثليث يعني

بمياه.

بمياه **قوله** ثريته من الغسل ولو بيله به كره فكذا ما يقتضيه
الله كلامه **قوله** وذكرت ما يؤيده فيما علقته على البحر
فراجعه قال في الباسي اقول حاصل ما ذكرته هناك
ان ائمتنا ثبت عندهم ان السنة المسح مرة من فعله
عليه الصلاة والسلام والتثليث زايد وقد قال عليه
الصلاة والسلام في زاد على هذا ونقص فقد نقدي
وظلم والاشارة ترجع الى ما ثبت من فعله صلى الله
عليه وسلم اهسته **قوله** فلا يبين في الاذني بل اولي لانه
تابع الصغير راجع الى المذات العلوية من ذكر الاذني تامل
قوله ولو كانت البيلة باقية تامل اشار به الى انه لا يحتاج
الي اخذ بيلة جديدة قال شيخنا وهو الصواب **قوله** الاول
السم مصدر اخذ فيه نظر بل الظاهر انه مصدر لوالي كما
لموالاة لقوله الخلاصة لغاغل الغمال والمغالة تامل
كذا في الباسي **قوله** ولا يخفى ان هذا اعم من التزيين
السابقين من وجه اي بينهما عموم وخصوص **قوله** في
مجتبى في مادة وينفرد كل منهما في مادة اخرى كما هو
ظاهر هذا امره فتدبر **قوله** وعدم الوضوء بما يستحسن
اي فان الوضوء به مكره تنزهها عندنا ومثله عند
الشافعية كما في شرح ابن حجر والرملي على المتهاج
حيث قال انها شرعية تنزيهية لا طهية واستعماله
يختص بمياه البرص كما صرح عن ابن عمر رضي الله عنه واعتمد
بعض محقق الاطباء لقبض زهومة اليد فتحبس
الدم وذكر السروط كراهته عندهم وهي ان يكون يتطرح
وقت الحرق انا منطبع غير نقد وان يستعمل وهو حار واما
ذكر المحشم في مجت المياه فراجعه **قوله** وان لا ينقصه عن

مد بفتح اليا وضم القاف مستقر كقولہ بقالي ثم لم
 ينقصوكم شيئا وفيه لغة اخرى ضعيفة وهي ضم
 اليا وكسر القاف مستعدة واما ضم اليا وكسر القاف
 مخففة فليس بلغة اصلا كذا افاده الباني في حاشية
 جمع الجوامع والمد برطلان والرطل نصف من والمخ يا
 لدرهم مائتان وستون درهما وبالاكثر اربعون
 والاکثر بکسر الهمزة وبلدراهم ستة ونصف وبالكفايل
 اربعة ونصف فالمد والمخ سواء كل منهما ربع صاع رطلان
 بالمراقي والرطل مائة وثلاثون درهما والصاع المعتبر
 ما يسع الفا واربعين درهما من مائتي او عشرين وسيا
 تها في باب صدقة الفطر في معجم ابن خزيمة اي واليه
 في شئب الايات كافي شرح جمع الجوامع ولكنه ضعيف
 كما في حاشية الباني عليه وسيا في الشرح انه يقل
 في فغنايل الاعمال قوله علي ما قلته اي من قوله وعلي
 هذا فقد زاد على المسائل الثلاث من كل ما هو نقل الحق
 وحسين فلا يرد ان القائل العلامة انموذ لا يوافق
 ولو استغاث بغيره جاز ان هذا على خلاف ما يعاد
 من قول الشرح واما استعانت عليه الصلاة والسلام
 بالمعزة فليست تعليم الجواز كما لا يخفى بامل وعند
 راسه اللهم اظلم تحت عرشك اي وفي بعض العبارات
 اللهم اظلم تحت ظلك يوم لا ظل الا ظلك فتدبر
 وزاد في المسنة وعبارتها مع شرحها الكبير المحلي وانما
 بعد فراغه من الوصو سجدة اللهم وعبدك سبحانك
 في الاصل مصدر اسم منار علما للتبج وهو التبريد وهو
 منسوب دائما يفعل لانهم الاضمار وعبدك في موضع الحال

اي نسبح حامدين لك لانه لولا انعامك بالحق فبقا لم
 ننفسك من شبحك وعبادتك استهدان لالا اله الا
 انت وحده حال موكله لما قبلها وكذلك جملة الاشياء
 لك استغفر اطلب منك ان تقربني ذنوبي واتوب
 اليك وارجع الي طاعتك عن معصيتك كذا رواه
 النسائي في عمل اليوم والليلة واستهدان محمد عبدك
 ورسولك وفيه معنى ما رواه مسلم عن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من توعدنا فقال استهدان لالا اله الا الله وحده
 للشيء له واستهدان محمد عبده ورسوله فتحت له
 ابواب الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء ورواه الترمذي
 وزاد فيه اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من
 المتطهرين وقد روي النسائي وابن السني في كتابيهما
 عمل اليوم والليلة باسناد صحيح عن ابي موسى الاشعري
 قال انبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضو فتوضه
 فسمته يدعوي ويقول اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي ذنبي
 وبارك لي في رزقي فقلت يا بني ان الله سمعك تدعوني بك
 وكذا قال وهل يركن من شئ شرجم ابن السني به باب ما
 يقول بين ظهري وضوئه اما السائر في دخله في باب ما
 يقول بعد فراغه من وضوئه وكلاهما محتمل كذا في
 الاذكار اهو بلطف **قوله** واجعلني من عبادك الصا
 اي الذين خصصتهم بالامانة الى ذاتك الكريمة
 وجعلتهم صالحين لكرامتك لا يقين لمشاهدتك
 في حضرة قدسك مع الذين انعمت عليهم وفيه ترق
 من التحلية الى التحلية كذا في شرحها وقوله واجعلني

ليني

من الذين لا خوف عليهم اي اذا خاف الناس وقوله
ولا هم يحزنون اي اذا حزبت الناس وهم الذين امنوا
وكانوا يتقون الذين هم اوليا الله كذا في الشرح المذكور
قوله ويقول عقيب كافي المسنة اللهم استغني الخ وعبادتها
مع شرحها ويقول عقيب سرية اللهم استغني سبيلك
وداوين بدوايك واتصيني اي احفظني من الوهل
ينفع الواو والما مصداق وهل يكسر لما اذا ضمت والامر
عطف خاص على عام هو بالحرف **قوله** فيشرب منه اولا
فليحرف فيه ان ظاهر كلامهم في هذا المقام الاطلاق
والتعديد بنحو الابرقت يحتاج لدليل سيحتمل قلت وهو
ظاهر في غير البحار والانهر كما لا يخفى **قوله** وخبر الحوائ
بي القيام والفقير وعبارة المسنة مع الشرح هاد من
الاداب ان يشرب فضل وصية او بعضه قايما او قاتا
عند مستقبل القبلة لئلا في الخلاصة ثم ذكر حكاية
علي الابي قريبا **قوله** افاضت العصور من قوله قايما
عدم الكراهة لا دخوله تحت السحب قلت بلو كذلك
ولكن وقع المنظر عن المقام هذا هو المراد قائل **قوله** فلا
يفعل اسفل رجليه بيده اليمنى وفيه سكوت عن
اعلاها فلم يعلم حكمه فخره نقلا قائل **قوله** والصحيح
ما قلنا اي من انه لا يابس به المتوضي والمغتسل
تدبر **قوله** وجعل يتنفس الما بيده تامل استار بالتامل
اي امكان ابداء الزق بان يقال هذا لا ينافي ما قبله
لانه كان باخذا الماعن جسده بيده ويتنفسه
بخلاف ما قبله اوان هذا يحتمل ان يكون منتقم على
ما قبله فيكون منسوخا به اوان فعله المذكور

لاجل

لاجل التشرع مع قائل **قوله** الاحاديث وردت فيها عبارة
المسنة وشرحها ههنا ومن الاداب ان يقرأ بعد الغزاة
من الوصو سورة انا انزلناه مرة او مرتين او ثلاثا
كذا **قوله** ثمة السلف ودوي في ذلك انار لابي اس
بها في القصايل منها من قرأها في اثر الوصو غفر الله
له ذنوب خمسين سنة الله بالحرف **قوله** لما رواه مسلم
وابوداود وغيرهما انه لما في الصحيحين من حديث
عمران رضي الله عنه انه دعا بوضو فتوضا ثم قال
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي غزوة
ههنا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
توضا بخوضي ههنا ثم قام فركع ركعتين لا يحدث
فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم من ذنبه ولما
عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ليلا ليلا حديثين يارحمي عملك
في الاسلام قاي سمعت دف بخليلك بين يدي في
اكنة قال ما علمت عملا ارحى عندي من اني لم اتطهر
ظاهرا في ساعة من ليل او نهار الا صليت لك ذلك
الظهور ما كتب الي ان اصلي رواه البخاري والذوق بالنا
صورة حركة النمل على الارض كذا في ثمر المسنة الكبير
للحلي رحمه الله **قوله** والوقار عطف تفسير على ما قبله
تدبر **قوله** كما قد ساء عن التمرير اتفاقا لهم امر اض
على الطوطاوي حيث قال ظم ان ذلك المذكور مكره تخريفا
حيث عبر بالهني وفيه نظرا كلامه **قوله** ويحي فيه
في مسنة الكبير واجبه ونص عبارة مع المتن المعاني
الناقضة للوصو كلما خرج من السبيل المراد من

تدبر

المعاني العلة والمراد بما خرج من خروجه لا عينه لان
عينه ليست بمعنى فلا يكون علة الانتقاض لانا لعل
عبارة عن معنى يحمل بالمثل لا عن اختيار فينتفي
به حال الحمل قاله الشيخ حافظ الدين النسفي قال
الشيخ كمال الدين ابن الهمام الظاهرات الناقض
هو الجنس الخارج لا خروجه الخارج للجنس عن كونه
مؤثر للنقض مع ان الصند هو المؤثر في رفع صده
وصفة النجاسة الراقعة للعلامة انما هي قايمة
بالخارج وغاية الخرج ان يكون علة تحقق صفة
شرعية اعني صفة النجاسة فانها شرعية وذلك
لا يضر اذ بعد تحققها عن علمها هي المؤثرة للنقض
وهو ظاهر الحديث ما الحديث قال ما يخرج من السيلين
ولم يوجد صفة عن ظاهره فالناقض الخارج للجنس
والخرج شرط عمل العلة وعلمها نفسها لانه علة
تحقق الوصف الذي هو النجاسة والالم يحصل لاحد
طهارة فاضافة النقص الى الخرج اضافة الى علة
العلية اه وقد حاول رحمه الله التحقيق الا انه في
كلام الشيخ حافظ الدين ان العينة لا تصلح ان تكون
علة ولذا اجمعوا على ان قولنا لولا زيد لا كرمتكم معناه
لولا وجود زيد ولان حمل الذوات على المعاني غير صحيح
وايضاً صفة النجاسة التي تحققت في العينة بالخروج
غير مؤثرة في زوال الطهارة الحكمية بوجه اذ تحققت
لا يتقدم على زوال الطهارة ذاتا ولو كانت مؤثرة في
ازالتها لما تحققت مع بقائها في المحل بل الخرج علة لوجود
صفة النجاسة في العينة الخارج وعلة لزوال الطهارة
الحكمية

لا يبين

الحكمية عن البينة الذي حصل الخرج فيه وهذا ظهر
ان قوله ان الخرج مخزج الجنس عن كونه مؤثراً في
الخارج غير صحيح لانه لم يكن نجاسة قبل الخرج علماته
كالناقض لقوله انه تحقق النجاسة وقوله مع ان
الصند هو المؤثر ان قلنا ان سلم فالصند هو النجاسة
الحكمية وهو خروجه تلك العين لا عينها فانها قبله غير
نجسة ومعها هي نجاسة حقيقية لاحكامية وكلامنا
في الحكمية على انه في حين المنع بل وجود الصند في المحل مؤثر
في رفع صده عنه ان عين الصند مؤثر في رفع الصند
وقوله لم يوجد ما يوجب صرف الحديث عن ظاهره منوع
بعدم القطع بان تلك العين لا تصلح للعلية والجاز
الظاهر غير في كلام الساري سيما في موضع لا يثبت استنباه
عنه اه ولا يلفظ **ف** فيقال بحسب الشيء قال في القاموس
نجس كسمع وكرم فتدبر **ف** فهذا صريح في ان المراد بالنجاسة
قال شيخنا ولا مانع من انه هناك روايتي عن الامام
غير رواية زفر المذكورة فتدبر **ف** وفي البحر تحريف ليقع عليه
الخطاوي فاجتنبه ايا حيث السيد الطحطاوي
وفي الدراية قول محمد اصم واختاره السرخسي وقال
انكالا انه الاولي او كلامه فتدبر **ف** حتى يستف
هو من باب يسمع او ينصر كما في القاموس **ف** ولما
لم يكن لنا اختلاف سبب ايا ولما عدم ما ذكر لم
يكن هنا اختلاف في انه تام **ف** وبالدراية القياس
قانونهم اعراض على الخطاوي حيث قال والرواية
النقل والدراية الادراك بالعقل اه فهو مخالفت
الثاني فقط كما لا يخفى **ف** اه هو من عبارة البرازية

ولا

قال

فأغرم اعراض على الطحاوي حيث قال تفريح من السمع
على النقول المتقدمة ام كلامه **قوله** لا يورى عن اسفقال
وتمايه في الزهر ولمل وجهه انه ان كان وصل الى المدة فهو
نجس والم يصل قول طاهر فلا وجه للقول بالتقفيف
فليتأمل **قوله** مقابلته ما في المجتبى عن الحسن انه لا يتفق
اي ذكره في موضع اخر فهو غير ما سبق عنه كما هو ظم **قوله**
وينبغي النقض اي في الحنية والدودة حيث ملأ الغم
تدبر **قوله** والاول جعله علة للتشبيه بما في الميت
فأفهم اي وهو قوله كقول عني احو وعليه درج العلامة
الطحاوي حيث قال قوله لهجا سمة علة لقوله كفي
المشبه بما في الميت النجس هو مراد المحسن الاعراض
على ما قاله الحلبي كما هو ظم فتدبر **قوله** بالزاي والسين
والصاد كما في شرح المسنة الواو فيها عيني او كما هو ظم
قوله واما ما قيل قول العايل سيرة عينا لفتي النابلسي
فان له رسالة في الحصة وقد طالعتها بعد الله تعالى
قوله وانتقى التداخل ههنا وحيد في بعض السمع وفي
البعض الآخر لا تنتق والخطب سهل تدبر **قوله** ما ذكره الله
قصته سالية كذا بخطه وصوابه قصته موحية كما هو
ظم قوله بعكس النقيض اي الموافقة وهو يتبدل كل من
طرفي القصصين بنقيض الآخر مع بقاء الصديق والكيف
للعكس النقيض المخالف وهو يتبدل الاول من القصصين
بنقيض الثاني منها ويتبدل الثاني بنقيض الاول مع بقاء
الصديق دون الكيف اي الايجاب والسلب ولا العكس
المستوي كما هو ظم شيخنا **قوله** انه في الركوع والسجود
لا يتقضى قول مقتضاه انه يكون ناقضا في غيرهما فتدبر

قوله

قوله ولو في الصلاة ههنا وحيد في السمع وسمع السمع
ولو في غير الصلاة وتقرى المحسن بعينه ان تحت النائية
ان تكون بالصلاة لانها محل الاشتباه ولذا وقع الخلاف
في اشراط البيضة المستنونة واما اشراطها في خبايع
الصلاة فلا تقوم فيه كذا قيل قلت وهو غير سمي
بل قول المحسن رحمه الله ولو في الصلاة بيانه للمزبور
كما هو ظم **قوله** كما في شرح المسنة كما سيظهر اي السمة الصبر
كما استتقت عليه في كلام المحسن قريبا تدبر **قوله** الا
اننا كنا هذا القيس اي المقادير من التقصير وهو قوله
وقيل ان سجد على غير البيضة المستنونة كان حديثا
والا فلا تدبر **قوله** قال ابو يوسف عليه الوضوء وكذا
عن قوله الامام مع ان العمل عليه في جميع العبادات بخنا
قوله قلا في البحر صرح في القنية بانه من خصوصية
صلى الله عليه وسلم وهو ما عليه اجماع الامة
كما سينقله المحسن قريبا عن العلامة الطحاوي
تدبر **قوله** والجنون ههنا بخطه والذي في السمع وجوه
بالتكثير والخطب سهل **قوله** المصروع اذا افاق في القنوة
الصراع علة لمتنع الاعضاء النفسية عن افعالها سفا
غير تام وسببه سدة تعرض في بعض بعلوم الدماغ وفي بخاري
ابن عسكركم للاعضاء من خلط غليظ او عوده فتتمتع
الروح عن السلوك فيها هو **قوله** والجوار كذا في السمع
بالزاي وهو تحريف والاصل الجوار بالال المهملة
تدبر **قوله** رحمه الله تعالى الجاني هو متعلق يستغفر
المقدر لذا قرره شيخنا **قوله** ومقتضى تعريف الضم
اي هذا المقتضى وجيه وان تارة فيه شيخنا **قوله** لانه

الا عصاب الحركة مع

يقال جارية بالغة اى او المراد الشخص ولو لم يقل
 ولم يذكر السهو فانهم اعترضوا على العلامة الطحاوي
 حيث قال قوله سهوا من مدخول المبالغة والنقص
 في حال السهو احد قولين وبه جزم الزيلعي اه قلت
 واعترض الحنفية غير منجبة على قوله من اجل السهو للشيء
 شيئا واحدا الذي جرى عليه الخطاوى فتأمل **قوله**
 الا ان يقال احترز بصريحه عن نفس طهارة الغسل
 هذا لا يقع لو كانت الكلام في الطهارة بان قال المم وينقضيها
 انما وجنون وسكران ويكون الحنفية قوله وينقضيها
 راجع الى الطهارة اعم من كونها طهارة وضوء او غسل
 وليس كذلك فتأمل **قوله** حيث قال الا ان يتقدم
 مقتضاها انه حكم النساء ليس كذلك قلت وبه
 صرح علماء زمانهم فوصلوا في السلام بين الحمد والثناء
 لانه له شبه بالاذكار اذ هو من اسماء الله تعالى
 ومن كونه في التشهد فهو من جنس الصلاة وانما لم يحق
 بالكلام اذا قصد به الخطاى فاذا اتي به ناسيا اعتبره
 بالاذكار وان كانت عملا اعتبره بالكلام عملا بالثناء
 اقارده العلامة الطحاوي في حاشية مراجع الفلاح
 اول باب ما يفسد الصلاة وفي الامداد وينقصه
 قسرة متصل بان عمدا وسهوا قال الطحاوي
 عليه وهو احد روايتين وبها جزم الزيلعي لان حالة
 الصلاة مذكورة بخلافها في النوم اه فتدبر **قوله** رحمه
 الله تعالى ولو جرحته ايمانه او احدث عمداى سوكتات
 قبل العقود قدر التشهد او بعده وقوله عمدا راجع
 الى الحدث فقط لان القسرة سبلة للصلاة عمدا او

فانهم

سيانا

سيانا لانها من جنس كلام الناس وقد قال عليه الصلاة
 والسلام ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
 وقد تقدم عن الامداد في السهو والسيات اخوه لانه
 لا فرق بينهما على قول فتأمل **قوله** او سلامه عمدا اى
 لانه خطاب فيكون خارجا به من الصلاة حيث قصد
 قدر التشهد وقوله قال في الفتح ولو قرأه اذ فراده به
 التورك عليه لا الاكس لال كما قد يتوهم وقوله كسلامه
 على الاصح فيه انه لا رواية في الفساد في هذه الصورة
 لانه قد تمت الصلاة ثم صرحوا به فيما اذا كان قبل الفتح
 قدر التشهد والكلام ليس فيه كما هو ظم فتدبر **قوله**
 وهو ذكر انه لم يسمع فيه انه لم يسمع لا وجه للتقييد
 بما ذكر لانه لو كان ساهيا لا يختلف الحكم لان المراد بـ
 البطالة على ادا بعض صلاته بلا طهارة فتأمل وارج
 كذا قرره شيخنا قلت وفي البحر من الحاشية ومن اقتدى
 بامام لا يصح اقتداؤه به ثم فقهه لا يستتقص وضوءه
 اتفاقا وكذا من فقهه بعد بطالات الصلاة وكذا اذا
 فقهه بعد خروجه كما اذا سلم قبل الامام بعد العقود
 ثم فقهه اه ونقله عنه السعودي في حواشي مسكن
 تأمل **قوله** فلا يندب مراعاة الخلاف فيه اى لانه فيه
 ارتكاب مكروه مذهبه وان كانت الكراهة تنزيهية
 واما ما قاله صاحب الامداد في باب صلاة الجنان
 من انه يجوز للمصلي عليها ان يقرأ النافحة عليها لان
 المستأصروا بان مراعاة الخلاف مستحبة وهو فرض
 عند الشافعي رحمه الله فلا مانع من قصد القرآنية
 بها خروجا من الخلاف فقد اعترضه محشي العلامة

بلغ فتأمل

المدا

الخطاوى بقوله فيه نظر اذا ما ذكره من استحباب
مراعاة الخلاف ليس على اطلاقه بل مقتيد بما لا يتم
يلزم عليه ارتكاب مكره منه هيب فكان الاعتقاد
على ما هو موضح به في كتب المذهب كالخيط والجنين
والولوكية وغيرها من ان قراها بينة القراءة لا يجوز
تعللا بانها تحمل الدعاء دون القراءة وعليه فتكون
مكرهة تحريما فلا تتأذى بها السنية فكيف يطلب
منه تلاوها بقصد القراءة اهو كلامه ودرج عليه
المحتر ايضا في باب الجأزة واعترض على ما قاله
صاحب الامداد فتنبه لذلك والله اعلم **قوله**
وصديقه هو عطف على قوله كما سره على ما وقع
له من نسخ الشئ الى كتب عليها والذي في الشرع
كصديق وما سره بكاف التشبيه فتدبر **قوله** اذا
كان لعلة سواء على الامح والظلمات هذا العيد
راجع الى الاربعة الاخيرة فقط وعن الحسن ان ما
النقطة لا ينقض قال الحلواني وفيه توسعة
لما به جرب او حذري او مجل بالجمع وهو ما يكون
بين الجلد والحم وفي الجوهرة عن الينايع الما
الصافي اذا خرج من النقطة لا ينقض وفي الغريب
هو يفتح النون وكسر الفاء وزت كلمة الجديك وكسر
النون وسكون الفاء الفرجة التي استلذت وحالت
قشرها والتمريك لغة فيها ذكره العلامة نوح
وفي السيبين ولو كان بعينه رمتا وعشش يسيل منار
الدروع قالوا يومر بالوصو لوقت كل صلاة لا سيما
ان يكون صديقا او قيجا قال العلامة السلي في حاشيته

باب
وصديقه

عليه

عليه قال الشيخ كمال الدين في فصل المستحاضة واقل
هذا التقليل يقتضي انه امر استحبابه فان الستك
والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض
اذا ليقين لا يزول بالستك والله اعلم نعم اذا علم
انه صديق او قيجا من طريق غلبة الظن باخبار الاطبا
او علامة تقتضي على ظن الميتلي يجب وفي المسئلة
روي عن محمد بن قال الشيخ اذا كان في عية رمد وسيل
الدروع منها افرم بالوصو لوقت كل صلاة لان اخلف
ان يكون ما يسيل منها صديقا او قيجا صاحب عذرا
ونقل شارحها عن الكمال ما نقله عنه السلي ثم قال
شارحها ومما يشهد لهذا اي كونه امر استحبابا ما في
شرح الراهدى عقيب هذه المسئلة وعن هشام في
جامعه ان كاه قيجا فكالمستحاضة والافتكا الضميمة
واما قولهم ما اخرج والنقطة وما السر والندك
والعين والاذن ان كاه لعلة سواء ينبغي ان يحمل
على ما اذا كان الخارج مع العين مستقرا بنسب ذلك
او وفي الفتح عن الجنيس الغريب في العين اذا سال
منه ما ينقض لانه كالجرح وليس بدوم وهو بالمرأى
ودم في الما في وصنبط في الدرع فتسكون
قال وهو عرق في العين يسمى ولا ينقض اهو قلت
وهل يجري في دفع العين الصافي ما جرك في ما النقطة
من الخلف والظاهر نعم لعدم الفرق قال العارف
بالدسويك عبد القن الكايسي وينبغي ان يحكم
برواية عدم النقض بالصافي الذي يخرج من
النقطة في كل المصحة واما ما يخرج منها لا ينقض وان

تجاوز الى محل الحق حكيم التطهر اذا كان ما صافيا اما
غير الصافي بان كان مخلوطا بدم او قيح او صديد فانه
ناقض اذا وجد السيلان بان تجاوز العصابة والالم
نقض ما دامت الورقة في موضع الكلى معصية بالعصابة
وان استلقت دما او قيحا مالم يسيل من حول العصابة
او يتخذ منها دم او قيح سائل واما ظهوره من غير تجاوزها
فذلك من الجرح نفسه وهو غير ناقض ولو حل العصابة
فأخرج الورقة والخزقة فوجد ما او قيحا لولا الراب
لسال في غالب ظنه انتقض وضوه في الحال لا قبل
ذلك لكون العصابة انفصلت عن موضعها اما
فيل حلها فالعصابة في موضعها لم تنفصل ولولم
يمكن قطع السيلان حقيقة وحكما كقطعه بالربط
فهو معذور والا لاحتى لو كانت لا يمتنع العذر لا بالربط
والجسور وجب ذلك نقله السيد لثاني حاشية
المراعي للعلامة الطحاوي وبه يتبع الكلام ويعلم
ما في قول المحقق بعد اقول وقد سئل عن من رمى
دمه اذ قتله برقعه وشهد له اي لما قاله الكمال
من كونه امراسا سحباب وقد علمت العاقل الاصل قبل
هذه وقال شيخنا وعلم ان يكون قصدا للراعي
ذكر المعارضة لما في محرم فتدبر قوله والا ذلت لعله
اقول ومقتضى ما قدمناه عن العلامة الطحاوي
يعال ان العتيد راجع الي ما عدي ما الجرح والقطعة
وان كان بعيدا فتأمل قوله اقول وقد سئل
قد علمت ما فيه تنبيه قوله ولذا يفسد الصوم
اي بالخروج لا بالدخول كالا يخفى قوله قلت لكن لو
ادخلها

المراعي

بيان
آية

ادخلها عند الاستنجاء ينتقض وضوه ايضا اي على
محل كلام الشرح تأمل قوله ولا وضوه في مالم يسيل
اي حيث لم يكن بولا كما هو ظن تأمل قوله لو وقع
اختلاف في تفسير آية كما مر اي فا ورقة فلا
يكفي لهذا هو المراد بتدبر قوله فان كان يعتاد الجسد
فهو آلات محدثة اقول الظاهر ان هذا ليس بعقيد
كما يوحد من التقليل فخره رحمه الله تعالى
وقلا هم عدم شرطية غسل فيه واقفه في المسئلة
اقول لم يظهر لي فائدة التقيد بما ذكر فان بقية
الاعضاء كذلك فتدبره ولكن عليه الحاجة
الي زيادة كل من حينئذ للتأكيد تدبر قوله
رحمه الله تعالى وحينئذ فالراس واليد والرجل
خارجة لغة اقول في خروج اليد بنظر طمقات
التقير بالمشك يتنقض بدخولها فتنبه له
رحمه الله تعالى لانه منتهى فتكون مستحبا اي
لانه من الوسائل فلا يرد انه سيايت ان مكمل
الغرض واجب ومكمله تنبته ومكملها مستحب
قات ذالك في المقاصد فتأمل منصفها كذا
قرره شيخنا اقول وهو ما حوذه من قول العتق
ولا يجب ادخالها الا اصبع في قتلها وبه يعني اه
فاوهم قصد به الاعتراض على العلامة الطحاوي
حيث كتب على قوله ولا تدخل اصبعها في قتلها
اي الداخل من ذلك لانه ربما حصلت
الستره وانزلت فتستأنت الغسل وهذا
ما يقيد ظاهر عبارة الش وهو عبارة البريبي

الناسي

شبهه

وي

وفي المندية ولا يدخل المرأة أصبها في فرجها عند
 القسول وهو المختار كذا في التثنية إذا
 علمت ذلك فما نقله الحلبي عن الشربلا
 من أن المراد نفي وجوب الأذ قال لا يسلم إلا
 إذا كانت من أهل المذهب ولم يذكر هذا
 المعنى فيما اطلعت عليه حينئذ من البحر والنهر
 والمندية والزايي والسلي وغيرهما انتهى
 كلامه **قوله** وهو بعيد تامل قال سيجتا تامل
 فوجدناه غير بعيد لآتي في النطاق فيعيد
 ذلك الوجوب ولا يعد فيه فتدبره **قوله** فلا بد
 من امرأته أي باصميه ولا بد من هذا العيد ولا
 نافي قول الشرح مع المتن ولا يدخل ادخله ولو
 باصميه ولا يشكك بحسب وعموه أي فتأمل
 فإنه نفيس **قوله** القلعة والقلعة قال في
 المصباح والقلعة بالضم هي الغزلة والقلعة
 وتلفظ قلعة من باب تقي إذا لم يحتمل فهو غلف
 والآن غلفا من باب أحمر أي باصميه فتدبر **قوله**
 وفي يحصل التوفيق بينه القليل أي في الوجوب
 وعدمه هذا هو الظاهر سيجتا تامل **قوله**
 حديث خذ بعة أي لما يحدث به عن خذ بعة
 فإنه كان أي والأول لا شرح بعة فامة كانت
 أي تامل **قوله** الثاني التمسيل المذكور أي التي
 ذكره المتن وإفادة الشئ تدبر **قوله** فتأمل مطلقا
 معناه سوا كانت منقول أو لا أقول فيه أم
 الكلام في المنقول فإن قول الشئ ولو لم يترك

يقضي بنفي الظاهر لا هذا
 معنى النطاق ص

والجمع غلف ص

أو

أي راجع إليها في المتن فالحق ما ذكره العلامة الخطوط
قوله وإذا ثبتت سورة لم تنسل أي وأما إذا
 غسلت وتفتت فلا يجب كما هو ظم وقد شاه فيها
 سبق فتدبر **قوله** فلا يمكنها شرعا فإنهم فيه
 رد لما قاله الخطوط من قوله أي ولا يلحقه نقص
 به ولا بد من هذه الزيادة والأفامكان الخلقة
 مات في النساء غير أنه **قوله** هو كلامه **قوله**
 رحمه الله تعالى وقيل لمتهمه فيه أن التغير
 بالليل ليس كما ينبغي لآتي هذا هو الصحيح تامل
قوله فينبغي عدم الوجوب فيه أيضا تامل يشير
 إلى ما تقدم من الشيخ أسما عيل من الخلاف التي
 ذكره فتدبر **قوله** ولا يحق أن هذا الصحيح لا يشك
 ما قيله فإنهم اعترضوا على ما قاله الخطوط حيث
 أنهم أن هذا قول غير الأول وقال تقدم في رسم
 المفتي أن ما به العنقوي مقدم على الأصح وغيره
 كلامه **قوله** أي بعد الأمر كما قدمناه عن سر
 الحنية قلت وقد سألنا المراد الأمر بالأصيح والآن
 نافي ما هنا فتدبر **قوله** فإن البيع له وهو المعز
 عن الما قد وجد فتدبر مراده الاعتراض على
 ما كتبه العلامة على قوله أن يتم حيث قال هذا
 استظهار وهو خلاف ما يظهر من قوله ثم خرم فإنه
 يقتضيه عدم التيمم أه كلامه **قوله** والظن أن
 الانتقال غير قيد بل التيمم كاف فيه أن
 الانتقال الأعضاء وجود فيه وكان منهم من كراه
 أن المراد بالانتقال الانتقال بالقدم فتأمل

بيانه في شرحه ص ١٠٥

الصلوات
 على

قوله بلا مكنث اي قد مر الترتيب شيئا **قوله** وقد صرح
 في الدرر بانه لو لم يصب لم يكن الفصل مسنونا اقول
 المراد يقول لو لم يصب الصب او ما يقوم مقامه
 من التمرين او المثلث وهو قول ابي يوسف قانه
 هو المشرط لذلك كما ياتي فتدبر **قوله** فادامت
 رجلاه في الماء لا يحكم احد قال استعنا هذا ظم لو وقف
 فيه اما لو وقف في محل ناسف وصيه فحكم عليه
 بانه مستعمل قبل الانقضاء ولكن يلزم عليه
 انه لو كان متمكنا من الوقوف ولم يصب الماء وسط
 القدم باول الملاقاة يجب عليه غسله بغيره وعن
 ان يقال الما سريج التداخل فلا يمكن ذلك فتأمل
قوله فيهم يتاوه على كل من هاتين الروايتين فاقم
 اعتراض على الطحاوي حيث قال فتعوله على ما
 اورد من رواية التقي ثم قاله وقايدة اختلاف
 الروايتين انه لو غصص الحية او غسل يديه هل
 يحل له قراءة القران ومس المصحف فعلى رواية التقي
 يحل له والجنابة عنه وعلى رواية عدم التقي
 لا يحل لعدم الزوال الآت وقد صححت هذه الرواية
 وانفقوا على الغرض سقط بالعمل المتقدم
 ولكن هل زالت الجنابة عنهما او هو موقوف
 على غسل الباقي الروايات افاده في البحر او كلامه
قوله والظاهر ان عدم استحبابه لو بين احد
 قال شيئا هذا الظن عنده غير ظم عنينا كما لا يخفى
قوله قائل **قوله** والثنتان مسنونات عامت
 الصحيح سراج قدما مقابله عن شرح الحنية فتذكر
 قوله

لا يثبت برأيه فمروا بقوله
 ينفذ في احواله على الوجوب
 كما هو احد استحقاقها
 لظن ذلك لكنه بعيد من سيقا الكلام

قوله خلافا لما بينه كلام المتن وكذا كلام الشرح اية
 وهو ظم لا اعتبار عليه تدبر **قوله** اورد ها الخاري
 في صححه او فاقم اعتراض على العلامة الطحاوي
 حيث قال **قوله** والاحاديث باجرأي وظم الاحاديث
 والجنس قال في البحر وظاهر حديث بموتة
 المتقدم وليس هناك الاحديث بموتة او كلامه
قوله لانه يتهم منه ان اعصا الوضوء ليست كغسل
 واحد فاقم اعتراض على الطحاوي حيث قال
 قوله لما مر على لقوله مع وكات الخ وتقدم على
 قوله لا في الوضوء او كلامه **قوله** قال صاحب النهر
 نفسه ان لم ار من عمر عليه فاقم اعتراض على
 العلامة الطحاوي حيث قال الدفق دقة الما من راس
 الذكر وفرج المرأة وليس المراد به اتصاله من الخ
 لان المصنف ذكر هذا بقوله متفصل عن مرقم امره
 كلامه فتأمل **قوله** اي تغليب الرجل لا فضلية
 على ما المرأة اقول هذا غالب لا يطرد والادري
 المير لا يكره عمر تامل **قوله** والغصير للنفق بالمير
 الذي ذكرناه فاقم اعتراض على الطحاوي حيث قال
 قال قوله لانه ليس بشرط اي الرفع يعني الاتفا
 عن راس العبل بشهوة ليس بشرط عندهما من فيه
 به فتدبرهم للاطلاق او كلامه تدبر **قوله** في شرح
 الحنية الحنفية الكمر قصده بهذا دقة ما قد يتوهم
 من انه النائية في كلام تنق اقتدى داجلة تحت
 المنق وهي تحركة راس الذكر كما في القاموس **قوله** وهو
 الايلاح او الاحتلام درر اي ايلاح حشفة ادي او

المقتر

اختلاف مع رؤية بيل شيئا **قوله** لكن منبسطه اليه اسماء
 باليا اي منبسط لخط النوم بالنوم باليا فيصير
 بالنوم والتعبير باليوم التفتاني والمراد تحوطة تحت
 البقطة سموات في النهار وفي الليل كما هو قوله
 هل ينطاط الحكم باليا في منها قلت ولو قال قائل
 به اذا كانت الموجود هو الغالب لكأن له وجه لانت
 للذكر حكم بديل عدم استثنائهم له من القاعدة
 المذكورة بخلاف ما اذا كانت التأهيد هو الأكثر فحرره
 تدبر **قوله** لما في الصحيحين من حديث أبي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين
 شعيرتين الاربع اثم قال في القاموس الاربع هي يداها
 ورجلاها وأرجلاها وسفرتها فرجها كذا في اللسان
 عن تقييب الحشفة في فرجها هو بلفظه **قوله** وسفر
 اجواب ههنا لك حاشية ان معاملته بالاضواء
 حوط ليس دائما بل قد يكون مستحييا في مواضع منها
 ههنا ووجهه ان اشكاله اورة شبهة وهي لانه
 السات يتقن كالطهارة ههنا بخلاف نحو توريته
 لان شرطه تحقق سميته فيعامل فيه بالاهتمام
 تحقق ما يشبه له الان يقع يد له عليه ما في عبارة البيان
 اذا وقف في صف النساء حب الي ان يقيد الصلوة
 كذا قال محمد في الاصل لان المستقط وهو الاداء
 معلوم والمفسد وهو المحاذاة وهووم وان قام في
 صف الرجل يبيده من عن يمينه ويساره وخلفه
 استحياء بالتوهم المحاذاة هو من هاهنا شحنة
 المحسني رحمه الله **قوله** اي الحشفة واحد السيلين

الذكر

قافهم

قافهم رد لما في الطحاوي ونصه وقوله بمقتضى
 جعل الجرح قسما والموت فيه قسما اخر فتنى نظرا
 لذلك وهذا يعلم ما في كلام الحلبي والمراد بالسيلين
 الحشفة والجرح والا فسيل الغائط من ما في كلام الحلبي
 والمراد بالسيلين الذكر والفرج والا فسيل
 الغائط من الحشيت بمقتضى فالاولى في التغييرات
 بقوله لانه الكلا تم في حشفة وفرج بمقتضى انه بلغ
قوله لانه لم يظهر فيها هذا السبب اي الذي هو قوله
 ان النوم مظنة انه شحنة **قوله** الا ان في مفهوم
 المستنفذ تفصيلا انه اي يذكره الش وهو من كلام
 العلامة الطحاوي وعرضنا به على ما قاله الحلبي
 وبتبعه المحم عليه فتدبر **قوله** ولا يلزم ان يكون
 ما سببته عنه مخالفا في الحكم لما ذكره كالايجتي
 قافهم اعراض على الحلبي المدعي لما ذكره واصلة
 للعلامة الطحاوي وغيارته وقد افتصر المص
 من هذه الصور على ما يحسب ما اتفقت اذ لا يلزم
 بيان جميع الجزئيات لا سيما اذا كانت نادرة
 الوجود او كلامه تدبر **قوله** قوله او مذي يتقضي
 انه انما علم انه مذي ولم تذكر احتلا ما يجب
 الغسل اثم اي مع قطع النظر عما احابه به الشارح عن
 المص بقوله الا اذا علم انه اثم قوله فليس فيه مخالفة
 لما تقدم قافهم اعراض على الحلبي المدعي لذلك فتدبر
قوله فيقال انها لعمال اي وان زائده فان قلت
 قوله المحم يجب الغسل يتقضي انها تحتاج للحواب
 مع انها لا تحتاج له قلت هو حل معني لاجل اعراب

بلغ مقابله

ولذلك ذكر لفظة ان كما هو ظم **تدبر قول** وان كانوا است
 الماهرين فانهم اعترضوا على العلامة الحلي **تدبر قول**
 واستظهر في القصة اجمع بين العقولين اي فيكون القول
 الاول مقبلا للثاني **تدبر قول** وقال بعضهم يجب لانه
 يسمى سو كما هذا مقابل لما في المتن من التفصيل
 ونقل الخطاطون عن الشيخ انه لا وجه في تدبر قوله
 ببيان من استاد الحكم وهو هنا الفرصة فيه انت
 الحكم في الحقيقة هو خطاب الله تعالى والفرصة
 ان لا يحسنه ويمكن الجواب بان مراد من الحكم المحكوم
 به وهو الفرصة كما احياء المحقق عن نظيره في الواقع
 متعمدة فيما ياتي على انهم كثيرا ما يتساهلون
 في مثل هذا القول ثم اوجوب الحد الاحكام الخمسة
 فتأمل **قوله** وحاصنت فانتمسكت اي بعد انقطاع
 الحيض **قوله** اذا اجتنبت المرأة ثم ادركها الحيض
 فان شأت اغتسلت ولو شأت اخرت حيث
 تظهر وكذا الحائض اذا احلكت او جوفعت فهي
 باختيار واجنب اذا اخرت الاغتسال الى وقت
 الصلاة لا ياتى ولا بأس بالجنب ان يتام ويباؤ
 اهله قل ان اغتسل او يتوضأ كذا في شرح
 المسئلة **قوله** الحلي رحمه الله تعالى **قوله** قال وهو
 مقبول يجب قبول قلت اليك في القول غير مقبول
قوله قد شبه في الامداد اي هنا على انه يجب
 من شرائع المسئلة فانهم اعترضوا على العلامة
 الخطاطون حيث قال قوله على المختار عا له من
 جهة الترجيح في القيل مادكر نوح افندي ونصه

قال

قال في التخصيص رجل ادخل اصغيه في دبره وهو
 صائم اختلفوا في وجوب الغسل والغتصا والمختار
 انه لا يجب الغسل ولا الغتصا لانه لا يصح ليس
 الة الجماع فصار بمنزلة الحشفة وقد بالكسر
 لان المختار وجوب الغسل في القبل اذا قصد
 الاستمتاع لانه الشهوة فيها غالبة فنقام السبب
 مقام المسبب دونه الذي لعدمها هو فقد اختلف
 الترجيح في القبل ابو السعود اه كلامه وانت على
 علم ان كلام التخصيص في خصوص الذكر وقد قال
 فيه المختار انه لا يجب الغسل ولا الغتصا والله
 بما علمته فيعبدان المختار في القبل عكسه لانه
 يغاهم الكتب معتبرة عندنا وحس قول نوح افندي
 وقيد بالذكر اي بانه للمهروم لا يجب منه ويؤيد
 انه من محاذيه في البحث ان يقول اقول وامره عليه
 السيد السبكي في شرحه على الامداد ونقله عنه
 السيد الخطاطون وامره عليه كما ان نقله هنا في
 حاشيته ولا شك في ان التمسك في الغتصا
 فقد اختلف الترجيح بالتسبب لادخال الاصبع في
 قبل المرأة واما قول شيخ المسئلة والاولى اياها في
 القبل اي ليس بصافي كونه جكنا لاحتمال انه
 اختيار منه للمقول الثاني لظهور علمته فليتامل قوله
 وكان الشارع قاس الصغيرة اي حيث قال ولا
 ينتقض الوضوء تأمل **قوله** اقول قد يقال ان مقارنة
 في الدليل لا في المدعي وقوله لا غير لما اي لا
 ساقطة الاعتبار بمعنى انه لا يجب غسلها ولا غيره

لا يجب

وليس قصده انه لا يحكم عليه بتجاسد ولا بظهاره حتى
يكون متازعا له في الدليل كما يعلم من قوله ثم ان افاده
شكنا **قوله** لكن علق في البحر انه استدرأك على الفرضية
وعلى دعوى الاجماع لا على الاول فقط كما يدل عليه
قوله قلت لكن **قوله** قال السارح في الخرائص
اي سارحنا كما هو ظم قوله قلت لكن هذا ظم فيما
عدا غسل الميت فتأمل قلت تأملناه فوجدناه مستظا
لموافقة الصواب ويدل عليه قول السارح اجماعا
فتدبر **قوله** فيسيل عليه الماء على وجه الاولوية
لا الوجوب كما سيأتي التصرح به متنا في الجناين
وعن هذا قال الشئ المسلم فتدبر قوله وقيل بغسل شيابه
الذي في مراقب الغلالة وقيل يجعل في قميص لا ينجس
الماء اليه اهـ والظن انه المراد من القيل المذكور وهذا
لو كان مراعاة بانه بلغ حد الشهوة والا فهو كغيره فيغسله
الرجال والنساء كما ياتي في الشرح تدبر **قوله** اي انقطاع
الحايض والتفاسد اي بعد انقطاعهما للمعادة واما
قيلها في حايض ونفسا حكما تدبر **قوله** والوقت ان
صحة الجنابة اخذ قال في المحيط لان صفة الجنابة
مستدامة واستدامتها بعد السلام كما يشاهد اولها
قلنا انه لو انقطع دم الحايض قبل ان تسلم ثم اسلمت
لا يلزمها الغسل لانه لا استدامة لا نقطاعه حتى
يجعل دوامه كاستدامه فلم يوجب سب وجوب الغسل
في جوعنا بعد الاسلام لاحقية ولا حكما فلا يلزم منها
الغسل اهـ وليقتض **قوله** وقيل لو بلغ بالانزال لا يجب
عليه اي لانه انما تكليف بخلاف الحيف للاستدامة

بعد

بعد تزوله الى المدة المقدرة شرعا تدبر **قوله** والجواب عما
يخالفنا في البحر وغيره اي مبسوطه بينهما تدبر **قوله** ولا
يضر تخلل الحديث بينه وبين الغسل كذا في بعض
النسخ وفي البعض الآخر وبين الصلابة وهي الصواب
قوله وهي الى طلوع الشمس تنافي النسخ والاولى
وهي عقيب طلوع الشمس تدبر **قوله** كافي المحبوت وا
لمعنى عليه فلا تكرر فانهم اعترض على العلامة العطار
حيث قال انه تكرر مع مطلب قريب وقد تقدم ما فيه
اهـ كلامه **قوله** وما يحسن نقله الربيعي عن جامع الفصول
قلنا جزم به الشئ فانهم اعترض على العطار حيث قال
فا ذكره الشئ بحث لصاحب البحر وفيه نظر لانه
قد يكون ثمن ما الاعتساف في المنزل اقل بكلفة من
اجرة الحمام فلا يظهر هذا المقترح اهـ كلامه **قوله** فيقول
الشئ او السنام عطف الخاص على العام قال شيخنا
هو غير لازم فتأمل **قوله** الا اذا قصد الخلفاء في شئ
الحاسية والذي في شئ الشئ اذا قرأ المصلي او
فتدبر **قوله** وبه علم انه لا يجوز مس القران المشوه تلاوة
وذلك كافي قوله تعالى الشئ والسيخه اذا زينا
فا جلدوا بها البينة والناسخ **قوله** تعالى الزانية
والزاني فا جلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فتدبر
قوله ونحوها فما شئ تلاوة وحكمه معا فانهم اعترضوا
على العلامة العطار حيث كتب على قول الشئ
المذكور اي قرآن غير مشوه لفظه اما المشوه فذكره
الربيعي بقوله سئل هل يجوز في المشوه ان يمسسه
المحدث او يتلوه الجنب اجاب فيه بمررد والاشيه

جوازها فيما نسخ تلاوته واقر حكمه لانه ليس بقرآن
اجماعا كذا في شرح مختصر اصول ابن الحاجب للعقد
واذا كانت هذا فيما اقر حكمه فن باب اولي فيما نسخا
بما اوكلاه **قوله** من اطلاق اسم الكل على الجزاء قال
شتم لا يحلوا هذا عن نظر فيما بعده اولي منه ولعل
وجهه خروج من الكل تامل **قوله** ويثبت ان يحل هذا
ما جرى في قراءة مادونة اية من الخلافة ان كانت قلت
دليل هذا قطعي وهو قوله تعالى لا يمسه الا المؤمنون
والبحث المذكور مما لا ينبغي خلاف القراءة فانها
ثابتة بالحديث الصحيح المشهور قلت الية ليست
قطعية لانهم قد اختلفوا في رجوع الصبر فقل انه
راجع الي اللوح المحفوظ ثبت بهذا صحة البحث
المذكور فليتام **قوله** اما ما علم انه مبطل لو كتب
وحرر يجوز مسسه وكذا لو وضع يده عليه فقط وقد
يقال بغير مسسه والحالة هذه لانه ذكر فيه مقصود
استقلاله لا سيما في اعتقاد الواضع له فيكون مثالا
التفسير مع القرآن علي ما استظهره المحقق فيما ياتي وعليه
فالبحث ما قاله العيني في شرح المجمع ولكن ان يفرق بينهما
بان هذا موضوع باعتقاد فاسد فلا يعتبر بخلاف
التفسير مع القرآن فانه موضوع باعتقاد صحيح فليتام
قوله لانه ابياه هو بضم الهمزة مع فتح الباء وباء مستددة
قال في الباشرف وفي صلاة القنينة روي ان ابي ابن
كعب كتب في مصحفه مائة وست عشرة سورة فزاد
فيه سورتين دعا الوتر لانه سمع النبي صلى الله عليه
وسلم يقرأهما في دعا الوتر فقلن انهما من القرأتين

ثم

ثم رجع الى الامام المجمع عليه لعله ان ذلك كان ومما
منه والقرآن ما تضمنه الامام وهو مصحف عثمان
ان عثمان رضي الله عنه باجماع الصحابة اوقفه
قوله فتلخص في المسائل ثلاثة اقوال اي قول
بالمرأهة مطلقا وقول بعدمها مطلقا والثالث
ما في السراج عن اليعناني واما قوله الات يقال
فان بحث لا قول بلابع كما لا يخفى **قوله** وذكره فيه نحو
استقلاله لاسما ونظر هل يقال فيما زيد في التواتر
وعبرها كذا لك اولها كذا قد مشاه فتذكر **قوله** وهذا
التفصيل ربما يسير اليه ما ذكرناه عن الهراي من
قوله ومن ثمة لها نظر الي ان الاكثر ليس كذلك
واما قوله الات يقال الحق فلا اسارة فيه كما هو
قلم لمن تدبر **قوله** لان الاول كات علي كراهة من التفسير
اي واستدل عليه بقوله وقد جوز اصحابنا من
كتب التفسير للمحدث **قوله** وهذا علي تنقيح
الكراهة فانهم اي بقوله ولو قيل به ان مراده بهذا
الاعتراض علي العلامة الطحطاوي حيث قال قوله
قلنا كونه مخالفا لانه لا حاجة اليه لوهم المخالفة
من الاستدراك الاول اوقلت وهو الظم اذ لا
معنى للاستدراك الا بخلافه لما قبله فلم يعد
الاستدراك الثاني شيئا لان كونه بحثا ومخالفا
لما قبله معلوم من قوله بكن ان ومن قوله ولو قيل
به الغتار للمغالبة ان قتال متصفا **قوله** بل قد
السايف يعني اذا صار كمال لا يفر عنه كذا
مراده فتدبر **قوله** الى ما كوله هذا غير بعيد بل كل مكان

فيه حياة الانفس كذلك كما يوجد من العقل بعد
فتدبر **قوله** كما نقل عن المصباح وعبارته هذا الكاغذ
مروق ينفع العيني وبما لئال المهمة وبما قيل بالذال
المجهر وهو عربيا **قوله** بالحرف **قوله** رحمه الله تعالى
فيجوز نحوه ليلف ان الاول حذف الغام فيجوز
كما هو ظم قوله لكن الدول احسن واوسع وهوات
الكرامة في الحروف المركبة لا المفردة هذا مراده تامل
قوله رحمه الله تعالى وعنه عليه الصلاة والسلام
القرآن احب الي الله ان هذا من الحق كالاستدراك
على ما شمله قوله وهو بعض الكتابة ان كانت ظاهرا
ولو كانت ذلك البعض فانه فرغ ذلك بقوله وعنه
عليه الصلاة والسلام ان فتا مل **قوله** اقول في فتح
القدس ويذكر كتابة القرآن ان ظاهرا ان هذا جواب
عماما لما لم مع ان كلام الش في خصوص استعمالها
كتب على المراجع وغيرها من انه هل يكون حكمه كالباط
اولا لان قوله وهل ما يكتب ان مستدا وحرفا لم يستد
قوله ما والخبر قوله كذا اي هل هو في حكم البساط اول
بحر قائل منصف والله اعلم واستغفره واتوب اليه
باب **المسألة** قوله شروح في بيانه ما
تحصيل به الطهارة السابقة بيارها ومن ثم قيل
في كلام التمر الاحسن ويتطهر يد ويتوضأ افاده في
النهر **قوله** هو جمع كثر وعليه فمفعليه **قوله** ومن
الثاني الجواز مطلقا قد تقدم اول الكتاب ان هذا
من ههيه ولكن ما ههيه هو الصواب كما تقدم التنبيه
عليه فلا نقول **قوله** فيفيد ان المراد ان من التمس

باب المياه

كل

كل ما اذ وعليه فالقسيم باعتبار ما يشاهد وفي
الكشاف المراد بالتزويل من السحابة المطر وقيل كل
ما في الارض فهو من السحابة يتزل بها الى الصخرة
ثم تقيسها الله تعالى افاده في النهر **قوله** ان قصد تشبيه
قد تقدم قريبا ان هذا القيد انما في تدبر **قوله** مقتضا
انه لا يجوز بما الملح وهو ما اخذ من البحر وتغيير نوع
تفسير فلا يجوز رفع الحديث بتسميه به سواء انفق
ملحها سم ذات اول هذا هو المراد كما هو ظم **قوله**
ليشمل الرياس اي ورق الرياس فهو على حذف
مضيق لان نفس الرياس له ساق كما لا يخفى تدبر
قوله وصدر به في الكافي وذكر الاول بقيل عبارة
النهر هكذا وبه جزم قاضي خات وصوبه في الكافي
بعد ذكر الاول بقيل لانه كل استراجه وقال الحنف
انه الاوجه **قوله** بالحرف تدبر **قوله** وفي الحلية استه
الاوجه الصغير راجع الى عدم رفع الحديث بتسميه
كما يعلم من عبارة الحلية والخطب سهل تدبر **قوله** ونقل
يعني المشي من تحت كتبت الضم اي البطيخ الأخضر
يقال له الخبز والدايوغة قال شيخنا وهو كذلك
في لغة اهل النجاش الان قلت والاول لغة اهل الشام
فانهم يسمونه الخبز فتدبر **قوله** اقول لكن يرد عليه ما قدما
عن الفتح اي من قوله قريبا واقاد في الفتح ان المناسب
ان فتدبر **قوله** والمشا ههيه الذي مما كفته الياني
الراية قلت هذا في غير الدين التي يوضع في القصر
وبياء منها كما هو مستأ في مصر آلات فانه لا راحة
له فتدبر **قوله** من لسان التوراسم لبعض النبات

له

ومثله غيره من النباتات كلسان العصفور كالا
يحتوي **قوله** وكا لطم نقط في البطيخ فافهم اعتراض
على العلامة الخطاوي حيث كتب على قول الشيخ
كلين ما نصه فانه موافقة في عدم الراجعة ومباين
في الطعم واللون فغلبة مثله بظهور احدا الوصين
والصنير في قوله فباخذها الامرج له انما فتدبر
قوله وقد استدل في البحر بمباراة لا تدل له اي كما
ان ما ذكر لا يدل له فانه في الملقى وهو لا نزاع فيه
شيئا **قوله** اي بين الملقى والملقى حيث قال اي
العلامة الشريفي لا يوافقا للعلامة عبد الله في
الرد على شيخه العلامة قاسم وينظر قوله
بعد ورد ذلك في البحر بانه لا معنى للفرق الا
فالعلامة الشريفي لا يتاخر عن صاحبه البحر ولم
يكن في زمته فكيف يرد المتقدم على المتأخر الذي لم
يبت شيئا ولم يوجد في زمته فرد صاحب البحر على
مفاهمة العلامة عبد البراني الشحنة شايخ الو
فبانية فتأمل **قوله** واجاب عما استدله به اب
الشحنة بانه مبني على القول الضعيف بخماسة
الما المستعمل قلت ولم يجاب عما نقله ابن الشحنة
عن البديع من قول محمد المذكور واجاب عنه شيخنا
بانه رواية عنه وليس هو من ههنا له فتأمل **قوله**
والثاني في الافعال فافهم مراده بالاعتراض
على العلامة الخطاوي حيث نشر الجواز ههنا
بالحل ونصه الجواز بطلت قارة عمين الحل
وتارة لمعني الصحة وهي لازمة للاول من غير

عكس

عكس والثالب ارادة الاول في الافعال والثاني في
الافعال والمراد ههنا الاول ومن قال بعموم المشترك
استعمل الجواز ههنا بالمعنيين مجازا فتأمل **قوله**
وقوله الكثير فاعل بخمس اي القدر في كلام الحق
بعد الدواعي لفظه يتغير والمعنى والكثير يتغير
احدا وصافه ومن قال فيه نظرات الش قدده
بقوله الماء القليل لم يفهم المقام والسلام تأمل
قوله فاعترضوا علي ما راوا فافهم اعتراض علي
ما نقله العلامة الخطاوي عن الحلبي ونصه
قوله بخمس الكثير فاد بذلك ان بخمس فصل
مضارع والكثير فاعل وحده فتأمل يتغير بتعلق
ببخمس وهذا غير صواب لما علمت من تعلقه
ببخمس الاول وفيه ايضا حذف الفاعل من غير
ما يدل عليه وايضا لم يعلم اطار هو او بخمس الاول
ان يقرأ والجواز متعلقا بتغير ويدل عليه حل المم
حيث قال في حل منته اي وان كانت كثيرا وجاريا
ببخمس يتغير احدا وصافه من طم اوله اورد بخمس
نقد افاد تعلق بخمس بقوله تغير فلو صرح **قوله** بما
تعلق الاول وقال وبخمس الكثير يتغير احدا وصافه
ببخمس لسم من هذا كله لكن يكون حكم الماء القليل
مسكوتا عنه انظر الحلبي اهو بل غلط **قوله** وهو
حطفت على قول وبخمس لا علي الوجه ذلك ان
قوله بطول مكث متعلق بقوله يتغير تغير قبل وكون
الباقية متعلقة بقوله بخمس فتأمل بخمس في
اكتفاء هو مودة الجوز تفضل اليه التفضل بولم

لا قول المضيق بنجره بالباء الموحدة
ويكون الجواز صحيح

البا فتوجب قوله لو تغير معمول لا ينجس المذكور لزوم عظم
على معموله وهو موت الجرحى فيلزم تسلط البا عليه
ولا تدخل البا على غير الاسماء اللهم الا ان يدعى عظم
على البا ونحوها اه ما في هاتين نسخة التحش
قوله لا يتصورنا به اي اذا غلب على ظنه انه قد مر بها
منها كما يعلم مما بعده تأمل **قوله** اقول توهم ذلك
ان الجرحى الذي لا يتجرأ قال في الماش هو جرحه ذرو
لا يقبل الا تقسيم اصلا لا يحسب الخبايع ولا يحسب
الوهم او الغرض العقلي تتألف الاجسام من افراد
ما نعتهم بعضها الي بعض تفرقات السيداه
قوله في الماء الجاري فافهم اعتراض علي العلامة الحلي
الحاكم بعدم صحة هذا التفرغ والعلامة الطحاوي
اعترض عنه ولم يذكره تبيين **قوله** وتماه في شرح المنيّة
وعبارة بعد ما ذكره المحشي قال قاض خان لانه اذا
كان بين الكائنين مسافة فالما الذي استعمله الاول
يرد عليه ما جاز قبل اجتماعه في الكائنين الثاني
فلا يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم يكن بينهما مسافة فالما
الذي استعمله الاول قبل ان يرد عليه ما جاز يجمع
في الكائنين ويصير مستملا فلا يظهر بعد ذلك
اه وقوله فلا يظهر بعد ذلك بناء على جملة الماء
المستعمل وسياتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى
اه بلفظ **قوله** لطهارة الماء بالفصل قول سيأتي
بوضوح هذا قبل فصل الاستحسان تبيين وهو غير
مناسب هنا لان الامر يظهر في العمى لا في الحدث
فاقم اعتراض علي العلامة الحلي حيث اقتصر على

الكسر

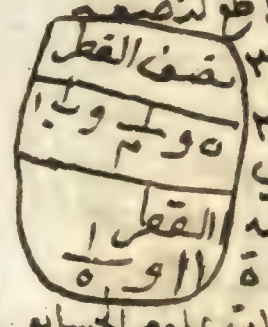
الكسر وفيه ان هذا وارد على الفتح ايضا لانه مصدر للمرة
اي الدفعة ولا معنى لظهور الاثر في الدفعة من الدقات
بل في الماء الدفيع والحاصل ان الفتوح مصدر للمرة
والكسر للمنيّة فاحفظه وفي بعض نسخ الشرح
اسفله بدل قوله في الجريرة والخطب سهل فلي تأمل
قوله ولا ينبغي ان الضرورة داعية الي العقوبة فيه
انه لا ضرورة في وجوده ساعة ونحوها نعم
الضرورة داعية الي العقوبة اي في القسطل
واسفل الحوض ونحوها افاده شتخا قلت وهو
حسن فلي تأمل **قوله** وفي المنيّة افادت المايعة مضمنا
ان هذا مجرد فائدة لا تعلقت له بما قبله تأمل **قوله**
اذا كان يدخل من اعلاها اي ولو كان متداركا بحيث
لا يتغير تدبير **قوله** وظاهر التقليل الاكتفاء بالزوج
ان ففته ان العمل خاص وعمت هذه اي بالتأمل المذكور
تبيين **قوله** صار ما هو صريحا لبا عليه اي فاستهلك
بذلك فتدبر **قوله** وقد ذكر عبارة النصاي في مسألة
الما الجاري ان استدراك على قوله به يعني اي في الماء
الراكذ مع عدم الفرق المذكور وقوله على انه ترقى في
الاعتراض المذكور تبيين **قوله** نعم قال في الخرائي والفتوى
على عدم ان اي قاله الشرح في خراينه ويرد عليه نقل
اختلاصة الاجماع على انه في المراءى ينجس ويحاي بان
المراد به اجماع اهلنا الثلاثة ولذا كان علم الرواية
عن الامام سيقتا تأمل **قوله** لات الدليل انما يستعز
عند الكثرة عدم التعميم ان اي وهذا هو الداعي
الي العدول عن ظاهر الرواية لانه لا يبعد عنها

كسر

الا لصنع دليل او تعامل الناس كما هو حوايه في كثير من
 المواضع فتدبر **ف** ان كما اذا لم يخلص اه فافهم
 اعتراض على العلامة **ال** الخطاوي حيث قال قولكم
 والا لا ايات لا يغلب على ظنه ذلك بل يغلب الخوف
 او كات الامارات على حد سواء لا يجوز النظر به **او**
 بالحرف فتأمل **و** او رد نحو ماية نقل قال **ف** انما
 جميع ما اوردته من القول مردود لانه عدول عن
 ظاهر الرواية عن الامام الاعظم وان جميع
 من جري على اعتبار العشر مخالفت لاصل ابي حنيفة
 فلا يكون جريهم المذكور حجة وان تمسك به صاحب
 النهروان فبطل وبعبارة لانه لا يعدل عن ظاهر الرواية
 الا لصنع دليل او تعامل الناس على خلافه
 كما سبق لك فتدبر **و** ولا يخفى ان المتأخرين الذين
 اتفقوا فيه نقل لان ما افتوا به مخالف لاصل ابي حنيفة
 من عدم التقدير بشي ومن القواعد المقررة انه اذا
 اختلف الترجيح والفتوى يرجع لظن الرواية عن
 الامام وظن الرواية التوفيق لراي المبطل فثبت
 بهذا ان الحق مع صاحب البرهان والامام ومن
 تبعهما على ما ذكر حيث لا يصنع في دليله ولا تعامل
 على خلافه فليسا مل قوله فعليسا اتباع ما رجوه
 قال شيخنا رحمه الله اذا لم يعلم اصل ظن الرواية
 حيث لا يصنع ولا تعامل فتدبر **و** واذا رجع
 يكون عشر قافهم اعتراض على العلامة **ال** الخطاوي
 حيث قوله اي في المربع **ال** وهذا الصحيح من الشارع
 ليس على ما ينبغي لان الصبر الاول يتعين رجوعه
 الى

لا في عشر
 لا قال

الى العشرة فلا يسيب التفصيل فيه بعد ولو
 كصنع النهروان يقول وهذا في المربع اما في الدور
 ان كانت اتي وفي الخلاصة وصورة الخوض
 الكبير المقيد بعشر في عشرة ان يكون كل جانب
 من جوانب الخوض عشرة وحول الما اربعون ذرا
 ووجه الما مائة ذراع وهذا مقدار الطول والعرض
او وهذا تعلم ما في عبارة بعضهم حيث يقول وبلو
 سرفق عليه عند الحساب واهل الهندسة فانه
 يقتضي ان المراد غير ذلك وليس كذلك بل المراد
 ظاهر قال عليه السلام انا امة امة لا تكنت
 ولا عيب اي لا يتعلق امر ديننا بحساب الخوم ونحو مضم
 فانه بل امر الشريعة فلم يعرفه من اطلع عليه الخاص
 والعام **او** كلامه بخروقه قوله وقطر احد عشرة ذراعا
 اذ القطر هو الخط المار على المركز حي ينتهي الي
 جانبي المحيط ونصفه هذا هو القاطع لنصفه
 المشاهد بهذه الصورة الدور **٣** نصف القطر
او من الماشي **و** وكان ينبغي للشئ
 الاقتصاص عليه فافهم اعتراض على
 العلامة **ال** الخطاوي حيث قال قوله
 وربعا وجمعا لا حاجة الي زيادة **ال**
 ولا حاجة اكتمل وفي نسخة با وولا حاجة لانت علوم الحساب
 والهندسة يقينية لا شك فيها افاده شيخنا
 الجليلي في رسالته المتعلقة بالحياض قال الكمال
 والكل حكما غير لازمة انما الصحيح ما قدمناه
 من عدم الحكم بتقدير معين وانما احتيج الي هذا



القدر لتبلغ مساحته مائة ذراع بياضه ان يضرب
احد جوانبه في نفسه فاقم بوحدة ثلثه وعشره
فهو مساحته ونحوه في هذه الصورة مائة ذراع
وثلاثة ارباع ذراع وشيا قليلا لا يبلغ ربع ذراع
وهذا تقريبي له من مائة ذراع ووجه ذلك
ان تضرب خمسة عشر وربع في مثله يكون الماحصل
ما بين وثلاثين وتسعة اجزاء من سبعة عشر جزءا
ذراع وذلك نصف ذراع وسدس ثمن ذراع وعشر
ثلاثة وعشرون ذراعا واحدا واربعون اجزاء مائة
وسنتي جزء من ذراع وذلك ربع ذراع ونصف ثمن
عشر ذراع فاذا جمعت الثلث والعشر وحيدة مائة
ذراع وثلاثة ارباع ذراع وشيا قليلا لا يبلغ ذراعا
اه نوح افنديك اوه كلامه بالحرف **قوله** هذه بلغت
فيها فنقال ما تشاء من جهة القدر بحيثما قد يبر
قوله قالوا ان ما في الخزانة مائة اقول كانه
قوله من قوله كما لتصفه عند بعضهم مع رجوع القدر
لما وهو غير المتعارف من مثل هذا التركيب فقامله
قوله فلو خرج بلاد خول كان اقول لا مبروم
صحي اللغيد المذكور بل لو خرج مع الدخول في هذه
الصورة فالحكم كما ذكر كما هو علم فتأمل **قوله** وفي
شيء سئلت عنه اقول رايته بعد كتابي لهذا
المحل فوجدت شيئا من الاشياء والنظائر في اخر القرن الاول
للعامة القري التي تلقاها عن شيخه الشيخ
اسماعيل الحائلي ففتي دمسق ما نصه محلة
اذا كانت في الكوز ما متحسب فصب عليه ما طاب

حتى

حتى جرى الماء من الانبوب بحيث يعد جريانا ولم يتغير
الماتقانه بحكم بطارته كذا في الماشي **قوله** ثم صب
فيه مائتة كذا فيده بعضهم وبعضهم اطلقه
فتعمل ما اذا كانت الماقدرة اولا والظن انه يقال
ما ذكر في طهارة باجزائه مع جنسه ولم اراه محرز
تقلا تدبر **قوله** والمطلوب مائة فالصواب ما قلنا
فاقم اعتراض على العلامة الطحطاوي ونصه قوله
فيكون لما بينا اوه وذلك لان العشرة في سبعة سبعين
والثمانية في مثلها باربعة وستين قبضة والمانية
في ثلاثة اصباع باربع وعشرين اصبعا واربعة
قبضات ففتي سبعين قبضة وقوله بذراع زمانها
ليس ذلك لمتعارف عندنا بمصر اه **قوله** لتبين تقيرها
بالفعل فاقم اعتراض على العلامة الطحطاوي
حيث قال وقوله اي ثواب غير ظم لانه القربة ما
يستحق به الثواب اه بالحرف **قوله** ما يشمل المسنونة
اي كالمصنعة والاستنشاق تدبر **قوله** مع علي التولي
فيه انه لا صفة له علي قول العامة المذكور الالام
يغال المراد بالانقصال الالامة وهو بعيد كذا قد
كتمان في درسه فتأمل **قوله** في الكافي اوه حق التركيب
ان يقول صاحب الكافي فيكون فاعلا لقوله ومن
صرح فتدبر **قوله** بخلاف الاحتياج الى الاعتراف
باليد فاقم اعتراض على العلامة الطحطاوي حيث
كتب على قوله والما المستعمل ما نصه هذا على ما قاله
البعض واما علي ما قد ساه فله استيصال اصلا
للضرورة وصار كالحديث اذا اعترف المالك فانه

لا يصير الماستعمل بلا خلاق كذا في البحر اهر بالحق
قوله اصله امعا شاة مينة اي اصلها بالدباغة
 احقيقة سنجنا **قوله** ورق شجر السلم يغتختين
 قال سنجنا هو ورق السباق المروق فتدبر **قوله**
 والاصح عدم العود اي لان الساقط لا يعود **قوله**
 خلافا لما لك اي في قوله انه يظهر ظاهره دون باطنه
 كما في مخ العتار وغيره **قوله** وهذا يبطل قول محمد
 بن جاسية عن العنبل اقول لا يخفى ما فيه من
 البشاعة ونسوا الادب على الامام محمد لانه لا يقول
 بذلك الا عن دليل ثبت عنده كيف وانه من اكابر
 اهل اللغة وصاحب الدار الذي بما فيها علي
 انه ليس قطي الدلالة وان كان قطي النبوت
 لوقوع اختلاف اهل اللغة في تفسير العاج فان
 قلت قد خبط من قسريا لنيل قلت هو غير معتبر
 لما علمت من انه الامام محمد من اصحاب الدار فم
 كان الادب ان يقول وهذا الحديث يرد علي قول
 الامام محمد بن ابي قلبيته **قوله** فلو صلي ومنه
 تزيان في القاموس هو بالكسر دوا مركب مخترع
 وزاد بعضهم ان فيه كرم الاقاعي وهرسا
 كل الغرض اهو قلت وهو سبق لمت اصابه
 السم فيرا فتدبر **قوله** فلو ذبح ولم تنبت له
 الشهادة فيه سبق قلم وذلك لان دم الشهيد
 ظاهر في حق نفسه خاصة حتى لو وقع
 في الماء القليل فتمسكه فلا يؤمن لقوله ولم
 تنبت له الشهادة كما هو مخرج يه في كثير من
 كتب

كتب المذهب وايضا لا يوقع لهذا اصلا لك الكلام في
 خصوص احكامه واما الدم فهو مخزج بالزكاة كذا
 قيل قلت فيه سبق نظر وقصور عن فهم كلام
 المحقق لان كلامه موزون في خصوص حجة غير
 الشهيد النطقية قبل غسلها فقط وحكمها
 ما ذكره رحمه الله تعالى ومفهومه انها لو كانت
 حجة شهيد نطقية ووقعت في الماء لا تنفسد
 وهو كذلك كما سيأتي اول فصل البئر ولا تقلد
 فانه يعنى عن ادراك الحقايق فليست امل **قوله**
 لحديث لا تتفقوا من المينة باهاب اقول
 فيه انه استدلال بمفهوم المنة لغة وهو لا يصلح
 دليلا فلا يستدل به عندنا كما في كتب الاصول
 فالصواب الاستدلال بحديث ميمونة المتقدم قريبا
 افاده سنجنا في درسه والله اعلم **قوله** اي حقيقة
 او حكما بان تركنا شيئا ظاهرا انه يعلم فيه كما فيها
 قبله وقد توفقت في هذا مئة ثم رايك الشيخ -
 مصطفى الطائي في شرحه الصغير على الكتر في
 باب الذبايح صرح بذلك وعبارته مع الحق هكذا
 وحل لو كانت الترك تاسيا والمسلم والكتاي في ترك
 التسمية سوا الله بالحرف والله الموفق **قوله** يجوز ان
 اى لعله سقط من قلمه صلة اتخاذ وهو لفظ
 مرثا افاده بعض الافاضل **قوله** مع ما عطف عليه
 خيره **قوله** الا في كذا في الشيخ والاولي **قوله** مع ما عطف
 عليه اى كما هو ظاهر قوله وهذا عند الشك اقول
 هذا التقيد بعيد من كلام القنية السابق

لا خافهم

عني قرا تبيله بالحاج الاثر

بلغ خابله

لانه قال لا يفصل مذبحها ولا تتوقى الجحاسة ويلقونها
 علي الارض الجحاسة وهذه العبارة تدل على تيقن الجحاسة
 او علي غلبة الظن او الظن واما السلك فيعيد منها
 جذا وبالمجمل فيقال انه علي كلام القنية معتبر ذلك
 ويعني عنه للاحتياج والضرورة ولو من متخيلين
 عنه للعلة المذكورة هذا ما ظهر لي وان ظهر غيره
 فليسمع كذا اقرره شيخنا في درسه والله اعلم
 واستشقر الله **قوله** وتفسير الجوهري الاثنية بالكرش
 سهو قايوس بالحق فافهم اعراض علي العلامة
 الخطاوي من وجهين الاول من جهة انه نقل
 ما ذكر عن المحشم ولم يضيف عازيا للعامة لم يبينه
 بعد نقله له ان الكرش هو الثاني من جهة اعراضه
 علي المحشم بعد نقله عبارة بقوله اقول ليس في
 القايوس ما يفيد هذا التصيغ مع ان ما نقله المحشم
 عن القايوس مذكور فيه في فصل النوت من باب
 الحما المهمة في مادة ن ق ح ثم لفظ واحد من قوله
 شيء واحد يستخرج زائد علي ما في نسخة القايوس
 التي بيدي وكذا لك قوله فيغلظ به الجنب في
 النسخة المذكورة فيغلظ كالحسن فتدبر **قوله** علي
 خلاف ما في الماشق والشرح فافهم اعراض علي
 العلامة الخطاوي **قوله** ولو فرضنا شخصاهات
 محم اعيدت خياله معجزة او كرامة لعاد طاهر
 قلت وتساوي في باب الرد انه لو وجد الشاين
 حاله في يد وآثره فهو له كما المراد اذا عاد البناء
 فحفظه **قوله** وبه صريح في السراج اي حيث قال والآلة
 المقطوعة

المقطوعة والسنة المقطوعة طاهر تان في حق ضا
 وان كانتا اكثر من الدرهم اخاه من هاستر شحنة
 المحشم رحمه الله تعالى **قوله** في اليس **قوله** اي
 من ان المعير فيه اكبر راي المبني به اقول قد رنا
 ان هذا هو المذهب فلا تغفل قوله نعم
 ينبغي تفيد التخييس بما عليه مما فيه قوة السلا
 اي لانه قدما تفصيل عنه وهو المعير بدليل
 ما صرحوا به من انه لو اخذه بقطعة وانعاده في
 الماء القليل ينجسه وان لم ينجس من محل الجمة
 حكم التطهير فتدبر **قوله** ويضعف ما مر من
 تصحيح انها مستعملة فافهم اعراض علي العلامة
 الخطاوي حيث كتب علي قول الشرح والمسلم
 المغسول ما نصه اما قيل يغسله فيغسل
 بحر ولعله محمول علي ان كان سته بخاسية حيث
 اولاه انما حكم بذلك بناء علي ان الغالب في بدنه
 وقتئذ النجس والا فقد تقدم قرينا ان
 عنسالة الميت مستعملة اهو بالحرف **قوله** ومو
 لما قلناه اتفاقا فافهم اعراض علي العلامة
 الخطاوي حيث قال انما يظهر هذا الاطلاق
 علي بخاسية الخبث لا الحديث اهو فتدبر **قوله**
 وفيه في الخاتمة بما اذا لم يستعمل قوة حاصل
 مسألة السقط انه اذا لم يستعمل لا يبطي حكم
 الادمي من كل وجه ولذا لم يصل عليه ولو كان
 يظهر بالفسل لصل عليه فهو في حكم الجيفة
 من سائر الحيوانات بخلاف ما اذا استعمل اي

علمته منه علامة الحياة بعد الولادة فانه كالسيد
 كما ذكر كذا ظهر في كذا في هاشم شجرة المحم رجة
 الله تعالى فتدبر **قوله** اذا وقعت من الدجاجة
 او الشاة في الماء لا تنفسه اذ فاقهم اعتراض
 على العلامة المحلي المتالف فيما ذكر فتدبر **قوله**
 فهو تحليل للعقدين فاقهم اعتراض على العلامة
 المحلي واما الخطاوي فهو موافق فيما ذكر فتدبر
قوله فتدبر كمدرة يعلم انه استحالة وصار حجة
 اي طينا اسود قال في المصباح والجماعة طين
 اسود اه فتدبر **قوله** بعد الولادة اي ولو خرج
 الاكثر افاده شجنتا **قوله** طهرة وكذا قوله كما مر
 وقوله وسيجي ثلاثتها لا وجود لها في شيء من
 المتباعدة قال شجنتا ولا يضر عدم وجودها
 كما لا يخفى **قوله** كما في جزا الصية والشهادة عناية
 اقول المراد بالعدالة هنا العدالة في باب الشهادة
 كما يوحد من قول البحر اذا قدرا به شيء وجيز
 ذلك العبد لكونه ثمان صواب الشهادة المخرجة
 بخلافها في الصيد فان المراد بها فيه من له
 معرفة وبصيرة بفترة الصيد لا العدالة في الشهادة
 كما مر به في البحر هناك فتدبر **قوله** قال ابن عبيد
 الرزاق ولم اذكر في كتاب المتنق اقول بمقتضى
 مراده انه لم يره **قوله** فلا يتا في ما ذكره المحم
 تامل **قوله** قال المحلي هي البركة في القاموس
 اي فلا يظهر التشبيه للاتحاد وقوله كن في
 العرق بالعين المهملة وعليه يظهر التشبيه للمعا
 يرة

خبر

والمراد

والمراد بها حسنة الحرف فانه يقال ذكر بمعين حفر كافي
 القاموس وفي نسخة لكن في العرق بالعين المجرى
 فتامل **قوله** والعرق ظم بينه وبين الصهرج كما
 قد مرناه عن القديسي فاقهم اعتراض على العلامة
 الخطاوي حيث كتب ما نصه قوله ينزع منه
 البئر اما الصهرج فينزع حكمه بالاولى والزرير
 بطريق المساواة انما نزلنا بينهما وامانت
 كانت النزل من افراد الجب فالامر ظم وحسينه لا
 يحلح الي التشبيه عليها اه كلامه **قوله** وبه
 يتنزع كلام الزيلعي وغيره اه كصاحب التروعبارة
 على قول اكثر وسطا وهي الدلو المستعمل في يلد قيل
 التي مستعمل صاعا وقيل يتنزع ببرد لونها واختاره
 في الهداية وغيرها لانه المذكور في كافي الحاكم الذي
 هو جمع كلام محمد قال في البحر وظم ما في الخلاصة وغيرها
 تخصيصه بالتي لم تدلوا اما العاقله فيعتبر فيها
 ما يسهل صاعا فينبغي ان يحمل قول من قد الدلو على
 ما اذا لم يكن له دلو واقول التقدير بالصاع مبنى
 على اختيار انما الوسيط وينبغي على تفسيره با
 مستعمل في كل بلدة اعتبار في العاقله ايضا فاما
 ان من اعتبر في كل بئر لونها لا يتا في اعتبار
 الوسيط على قوله الا في التي لا دلو لها وحس
 فيصير الوسيط على القولين وهذا علم انت
 انك في الحمل مما لا داعي اليه اه كلام التروعبارة
 العلم **قوله** زعمنا بالغ ما عساه الزيلعي تامل تا ملناه
 فوجدناه كذلك فليكن القول على ما في اليداع

كل ص
 كل ص

مله

اقول

المذكور لما عملت مما تقدمناه من انه مختار صاحب
 البداية وغيرها وانه المذكور في كلام كافي الحاكم
 الذي جمع كلام محمد الذي هو من كتب ظم الرواية
 فتشبه له والله اعلم **قوله** بان حفر فيها مستقدا كذا
 في بعض النسخ وفي البعض الآخر لنا وظم ولو بلا
 ادخال لما جدد عقلها من اعلاها وهو كذلك لانها
 ليست كالخوصق لانها تتبع من اسفلها وبلوكاف
 فيها ولما الحاضر فلا بد فيها من ادخال ما عليها
 حتى تحريم وهو الفارق بينهما قال في النهروند
 في السراج بما اذا كان الما يتبع من جانب او جانبيت
 ويجمع فيها اما لو تبع من جانب وخرج من اخر عد
 جازيا فلا يجزي اخراة فليتامل والله اعلم
 واستغفر الله العظيم **قوله** واذا عماد لا يعود بحسبنا
 ان جفت اسفله الخ اقول موصوع عبارة السراج
 في غوراته جميع ما ليس كما يعلم من عبارة البحر
 وهو احد احتمالين في عبارة السراج فان قوله
 وغوراته قدر الواجب صادق بما اذا كانت القدر الواجب
 تخرج جميع ما ليس بان لم يكن البحر ميعينا وكلام الحكم
 عن السراج فيه وبما اذا كانت القدر الواجب
 تخرج عشرين دكوا مثلا واذا غار منه هذا القدر
 مع بقا بعض الما فيه فقد طروا لم يجف من البحر
 ما حازا لدلو الاخير وذلك بان كان في البحر ماء
 فراع بين الما وكات الواجب منه اخراج معتد اخراة
 واحد نجف ما حازا لذرء من جهة اعلاه مثلا
 ولم يجف من جهة اسفله فانه يظهر للصورة كما

واما الحاضر فلو لم فيها
 من ارضاء عليها
 صتي تجرعي وهو الفارق
 بينهما

لواخره القدر الواجب بالدلالة لا يستلزم الجفا
 فيه اصلا كما سيأتي في الاعباس والله اعلم
 واستغفر الله **قوله** وان مات الفارة فقط
 او خرجت الخ فيه سقط والاصل فعشرون او خرجت
 الخ وبه ظهر قوله بعد نزع الكل فانه قلت لا داعي
 لهذا الحمل لانه الفارة اذا كانت هاربة من المرة فوق
 قننا في الصورة المذكورة وماتت الفارة فقط
 او وقعت الفارة فقط وماتت يتخرج كل الما لانها
 يتولد غالبا كما في البحر قلت الداعي لما ذكر عند الحكم
 العبارة الى السراج فان ما ذكرته هو عبارة ما كما في
 النهروند ذكر لك عبارة برمتها لكثرة ما يدتها ونقص
 واعلم ان الواقع لو تعدد بعده الثاني ان الاربية
 كبقارة والحسن كرجاجية الى سبع والعشر كشاة
 وفي المبسوط ظم الرواية ان الثلاثة كل مرة ولو
 المنقول عن محمد ومقتضاه ان السبع كالكشاة وا
 جميعا ان الكريت كالكشاة وما كانت بين الصغير
 والكبير فصغير والمرة مع الفارة كل مرة كذا في
 التجميع وغره قال في البحر وهذا يخالف قول من
 قال ان الفارة اذا كانت هاربة من المرة وماتت
 نزع كل الما لانها يتولد غالبا واقول لا يلزم من كونها
 معها ان تكون هاربة منها والنقيض يكونها غير
 فاق لا امرش رايته فما السراج قال لو انه هرة اخذت
 فارة فوقفتا جميعا في البحر ان خرجتا حيتين
 لم ينزع منها او ميتتين نزع اتربعون او القارة
 ميتة فقط فعشرون وان مجردة او بالث نزع

جميع الماه وهو حشر موافق لما مر من المجتبى وبقي من
 الاقسام موت الهم فقط ولا شك في وجوبه 2
 الاربعين اه بالحق وقوله والتقييد بوجه غير واقع لا
 اي غير مقصود الامر ونزع الجميع في بولما بين على القول
 الضعيف كايان في بابا فتدبر وسياي ان سنة
 النجرا انما تقتض اذا فانت مع الغرض في يومها قبل الزوال
 فانهم امر اض على العلامة الحكي المتألف لما ذكر
 وما العلامة العظماء فلم يكت عليه فتدبر
 كما لدهن الجنس يستصحب به أي غير المسجد كما سياتي
 في محله فتدبر وكذا وجهه سابق طائفة قديمة مصححة
 قلت وهو في نسختي كذلك فتدبر قلت وهذا يشمل
 الدم فيفتن حتى ان الاصح عدم الاعادة مطلقا تأمل
 قال شيخنا ثانيا ملناه فوجدناه صحيحا ان يعيد عقب
 صلاة قلت وهو كذلك الا اذا احتل جفاف القدر
 الموجود في قرانه الدعا بعد قعوده قدر الركن فانه لا يجب
 عليه الاعادة والاوجب هذا ما يقتضيه الفقه
 فلي تأمل وعزاه الى الميسر فاتهم اغتراف على العلا
 الخطاوي حيث كتب ما نصه **قوله** والتغير بالبريتي
 اتفاني اما بالنظر الى البر فظاهر وذلك لانه اختلف
 في الحديث الفاصل بين القليل والكثير على احوال صحيح سترها
 ان الكثير ما لا يغتو دون من بكرة وما في المصنف قال في
 البر فظهر بهذا ان ما ذكره في المتن من البريتي للاستارة الى
 ان الثلاثة تنجس بين على قول ضعيف بناء على ان
 من يوم العدد الواقع في عبارة محمد في الجامع الصغير
 مستبر ولا يتم هذا الا لو اقتصر محمد على التغير بالبريتي

فلم

ولم يقتصر فانه قال اذا وقعت مرة او مرتان في البر لا يفسد
 ما لم يكن كثيرا فاحشا والثلاثة ليس بكثير فاحش او اما
 بالنظر للميل فقد علمت ما تقدم عن المداية وغيرها
 ونقله المشرقيون عن الفقيه اه بالحق فتدبر **قوله**
 والمعنى ان السور يغير بالمجم **قوله** اي والمعنى في قوله **قوله**
 سور بمسور وقوله او مكررها فذكره قال شيخنا غير هذا
 معجم هنا لانه غير متان ولا يقال انه يتاني في الجلالة
 المستثنى لهما ولا في الحيل على القولين لعلته اخرى وهو
 كونه آت الكهاد في الثاني والثالثة في الاول فقط قال
قوله لا ما بقي مما اصابته الشفقات ولو سلم ان
 هذا مراده فتدبر **قوله** كما او غمها فيهما فتدبر الذي
 او صفة فيهما مرانه **قوله** لانه لا يرفع الحديث عند الام
 احمد فتدبر **قوله** ومقتضاه ان يكون سورها مكررها
 قلت هذا مقتضى مسلم الا انه علمنا اتباع المروم من
 اطلاقهم فتدبر **قوله** لعدم تحايرها عن النجاسة
 اي سانا وادكات لا اطلاع لنا على ذلك فتأمل **قوله**
 لا يلزم منه العطف ان اي لانه الكلب معطوف على الادبي
 وهو معمول للمصنف اعني سور ومجنس معطوف على
 ظاهر معمول للمبتدأ اعني سور فكان فيه العطف على معمولي
 وهما الادبي وظاهر لما ملين وهما المصنف والمبتدأ
 هذا اذا كان المصنف عاملا في الصنف اليه اما اذا كانت
 العامل هو الاضافة فلا شك ان من باب العطف على
 معمولي عاملين مختلفين اه بمراسل بقوله فلا شك
 الي ان في التقرير السابق اشكال لانه مبني على تنزله
 اختلاف العمل منزلة اختلاف العامل لان العامل هو

قوله لا يلزم ان يحق ههنا التوبيخ
 التقدير على المعنى التي قبلها اه

سؤرا واحد في الحقيقة لكن عمله في المصناف اليه وفي الخبر
 فختلف فكانت عاملات اه من الماشي وقال في التفسير
 وصحة موقوفة علي ان اختلاف العمل ينزل منزلة
 اختلاف العامل مع انه ليس بمقتضى هنا يجوز ان يكون
 الماملا في المصناف علي راي ايضا اه كلامه والله
 اعلم واستغفر الله **قوله** ولا يعمل عليها اي ويكره العمل
 عليها هذا هو المراد وان اوهم المقام خلافه فان كيف
 هذامع جواره علي الذيب والاسد والكلب قلت لا مكان
 استبدالها بغيرها كذا قرره شيخنا في درسه فتأمل
قوله وهو عظيم طاهرا ولا يتحمل النجاسة قبل
 ولاد منه فتدبر **قوله** فيعارض هذا التحويز اي المعدل
 به للكرامة بقوله يجوز ان يكونا اكلت نجاسة فيل شربها
 وقوله يتجوز اكلها نجسا قبل شربها اي يجوز اكلها
 اكل وحسبنا فنتساقط الاحتمالات المذكورة فيرجع
 للاصل وهو الطهارة وقوله بل يفيد بنية ذلك التوهم
 اي **قوله** ذلك التوهم اي الاحتمال اي احتمال اكلها النجاسة
 الا انه لا يعلم بعد ذلك ورودها علي المصنف بقا النجاسة
 المعلومة او لا وحتم ورودها علي المصنف قول الايام
 عهد في عينية تحت ذلك او غسلها قرا بلعابها فيها علي قول
 غير فيكون سورها مكروه لذلك هذا مراده **قوله** وهو
 خلاف ما قدمناه عن المسنية وعبارته فان مكنت ساعة
 وحسنت فيها فمكروه انتهت ولعله اشار بقوله تامل الي
 انه ينبغي تقديره بما يقدره كلام شمس الاية فليتأمل
قوله والهم المصنف اي الوصف فيه المصنف فتدبر **قوله** قال في
 القاموس الحارة بالها الاثبات فافهم اعترض علي العلامة

في الخبر هو المختار
 راي اوان الاضافة هي
 التاملة صح

ببينة

المخطاوي

المخطاوي حيث قال قوله **قوله** حمارة الاولى اثبات لان حمار
 يستعمل للمذكر والمؤنث بلاتنا اه فتدبر **قوله** حتي ان سزا
 الذي علي الشاة يعني بالولداه شامل اقول وجه
 التامل ان كلام المداية هذا مخالف لما قدمه عنها قريبا
 من تغليب جانب الترخيم علي الاباحة احتياطا في
 البطل الذي ابوه حمار واسمه فرس هذا هو الظاهر
 في وجه التامل المذكور تدبر **قوله** لا يرثع الا يطعمه يمين
 فافهم اعترض علي العلامة المخطاوي حيث كتب ما
 نصه قوله قولان قد عرفت ان العتمة ان الشاة في
 الطهورية فيكون مطهر للنجاسة كما يستعمل ولذا
 احتسرت الاجزاء عند المخالطة وجاز الوضوء ما لم
 يئلب علي الماء وذلك دليل الطهارة اه كلامه **قوله**
 كما لو صلى حتى بعد نحو النجاسة اي اذا كان ايتا بالنية
 في ابتداء الطهارة والا فهو يفتيق لا تغلب فيكون بها
 لمصلحة المذكورة انما ترك المحشم هذا القيد كل حال المسد
 علي المصلحة ما اسكن فان شأنه الايتان بها في ابتداء
 الطهارة فتأمل **قوله** فان لم يحدث بينهما كره فعله في الاولى
 اي اذا كان باقيا وقتئذ كما لا يخفى **قوله** علة لكون ما ذكر
 هو المذهب المعتمد به دون غيره فافهم اعترض علي العلامة
 المخطاوي حيث قال قوله لان المحتج به امر علة لما
 استفيد من المقام انه لا يجوز العمل بغير ما ذكر في المقام
 اه كلامه **قوله** ركب الحمار يعرف في خبر الحمار اي مع
 شغل البقرة فالخبر الحمار والشغل يقتل البقرة فتدبر
قوله ويجنس مغلظ ويجنس مختلف اقول هذا غير ظاهر
 في عبارة الزيلة بل يبين حملها علي رواية التخليط

كما يرفع عنه **قوله** وغيرهما افاده سيحتمل في درسه **قوله** فارجع
 الصنعة الى الجلالة اي على ما نفعه وان كان المتبادر من قوله
 الي اتمح فتدبر **قوله** كما افاده الحلي فانهم اعترضوا على
 العلامة الخطاوي حيث قال ما نصه **قوله** شرط القصد
 هذا اخلاق ما بعده العمومات كانت هو الواقع اه كلامه
 فتأمل فانه يقرر انهم المتألفه تامل **قوله** وتظهر من الخلاف
 كما في البحر اي على القول بانه ركن الذي هو الاصل الا حوط
 والقول بعدم الركبة هذا تقرر كلامه كما لا يخفى **قوله**
 فعلم ان اشتراط اشتر الاصاب محله حيث يستعمل يده
 تامل قلت تاملناه فوجدنا عدم الفرق بينهما الا ان
 يقال الفرق بينهما ان الماصح بالاصبع او بالاصبعين
 لا يسمى ماصحا باليد لا عرفا ولا لغة بخلاف ما اذا
 سمع ياكرا اليد فان لاكثر حكم الكل وبخلاف سمع الرأس
 فان اليد غير شرط فيه كما في قوله فتأمل وان ظلمك
 غير فتسعد **قوله** كما علم مما قرناه سابقا فانهم
 اعترضوا على العلامة الخطاوي حيث كتب ما نصه **قوله**
 والصعيد هو جزء الحقيقة لا يتألف الوجه واليد على
 الصعيد وليس بشرط اه كلامه **قوله** ليشمل نحو الرضا فانهم
 اعترضوا على العلامة الخطاوي ونصه قوله وقد
 لما اي مثلا وانما اقتصر عليه لان غالب النعم يكون
 يمين او المراد العقد الحقيقي والحكمي اه كلامه فلا يخفى
 عليه من جهة تردده فتأمل **قوله** وكذا يقال في التفرع
 اي يقال فيه بعد الوضع والمراد من العينية لا غير
 كما لا يخفى فتأمل **قوله** ويظهر من هذا انه حيث لا ترتب
 اصلا لا يبين النقص تامل قال سيحتمل قد يقال انه

منه

سنة التتم مطلقا على وجه التقيد اه قلت ويشهد
 له قول علامتنا العلة تراعى في الجنس كما سيصح به
 المحش بعد وتعلمه هو وجه التامل المذكور في كلامه
 فتدبر **قوله** بنا على ما قلناه انما فانهم اعترضوا على
 العلامة الخطاوي حيث كتب ما نصه **قوله** فتردته ظاهرا
 مستبعدا انه عددها سبعة وهو قد ذكرها ثمانية زيادة
 الضربة والتعظيم مع انه لا ينبغي ذكرها لكونها ركنية
 على ما قدمه وقد استقطب كونه بثلاث اصابع مع عدده
 له اولاه كلامه فتأمل **قوله** قلت لكن في الثانية ان
 تحليل الاصابع لا بد منه ليتم الاستيعاب اي اذا كانت
 الخاتم شيئا ان كان في يده والا فهو مستحب كما تقدم
 في الوضوء فتأمل **قوله** بظاهر الكفين ايضا اي بباطنهما
 كما تقدم قريبا فتدبر **قوله** واحترته به عما لا يقوت الي
 خلف الصلاة ان الذي ان يقول واحترته به عما لا يقوت
 لا الي خلف ان لا يلا يخذله مفهوم سيحتمل فتأمل
قوله والمسير عليه الفرق هذا مقابل لقوله وهو المختار
 فتدبر **قوله** والمراد هنا ثلث الفرسخ والفرسخ ربع البريدي
 وبه قال بعض الفضلاء
 ان البريدي من الفرسخ اربع والفرسخ ثلث اياما صنعوا
 والميل الفدان من الباعات ميل والباع اربع اذرع يستعمل
 ثم الذراع من الاصابع اربع من بعدها الخمسة ثم الاصبع
 ثلث شعيرات فقط شعيرة منها الي بطن الاخرى ثم وضع
 ثم الشعيرة ثلث شعيرات فتدبر من شعيرات ليس فيها مدفع
 اه من الماسس والله اعلم **قوله** اربعة الاف خطوة وال
 الخطوة ذراع ونصف **قوله** فيه نظر لصيغتهم الذراع

بما ذكره الشئ اي مع ان الاصح المذكور يعرب من العينة
فتدبر **قوله** وقيل عدالة بشرط اي ولا يكتفي بغير ظاهر
الغنى الذي هو المستور فتدبر قوله لا يقتبر الكلف
قادر اي لا يعيد الكلف كما ذكرنا او على خلاف قولنا
فتدبر **قوله** اقول حاصل الفرق ان زيادة الرض حاصله
بالاول اقول المراد من الاول الاول المذكور في الفرق وهو
ان الرض من مخاف زيادة الوجع في قبليه وبالمكان
من لا يخاف ذلك كما هو ظن من تدبر **قوله** وهو يذكر هذه
تفسيرا اي حيث كان صاحب ترتيب فتدبر **قوله** اقل
من قدما لدرهم بلمنه فافهم اعتراض علي العلامة الطحاوي
حيث قال ما نصه **قوله** او ازالة بحسن كله او بعضه
للتقليل اه كلامه **قوله** رحمه الله تعالى وتيد ابن
الكمال عطره وابه بتدبر حفظ الغسالة بعدم لانا
فان قلت ينبغي جريانه في الجبين وما قبله قلت لا يصح
ذلك لانه وان كانت ظاهرة الا انه مكروه شره واكثر
ما عجن به كما تقدم فليست مل **قوله** لما سياتي انه ينقذ
زوال ما اباحه فافهم اعتراض علي العلامة الطحاوي
حيث قال ما نصه قوله حتى لو تبهم لا يظهر الترتيب
اه كلامه **قوله** وفيه بحث فليست مل وجهه انه اذا
تبهم اول لبعده عن الما فهو قائم له حقيقة وخوف
العدو فقد تبني فالحققي قد نزل واعقبه المعنوي
فلا فرق بينه وبين الرض اذا اوجد بعد الفقد الحقيقي
اه من الماشي **قوله** اذا الشرط المسح لا وصول الرض
فافهم اعتراض علي العلامة الطحاوي حيث قال
ان مجرد التحريك لا يكفي فلا يبين مسحه لانه انما

استق

استق بالتحريك في صورة الوضوء لسريانه الما بخلاف
الترايب فتدبر **قوله** ويقال فيه ما سنده في التقليل
ايمن انه يجب كوصفها ويسحب لو واسعا فتدبر **قوله**
والا فهي ليست بضرية لازية قال في القاموس الزوب
المصوق والنبوت وصار بضرية لازية اي لازية
ثابتة اه كلامه **قوله** فهو من في معنى فافهم اعتراض علي
الطحاوي حيث قال ما نصه قوله والشرط الفعل منه عم
من ان يكون مستحيا او مضرا او غيرهما في البحر اي هذا لا يدل
علي دكنية الضرب بل عما هو او ما يقوم مقامه من
تحريك الرأس او ادخاله في موضع الغبار وفيه انه استقوا
بتبهم الغيرة ولا فعل منه اه كلامه **قوله** واحايب
في الشعر يحمل ما في الظهيرية اي احايب عز قولنا وان
كان اقل فلا ولم يتغير في العشرة سو كانت هي العادة المعتادة مع
اولا فتدبر **قوله** من انه حاد لا يحل قربانها في نفسه
لات المراد التيمم لما هو اعم من القربان كالصلاة وغيرها
ولم يبين حكمه في المسياي انها تصلى وتصوم ولا يفرها
زوجها احيا طاف في كل فالتقييد بالعادة انما يفيده
بالنظر الي القربان فقط ومثل ما قيل هنا يقال في
النفوسا افاده العلامة الطحاوي فتدبر **قوله** اقول
لا ينبغي ان قول الظهيرية اذا كان كمالا لدليل علي هذا في
عبارة الظهيرية اصلا كما لا يخفى **قوله** ثم ظهر لي بتدقيق
الله تعالى ان كلام الظهيرية ان قلت انما اذا ادراجه
سجدة المرجع والمآب فليست مل **قوله** المبني على ما فهم
صاحبه الشعر من كلام الظهيرية فافهم اعتراض علي
العلامة الطحاوي حيث قرأ الشئ الموافق للشعر علي

اقول

ما فيه من عبارة الظهيرية وان نازع النهر بما علمته
 فتدبر والله الموقت **قوله** وهو اي العير اقول لفظة هو
 في هذا الحمل فوجد في نسخ الشئ المنة اولة فتدبر **قوله**
 رحمه الله تعالى على ما حرره المم اي في معنى حيث قال
 لانه متوسط بين عالمي الجاد والنبات فاشبهه الاجار
 من حيث تجرع واشبهه النبات من حيث كونه شجرة ريشة في
 قعر البحر ذافزوع وانحصات خضر مستعينة قاتمية
 فظهر انه ليس من جنس الارض لانه نبات جدد وصار
 حجرا في الهواء ككلامه قوله اي ما يحترق بالنار فيصير
 حجرا قول قد ترققت في الحجر التي تحرق في نواير البحر والبر
 هكل يجوز ان يسم منه حيث لا يقع فيه ولا بعد ما **قوله** شئ
 عن الرق بعد المرة مع تنبهي للكتاب المحققين من اصحابنا
 ثم رايته بعد هذه العلامة ابن اسحق حاص صرة بالجواز في
 شرح الشمس بالحلية ونصه قال في خزانة الفتاوى
 ما نصه قال العميد الصنيف ان كان الرماد من الخطب
 لا يجوز وان كان من الحجر يجوز وقد رايته في بعض البلاد
 حطيرهم الحجر بلطفه فاحفظه والله الموقت **قوله** من
 ذهب وكونه قاتون اقول دخل تحت الحديد والنفاس
 لا تمام جنس الارض كافي شرع الكفر للعين ونقله
 المحقق فيما تقدم قريباً عن الشيخ فتدبر **قوله** لانه
 العادة الخراج السراب منها فافهم انما من على العلامة
 الطحاوي حيث قال قوله يجوز تراب عليها لوجه
 للتزيح اه ككلامه **قوله** وانما هو مركب من العناصر
 الارضية وهي النار والماء والتراب والهوا فتدبر **قوله** فاذا
 وقع الفبار على يديه يسم اي يصير متيناً حيث
 وجدت

ما بين
 الخجسته

وجدت منه النية وكذا يقال في قوله او يتبعن نوب الحق
 تدبر **قوله** اذا يتم بغير النوب الجنس لا يجوز اي لا يشرط
 الطيب بالنفس كما هو معلوم تدبر **قوله** صادق بما اذا
 كانت التراب مقلوباً او مساوياً فافهم اعترض على العلامة
 الطحاوي حيث قال قوله ومنه اي من التقيد
 بغلبة التراب في كلام الخاتبة اه ككلامه **قوله** وانظر ما علمت
 علي البحر قال المحقق في المامش والذي علمتاه عليه
 هو انه قد يقال انها لما كانت تصلي تجمع حافل فلو اخرت
 لهذا العذر بما يردك الي قوتها بالكلية بخلاف ما اذا
 اخرت لعذر فتنة او عدم ثبوت رؤية الملال الابد
 الزوال فان كل الناس يستعدون لصلواتها في اليوم
 الثاني وعدم تصرفهم بان ذلك من الاعذار التي
 تؤخر لاجلها دليل على انه ليس منها تأمل اه فتدبر قوله
 وان شرع فان خاف زوال الشمس اذ اي وان فرض
 انه شرع بطهارة اي او جدي طهارة اولية ودخل بها
 في الصلاة اذ وقوله والافان رجا اي والابان
 كانت الحديث وجد في الصلاة اذ وقوله ادركه اك
 الوقت وقوله والافان شرع به يتم اجماعاً اي والافان
 فان شرع به بعد سيق الحديث بان لم يرحو ادرك
 الوقت يتم اجماعاً وهو معطوف على قوله وان شرع
 فان خاف زوال اي وقوله وهو محمول على ما اذا كان
 جزوع الوقت اذ لا داعي اليه لانه الموصوع كذا قوله
 شيخنا في درسه وفيه ان قوله فان رجا اذ تكرار مع **قوله** فان خاف
 قوله الاول وان زوال الشمس اذ كما هو ظاهر وقوله
 لا داعي اليه لانه الموصوع مبني على جملة المذكور على انه

على جملة المذكور
 فان خاف

راجع الي الجميع وليس كذلك كما تعلمه واقله وبالله
 التوفيق مقتضى عبارة البحر والتهران يقال المراد
 من قوله اولان سبقه الحديث في المصلي الجاكوت
 الشخص محمدا في المصلي اي مهدي العبد وقوله
 وان شرع ان هذه شرطية اي شرع في الوضوء في الصورة
 المذكورة اعني صورة عدم ترجيح ادراك شي من
 الصلاة فان خاف والحالة هذه المتكوية زوال
 الشمس يتيم بالاجماع وقوله والافان رجاء اي بان لم
 يحق زوال الشمس في الصورة المذكورة لا يتيم والعبد
 في قوله ادراكه عايد الي الامام مع شرط بنا التوقيت
 كما هو المصنوع وهذا كله قبل الشروع في الصلاة وقوله
 والافان شرع به اي بظهور التيمم في الصلاة ثم طرأ له
 عليه وهو فيها يتيم اجماعا فهو مقابل لقوله اول العبارة
 ان سبق الحديث ثم غطف عليه وقوله وان شرع بالوضوء
 اي لا بالتيمم فهو غطف على ما قبله وقوله فذلك عند
 الامام اي يتيمم وقوله خلافا لما اي لا يتيمم لان
 لاحق حتى لو خاف الغوات لو توضأ يتيمم اجماعا وقوله
 وهو محمول على ما اذا خاف الرجوع الي قوله والافان شرع
 به يتيمم لا بالجميع كما فعل شيخنا ههنا هو المراد وبه
 يتفق الحاشية والسلام وعبارة التهذيب او لو كانت
 كالمعنى بنابان بسبق الحديث بعد ما شرع فيها
 لا فرق في ذلك بينا شرعه بالتيمم او الوضوء وهذا
 عند الامام وقالان شرع بالوضوء لا يتيمم لانه امن
 الغوات بعد فزع الامام لانه لاحق حتى لو خاف
 الزوال لو توضأ يتيمم اتفاقا وان بالتيمم يتم لانه لو توضأ
 يكون

في المتن

يكون واجدا لما في صلاة فتفسد وله ان خوف الغوات
 باق لانه يوم زحمة فيتميز به لو توضأ ما يفسد بها
 ولزوم الفساد لو توضأ مبني على ان الوجود بعد
 كسب الحديث يستلزم الوجود في الصلاة مع انه غير
 لازم لان الحكم شرعا بالعدم السابق بنا على خوف
 الغوات وقدقات بالحديث فوجب ان يقدر قبل السابق
 عايد ما بعده واجدا هو تمامه فيه وانظر اليها
 يست والله اعلم واستغفر الله وذكر لما اكله
 صورتين اخريتين كما يحطه وصوابه اخريتين محذوف
 التا لانه تنبيه اخر مقتضوا قال في الخلاصة اخر
 مقصورتين اجعله يا ان كانت عن ثلاثة مرتين
قوله اعرض على البحر اي على منطوقه وقوله ايضا
 اي كما انه مؤيد لما قاله صاحبه الترتيب ولا يخفى انه
 خلاف المتبادر اي ان حمل العلامة الحلي وانت
 كان صحيحا لما فتنه كلام البحر وغيره الا انه غير
 المتبادر من التعليق المذكور يدل على عدم صحة هذا
 الحق في التعليق الثاني المذكور في عبارة الحنية
 عليه وهذا معنى قول المحقق وعليه ايضا كذا في
قوله من جوزه مع وجود الماء كما لا يخفى فانهم اعرض
 على ما نقله الطحاوي عن الحلي واقرب عليه ونصه
 قوله تقتيد اي تقتيد حوزان التيمم تسجدة التلاوة
 مع وجود الماء لا يستقر فلا يصح في الحضر قال الحلي
 وهذا التفصيل ذكره التستائي معروضا عند عدم
 الماء الغرض ههنا ان الماء موجودا وانت جنيبات
 الماء كان معذرا لا وجه للتقيد بالسفر اه كلامه

قوله ظاهر في عدم صحة في نفسه عند وجود المانع
فهذه المواضع فيه انه لا دليل عليه لانه لا يلزم من
عدم جواز الصلاة عدم جوازه في نفسه كما قرره
شيخنا في درسه **قوله** لانه من جملة التيمم لم يشك
المحقق انه هذا علم ما فهمه من عبارة المنية واما
علي حمل العلامة على المتقدم ففيها دلالة على ما فهمه
صاحب البحر من عبارة المبني وارتفعه شيخنا
ولم يقول على ما قاله المحقق هنا وحمل التعليل الثاني
عليه اي على الجنب كما فعل الحلبي في الاول فتدبر **قوله**
ولا يراد الجنب هنا اذ لم يكن انما هي لانه القراءة عبادة
ويستلزم لها الطهارة ايضا فاقدمه فتدبر **قوله**
وهو الاصح كما في الامد وغيره فانهم اعترضوا على العلامة
في حيث قال قوله او اسلام جرى فيه على مذهب
ابي يوسف القائل بصحة في ذاته وصحة الصلاة
به واما ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلا
يعتبرانه أصلا لعدم صحة النية من الكافر قال
في امداد الفتاح قال ابو يوسف نعم صلاته
تيممة لدخوله في الاسلام لانه توفي قرية مقنونة
نعم منه في الحال ولم يعتبره الامام ومحمد للاسلام
وهو الاصح اه كلامه واصول الاعراض للعلامة
الطحاوي لانه بعد ما ذكر كلامه قال وفيه انه عند
لا يصح قول الشافعي بعد لم يحتر الصلاة به بالنظر
للاسلام بخصوصه لانه ابا يوسف يحتر الصلاة
به والذي في البحر ان عدم صحة الصلاة متفق عليه
وابو يوسف اعناق قال بصحة للاسلام فقط انتهى

كلامه

كلامه **قوله** واقول ان كان مراده اي ان كان مراد الشافعي
بقوله انه يجوز فعل ذلك **قوله** لانه اعم قلت والاشافعي
عنه ظاهرة ومن ادعى عدمها فعليه البيان
تأمل **قوله** وانه لا بد له من نقل يدل عليه ولم يوجد
ان قال شيخنا والذي اعتقده ما قاله صاحب
البحر وقدم في كلام الشافعي ما يعينه خلافا للمحقق فتأمل
قوله فيتمله النص قال شيخنا الآية موضوعها في خصوص
التيمم للصلاة واما غيرها فمن الحديث كحديث وضوء
عليه السلام لاجل السلام فدعوى السئول ممنوعة
فليتأمل **قوله** ولعله لهذا امر بالتأمل فانهم اعترضوا
على العلامة الطحاوي حيث قال قوله فتأمل احسن
بالتأمل فانهم اعترضوا على العلامة الطحاوي حيث
تأملناه فوجدناه صحيحا اه حلبي اقول ان كان
مراد الشافعي جواز التيمم لما ع وجود المانع الموانع الجواز
متفق عليه وان كان المراد عند عدم المانع الجواز
كذلك فلا وجه لقوله قلت انما اه كلامه **قوله** فلم
يتم اه عليه سوى ان انما ان الفقهاء ردوا على
زفر ولم يتوجه لهم في الرد عليه سوى انهم قالوا
ان من اخر الصلاة الى اخر الوقت كان مقصرا وتقصيره
حرام قبله فلا يستحق الترجيح له بخلاف التيمم
ولكن هذا الرد على زفر انما يتم لو اخر لا يذوقه من
ان يرضوا له التيمم لو اخر كذا على انه لو اخر
بلد غير لا يجزى ايضا لانه غاية انه عاص بالناخير
والعاصي عندنا كالمطيع في ثبوت الترجيح له كذا
فيها سثنى شيخ المحقق رحمه الله تعالى **قوله** اي ان لم

حديث وضوءه

يرجع المالا يطلبه لعدم الفائدة كذا في الشيخ والانسب
 بما في الشرح ان يقول لا ينبغي تدبر **قوله** نعم هو جائز
 في البتة فافهم اعتراض على العلامة الطحاوي
 حيث نقل عبارة ج ل واقرها ونعني قوله ونوب
 لراجيه نايبة الفاعل يعقود على التيمم او على الصلاة
 به فافهم ج ل اه كلامه **قوله** في الصلاة بلا وضوء
 فافهم اعتراض على العلامة الطحاوي حيث كتب
 مانعه قوله وبهنا اظهر اي بقوله المص يعني بغير
 طهارة اه كلامه قوله فافهم حيث استثنى به رفع
 اكساية كانه اولي فافهم اعتراض على الطحاوي
 حيث قال قوله ينبغي صرفه للميت لعل وجهه
 الاسراع بتجهيزه المطلوب ولانه لا يمكنه التحصيل
 بخلاف ابي ولان المسامحة من الميت في نصيبه
 لا يتأتى بخلاف الباقي وكيفية صرفه له ان
 يتبرع الباقي به له وفيه انه حيث كان
 المشترك ينبغي صرفه للميت فالجواب اولي
 وقد قلتم ان الجنب اولي به اه كلامه **قوله**
 وهو المذكور في الحلية فافهم اعتراض على
 العلامة الطحاوي حيث كتب مانعه قوله
 حيا زعيم جماعة من محل واحد وذلك لان
 التراب لا يوضف بالاستعمال ولو الذي علق بيده
 حي لو جمع ما علق بايدي التيمم يجوز عليه
 التيمم اه كلامه **قوله** اي من يثب بانه
 مرن عليه بعد ذلك فافهم اعتراض على
 الطحاوي حيث قال قوله على وجه يسمع
 الرجوع

الرجوع اصل العبارة لصاحب التيمم وهو صاحب
 البداية والمزيد لكن لم يثبت المسبة بهذا التقيد
 فاعترض بانه يلزم منه شراؤه بين المثل اذا كانت
 لغيره فاذا تم من الرجوع في مال نفسه كيف
 يجوز له التيمم واجاب ان مال بانه الرجوع في
 المسبة مكرره كتحريمها وهو يطالب بالعدم شرعا
 فيعتبر المالمعد ومافيه حقه وان قدر عليه با
 الرجوع اه قلت وعدم التقيد اولي لانه اذا
 كان يهبه على هذا الوجه لا تقود عليه فائدة
 فالاولي ان ينتفع به لنفسه اه كلامه **قوله**
 بان الرجوع في المسبة مكرره اي غير ما علمته
 تدبر **قوله** فتذكرناه ليزول الاشتباه فافهم اعتراض
 على العلامة الطحاوي والجلي حيث كتب
 على قوله ولو غسل ما نصه تيمم للأصل اي اصل
 التيمم علم ان كل ما نقص الغسل نقص الوضوء
 كالتي وليس كل ما ينقص الوضوء نقص الغسل فكان
 ناقض الغسل اخص بناقص الوضوء حيث لا يكمل
 الا مثل المني وناقض الوضوء اعم حيث يشمل مثل
 النبي ويريد عليه غسل الخارج الجس قال القبير
 بناقص الوضوء مساو للقبير بناقص الاصل
 مطلقا سواء كانت ناقض الوضوء وحده او ناقض
 الوضوء والغسل بماء اذا انتقض التيمم بافقد
 الغسل ينتقض باعتبار الكساية فيصير جنسا
 لا محذورا سواء كان ذلك التيمم عن حدث او جنابة
 واذا انتقض بناقص الوضوء كالبول ينتقض باعتبار

التيمم
 صاحب البداية والمص
 مطلقا سواء كان من حدث
 اصلي او كبر ينتقض بالافقد
 الوضوء

الحديث فيصير حديثا لا جيبا اه جلي مختصرا وعند
 التامل يظهر تصويب ما في المص لان من غير
 بنا قضي الوضوء بعيد ان يتم الغسل ينتقض
 بنا قضي الوضوء وتيسر لذلك بخلاف بقية
 المص وفي قوله فيصير جيبا لا محدثا نظر لانه
 متى صار جيبا صار محدثا لان ما قضي الاكبر
 ينقض الاضيق وقوله سواء كان ذلك التيمم من
 حدث او جباية افاد به ان يتم الوضوء بكنى الغسل
 وعكسه وقد مر اه كلامه **قوله** وانما يصير محدثا
 بهذا الحديث العارض فانهم اعترضوا على العلامة **ج**
 حيث كتب ما نصه قوله فلو تيمم اذ علم ان المص افاد
 ان التيمم ان كان عن حدث اصغر فنقض بنا قضي الوضوء
 ومن المعلوم ان ما قضي الغسل ناقض للوضوء
 فيدخل فيه وان التيمم ان كان عن حدث جباية فنقض
 بنا قضي اصله وهو الغسل وسكت عما اذا
 اتي في هذه الصورة بنا قضي الوضوء وهو محتمل
 لوجهين الاول انه لا ينتقض اصلا والثاني انه
 لا ينتقض من جهة الجباية وينتقض من جهة
 الحدث وهذا هو المراد اذا علمت احتمال المص
 للوجهين فلا وجه لتفريع الشر هذه المسئلة
 وتعليقها على ما قبلها والاولي الايتان بالواو اه كلامه
 وتعليقها ومنه ان المص يتامل لما اذا تيمم عت
 الا صليين تعامم احده حدثا اصغر فانه ينتقض
 باعتبار احدا لا صليين وهو الاضيق وهو عين
 التفريع فليتامل **قوله** ثم بعده اي بعد ان غسل

العلامة الطحاوي
 بقوله

رجليه

رجليه تدبر **قوله** تفريع على قوله فتتوضا قال شيخنا
 الاول ان يكون تفريعا على قول الشرع احده
 قضايل **قوله** افاد انه اذا اوجدها بكفيه قال
 شيخنا الاول ان يقول افاد انه اذا اكانه عنده
 ما يكفيه الخ فتأمل **قوله** امرها لتفريعهم اقوله
 الزمهم مع اسكان الما ادراك الشيء وقيل هيئة
 للنفيس تتحقق بها المعاني وقيل ان ساء صورة
 ما في الخارج في الذهن كما قرر في محله فتدبر **قوله**
 لتحقق الاباحية في حق كل منهم اي وكل واحد منهم
 قادر على استعماله والفرق بين هذه وما بعدها
 ان الاباحية لا تفقد الملك عندها حتى لو استهلكه
 احدهم يملك على ملك المبيع بخلاف الآية فلا
 ينتقض تيمم الكل فيها لغسها عند الامام
 وللإشراك عندهما لانه لا يصيب كل واحد منهم
 ما يكفيه ولو اذنوا الواحد به لغا ذلك الاذنين
 لكن في السراج الصحيح انتقاصه مع الاذن اجمعا
 لانه يقبوض بعقد فاسد فيكون ملوكا فينفذ
 تصرفهم فيه محررا حتى لو توصاه واحد بعد
 الاذن له من المالك بعد الباقي تيممهم ولا
 يخفى ان تعليل السراج المذكور مبني على القول بان
 الآية الغالبة الملك واما على المختار المفتي به
 من انها لا تفقد الملك فلا يظهر الانتقاص افاد
 في حواشي مستكين للسيد الشافعي قائل **قوله**
 فلو لم يكفه يلزمه ايضا تفصيل الجباية اي فلو
 يكفه لان يزيل به جميع الجباية يلزمه ان كان

تفيدة

يكفي لاجل الوضوء هذا تقرير كلامه فتدبر **قوله**
 ويفسّل به بعض اللمعة لتقليل الجناية اي
 ان نشأ كما يعلم من قوله ويفسّل به بعض اللمعة
 وفي الثاني يتكلم للمحدث ان قتال **قوله** ارتكب
 في التعليل التشر المشرش اي فالاول للشاني والثاني
 للاول فتدبر **قوله** فقال فيه نظراي في دعوى
 الاجماع المذكورة تدبر **قوله** قادر على ما لو توصنا
 به جاز اي هذا الفعل وهو الصلاة شجنتنا
 وفيه تامل **قوله** علي ان ذلك قاعدة كلية تقتضي عن
 ذكر قدرة الله المالك في فائهم اعتراض على العلامة
 الطحاوي حيث كتب مانصه قوله والحاصل
 بلوعني ما في النص فلا فائدة فيه اه فتدبر **قوله**
 هو بالضاد المعجمة ففيه جناس اي مضارة وهو
 تنفك الكلمات الا فخرق متقاربة كما لداري والباري
 كما سبقت في الخطبة تدبر **قوله** رحمه الله تعالى كانت
 اظهر ايمان عبارة المص فان عبارة فيها بعض خفا
 وذلك في قوله اذا وجد بعده فان مرجع الضمير
 لا يظهر لحدوده الى التيمم الابتاعل واما كونها اخبر
 فظم طحاوي **قوله** او عن حديث وكان محتملا فانهم
 اعترض على العلامة الطحاوي حيث كتب مانصه
قوله وروى ناعس مستأخذه كاستيفاء قاده
 المص والناعس هو الذي يعي صفة اكثر ما يقال
 عنده ولم تنزل قوله اما سكة وسئل النحاس
 النوم على صفة لا توجب التقص الا كلامه تدبر
قوله اي قول الصاحبين لا يجزيان مقتضى
 عبارة

عوده

عبارة الشئ ان يقال اي ابتاعته الا ان داب المحققين
 توفيق الكلام على ما يقتضيه العام فتامل **قوله**
 ونقل في الشرح لادلية عن البرهان ان ونصها
 بهذا **قوله** وناقضه ايضا مرورا لناعس هذا
 عند اي حنيئة وانقياد يحمه وهو رواية عنه
 كما في البرهات والجمع والمختار في الفتوى عدم
 الانتقاض اتفاقا لانه لو تيمم وبقر به ما لا يعلم
 به جاز يحمه اتفاقا قاله في البحر عن التوشيح
 وفي البرهات قال في التيمم صلي بالتيمم وفي
 حنيئة لم يعلم به جاز في قوله ولو كانت على
 شاطئ النهر ولم يعلم به عن اي يوسف روايتان
 في رواية لا يجوز اعتبارا بالادواة المعلقة في حنيئة
 وفي اخرى يجوز لانه غير قادر اذا لاقدرة يدوت
 العلم وقيل هو قول اي حنيئة وهو الاصح انتهى
 فاذا قال ابو حنيئة يجوز له المستيقظ على ما الى
 من لا يعلم به فكيف يقول بان تناقض يحم المار مع
 تحقق غفلته اه ما في البرهات تبعا للكمال قلت
 فكيف يقول بان تناقض يحم المار مع لكن ربما يفرق
 للامام بينهما بان النوم في حالة السقر على وجه
 لا تتخلله البقطة المسقرة بالمقام لم يعتبر نومه
 فجعل كالبقطة حكما اولات التفسير منه ولا كذلك
 الذي لم يعلم بالما وهو من يرب منه بويده قول الباق
 والنايم قادر تقديرا عند اي حنيئة اه ما فيها
 بالحرف فتدبر وهو التسليم قوله عن رتبة في السراج
 مانصه وفي العيون هو كايده لما قاله **قوله**

فجعل كما ليعظاته حكما اي فجعل كما ليعظاته العالم
 بالما وقوله لا يتخلله احتراز به عما اذا غلله بلفظ
 لانه لا تنصرف منه والحالة هذه لعدم رؤيته له في
 اليعظ المذكورة بخلاف ما اذا استمرات ابتداء
 بفعله ظاهر وان كان التوهم **طرا** لا اختياريا كما اضطر
 سبق في النواقض عند قوله وتوهم بربل مسكته وعلى
 كل فالجواب الاول احسن فليتناظر فتدبره والسلام
قوله ثم رايت في السراج مانصه وفي التبعين اي
 تايب كما قاله السراج كما هو **قوله** من الخبايا منها
 ونوي فيما بقي التجارة اي قال شيخنا التفسير
 بالاداس الخبايا غير قيد فهو اتعا في تدبر **قوله**
 والاولى التفسير بها كما في البحر فانهم اعترض على
 الخطاوي حيث قال مانصه قوله او قصاص
 سقط من قلم الناسخ ذكر الكفارة وذكرها في البحر
 وعبارته ولا يبي القصاص والكفارة وذلك لان
 القصاص انما يتحقق في البدن ولا كفارة فيه ولكن
 انما اي في شبه العمد واخطا وما جرى مجراه ولا قصاص
 فيها **قوله** كلاه **قوله** والكفارة في غيره قلت وهذا في
 غير قتل الاب ابنه فانه لا كفارة عليه كما ياتي في
 الكتابات افادة شيخنا في درسه والله اعلم
قوله فلم يحجب الضمان بما وجب به العظم فانهم
 اعترض على العلامة **قوله** والخطاوي حيث كتب
 مانصه قوله لا ضمان وقطع عدم الاجتماع من
 احد الجانبين فانه اذا قطع لا يضمن القمين
 مطلقا هاتك او مستهلكا واما اذا اضرته

فيل

قبل القطع فلا مانع منه **قوله** ولو اركبها غيره
 فغطت ختمها اي اذا استاجرها للركوب فقط
 كما هو **قوله** شيخنا **قوله** وهو ثلث الدية ان كانت تستمسك
 بولها والا فكل الدية فانهم اعترض على الخطاوي
 حيث قال مانصه **قوله** او ضمان اضمناها اي لا يجمع
 بين مهر وضمان فان الزوج اذا افترق زوجته
 او امارتها من جماعه لا ضمان عليه واما المهر فقط
 ولم يذكر ما اذا اضمناها او امارتها من جماعه وهو
 غير زوج ومتضمنه لزوم الضمان ثم انما يغفل الضمان
 في الاقضية بان تقوم بغير ضمان جعلها رقيقة سلمية
 من هذا العيب وتقوم وهو بها فيقدر بالتفاوت
 يضمن من الدية واما في موتها من جماعه فالظاهر
 انه من قبيل شبه الجود ليجرأه **قوله** وكلاهما
 من احد الطرفين فيتنصرون فيما اذا ادعى واقام
 البينة اي كما في اثبات الدين المستقلة في الزكاة لاجا
 علي ان من ادعى دينا على الميت يخلفه التاخير
 بلا طلب الوصي والوارث بالله لا يستوفيه من
 المديون ولا من اعداه اليك ولا يقبض لك قابض
 بامرك ولا امراته منه ولا احلت به احد ولا عندك
 ولا بشي منه رهن وتسمى هذه النية بمن الاستظهار
 كما سيدثر في محله وقوله فلا يخلف المديعي عليه اقوال
 لم ار لهذا اللفظ في السلم المعز واليه في هذا المحل
 والصواب حذقه كما لا يخفى **قوله** رحمه الله تعالى
 ففي الفقيه عن غريب الرواية لعنه كتاب يثبت
 فيه روايات الامام التي لم تكن في كتيب ظاهر

مع

الرواية او ما وجدت في روايات الاسلام من اضافة
 الصفة اي الرواية الغريبة وقوله رحمه الله تعالى
 يتم اي بعد غسل العجم وليس المراد انه يتم فقط
 ولعل وجه هذا القول القياس على ما قالوا في الحنفية
 انه لو مضت المدة وهو يخاف البرد وكانت في الصلاة
 ولا ما انه يتم ويصلي وان كانت بقية الاعضا
 مغسولة كما كوفي من امنا به شي بلا غسل ولا ما
 يفصلها فانه يتم لها ومعلوم ان الماء وان كانت
 موجودا في مسالتنا لكنه بعدم الاستطاعة والقد
 على استعماله تركه بعد ما حكما لكذا قيل اقول وهو
 كلام ظم البطلان فان التيمم في الغيب عليه جميع الا
 لا خصوص الرجلين وخصوص المنة الغير المغسولة
 كما هو ظم فنثبت ان المراد من عبارة الغيب ما هو ظاهر
 منها وان لم يظهر لنا وجهها فتأمل منصفنا والله اعلم
 واستغفر الله العظيم **روايت** ايضا التيمم ببلعن الكل
 وهذا عن البعض فيه انه لو لاحظ الكمية والبصيرة
 يكون اجزءه مقبلا على الكل الا انه راعي الترتيب من
 الاعلى الى الادنى او الالهية فتدبر **باب**
المسح على الحصى كقوله على طريقته استخدام قال
 شيخنا الاستخدام ذكر النبي بمعنى واعادة الصغر عليه
 بمعنى اخر فلو ذكر النبي بمعنى اعادة عليه العتم
 بمعنى اخر مع اعتبار المعنى الاول فيا فيه كما ههنا
 كان له استخدام فتأمل **قوله** لا حاجة اليه لانه
 خارج عنه فانه نظر لان المراد بالشرع ما جاز المسح
 عليه ولا شك ان السائر لما فوق اللبني يجوز المسح

عليه

باب المسح على الحصى

عليه فان اورد الحنفية الشرعي تأمل منصفنا **قوله** عن
 القدر المانع لا يضر عبارة الطحاوي عن الحنف المانع
 لا يمنع المسح الا وان خط سبيل **قوله** كما حنف المخطط بعينه
 ببعض فافهم اعراض على العلامة الطحاوي
 حيث قال **قوله** ولو سدد دافيه نظرو وجهه ان
 شرط المسح على الحصى ان يستمسك بنفسه من
 غير سبيل فمقتضاه عدم جواز المسح على الزبول
 الا ان يقال ان سبيله لشرع التعيين وما قاله
 للاستمسكة فانه يحصل به وثبت ان سبيله **قوله**
 الا ان المتبادر من اللقاقة انها اقول هذه دعوى
 قصده بها تزويج كلامه الا في والعلامة المذكور ناظر
 في ضعف الفرة المذكور الى ما ذهب المذهب من انه لا يجوز
 المسح على الحصى المذكور الا اذا خيط به فتحنى بحيث
 لا يتلف الماء بخرجه ونحوه كما نقله عنه العلامة الطحاوي
 واقره عليه فنثبت ان الحنفية مع العلامة ج دل وابنه
 لا اعتبار الى ما قاله العلامة المحقق كذا قوله سبحانه
 في درسه فليسا مل **قوله** قال شيخنا مراده به السيد علي
 الصريسي السيواسي افاده في البامش تدبر **قوله** وجه
 النظر انهم اعبروا بخرجه اكثر القدم انما قال شيخنا
 هذا لا يصح ان يكون هو وجه النظر المذكور لان
 اعتبارهم المذكور انما هو لاجل بطلان المسح وا
 بجاية الفصل للرجلين لم لو كانت اعتبارهم المذكور
 لاجل بطلان المسح وايضا يسمي اخر غير الاول
 لكان الوجه المذكور صحيحا ولا قيل به من علمنا
 فبقى النظر بلا بيان ومن استخرجه وجبت له

الدنيا وما فيها فقام له والله اعلم **وقد** تبايد ذلك
عندي اذ اقول مراده من التبايد المذكور الاستئناس
بالتقوية الكل كما هو مصطلح الاصوليين والعزما
لان الرويا المنامية لا يثبت بها حكم شرعي كما لا
يخفى **وقد** استمر البرهان في شرحه على
المبينة للامام الزليبي اذ ولدت كرك عباره برمتها
لما فيها من الغوايد ونصه واعترضه الزليبي شارح
الكثيرات الغسل مستوع وان لم يتزع حفيه بذكر
انه يغسل مسحه اذا خاض الماء ودخل في الحق حتى
انفسل اكثر رجله ولولا ان الغسل مشروع لما بطل
ولذا منع كونه رخصة اسقاط وخطا اهل اصول
في تسليمه به لما واجبا عنه الغسل خروفا
ذروه بان المراد في المشروعية الجواز في مطر اتساع
حيث يترتب عليه الجواب لان ما يترتب عليه
حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه تنظيره من
فصل الصلاة فان الدامل بالزمية اتم بان صل
اربعا وقعد على الركعتين مع ان فرضه يتم اقول
ما قاله من ان المراد بالمشروعية وهو الجواز بحيث
يترتب عليه الجواب غير مسلم فان المبتدئين
يريدون بمشروعية الغسل الجواز بحيث يترتب
عليه احكامه غير ان الجواب من جملة احكام الغسل
الذي يقصد به العبادة فتسفل الرجل حال التقف
لوم يكن مشروعا لما يترتب عليه حكمه من جواز الصلاة
وغيرها مما يشترط له الطهارة واستدلالة بتنظيم
فصل الصلاة وغيرها جميع فان المسافر اذا صلى

اربعا

اربعا وقعد على راس الركعتين لا يكون آتيا بالزمية
وليس في وسعه ذلك لانه فرضه ركعتان لا يطيق
الزيادة عليهما فرضا كما لا يطيق المقيم الزيادة
على الاربع فرضا وانما فرضه ركعتان فحسب واستمر
لينا الغسل وهو الركعتان الاخرتان على تعريجه
الفرض لانه انما بالزمية مع عدم جوازها واما حثها
له بخلاف المتحقق الذي انفسل اكثر رجله
حيث ان غير الغسل شرعا وترب عليه حكم من
الاحكام الشرعية وهو بطلان المسح وزوم نزح
اكثر لان تمام الغسل ولو قد رانه غسل كل الرجل
متحققا لترتب عليه انه لا ينتقص بتمام المدة
ولا ينزع اكثر مع جواز الافعال التي تشترط
لها الطهارة به فثبتت مشروعية الغسل حال
التحقق بمعنى يتصور وجوده وتحققه شرعا
مخلاق الاعتمام واعراض الزليبي على اهل اصول
مقرر وهذا كله على تقدير صحة الفرض الذي ذكره
من دخول الماء في الحق اذ وهو مستقر في القتاوي
الظهيرية وغيرها لكن قال الشيخ كالدين ابن
الهمام في صحة نظرفان كلمتهم متفقة على ان
اكثر غير شرعا ما لنا سارية الحديث الى التعميم
فتبقى التعميم على طهارتها وبحلول الحديث بالحق يزول
بمسمه وينزع عليه من المسح للتميم والعذوبين
بعد الوقت وغير ذلك وهذا يقتضي ان غسل الرجل
وغده سواء اذالم يتل بمدة طهارة الحق في انه لم
يزل به الحديث لانه في غير محله فلا يجوز الصلاة لانه

صلي مع حدث واجب الرفق اذ لو لم يجب والحال انه لا يجب
غسل الرجل جازية الصلاة بلا غسل ولا مسح فصار
كما لو ترك ذراعيه وغسل بخل غير واجب الغسل
كما لو ترك ذراعيه في الظهيرة لو ادخل يده تحت الجرموتين
فمسح على الحقتين انه لم يجز وليس الالة من غير محل كذا
قال والاوجه في ذلك الفرع كونه الاجزا اذا خضع اليه
لا يتلوا الحق يعني فكان مسحهما اذا انتفعت المدة
انما لا يتقيد بها حصول الغسل بالحوض والفرع انما
وجوب الغسل وقد حصل اقول اول مسح صحة الفرع
فيه بعمقانه متكرر في الظهيرة وفي فتاوى قاضي
خات حيث قال مسح الحق اذا دخل الماخذ وابكل
من رجله قدر ثلاثة اصابع او اقل لا يبطله مسحه
لان هذا القدر لا يجزى عن غسل الرجل فلا يبطله به
حكم المسح وان ايتل جميع القدم ويبلغ الماالكعب بطل
المسح مروي ذلك عن ابي حنيفة اه وثانيا قوله
لانه من غير محله غير مسلم **قوله** اذ لو لم يجب ان قلنا
عدم وجوب غسل الرجل حينئذ لا يستلزم وجوب
المسح عينا لجواز كون الواجب احدهما لا على التيقين
كسائر الواجبات المحيرة وتشبيهه بترك الذراعين
وغسل الفخذ غير صحيح علي ما لا يخفى وثالثا توجيه
الفرع المذكور بقوله والاوجه ان انما يتل علي تقدير
انفسال الرجلين كليهما على التمام مع ابتلال قدر
الفرس من ظاهر الحقتين مع عدم بطلان المسح المذكور
فذلك الفرع انفسال احدي الرجلين وبطلان
المسح ووجوب تنزع الحقتين لغسل الرجلين وفي قاضي

خانة انفسال احدي الرجلين وبطلان المسح كذلك
وهذا كله ينافي ما قاله ورأينا انما تنزق بين غسل
الرجلين مع بقا التحقق ومسح الحق مع بقا الجرموتين
حيث اعتبر الغسل في الاول وبطل مسح الحق به
ولم يعتبر المسح في الثاني بان مسح الحق بدله عن الغسل
ولا يتل اليده مع وجود الاصل ومسح الجرموتين ليس
بدلا عن مسح الحق بل هو يدل عن الغسل ايضا فمقد
تقرر الوظيفة له لا يعتبر اليده الاخر فليتامل وحينئذ
فلا يكون وزان الاول وزان الثاني واما الجواب عن
قوله ان كلمته هم متفقة انهم ان الحق انما اعتبر
مانا سرية الحديث ترخيصا لدفع الحرج اللازم بالجواب
الغسل عينا فاذا حصل الغسل زال الترخيص
يزوال سببه المختص هو به فقد رجح قول الحديث
قبيل الغسل في محله فليتامل فلا يحصى حينئذ
عن اعتراض الزبلي على اصل الاصول واما اعتراضه
على الفرع المذكور قائما يتم علي تقدير صحة اعتراضه
عليهم فليتامل والله سبحانه الموفق وله الحمد اذ لا
مع بعض تعبير التحريف في شتمتي والله اعلم **قوله** وباني
السلام عليه فافهم اعتراض علي العلامة الطحاوي
واكلبي ايضا ونصه قوله يعني ان يصير انما اي
ولا يقع غسله وذلك لما في تنبيه الفتاوى الصغير
عن ابن الغضل لو ايتل قدمه لا ينتفق مسحه لان
استئناس القدم بالحق يمتنع سرية الحديث الي الرجل
فلا يقع هذا غسله مستترا فلا يوجب بطلان
المسح ونقل الزاهد عن العياشي انه لا يبطل

وان بلغ الما الركبة قال في الهرم راية في السراج نورنا
وغسل رجلين وليس خفيه ثم اجبت وسمع فدخل
الما في احد حقيقه قال بعضهم ان غسل الما جميعها
مع الكعبين وحب غسل الما خراي وقال بعضهم لا يستغسل
المسح اصلا وهو الما غراه ويحب عليه غسل رجله
ثانيا بعد المدة لعمل الحدث السبابة عمله من السراية
الي الرجلين فيحتاج الي نزل ابو السعد وما في المكي
عن الشريفي صنف اه كلامه **قوله** لا اعتد المحدثين
فانهم اعترضوا علي في المدي لما ذكر قدبر **قوله** ولذا قال
اخاف الكفر علي من لم ير المسح انه قال سنة الاسلام
والدليل علي ان من لم ير المسح علي الحقي كان ضالا ماركا
عن ابن حنيفة انه سئل عن مذهب اهل السنة والجماعة
فقال هوات تفصل الشيعين يعني ابا بكر وعمر علي سائر
الجماعة وان حب الحقتين يعني عثمان وعلي وامت
تري المسح علي الحقي وهو اخذه من قول اش بن
مالك ان من السنة ان تفصل الشيعين ويحب
الحقتين وتري المسح علي الحقي اه شرح المنية
الكبير للبرهان ج ل رحمه الله تعالى **قوله** وجوز عت
معطوف علي ولدان ان اي يجوز علي بعض الزوات
كافي الكساف اه وفيه ايضا انه يكون المعني علي الج
معطوفة علي اكواب يطوق عليهم وذلك بخلاف
ياكواب ينمون ياكواب وعليه يكون المرحم مقبلا بالجمار
كما هو ظاهر من نبر الكلام **قوله** وذكر في البراهن معاد
ما في الكثر وغيره ان اي بنا علي ما فهمه وليس كذلك
فلا بنا في هذا قول المحسن بعد وحيث كانت رواية الدخول

هي المفادة من عبارات المتوث ان فتتبه قوله فلذا
اختارها السمع لثما لهر والحمية فافهم اعتراض
علي العلامة الطحاوي حيث قال قوله من روس
اصلا بعد ظاهرا ان الا صباغ لما دخل في محل المسح
حيث توسم عليهما كناه ان حصل قدر الغرض
وتبع في ذلك صاحب الترو الذي في البحر احذان
الولوا كية واكثر الفتاوى ان لا يجوز وضوح به قاي
خاف حيث قال ولا اعتبار بالاصباغ اه كلامه فثبت
قوله فلا مخالفة بينهما كما لا يخفى فانهم اعترضوا
علي العلامة الطحاوي حيث كتب ما لفظه قوله ان
معقد السراي وهو وسط القدم وهو مخالفا لما
عن قاضي خان اه كلامه **قوله** كما في القاموس وعلم
فلا تكرار فانهم اعترضوا علي الطحاوي حيث قال
ما نصه قوله ولا يستغسل في الموي عن المغرب بالغظ
لست السوب ربي حيث راي ما وراء من باب ضرب
ومنه اذا كانا غنيتين لا يستغسلان ونفي السبق
تاكيد للتخانة اه وتفسير السنف بهذا المعني بوجوب
السكرام مع قوله الس ولا يري ما تحتها والظن من عبارة
الس ان المراد لا يستغسل الما الي اسفل بدليل الاستثنا
اه فتدبر **قوله** حمدا لله تعالى ولومن غزل او شق قال
سبحنا المراد من الغزل الغزل غير الكرباس والاولي
حذف الواو من قوله ولو كما يفاد من تقدير المحسن
اقول اما الاول فظاهر واما الثاني فلا داعي اليه ويكون
في ذكر الواو اسارة الي دخول الكرباس بالطريق الاول
كما هو قاعدة لولوا مسلمية ولكن مع ملاحظة الشرط

يلج مقابلة

التي ذكرها المحقق رحمه الله تعالى ويكون نصا في
ما يفاد من عبارة الكافي النسبي فليست **الخلافا**
لما في النهر فانهم اعترضوا على العلامة الطباطبائي حيث
كتب ما نصه قوله بسكون الموت تبع فيه صاحب الـ
الشاي للمعراج وفي البحر وبتبع المع في شرحه جواز الشـ
واستشهد بما لا يشاهد فيه وقد اوضح في النهر
اه كلامه قوله وفي حاشية اخي جليلي وهو المستورد **بالقري**
وقوله ولو محمدا شاملا للمجلد اعلاه فقط او اسفله
فقط اوج مواضع الاصابع على ما قاله بعد ويجي عدم
الجواز بالثاني وقوله ولم يتعرض له احداي ولم يناقشه
فما ذكر احد من بعده هذه كانت من كلام المحقق وهو
مقتضى قوله قال والذي اخذ ولم يتنبه لهذا القيد
الذي ذكرته لك احد من علمائنا ان كانت من كلام **القري**
وقوله اوج مواضع الاصابع بحيث يكون اخذ هذا بشا
على الرواية السابقة وقد التمس ان المختار خلافا
وقوله لان منشا الاختلاف بين الامام في قصده
به تأيد قوله والذي تلخص عندي انه اخذ وقوله
بل هو ما حوذا الصغير فيه راجع الى الجواز المنفي
بقوله والذي تلخص عندي انه لا يجوز المسح عليه
اذا جلد اسفله فقط اوج مواضع الاصابع وهذا
بنا على الحل الاول في قوله ولم يتعرض له احدا وهو
راجع الى الجواز المنفي بقوله ان التقييد بالثاني
مخرج لغير الشحني ولو مجلدا الداخل تحت قوله
ولم يتعرض له احد بنا على الحل الثاني وبأيد الاول
قوله والذي تلخص عندي اخذ والثاني قوله بعد وقال
في

في نسخة الحاشية ايضا صرح في الخلاصة بجواز المسح على
المجلد من الكرياس هذا تقرير كلام المحقق ولو قال
بدل هذا السجودات قول القري ان التقييد بالثاني
مخرج لغير الشحني مسلم واما قوله ولو مجلدا فهو في
حينئذ المتع لان الكلام في الجوزب الشحني غير المجلد
فمخرج بالقيود المذكور غير الشحني منه هذا وقال
سبحنا والذي تلقتاه عن مسائنا انه لا بد من
القيد الذي ذكره العلامة القري واخذ من قوله
ولا بد من استمسكه على الساق بنفسه بلا شد
وقرأ القيد لمحوط في كلامهم قطعا وهو الذي اعتقده
ماي كما هو ملحوظ في الشحني بل اولى وقوله لان ذلك
في الجوزب الشحني غير المجلد هذا بنا على ما فهمنا
من كلام النهر وكيس كذلك بل يفتد فيه ايضا وحينئذ
فكان على الشان يذكر قيدا لاستمسكه بنفسه بعد
قول المتن والمجلدين حتى يكون قيدا في الجمع هذا
حاصل ما قرره في درسه فليست بل هذا التفتت
الذي هو بالقبول حقيقة قوله ولم ان من تعرض لـ
المسألة من أئمتنا اخذ قول لا حاجة الى هذا بعد
قول الشك كلمة كذا قرره شيئا قوله عدم الطائفة
فافهم اعترضوا على العلامة الطباطبائي حيث كتب
ما نصه قوله اسفله يدل من الاصابع والمراد بالاصابع
الجيش الصادق بالمستعد اه كلامه قوله ثم راي الخطا
فيه على ذلك فافهم اعترضوا على العلامة في قوله
عن شيخ الاسلام الحواهر زاده هو بفهم الخائبر **قوله**
وجوزب المسح بعد ذلك اي الساق بل استيعابه فلا

ينافي بطلان **القول** قد مرنا ما فيه في باب فراجع حاصل
 ما قدمناه ان جواز التيمم منوط بحقوق الحق الضرر
 من البرد او غيره اعم من كونه لمحدث حدث اصغر
 او اكبر وحديث بطل الجواب عن الاشكال المذكور
 فتأمل **وقد** قال العلامة قاسم لا عبرة بالحيث
 شيخنا اي ذات كانت قوية في نفسها وقوله اذا خالفت
 المنقول فانهم اعترضوا على العلامة الطحاوي
 حيث كتب ما نصه قوله ان لم يخش بقلبية الظن اشار
 به الي انه ليس المراد بالخوف مطلق بل خوف يرتفع
 الي غلبة الظن وظاهر ان المسح لا ينقضي عند ذلك
 وهو مستغيب بان خوف البرد لا اثر له في منع الشر
 فحاشا الامران لا يرتفع لكن لا يسع بل يتيم عند خوف
 البرد كذا في اب السعدي وفيه انهم منعوا التيمم للوضوء
 عند خوف البرد ولذا نقل الحلبي عن الفقيه ان الذي ينبغي
 الاقتضاه انتقاض المسح بالمضي واستيفان سح
 اخر يعي الحق كالحياير فقوله السح قيسر عليه بالمسح اي
 لا انتقاض المسح الاول بمضي المدة هو الذي عليه
 الاعتماد **وهو** كلامه **وقد** علمت الفرق بينهما وما
 انه فيه ان هذا ليس هو الفارق بينهما بل الفارق
 ان مسألة السح التي يتيم فيها انما هو لعدم وجود
 الما ولا يتيم في مسألة البحث خوف البرد على رجليه
 فقط لوجود الماسم ان قوله يلزم عليه صحة التيمم
 في الوضوء خوفا البرد مبيح على التيمم لا يجوز
 الاثر الحديث الاكبر وقد قدم المحقق رحمه الله رده
 في بابيه وانه يجوز في الاصغر ايضا بشرط العلم والسير
 اليه

اليه قبل بقوله وقد مرنا ما فيه في بابيه كذا مرره شيخنا
 في درسه **وقد** لكن اخرج عن غيره اي لا يرضاه ينظم
 وقوله او هو في موضعه اي بات كانت كسرة التقلب
 في موضعه بتدبر قوله ان لم يخش ذهاب رجليه من برد
 كما مر فانهم اعترضوا على الحلبي وعلى الطحاوي
 حيث رد عليه بالوجه الاول وترك الثاني ونصه
 قوله كما مر الذي مرانه بعد سعي المدة والفرع بفعل
 وهو متروكه عند عدم وجود غسل في ان المدة
 وهنا قد وجدنا شبيه الامر على السح فقال
 ما قال الحلبي قال الطحاوي اقول قد مر عن تمة
 الفتاوي وعن اب السعدي ان هذا الغسل
 لا يعتبر فلا بد من الغسل بعد المدة **وهو** كلامه
 وانما بلغت سنة فانهم اعترضوا على الحلبي والطحاوي
 المجازي له في قوله انه مكره مع قوله سابقا في الحرف
 كما ينقض الماصوي فتدبر قوله وفيه مسألة عجبية
 فراجع ونصه قال في السراج ولو سافر فلما دخل
 في الصلاة سبقه حدث فعاد الي مصر للوضوءات
 تمت بمدة الإقامة قبل العود الي مصلاته فسدت
 فباسا لا نعتنا بها في الصلاة لا استحسانا ولا
 البطلان كذا في البحر ولزم يتم حر عاد فلا كلام في انتقال
 مدة الي السفر لكنه يتم الصلاة هنا وهي بحجية
 حيث عدم مسافرا في حق المسح ومعها في حق التيمم
 اه والله اعلم **وقد** اوقع من البدلية في البحر
 فراجع ونصه بعد كلام وهذا كله باطلاقة شامل
 لما اذا كانت الجراحة بالراس وقد صرح به في البدائع فقال

ولو كانت المراحة على راسه وبعضه صحيح فان كانت
الصحيح قدر ما يجوز عليه وهو قدر ثلاث اصابع لا يجوز
الا ان يمسح عليه لان المفروض من مسح الرأس هذا
القدر وهذا القدر من الرأس صحيح فلا حاجة الى
المسح على الجباير وان كان اقل من ذلك لم يمسح لان
وجوده وعدمه بمنزلة واحدة ويمسح على الجباير
اه وفي المتن بالعين الجبهة ومن كانت جميع راسه
مجردا لا يجب المسح عليها لان المسح يدل على
الغسل ولا بد له وقيل يجب اه والصلوب هو الوجوب
وقوله المسح يدل عن الغسل غير صحيح لان المسح
على الرأس أصل بنفسه لا يدل كما لا يخفى وفي سطر
الجانب الصغير لقاضي خات والمسح على الجباير على
وجوه ان كان لا يضره غسل ما عتد يلزمه الغسل
وان كان يضره الغسل بالما البارد ولا يضره الغسل
بالما الحار يلزمه الغسل بالما الحار وان كان يضره
الغسل ولا يضره المسح يمسح ما تحت الحبيبة ولا يمسح
فوقها اه قالوا وينبغي ان يحفظ هذا فان الناصية
غافلون ولكن قال في السراج الوهاح ولو كان لا يمكن
غسل المراحة الا بالما الحار خاصة ولا يمكن بماء
لم يجب عليه تكليف الغسل بالحار ويجزئ المسح لاجل
المسح اه والظن الاول كما لا يخفى ولذا اقتصر المحقق
في فتح المبرر عليه ولم ينقل غيره وقيد بان يكون
قادرا عليه وهو ظن وقد قدسنا ان المسح على الحبيبة
ليس ببدل لا بخلاف المسح على الخفي ولذا لا يمسح
على الخفي في احدي رجليه وبغسل الاخرى لانه لا يودي
الي

أقول

الي الجمع بين الاصل والبدل ولو كانت الحبيبة على احدي
رجليه فمسح عليها وغسل الاخرى لا يكون ذلك جمعا
بين البدل والاصل ولذا ايضا لو مسح على خف رجله
المجروحة وغسل العجيبة وليس الخف عليها ثم احدث
بعضا وبتت الخف لانت المجروحة فغسلت بحكاولا
يجمع التوقيف في الرجل وعلى قياس ما روي عن
ابي حنيفة ان ترك المسح على الجباير وهو لا يضره عود
فان ليس على المراحة ايضا بعدما مسح على جبهته
فانه يمسح عليها لان المسح عليها كالغسل لما عتد
لذا في الخلاصة وهذا كله ظن في ان هذا المسح ليس ببدل
عن الغسل وظن ما في المداية انه يدك وتقفبه يعني
السارحني بانه ليس بيدك بدليل ما ذكرنا من الفرق بينه
وبني مسح الخف فكان اصلا لا بد لا واجيب بانه في نفسه
يدل بدليل انه لا يجوز عند القدرة على الغسل لكن نزل
منزلة الاصل لعدم القدرة عليه فكان كالاصلي بخلاف
المسح على الخفي فانه لم يعط له حكم الغسل بل هو بدل
محض ولذا اوجب بينه وبين الغسل او بين المسح على
الحبيبة يلزم اجمع بين الاصل والبدل حقيقة او حكما
اه كلامه الا ان قوله وعلى قياس ما روي عن ابي
حنيفة ان ترك كل الجوارز المذكورين علمي
رواية الاسكباب واما على رواية الوجوب فلا
يصح لانهم متفقون على عدم الجوارز والخلاف انما
هو في الجهة فتعده يمسح وعندهما فلا كما افاده
المحقق بعد قائل **قوله** ولا يخفى ان مسح ذلك الخفي
راجع الى قوله وقيل الوجوب متفق عليه به ضرورة

لا تفاق المختار

الجمع
الاسم الاشارة

قوله وفي المحيط ولا يجوز تركه الا فلا صراحة فيما ذكر
فتأمل **قوله** فقد خفي على الشوامع في المعنى وصاحب
البحر والنهر وغيرهم فالأهم اعتراض على الخطاوي
حيث كتب على قوله والله رجع الامام ما نصه
الا عن قوله اولاً بالوجوب المصطلح عليه وانه
اذا صلى بغير مسح عليها وجب عليه اعادةها لقاً
عمدة كل صلاة ادب مع ترك واجب وجب اعادةها
اه كلامه **قوله** انما هو معنى الوجوب اي الذي
هو اقوى نوعي الواجب وهو ما سبق قبل عن
الخطاوي تدبر **قوله** وقد علمت خلافة ائمة اهل الواجب
عندهما اقوى نوعيه وعنده بالعكس وقوله وانما
لا تارض بين كلامهم ائمة من الصحيح المذكور بعد الوجوب
ولفظ الفتوى ايضاً تدبر **قوله** ثم رايته في خزائن الامراء
ذكر المتفرع بعد قوله ان قلت واذا انقضت في تلك
تجد ذكره هنا وذكره هناك سواء كانت الفسل طهارة
كاملة بل ربما يدعي بان ذكره هنا اولاً لانه لما ذكر
الفسل بعد المتك علم انه مثله **الفصل** في عدم التوبة
بوقت لا غير فلم يكن كمثل المعذور في التوبة فترى
عليه قوله حتى يوم اخرج فليست **قوله** لكن لو لم
يعد على مسح الجبيرة ان هذا استدراك لفظي
يعني الالامة لا جمع والحال هذه فتدبر **قوله** لكن
يتأقنه انه سيخرج بانه لا يشترط الاستيعاب
في الامة فيتناقن كلامه قلت ويجاب عنه بانه
جرك على اصل القولين هنا واخر الامة منها
فلاتناقن كلامه فليست **قوله** لانه ان صرح المحل

المسح المذكور

تحت

تحت صورتان وقوله وان لم يصره المحل تحت الصورة
الاخرى فتدبر **قوله** هل يكتفى بمسح اكثر لكونه كالجبر
ام لا بد من الاستيعاب فتراجع قلت الذي رايته
في المندية وغيرها من الفتاوى في هذا المحل انه
لا بد من الاستيعاب ولعله مبني على الخلاف في
الكبرة فتنبه **قوله** لا يجب الا غسل يدها قدما
انه لو كانت في اعصا الوضوء وشدها وهو محدث
ثم توضا ومسحها بماء ليس الحق ثم بالزمه غسل
قدميه فتنبه كذا في هامس شحنة المحرر رحمه
الله **قوله** وزاد الرحمان اربعة اخرى انه يمسح على الجرح
وغيره اقول الذي تذكر ان هذه هي ما ذكرها في
الآن لفرق بان تلك اعم من هذه لشمول هذه
هي ما ذكرها في الاشارة لفرق بان تلك اعم من هذه
لشمول المسح على الجبر مسح الجرح وغيره او الجرح
فقط او الغير فقط بخلاف هذه فتأمل **قوله**
لم يجوزوا فسد الماء اقول هذا مبني على روية
بجاسة الماء المستعمل كما لا يخفى وتقدم ما فيه
في محله تذكر **باب** الجبر **قوله**
فان المحصل يتشوق الى ذلك اي فان مراد
التحصيل ليتشوق انه تدبر **قوله** والافاستحاضة
هنا في الشئ الموجوده ولعله على ما في شحنة
من الشر والافا لسراج الحاضرة لا وجود لمدته
المسرة فيها فلهم **قوله** قيل ولائمة لهذا
تختلف قلت ويمكن ان تظهر عمدة في التعاليف
والايمان بان قال الامراء ان كان هذا الدم مست

الرحماني م

باب الجبر

الانحاس فانت كذا او علي كذا او والله انه من الانحاس
 اوان كنت متصفة بالحيث اي قايم بك الخ
 فانت كذا فلا بحيث على القول الاخر ولم اربن ذكره
 فتامله **قوله** في غير وقت درود الدم قافهم
 اعترض على الملائكة الطحطاوي حيث قال مانعه
 قولهم من رحم يقال علي هذا الترتيب انه يلزم
 ان لا يتبين حاجتنا في غير وقت درود الدم والواقع
 خلافة ادوكلامه **قوله** قالوا ولا يتبين غيرها
 من الحيوانات من قصد النهر بهذا اللفظ البصري
 مع القول المذكور لان بعضهم ذكر ان ما يحض
 من الحيوانات عشرة جمعت في قوله
 الحوض للنساء وتسعة وبها التيقا وصنعها والا
 والتونخ والحفاش حرم كلبه والكرس والحيات منها حب
 والبعض زاد سمكة وعاشة فاحفظا فني حفظ النظار
 نقله الطحطاوي والحيض المنسوب الي هذه الحيوانات
 يعين السيلان كما لا يخفى **قوله** بخلافه على الاول اي
 فانه صاحب غدير كما هو ظم **قوله** بالنصب على الظرفية
 على الثالث اعترض على الطحطاوي من جهتي اما
 اولها حيث اقتصر في ارجاء الصبر الى الحيض عيني
 المدد واما ثانيا فلعله بان ثلاثة ايام بالنصب
 على الغرافية على الاول والرفع على الكبرية على
 الثاني عاين ما ذكر الي القوسين وقال بعده
 قلت ويجوز الرفع ايضا على الاول فتدبر **قوله**
 فالترتيب عليه ظم قافهم اعترض على الطحطاوي
 حيث كتب مانعه قوله فالاضافة لا وجه للتدريج
 فالاول

يا تي م

فالاولي الاثبات بالروا والادكلامه **قوله** غير سطل اي
 فسمي الطهر المتخلل حيا حكما لا حقيقة
 كما قد مر عن البحر فتدبر **قوله** الاثلاث ساعات
 اي لان العادة تقتضيات طهر غير الحامل عن طهر
 الحامل واقل مدة الحمل ستة اشهر فتقص كل طهر
 ساعة لذلك كذا قرره شيخنا في درسه فتامل
قوله لجواز وقوع الطلاق هذا علة لقوله بتسعة
 عشر شهرا اي ويحتمل ان الطلاق وقع قبل نزول الحيض
 من غير فاصل فتحتاج لطهرين وثلاث حيض فرائي
 الاحتياط وجعلها ثلاثة اطياف مراعاة لوقوع
 الطلاق في الحيض او بعده فتقارنا لاول الطهر
 كذا قرره شيخنا **قوله** فتتقضي عدتها بتسعة عشر
 شهرا وعشرة ايام غير اربع ساعات وجه ذلك
 هو انه يحتمل على انه طهر في اول الحيض ولا يحتمل
 بعينه هذه الحيضة ويحتاج الى ثلاثة حيض غيرها
 وذلك لان ثبوت يومها ويحتاج الى ثلاثة اطياف كل طهر
 ستة اشهر فصار المجموع تسعة عشر شهرا وعشرة
 ايام الا انه يتقص كل طهر ساعة لما علمت انما
 فتتقضي ثلاثة ساعات فتضم الى الساعة التي
 مضت من الحيضة التي اوقع الطلاق فيها فصار
 الخارج بما ذكره اربع ساعات هذا تقرير كلامه **قوله**
 اي لا احتمال ان الحيض عشرة ايام في رمضان
 ام اي لان اكثر ما فسد من صومها احد عشر
 يوما فتتقضي نصف ذلك احتياطا فتدبر **قوله**
 قصت اثنين وثلاثين ام قال المحقق في الماشي

ما نصه اي الجواز حيضها في اوله تبار فيفسد احد
 عشر وفي اخره فتفسد خمسة ويوم العيد
 حيضها فلا تقصمه ثم لا يجزئها خمسة بعده ثم
 تجزئ اربعة عشر ثم لا تجزئ احد عشر ثم تجزئ في
 يومين والجملة اثنتان وثلاثون واما لو فصلت
 فلا تجزئها صومها في احد عشر من رمضان
 ثم تجزئ في اربعة عشر ثم لا تجزئ في احد عشر ثم
 تجزئ في يومين والجملة ثمانية وثلاثون على
 هذا التخييل هو كلامه وبيان ذلك انه يحتمل ان
 رات الدم في اول الشهر من رمضان في النهار
 فيكون انقضاء مدة حيضها نهار الحادي عشر
 منه ويحتمل ان رات الدم في الحنة الاخرة
 منه فيكون الفاسد من صومها ستة عشر
 يوما فنلزمها ان تقصني اثني وثلاثين وذلك
 لاحتمال ان تكون الحنة التي بعد يوم العيد
 حيضها فلا تجزئ صومها واربعة عشر من سؤال
 تجزئ والعشرة الاخرة منه حيض لا تجزئ
 صومها ويومين من ذي القعدة يجزئ صومها
 فجملة ما يجزئ من سؤال وذي القعدة ستة عشر
 وجملة التي لا تجزئ ستة عشر الستة التي
 هي اول سؤال يد جزل يوم العيد وان كان لا يها
 لما فيه من الاغراض عن هياقة المولد والسرقة
 الاخرة من سؤال فصار المجموع اثنتين وثلاثين
 وقوله وان كانت مفصولة ثمانية وثلاثون
 وذلك لاحتمال ان يكون ابتداء الحيض في اول
 سؤال

سؤال فيكون تمام حيضها نهار الحادي عشر منه
 واحتمل ان يكون حيضها ايضا في اول السرقة
 الاخرة منه فيكون تمام مدة حيضها الثمانين
 في اول ذي القعدة وجملة ذلك كله اثنتان
 وعشرون يوما فيبقى من سؤال تسعة ايام وفي
 الطهر منه قصوم هذه يجزئ في يجزئ ايضا سبعة
 من ذي القعدة بعد اليوم الذي تم به حيضها
 الاخير فالجملة ثمانية وثلاثون فيبقى منها تسعة
 من سؤال وسبعة من ذي القعدة فيبقى من الثمانية
 وثلاثين اثنتان وعشرون فمما ستة لم تصمها
 وهي ايام العيد مع ثلاثة بعدها من سؤال فيبقى
 الستة عشر التي صومها لا تجزئ وهذا تقلم حكم
 ما اذا كان الشهر ناقصا في الوصل والفصل مع
 اعدان النظر في صورة الفصل فانه فيها نوع خفا
 وقوله علمت ان ابتداء الليل والشركا مل تقصني
 في الفصل والفصل خمسة وعشرين وبيان مثله
 الوصل انه يحتمل ان رات الدم في اول ليلة من
 رمضان فيكون انقضاء مدة حيضها في الليلة
 العاشرة منه فباقي الليلتين عشرة ايام ويحتمل
 ان رات الدم في ليلة الخامس والعشرين حيث
 الشهر فيكون الفاسد من رمضان خمسة عشر
 فنلزمها ان تقصني خمسة وعشرين من سؤال
 وذلك اربعة من بعد يوم العيد وهي لا تجزئ
 لانها تمام عشرة الحيض وخمسة عشر بعد فصل
 من الشهر صومها يجزئ وستة من العشرة الاخرة

الذي هو

منه لا تجزي لاحتمال ان تكون رات الحيض في الليلة
 الاولى منه وجميع الصوم المذكور خمسة وعشرة
 وبيان مسألة الفصل ان يمينها صوم خمسة
 وعشرين من شوال وذلك لكون ابتداء الصوم
 بعد خمسة الاولى من شوال فخمسة عشر منها
 تجزي والستة الاخيرة من الشهر لا تجزي لاحتمال
 وجود الحيض فيها مع كون الفاسد من رمضان
 خمسة عشر كما هو ظن وقوله وان كان ناقصا
 ففي الوصول يلزمها ان تصوم عشرين من شوال
 وبيان ذلك انه يحتمل انها رات الحيض في اول
 ليلة منه فيكون تمام حيضها الليلة العاشرة منه
 فما بين الليلتين صومه فاسد ويحتمل انها
 رات الدم في الليلة الخامسة والعشرين منه
 فيكون صوم الاربعة الاخيرة من رمضان
 فاسدا فنصا مجموع الفاسد اربعة عشر يوما
 فيلزمها ان تقضي بعدها من الشهر المذكور فيكون
 جملة الفاسد منها ستة ايام خمسة اليه بعد
 يوم العيد واليوم الاول من عشرة الشروما بينهما
 اربعة عشر يوما فيجزي صومها وقوله وفي الفصل
 اربعة وعشرين وبيان ذلك في المسألة عا لها
 من كون الفاسد من رمضان اربعة عشر يوما
 فيجزي صومها وقوله وفي الفصل اربعة ايام لانها
 تصوم في اليوم السابع من شوال الى آخر الشهر
 فتكون العشرة الاخيرة صومها غير تجزي لانها
 ايام حيض لها والاربعة عشر الي قبلها تجزي
 صومها

في شوال عشر
 يوم العيد واليوم الاول من عشرة الشروما بينهما اربعة عشر يوما فيجزي صومها وقوله وفي الفصل اربعة وعشرين وبيان ذلك في المسألة عا لها من كون الفاسد من رمضان اربعة عشر يوما فيجزي صومها وقوله وفي الفصل اربعة ايام لانها تصوم في اليوم السابع من شوال الى آخر الشهر فتكون العشرة الاخيرة صومها غير تجزي لانها ايام حيض لها والاربعة عشر الي قبلها تجزي صومها

صومها هذا تقرير كلامه والسلام **قوله** اي عدد ايام
 كذا انجطه والاسباب اي نسبت عدد ايامها **قوله**
 ومثل في رسالة العزكوي فافهم تقريرها بالعلامة
 الخطاط حيث اقتصر على الصورة الثانية
 اعني قوله المحشم وان علمت انها ترمى الدم او تبعا
 للحملين وزعمه قوله اما بقدر صورة نسبة
 عدد ايام حيضها مع حكمها انها تجزي في كل شهر
 اي في اول كل شهر مرة لانها لم تنقش الوقت حكمها
 انها تنقش الصلاة ثلاثة ايام من اول الايام
 لتيقن فيها بالحيض ثم تقس على سبعة ايام لكل
 صلاة لتردد حالتها فيها بين الحيض والطمه والرجوع
 من الحيض ثم تنقضي عشر من يوما لوقت كل
 صلاة لتيقن فيها بالطمه ويأتيها زوجها في
قوله واما اذا لم تذكر شيئا من الانقطاع وعدة
 ويحتاج الي نقل فليراجع قال شيخنا الذي يظهر
 كلامهم عدم الفرق تدبر **قوله** وانكر ابو يوسف الكدرة
 في اول الحيض دون اخره اي لانه لو كان من الرحم
 لتأخر خروج الكدرة عن الما الصاف والنجس
 عليه اثر عائية الاى ومثله لا يعرف الاسماعا وفي
 الرحم منكوس فتخرج الكدرة أولا كالجرح اذا نبت
 اسفلها **قوله** يعني رحمه الله تعالى وعم كلامه
 ان هو صحيح في ذاته لان قوله الا عند نسيب
 عبارة لما اذا استمر بها الدم صادقا بالطمه
 في المستدلة افادة الخطاط **قوله** اي حكم بحيضها
 من حين نامت فافهم كذا انجطه وصوابه حذف

البوكري

لتيقن

قوله عدد ايامها اي
 الاول في تقديره
 فافهم كذا انجطه
 فافهم كذا انجطه

لغظة من الداخلة على حين ليلا يدخل الوقت باجمه
وهو دقيق يعلم من المراد المذكور بعد مرادة الاعتراض
على الخطاوي حيث قال كتب ما نصه قوله
وبعكسه مذنا مت اي اذا نامت حايضة
واقامت طاهرة حكم بظهرها مذنا مت قال
ابو السعود ولو قال وبظهرها مذنا مت
في بعكسه لكان اولى اذ المراد هو هذا بان نامت
في اخر حبيضا وقامت طاهرة فانه يحكم بظهرها
مذنا مت احتياطا فنتبه فان ساق كلامه يعطي
ان المراد من قوله وبعكسه مذنا مت انه يحكم
بحبيضا مذنا مت وليس كذلك والحاصل انما
استعمل العكس فيما لا يلائم من عكس المسألة
وعكس حكمها لرعاية الاختصار اه كلامه
لانا جعلنا طاهرة من حين نامت صوابه حذف
لغظة من لما علمت قيل من انه يلزم على ابياتنا
دخول الوقت جميع تدبر **قوله** لان العكس فقط
رحمتي فافهم اعتراض على العلامة الحلي حيث
قال قوله احتياطا علة للعكس فقط اه كلامه
وتعقبه العلامة الخطاوي بقوله اقول بل هو
علة لما عاكسا عللنا به فيما سبق وما يدع عليه
عبارة البحر ونصها ولو وصفت الكرسى ليلا
فلما أصبحت رأت الظهيرة تقضي العشا فلو كانت
طاهرة فزات البلية حين أصبحت تقضيها ايضا
ان لم تكن صليتها قبل الوضوء انزالها طاهرة
في الصورة الاولى من حين وضعت وحايضا

بلغ مثابه

في الثالثة حين رفعت احتياطا احتياطا فيها اه
كلامه وقوله من حين وضعت صوابه حذف
لغظة من منه كما سبق فتدبر **قوله** ولو قال حكم
بظهرها مذنا مت وكنا بعكسه اقول الضمير
راجع الى الظهيرة وعكسه هو الحكم بحبيضا
مذنا مت فوقت النظم هو محل الحكمين المذكورين
هذا تقرر كلامه **قوله** الا اذا توضأت الخ قال
الحشم في المامشي اي لقصد القرية المسحية
من الجلوس فنداء اذ فرض الصلاة الخ خراي وقد
منه قيل نحو ورقة ابو كلامه **قوله** وليس بعد
النقل الا الرجوع اليه فافهم تعريف بالعلامة
الحلي والخطاوي ~~حيث كتب المتابع له~~ حيث كتب م
من نفسه قوله وهل عمل النظراي بشهوة وهو غير
لا تردد في جواز وجه تردد الشاي في حل النظر
ما ذكره الشيخان الاخوان صاحب التبر وصاحب
البحر فانه قال في البحر وفي بعض العبارات لغظة
الا ستماء وهو يميل النظر الى الشهوة وفي
في عبارات كثيرة لفظ الباسنة والقربات ومقتضاهما
تحريم المسك بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة
فبينهما عموم وخصوص من وجه والذي يظهر ان
التحريم منوط بالباسنة ولو بلا شهوة بخلاف
النظر ولو بشهوة وليس هو اعظم من تقبيلها
في وجهها بشهوة كما لا يخفى وقال في البحر والظاهر
ان يفرق بينهما بان النظراي هذا الخاص بمسألة
بلا عمل بخلاف التقبيل في الوجه كما هو مقرر قال

الحلبي يرد علي صاحب التهرانه ان اراد بقوله استماع بما لا يحل
 انه استماع بموضع لا يحل مباشرة فسلم لكن لا يلزم من حرمة
 المباشرة حرمة النظر وان اراد انه استماع فوضع لا يحل
 النظر اليه فهو عين المدعي فكاف معصاة والدليل مشرق
 علي مدعي صاحب البحر وذلك ان السماع انما هي عن
 المباشرة وهي ان يتلاقى العزجات بلا حائل لكن لما كانت
 للفرج حرمة وهو ما بين السرة والركبة منع منه ايضا
 خشية الخوض فيها عساه يقع فيه باقرب هذا
 الموضع فان من حرم حوله المحي يوشك ان يقع فيه او يقال
 ان السماع حكيم وهذه المواضع لا تتلوه عن تلوة ونجاسة
 فتري عن القرب خشية التلويث فبقى النظر الي هذه
 المواضع علي اصل الاباحية بالزوجية فتمر عليه لادليل
 عليه فتاخص من هذا انه لا تردد في النظر وانه
 دخل في قوله وحل ما عداه مطلقا انه ما في الطحاوي
 بالحرف **قوله** وهل مثلها كرسى المصحف اذا سهر به راجع
 اقوله قال سئمتا من تأمل يجيزم **قوله** الحيوان اذا سهر ما اذا لم **يعوم**
 يسهر فلا شك في الحيوان فتدبر **قوله** لكن الظاهر حمولة تأمل
 كانه اشار به الي العدول عما ذكر لانه لا يخرج عن كونه
 نبيما والحالة فتدبره **قوله** بعد المضمضة والغسل يغسل
 اليد كما هو قلم فتدبر **قوله** وسيات ما يد به فاتهم اعترض
 علي العلامة الحلبي واما العلامة الطحاوي فلم يعلق
 فيما ذكر **قوله** لا يحل ما صحه الشئ نبيما للمحتمل فانهم
 اعترض علي العلامة الطحاوي حيث قال قوله وهل يقبى
 التمرية في الصوم قال ابو السعود قوله في البحر وهذا
 حرم صومها اذا طهرت قبل الفجر اي يشترط لوجوب صوم
 ذلك

هذه

ذلك اليوم ان يبقى من الليل بعد الانقطاع ما تمكث فيه
 من الاغتسال وليس اليان وكذا استشرط هذه الوجوه
 قضا العشا فلا فرق بين الصلاة والصلاة والصوم
 الا في زمن التيممة حيث اختصت الصلاة باعتبار
 بناء علي ما سبق من ان عدم اعتبارها في حق الصوم هو
 الامم انه كلامه والله اعلم **قوله** فلعلمه يفيد التوقيت
 هذا بخطه ولا وجود لهذه الزمادة في سنة النبي
 المتأولة فليحذر **قوله** وابدال الدلالة بالإشارة لا يخفى
 ما فيه علي من له معرفة بالاصول فافهم اعترض
 علي العلامة الحلبي حيث قال وعلى الصوم والجماع بالا
 شارة فينهان الاستدلال بأشارة النص كما تقر في
 الاصول هو العمل بما ثبت بنظره لغة لكنه غير مقصود
 ولا سبق له النص كما في قوله تعالى وعلي المولود له
 رزقهن الآية سيق لا يباح النفقة وفي ذكر المولود
 له اشارة الي ان النسب لا يابا واما السات بدلالة النص
 فما ثبت بمعنى النص لغة كالتبرع عن التافيف يوقت
 به علي حرمة الخبز بدون الاجتهاد لانه اولي وهكذا
 فتا فانه سيق لبيان صحة الصلاة مع هذا العذر
 مع انها تسترط لما الطهارة فيوقت بذلك علي حكم الصوم
 والجماع بالاولي لعدم اشتراط الطهارة من الحديث اما
 كذا في الهامش **قوله** عبارة البحر من قبل سهرها حشيمه
 يقضي الاعراض علي الشئ بما ذكر مع انه لم يعرف ما ذكر
 الي التمر الحان يقال قصد الحشم بما ذكر فاذا ذلك ان
 ما ذكره التمر لا يخالف ما في البحر لان الحكم الشرعي لا يفتقد
 فيها فتدبر **قوله** رحمه الله تعالى وحكمه كالكيف في كل شيء

الا في سبعة قاله في الماشي اقول نعم السبعة ابن عبد
 البرزاق في شرحه فقال حكم النفاس حكم حيض فهداه
 في كل شيء غير سبع تذكر لا ينقض اعتدادها به ولا يلوغها
 ايضا به يعتبر والفصل بين سنة التطيق والسبعة
 قالوا ليس فيه يظهر وليس في اقله حد وفي اكثره قل
 اربعون حررا وليس ذاباط تتابع في الصوم
 في كفارة يقترن وهذا السبب اوها ليس له مغلبة
 وذا مشتهرا وقوله وليس ذارجع الى الحيض
 المعلوم من قوله حكم النفاس حكم حيض والسابع
 هو مشهور قوله وليس ذاباط تتابع وهذا التفسير
 يظهر قول المحقق وانه يقطع التتابع وان كان بعيدا
 من مجموع الكلام الا ان الحكم الشرعي هو ما قررناه فلا
 تفعل والله اعلم **قوله** ثم رأت الحيض اقول الذي في
 نسخة الحلبي المزوالة وكذا في نسخة العلامة الخطاط
 عازيا اليها الدم يدك الحيض وحده قاله نسبه التفسير
 وان كانت المراد منه الحيض واسما قال صوابه الدم
 يدك الحيض فقد اخطا وقوله فاتها ترد الى عادتها
 وذلك لان مجموع ما ذكر من الايام يزيد على اكثر النفاس
 كما لا يخفى فتدبر **قوله** فذكر فيه ما قد سناه انتفاع السرا
 انه يعني به ما سبق فربما من قوله قال في البحر وانما
 قيدنا به لانها لو كانت عادتها اذ فتدكر **قوله** ثم الخلاف
 في العادة الاصلية وهي ان اقول فقل العلامة مكي
 في حاشية المعني عن التمر من نصه واعلم ان العادة في
 المبتدأة ايضا اصلية وهي نزعات احداهما ان ترى
 دسني وطرين مستغني عن اليقين كالورث ثلاثة

دما وخمسة عشر طرا ثم رأت كذلك ثم استمر بها الدم
 والثاني ان ترى دسني وطرين مختلفين فمعد
 الثاني **قوله** اقل المرين ايام حيضها وطرها هو المر
 اولا واختلف على قولها فقولها هو كقول الثاني وقيل
 اقل المرين وجعلية وهي ان ترى ثلاثة ايام او دما
 مختلفا ثم استمر بها الدم ففيل عاداتها او وسط العاد
 وقيل اقل المرين الاخيرين كذا في المحيط اه بالحر
قوله وقيل اذا كانت بينهما اربعون يجب عليها نفاس
 من الثاني قال المحقق في الماشي روي ان ابا يوسف
 قال للامام ابي لو كانت بين الولدين اربعون يوما
 قال هذا لا يكون قال فان كانت قال لا نفاس لها من الثاني
 وان رجمت ابي يوسف وكما تفنسل وقت ان
 تضع الولد الثاني وتصلي وهو الصحيح كافي الضيا
 وغيره انه من هاشم الخزان هو كلامه فتدبر **قوله** اذ لم
 يذكر فيها از يد مما هتافا فم اعترض على العلامة
 الحلبي والخطاط وكالتابع له في كلامه ونصه وقوله
 وقامه فيما علقناه على الملتقى بنو العادة وانتقالا
 مرة مذكور في مئة الملتقى لا فيما علقه عليه كما توهمه
 عبارة ولم يأت في الشئ بشئ يوجب استافاة اليه حلبي
 اه كلامه **قوله** ونزع الخلاف في النه ونصه ومن
 فوائد الخلاف ما لو كانت عادتها عشرين يوما فرات
 بعد الاول عشرين وبعد الثاني احد وعشرين فالاول
 عندهما نفاس وما بعد الثاني استحاضة وعند محمد
 وزفر الاول استحاضة وما بعد الثاني نفاس ولورات
 بعد الاول عشرين وكذا بعد الثاني وعادتها عشرون

فأبعد الثاني تناسل اجماعا وكنا ما قبله عندهما خلافا
لمحمد ونزف كذا في السراج اه بلغظه والله الموفق **قوله**
وقد وجهه في البدايع وغيرها بانه يكون اربعين يوما
نطقة تحت قال الحسن في الماسن ذكر الشيخ داود الانطاكي
في التذكرة في حجب الجبل ان اطوار العمل تسعة الاول
الحا الي اسبوع ثم يئالت بهذه الغضا الخارج ويلتئم داخله
ويحول الي المنطقة وهو الطور الثاني ورسم فيه الـ
الي ستة عشر يوما فيكون علقته حمرا وهو الثالث ثم
مصنفة وهو الرابع ورسم في وسطها شكل القلب
ثم الدماغ في راس سبعة وعشرين يوما ثم يحول عظاما
مخططة مفصلة في اثنين وثلاثين يوما وهي اقل مدة
يتخلق فيها الذكور في خمسين يوما لا اقل ولا اكثر وهو
الطور الخامس ثم يجتذب الغذاء ويكتسب اللحم الخمس
وسبعين يوما وهو الطور السادس ثم يحول خلقا اخر
مقابل الماسنقة ويمتلئ بجوارينه بالقرنية وتظهر فيه
الغاذية بل النامية الطبيعية وهذا يكون كالنبات
الي نحو المائة ثم يكون كالحيوات النائم الي عشرين يوما
فتنفتح فيه الروح الحقيقية قال وهذا يرتفع الخلاق
بين الغلاسة حيث حكموا بنفخ الروح في راس سبعين
وبني ما ذكره السراج صلى الله عليه وسلم ذات الايام
الروح الطبيعية وهي حاصلة للنبات والثاني الروح
التي تستقل بها الانسانية اه ملخصا اه بلغظه
والله اعلم **قوله** وانما ابا حوا ذلك لانه ليس باديب
زاد في النهي بعد عزوما ذكر الي عتد القوايد ما لفظ
ولامع انه بعد هذه المدة تتخلق امصاره وتنفتح فيه

الروح

الروح اوما يحرف **قوله** ثم تترك قدر عاداتها في الحيض يعني اي ثم
ذلك رايها كما يستعمله قريبا فتدبر **قوله** اي في الايام
التي لا تنفتح في هذا بيانا على ان قول الشيخ يعني
راجع الي قوله تنفع الصلاة وليس هو راجع الي قوله
حيضها كما يستعمله من عبارة البحر وقوله او تنفتح
فيها بالظهر فقط اي ويكون في هذه الصورة بعسل واحد
وقوله اي في الايام التي تتردد اذ اقول لا يعني ان التردد
هنا غير هناك فتدبر **قوله** بالبحر عبارة فالله
يعرض على العلامة الحلي حيث قال قوله ولوم يدبرها له
اخذ اختصر عبارة البحر هنا اختصارا محلا بالمعنى فاقترن
الكال ايرادها وهي وان كان لا يدرك استثنى هو ام لا
بان اسقطت في المخرج واستمر بها الدم ان اسقطت
اولا يامها تركت الصلاة ودر عاداتها يعني لانها اما
حايض او نفسا ثم تقتسل وتصلّي عاداتها في الظهر
بالشك لاحتمال كونها نفسا او طاهرة ثم تترك الصلاة
قدر عاداتها يعني لانها اما نفسا او حايض ثم تقتسل
وتصلّي عاداتها في الظهر يعني ان كانت استوفت اربعين
من وقت الاستسقاط والاقبال للشك في القدر الداخل
فيها ويستثنى في الباقي ثم يستمر على ذلك وان اسقطت
بعد ايامها فانها تصلّي من ذلك الوقت قدر عاداتها
في الظهر بالشك ثم تترك قدر عاداتها في الحيض يعني
وحاصل هذا كله انه لاحكم للشك وبحسب الاحتياط
اه ولتأمل كالا ليعاين عليه غيره اسقطت اول يوم
من المحرم وحمل حال الساقط وكان لما عادت في الحيض
لثلاثة ايام وفي الظهر خمسة عشر ووافقت اول زمان حيضها

اول الحرم فنقول تترك الصلاة الى ثالث الحرم يعني
 لانها اما حايض او نفساء ثم تقتسل وتصلى اليك
 ثامنت عشره بالسلك لاحتمال كونها نفساء او طاهرة
 ثم تترك الصلاة الى حاوكة عشرية يعني لانها اما
 حايض او نفساء ثم تقتسل وتصلى اليك سادس عشر
 بالسلك لاحتمال كونها نفساء او طاهرة ثم تترك
 الصلاة الى تاسع عشر يعني لانها اما حايض او نفساء
 ثم تقتسل وتصلى يوما بالسلك لاحتمال كونها
 نفساء او طاهرة ثم تقتسل وتصلى اربعة عشر
 يعني لانها طاهرة فيها قطعاً وتقتل بعد ذلك على
 عادتها او يلفظ ويقيم عليه العلامة السيد المخطاوي
 رحمه الله تعالى اجمعي الى انه الوقت **قر** لانه معرفة والا
 نكرة فالهم اعراض على المخطاوي حيث ما نصه قوله
 وصاحب العذر سيد او قوله من به سلس بول او خبره اه
 كلامه **قر** والغريب بالتحريك ورم في الماقي اه فانهم اشراف
 على المخطاوي حيث كتب ما نصه قوله او غريب بنوع العتي
 وسكون الراء في اخره يا موحدة برة في العتي قاموس ويرد
 عليه ما اورد على الرمد فكانت ان يقول ودمع غريب
 اه كلامه فتدبر **قر** اقول الظاهر الثاني تأمل قال
 شيخنا تا سلتاه فوجدناه موافقا لافلا قتلهم
 فتأمل **قر** بخلاف الصور الثلاثة من الرابعة قانهم
 اعراض على العلامة الحلبي حيث قال هذا التشبي
 يوم انه انا نوصنا المعذور على انقطاع وليس كذلك
 لا يستغنى عنه حقه بخروج الوقت ولكن لو سال عذره
 بعد الوقت او احداث حدثا اخر نيتقن المسح وليس كذلك

كتبه

عليه

فانه

فانه لا يستغنى مسحه والحالة هذه الايجبي يوم لليلة
 او ثلاثة ايام ولياليها كما صرح به في البحر في بيان المسح على
 الحفين عند قول المتكلم ان ليسها على طهر تام والجواب
 ان التشبيه في مطلق الناقض لا في خصوصه فكانه
 قال حتى لو نوصنا المعذور على الانقطاع ودام الى
 خروج الوقت لم يبطل وضوءه بالخروج مالم يطر عليه ناقض
 الوضوء كما ان المعذور لو نوصنا على الانقطاع وليس
 حقه كذلك ودام الى خروج الوقت لم يبطل مسحه حقه
 بالخروج مالم يطر عليه ناقض مسحه الحنف فالجاء في التشبيه
 عدم البطالة الى طرو الناقض غايه الامرات الناقض
 لوضوء المعذور سبب عذره او حدث اخر ومسحه حقه
 انها المدة اه كلامه قال العلامة الثاني السيد المخطاوي
 قلت الذي افاده صاحب البحر في العبارة المذكورة ان
 صاحب العذر اذا كانت عذره غير موجود وقت الوضوء
 والبس فانه ليس كما صرحوا اما اذا كانت العذر مفارقتا
 للوضوء او اللبس او كليهما او فنيا بينهما واستمر على ذلك
 حتى ليس فانه ليس في الوقت كلما نوصنا حدثا غير ما تبطل
 به ولا يسع خارج الوقت بناء على ذلك اللبس فان الحدث
 ما النسبة الى خارج الوقت صادف لبسا على غير طهارة
 بدليل ان السابغ لم يجوز له اداء الصلاة فيه وان لم يوجد منه
 حدث اخر فبان ان اللبس في حقه حصل لا على طهارة فلا
 حرم ان جاز المسح في الوقت لا خارجا حقه فاما صلواته لا يسع
 بغير خروج الوقت في ثلاثة احوال وليس في حال واحدة واما
 في الوقت فيمسح مطلقا على ما افاد ان المسح بعد
 في ثلاث

في ثلاث
 ص

فحكها كالصحيح ومن المعلوم ان الصحيح ينتقض منه
 بناقض الوضوء فكذا هذا فنقول الحشم وليس كذلك
 فانه لا ينتقض منه والحالة هذه لا يجزئ يوم
 والسبيل اني محل نظر وقول الله كسالة مع حقه
 تنبيه في قول المصم فاذا خرج الوقت بطلت منه عز
 الوقت اي فلا بد من نزاع الحقة ولا يجوز المسح عليه اعتمادا
 على اليقين السابق له كلام الخطاوي رحمه الله **قوله**
 حيث ابطلاه بدخوله وان زاد ابو يوسف على زفر في ابطاله
 بالرجوع ايضا فتدبر **قوله** واما العريان في خطا اصلاحه
 فانهم اعترضوا على العلامة الخطاوي حيث كتب ما فيه
 قوله ولم يطر في بعض النسخ رسم الف بعد الراء وهو لغو
 فقليلة آه كلامه **قوله** رحمه الله تعالى بان يقال احد
 منكم هو تنبيه مني بوزن مجلس وهو ثقب الانف
 وقد تكلم الم اثناعا لكسنا كما قالوا في مستن وبها
 نارات لان مقصلا ليس من الابنية افاده في مختار
 اللغة فتدبر **قوله** قال في البحر ومثي قدرا المندرج على رد
 السيلان انه قال في الماشي قال في البرازية اذا قدرت
 المستحاضة او ذوالخرج او الفتصد على من دم بربط
 وعلى سغ النش بخرقة الربط لزم وكات كالاها فان
 لم يقدري على سغ النش روي ذو عذرا هو يلغظه والله الم
 واستفقر الله العظيم **باب الالحاس**
 قوله وكذا اذا المحس اصابه من نجاسة حتى ذهب الاثر وقيد
 المحس بهذا تعقيد قول الشافعي في طهر اصم وندي تعجن
 ثلاثا اي هو مقيد بذهاب الاثر قال العلامة الخطاوي
 في حاشية سراق الغلال ولا بد من تردد ربيعة في فيه

باب الالحاس

بعد

بعد الاولى ثلاثا وبعد الثانية مرتين وبطريقه بعد الثالثة
 بمرح على قياس ما تقدم فيما اذا غسل الخباثية في
 اجانه **قوله** كلامه قدس **قوله** عند عدم الضرورة راجع
 الي كراهة الازالة بالماء المذكور عند وجود غير من ما
 مطلق او مستعمل كما هو ظم **قوله** لكن فيه انه ذكر وان
 الطهارة انه اقول لا ورود لهذا اصلا لان ملكي قول محمد بن
 انه لا يجوز ازالة الخباثية الحقيقية الا بالماء
 المطلق انه لا يجوز الا بما ذكر عند ازالها بالماء كما هو ظم والي هذا اشار مجموع
 بالتأمل **قوله** ولو حلف ما فيه دم انه قال في التفسير والمختصر
 نزع الخلاف بين القولين بما ذكر فتدبر **قوله** ثم تردد ربيعة
 في فيه مرارا طرأ قول هذا ليس قيدا فيما يظهر بل منسلا
 لولا لقاه من فيه مرارا فتدبر **قوله** لم يغل غلظت لما حلت
 اي ولانه لو قال ما ذكره للزم انه طاهر اذا غسله لغز
 نزع طهارته في نفسه وبه لا يكاد يقع اذا قال بالظاهرة
 كما صرح به في البحر تدبر **قوله** فان راي في غفله اذي او قدرا
 فليسمه وليصل فيها كما في البحر اقول كذا اوجهه في
 شحني من البحر وهو تحريف للفظ الحديث ولغظ الحديث
 كما في مراقب الغلال ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا جاء
 احدكم المتنجس فليغتسل فان راي في غفله اذي او قدرا
 فليسمهما وليصل فيهما ووجه الاستدلال به انه
 عليه الصلاة والسلام اطلقت فم الياس والرطب
 وما كسبه المصحح على الشحنة المطبوخة من قوله ولعله
 فيما افي الفضل وليرى لفظ الحديث فلا عير به قدس
 قوله فان له مساما حلبي عن البحر اقول الذي في
 شحني الحلبي وكذا في شحني الحلبي الذي عنه فان

٨٥

له مسافر وهو الصواب لكونه على صيغة متبني
 المجموع كما هو ظاهر **قوله** والظاهر ان الراب لا يتقيد
 بذلك قلت وهو كذلك كذا قرره شيخنا قوله
 هو الحكم باليد حتى يتقنت اي واما تحت فهو
 النشر باليد او العود كما سيف قريباً تدبر **قوله**
 وهو صورة الجمع دون صورتي الانفراد فالجمع
 اعراض على العلامة الخطا وحيث نقل عبارة
 العلامة الحلبي وقرأها فتدبر **قوله** وسببه الى ذلك
 التمسك بالفتا والشيء شامل لكل حيوان
 ان فيه ان هذا اخص مما يحته الباقي لانه لا يدل
 على الحيثية مجله فيه على ما يحته الباقي شامل **قوله**
 نجاسة المني عندنا مغلظة ويقولنا قال مالك
 واحمد في احدي الروايتين عنه وقال الشافعي
 واحمد في الرواية الاخرى عنه هو طاهر لا يجب
 غسله ولا يشك على قولنا بجماسية انه اصل خلقه
 الانسان لان تكرمه يحصل بعد صورته الاطوار
 المملوكة من المايية والطينية والمصنفة ولان
 تخليقه في الاصل من شئ نجس ثم تشريفه بانواع
 النكاسات ابلغ في المنه واليه الاسارة بقوله تعالى
 الم خلقتكم من ما همين علما لوقلت ان النجس مالم
 يتخلت منه الانكسارات لم يصرفا وتخلص من قبح
 التلغظ بان اصل خلقه المايية عليهم الصلاة
 والسلام نجس كما في شرح المنية للحلبي فتدبر **قوله**
 واكل لبعضه تنانج فيه كل من غسل ببيع وهبة
 واكل لثا افاده في الماشي **قوله** وغورنا اي غورات

ما البئر ولا يد من جفاته فلو عاد الما اليها قيل الجفاف
 لا يحكم بغيرها رتبا بخلاف غورات قدر الواجب فانه
 لا يشترط جفاف محله كما قدمه المحقق فعلا عن البرقي
قوله التقوى بالعين المجرية بمعنى غورات البئر وقول
 شايح الوهبانية الاي تقوى هو بالعاق بمعنى
 تقوى لسن الجاهل كذا في الماشي **قوله** واخله اي
 هبته من غل الشئ وهبه كذا في الماشي **قوله** او حمة
 هي الراب الاسود كما قدمناه عن المصباح **قوله** قالوا
 وظفره كان قريبا من كفتا ويقويه ما قالوا في علم النور
 انه يمل اذا كان عرض اربع اصابع فتدبر المراد من الاصابع
 السلف كما صابغ عمر رضي الله عنه فانه قد شربها كذا
 في الماشي **قوله** من الدرهم الدرهم كذا في الماشي
 بمعنى الا وهو كيات المراد صاحب الحلية فانه مؤيد
 كالا يعني **قوله** فني المحيط يكرم ان يصلي في اي ركعة
 تنزيه كما يدل عليه قوله وحديث تعاد الصلاة من
 قدر الدرهم اي وان كانت الركعة مقولة بالتسليم
 تدبر **قوله** قول ويؤيده قوله في الفقه والصلاة ذكر وهبة
 من مالا ينع اقول والذي يلزم انه لا يلزم في ما ذكر بل هو
 مبني على التفسير الذي ذكره الشيخ ويؤيده ما كتبه
 العلامة البرهان الحلبي على قول المنية وعن قدر
 الدرهم حيث قال اي عن الشايح عن ذلك والمراد
 عفا عن القسادة والا فكل هبة التمر بمائة
 اجماعا ان بلغت الدرهم وتقر بها ان لم تبلغ وتقرعوا
 على ذلك ما لو علم قليل بجماسة عليه وهو في
 الصلاة فني الدرهم يجب قطع الصلاة وغسلها

ولو خاف فوت الجماعة لانهاسنة ونفس الجماعة وحيه
وهو مقدم وفي الثاني يكون ذلك افضل فقط ما لم يكن
فوت الجماعة بان لا يدرك جماعة اخرى الا معنى على
صلاته لان الجماعة اقوى كما يصح في المسألة التي اذا
خاف فوت الوقت لان التنوي حرام ولا مهرب من
انكراهه الى الامام او كلامه ونقله عنه العلامة
الطحاوي في حواشي مراقب الفلاح فتدبر وفي التقليد
فانه يرمي عن ادراك الحقايق **قوله** لو يكون متبعا اقول
سواء كان الاساءة فوق كراهة التنوي وتحت كراهة
التبريم وانما اطلقت عليها الاساءة لانه مقولة با
لشكك **قال** **قوله** ولا يعتبر نفوذ المذاهب الى الوجه
الاخر لو التوب واحد اي فلو جمع وزاد على قدر الدرهم
لا يمنع جواز الصلاة لان الخامسة ١٠ واحدة في الجائز
فلا تعتبر تعدده **قوله** كدرهم مستحسن الوجهين اي
وعلى هذا فرع الممنوع فلو صلى مع درهم مستحسن
الوجهين لعدم نفوذها في أحد وجهيه الى الآخر
فلم تكن ممتدة هذا تقرير كلامه **قوله** وما في الخامسة
مسيب **قوله** الحق انه خيره وقوله قال في الحلية كذا اعظم
والاولي فقد قال في الحلية انه كالا يعنى **قوله** فانه خيره
استتر هو البول بعد الحديث كافي مراقب الفلاح استتر هو
من البول فتنبه وقوله وحديث العربيين يول على
طهارته العربيين خيل من العرب قد اصابهم الحمى فشكوا
ذلك للنبي عليه السلام فامرهم بتعامل يول الابل
ولما عاظوها ستفاهم الله منها وكفوا بعد ذلك فدرى
عليهم عليه الصلاة والسلام فاهلكهم الله بعد ذلك

فان

فان قيل ان هذا الخبر منسوخ عنه فكيف تتحقق
المعارضه اجيب بان قوله بالسنة اجتهاد وراي ولم يتطوع
به فيكون صورة المعارض قائمة افاده في الشرع كذا في
حواشي الطحاوي **قوله** وسائر فضله اقول وهذا
الحكم خاص به دون غيره لانه امين بركة الحبشية سريته
بوله وابا طيبة سرب دمه عليه الصلاة والسلام وقال
لما لم تلج النار بطلت صحبه الدارقطن وقال له من
خالط دمه دمي لم تسبه النار قاله الترمذي ونقله العلامة
الكنجاشي فقال
لو ادري طه مقام علي في الجنة المثل ودار النواصب
وقطرة من فضلاته في الجوف تنجي من اليم العقاب
فكيف ارحام له قد غرقه **قوله** حامله تنقش بشار العذاب
او كلامه ونما في الفتاوى الحامدية **قوله** وضعف
بصره الخوراسه ان احرق والكحل به قلبه البياض من العين
ودعه ان طلى به علي عانة المراهقين منع الشعر طحاوي
عازيا للقاموس **قوله** وهو خازن طيارة فلما يقول كذا
بخطه والذي في نسختي من البدايع وهو قارة بالهمز بعد
الفا طيارة فلما اتى وعليها يظهر التقليل فان قوله
وهي قارة الخ واقع في جواب سوال حاصله ان هذا طير
فكيف يقول مع ابن الطيور لا يقول فاذا به عنه بقوله وهي قارة
انه قد مر **قوله** ونقل العبادي من الشافعية عن محمد بن
حلال اني اكله كما هو ظم فتدبر **قوله** والكان الاوليات
يقول فمعنوع عنه فانهم اعترض على الحلبي **قوله** وعبارة الطحاوي
~~الطحاوي~~ **قوله** وكذا بول الغارة اي
انه دفع عنه في غير الماء كالشباب والعلما واما في الما فيفسده

وعبارة الطحاوي

سواكات في الاواني او في البير عند تحقق الوقوع افاده
 دل وفيه نظر اذ قد تقدم طهارة في البير **قوله** ~~في البير~~
 وهو حسن لعادة تخضير الاواني ~~لتنظيفها~~ ومنه سمي
 خمر الخمار لانها ينطيان المعقل والراس فتدبر
قوله الايلي تلك الرواية المارة يعني بها **قوله** ~~سابقا~~
 الفادة في رواية ربابس به تدبر **قوله** يكون ظاهر الرواية فانهم
 اعترضوا على الطحاوي المنظر في كلام الحلبي السابق
 فتدبر وقوله لكن تقدم في فصل البير ان الامة قصدت
 صرف الاعراض المذكورة عن العلامة الطحاوي وصرفه
 الى الحلبي هذا تقرير كلامه تدبر **قوله** رحمه الله تعالى
 وهي كما في التاموس كرمات دوسية حمر الساعية افاد
 بهذا ان المراد بها البير المروق في هذا الزمان وانت
 ما قبله من قوله ونبت المراد به التاموس المروق وهو
 يسمى بقاقي بعض البلدان تدبر **قوله** والدم الخارج من الكبد
 لوسم غريم فجنس وان منه فطاهرا قول يتيقن ان يكون
 هذا على قول الاحام وامامته محمد بن محمد الله نفسه
 قال العلامة الطحاوي على قول مراق الفلاح ودم الكبد
 والطحال اي فانه طاهر الخمر سراج وظاهر القليل اب
 الكلام في نفس الكبد والطحال واما الدم الذي فيها
 فان لم يكن سائلا ففيه الخلافة الا اني اهويف به ما
 سينقله عن حاشية الاستبانه للفرقي من قوله دم قلب
 الساة واما سائل من يدن الانسان طاهر على المذهب
 المختار وهو قول ابي يوسف وقال محمد بن محمد بن ابي
 بعده والحاصل كما في ذلك ان في نجاسة غير المستفوع لاختلافا
 والذي ينبغي عليه قاضي خات وكثيرا طاهر وليس فيه
 روية

٣٠ ودية لاميته
 فان ضربه
 وومان انما هو في نفس
 الكبد والطحال

رواية صريحة عن الامة الثلاثة بل قد توخذ الطهارة من عدم
 نقض الوضوء بالدم غير السائل وما ليس بحدث ليس بجنس
 واما الاحتياط بعد ذلك غير خفي او كلامه فتأمل مع
 ما للمحقق رحمه الله تعالى اجمع والله اعلم **قوله** في الفقه
 والبحر وغيرهما فانهم اعترضوا على الطحاوي حيث
 كتب ما نقله قوله افاد بهما نجاسة خمر كل حيوان ولو
 ما كولا كروث المزس تبع في ذلك صاحب البحر والاولى
 ان يقول افاد بهما تنقيط نجاسة اخذ وجه الافادة ان
 ذلك الحكم ثبت في المأكول فيكون في غير المأكول كذلك
 بل اولي او كلامه قوله ويمكن ان يقال معنى الاول انه اذا
 اخذ بعين به ما نقله عن البحر من عبارة القهيري وقوله
 ومعنى الثاني يعني به ما قدمه من عبارة التستائي
 والقنية وقوله انه اذا كانت كل منهما في موضع اي كاهو
 صريح عبارة التستائي ومقتل كلام القنية وقوله
 فترجم القليلة لو كانت الشراعي كاهو المعلوم من عبارة
 التستائي وقوله او مساوية للنجاسة اي كاهو المعلوم
 من عبارة القنية فتوزع ما ذكر عليهما هذا تقرير كلامه
 فتدبر **قوله** والآخر يعني هو بكسر الهمزة وسكون
 الحاء المعجمة وبالضاد المهملة قيل عربي وقيل عربي
 وهو عند العرب البنيقة والآخر من لغة وجمع وخارج
 كما في الصباغ من شئ الشيخ اسماعيل كذا في التاموس **قوله**
 فلا يلزم ما قال تامل قال شيخنا تاملناه فوجدناه
 كما قال رحمه الله تعالى تدبر **قوله** وتامله مع قول البحر
 ويشمل بوله وبول غيره اقول تاملناه فوجدناه مخالفا
 له ولا يمكن الفرق بينهما لان الضرورة في بول غيره غير

والدخول فيه

محققة بخلاف بوله لانه لا بد له منه فهو حاجة ضرورية
 له كالمثلث ايشكي به وهم فلا يعتمد على التعميم المذكور
 فليسا **قوله** لتقدم صورنا عنه كما تقدم في البراي على
 ما هو الصحيح كما سبق تذكر **قوله** وقيل يثبت اية
 ابو يوسف فهو رواية عنه وعن الامام رحمه الله
 كما ياتي قريبا **قوله** ان كان اكثر من قدر الدرهم
 قال شحنا في العبارة حذف والاصل ويجمع الصلاة
 وان كانت امة ولا ينافي هذا كون ما ذكره في مسألة الا
 وهم فلا ياتي ما قوله المحشم بعد قلت هو وان
 كان صحيحا في نفسه الالان لا دلالة على هذا
 المحذوف وقد ايتت العبارة في المحلية كما هنا ايضا
 فالحق ما قوله المحشم الا يثبت عليه صحايب الرحمة
 الى يوم الدين فتأمل متصفا والله اعلم **قوله** وفي ذلك تأييد
قوله لا يقتضاه فانهم ترفيع بالعلامة العظمى
 حيث تنزل كلام **قوله** واقترع ونصه قوله لكن لورق
 فينا قليل بخسبه هذا مقيد بما اذا استبان اشره
 على الما بان يتفرع الماعند وقوعه او يتحرك والا
 فلا عبرة به كما في التفسيرين من الترتيب ومن هذا
 يستنبى منه ما اذا وقع في البرقائه لا يجسمه
 كما تقيم في البرجلى وفيه حجة الحجة لورق الشيء
 المستقيم عليه ذلك في قليل يجسم وهو
 الاصح لانه لا يخرج فيه اه كلامه **قوله** بقا لله
 في فصل البر فانهم ترفيع بالعلامة العظمى
 قال نعم يقال حيث كانت كناية الما اكيد لا يثبت
 قليل الجائسة منها اه كلامه **قوله** ونقلها في

البر

البر فانهم ترفيع بالعلامة العظمى حيث نقل ما
 قاله **قوله** واقترع ونصه **قوله** وفي القينة هذا محمول
 على ما اذا كانت يرى على التوب حالة وقوعه
 كما في التفسيرين عن الكرمان **قوله** اه كلامه والله
 اعلم **قوله** كما يعلم مما قدمناه عن التفسيرين عن
 الكرمان يعني به كما كتبه على قول الشرح فاجابها
 الاخر وقوله لكن كلام القينة صريح فان الذي
 يجمع ويجمع ما كان سلبا في الاثر كما قدمناه يعني
 به ما كتبه على قول الشرح لو انقل وانسبط تدبر
 ولا ينفعه هذا التاويل فانهم وانتم هذا
 التفسير فانه قد ثبت في خطبة الكتاب انه يسير
 يقول **قوله** فانهم لو لم يجدوا كلامه عن كلامهم تدبر
قوله دفعا لتوهم عدم ارايته فانهم اعترضوا على
 العلامة العظمى حيث نقل ما قاله العلامة **قوله**
قوله واقترع ونصه قوله اى جرى هذا خاص بما اذا
 جرى على ارض اوسطى ولا يثبت ما اذا صلب على
 نخاسة لان الصلب لا يقال له جريان مع ان
 الحكم عام فالاولى ببقا المص على عمومه افاده **قوله**
 اه كلامه **قوله** ثم كان الاولى ايقا المتن اى
 لا لما قاله والى ان ارتضاه غنمنا ان الاولى
 ايقا المتن على حاله لاجل افادة الجميع فتأمل **قوله**
 اى الما والشئ اقول اما الثاني فظاهر واحدا
 الاول وهو مخصوص بغير القدر المتوهم كما
 اذا جاز في بعض رسائل من الانا حين عنب التوب
 الجنس فيه فاصاب موضعها فانه لا يجسمه

ولا عراض
 عليه

التوب اعراض على المحققين مما حيث
 لم يتبين هذا التفسير

نعم لو كان يرى أثره عليه وجب غيبه اذا صار بالبحر
 اكثر من قدر الدرهم كما صرحوا به في رسائل البول
 فتدبر **قوله** لكن قد ساء من المجتبى سترراك لغفل
 على الدرهم لانه قليل الذي ذكره المذكور للظاهرة
 لا للفتوى تأمل **قوله** الظن الاسود المفتن اي
 والمراد هنا ان يصير ما ذكر من اياك لا يحق **قوله**
 للظاهرة البدي في الاستحباب بظاهرها المحل قال شيخنا
 ولو قال كظواهر البدي في الاستحباب بظاهرها المحل كان
 اسب في التركيب وان كان الخطب سهلا **قوله** ابو السعود
 عن شيخه ما هو والده المصلحة الخراسانية علي
 الحسين رحمه الله تعالى **قوله** ويهوان مسألة الاختصاص
 او الصنيع هو بفتح الصاد وقوله بالخنا رجوع الى الا
 اختصاص وقوله او الصنيع بفتح الصاد اي او با
 لصنيع فهو راجع الى قوله والصنيع هذا تكرر كلامه
قوله فكانت على الشئ الجزم به اذ لم يزل من رجم خلافة
 فانهم اعترضوا على العلامة في ذلك والظاهر ان حيث
 اقر الشئ في قوله والاولى غسله الى ان يصنعوا المساء
 فتدبر **قوله** ثم قال سيكتفينا الفتي وهذا بخلاف الصواب
 بالدم اقول هذا بناء على ما في الترتيب على خلاف
 ما صححه حقه المحقق رحمه الله فتدبر **قوله**
 تنبيه مهم يستفاد مما مر يعني من قوله المص ولا
 يضربا ان لا يرد تدبر **قوله** وتنجس فيه ولا يوم
 احدا هذا مبني على انه محض فتعلم الحجة تأمل
قوله وقد صرحوا بان لو انحدر بمحل نجس لا يجب
 غسله فيه انه لو حذف هذا لكات اولي لا

النجاسة

النجاسة التي في العين في محل لا يجب تطهيره بخلاف
 اليد نعم ما ذكره بعد يدل له كما لا يخفى **قوله** وفي الرابع
 اعتبار غلبة الخرافة وعكس العبارة في النهز ونحوه
 عليها السيد السعدي في حواشي مسكن ونصه
 مع لفظ الكثر هكذا وغيره اي غير النجس المراد به
 بالفضل ثلاثا في ظاهر الرواية لان غلبة الظن
 به تحصل فاقم السبب الظاهر مقامه بتبيرا ومن
 هنا اعتبر بعضهم الغلبة قال في حاشية المفتي
 وبه يفتي وحيد الاول في السراج قول البخاري
 والثاني قول الترمذي قال والظن الاول ان كم
 بين مؤسوسا والثاني ان كانت وهو توقف حسن
 انه يلاسه كتنبيه له **قوله** وهو ما سئل عليه المص
 الصبر راجع لما جرى عليه صاحب المختار تدبر **قوله**
 وهو مقتضى كلام السادة وغيرها اقول وعليه
 دفع البدر العيني في شرحه على الكثر المسبي برقم
 احتجاف في شرح كثر الدقايت ونصه مع المفتي
 هكذا وغيره اي غير المكي من النجاسة يطهر
بالفصل اي ثلاث مرات **والعصر** بالجر
 عطفا على الغسل في كل مرة والمعتبر فيه غلبة
 الظن وانما قدره بالثلاث لان غلبة الظن تحصل
 عنده غالبا لا بالحرق والله اعلم **قوله** من اقامة
 السبب الظاهر اي الذي هو التقدير بالثلاث
 وقوله مقام المسبب اي الذي هو غلبة الظن
 تدبر **قوله** لكن مؤسوس له اوليه اما لانه بالفتوى يقال
 مؤسوس له اوليه تدبر **قوله** حروجا من خلافة وخلا

في تطهيرها

الشافعي يقتضي ان الامام احمد يقول في نجاسة
الكلب لا يثبت من غسل احد السبعة بالتراب وهو كذلك
كما افادني بعض الاخوات فتدبر **قوله** ولم يبالغ
فيه صيانة لثوب لا يجوز انه قائل بعلمه بشيء
اي انه تخالف الى قول انتم ولولم يبالغ لرقته انتم
تدبر **قوله** قال في البحر لمن اختار في النجاسة عدم
الطهارة اي بعبارة غير العبارة السابقة فانها
لا تقيد الاختيار كما لا يخفى **قوله** فالظاهر انه
يعطي حكمه لا ينقص من تثليث الخفاف ظاهره
ان هذا مع العشرات المذكورة والظاهر انه لو غسل
ثلاث مرات لم يعصر وجفت في كل مرة بحكم تطهيره
تأمل **قوله** قال في الحلية والظاهر انه استدلال على
مسقط اعتبار الخفاف لقيام نواحي الغسلات
مقاسه وفيه ان الدليل اعم من المذهب لانه افادنا
في كل كلام المتن ان نواحي الغسلات لا يثبت مع
قيام مقام الخفاف كما ترى فتأمل **قوله** وفي النجاسة
اذا جرى ما الاستتار تحت الحقة او قصده بهذا
بيان النجاسة المذكورة ليس هو مجرد فائدة كما قد يتوهم
فتدبر **قوله** قال في البحر والتقيد بالدليل لقطع
الوسوسة اقول او هو اتفاق فتدبر **قوله** كما خص
المتخير من البردي هو السمر القروق وقولم ونحوه
اي كما خصص المتخذ من الخبز ان فانه يمل ذلك
في حلقه وغيرها من بلاد تدبر **قوله** يطهر ظاهره
اجماعا اقول ولا يقال ينبغي حرمان الخراف
المذكورة في الحديث في الحرف الحديث لان تشمير

ملك

للنجاسة

بلغ مقابلة

للنجاسة اشهد ولا يمكن تطهير اصلا بمجلاء الحديد
قلنا مل **قوله** المناصب في تطهيرها انما قال ما ذكر
ولم يقل الصواب ان لانه يمكن ان يراد بقلوها ازالة
امر ههنا لم يستف ذلك فتدبر **قوله** فانه يظهر عندها
اي لا يشترط خفاف العصفور بعد دفنه من الاول
والثانية كما علم مما نقله المحقق عن البلع تذكر
قوله وتابعه من بعده حيي السري نيل في قصده
اولا الاعتراض على الشر حيث جرى على الرواية
المذكورة عن ابي يوسف كما هو ذاب المحققين وبما
عنه يتوهم بعد اقول لكن قد علمت ان قائل **قوله** ولو
في اجابة كما مر اي عن الدرر وقوله وان العصفورية
الظن في تطهير غير المريية اي بناء على ما نقله تحت
من المسنة وايده وقد شئت ان الكلمة العصب
في شرح الكثر جري عليه وقوله او مع شرط التثليث
تأمل ما مر اي عن الحلية من انهما قولان وصحة عبارة
الشرح المارة عن البحر ايضا تدبر **قوله** وحاصله
اشترط النفس في الفيدر ثلثا عند فهم قصده بهذا
التورك على الشر حيث افاد ان تكرار النفس في الفيدر
غير شرط فان قوله وتكرار نفس عطف على عصب
الذي هو من حول النفس اي وبلا اشترط تكرار
نفس ومن هذا والله اعلم قال رحمه الله تعالى
فتنبه قوله وعليه اشترط ان اللحم السميط يفر
بحسن اقول وهو السقط المشهور بتدبر **قوله** والا واني
في السميط ان يطهر بالغسل ثلاثا ان من غير غلبة
كما هو ظن فتأمل **قوله** اي الا اذا جعلها في خل كما

نقله بعضهم عن مختصر المحيط وقد مناه عن الخاتمة
فانهم ائتمروا على العلامة العظيمة التي حيث
كتب ما ذكره **ولا** يظهر بها هو قول الامام وظهر
ابو يوسف بطرحها بالمالا ثار يجنبها كل مرة هو
كلامه اقول وانت حير بان الحشر رحمه الله
تعالى قد قدم اول الباب ان التطهير بالانقلاب
العين قول محمد رحمه الله وظاهرة ان الاستنسا
متصلا لاجل الامراض على ما كتبه العلامة العظيمة
وهو غير صحيح لانه لم يكن التطهير بما ذكره قول الامام
وان كانت رواية عنه فالحق مع العلامة العظيمة
رحمه الله كذا قيل اقول الحق مع العلامة المحيتر
لان صيرورة الحجة خلا لغيره انقلاب العين بل من
تغير الصفة قال استنسا صحيح على قول الامام
ايقنا كما هو قلم وان ظرك غيره فاقبعه والله اعلم
واستغفر الله العظيم فصل الاستحارة
واوضح العام الشيخ اسما على اقول عبارة في شرح
للمدرر هكذا قيل ينبغي ان يكره تركه كسائر السنن
الموكدة غير انما اي الكراهة سقطت بقوله عليه
الصلوة والسلام من استجر فليوترق فقل فحسن
ومن لا فلا حرج قلت جاز ان يكون قوله ومن لا فلا
حرج متصلا بالانذار دون الاستحارة اي من لم
يوترق فلا حرج ونواظرة النبي صلى الله عليه وسلم
تقتضي كراهة الترك فلا يترك بهذا الحديث
المحمول وليسلم انه متصل بالاستحارة اي من
ترك الاستحارة فلا حرج عليه فتق الحرج عن
تاركه

تاركه والسنة هو الاستحارة بالمالا او بالاجداد لا بالاجار
خاصة على ان تبقى الحرج لا يوجب نفي الكراهة
والالزام ان لا يكون سور الهمزة مكرها لانت
سقوط الحجة سورها ليس الا لدفع الحرج فلو
كان في الكراهة حرج ايضا لسقطت الكراهة
كما سقطت الخاتمة الا ان يقال قوله ومن لا حرج
تنصيص بنفي الحرج والمنصوص ينصرف الى
الكامل ولا يكمل الا بانتفا الكراهة بخلاف
الهمزة فان انتفا الحرج فيها ليس بمنصوص
فلا ينصرف الى الكامل كذا في شرح الدهلوي
افادة في الما من فتدبر **قوله** ويدل عليه ساق
الاختصار انا اقول هذا مصادره لان هذا
وينقله مما عده في البحر تسلحا فواستدلال
سنة لا دعوى قال في البحر بعد كلام وافادات
الاستحارة لا يكون الا سنة وصرح في النهاية بانه
سنة مؤكدة فلا يكون فرضا وعلى هذا باقي
الشرح الوهاب من ان الاستحارة خمسة
انواع اربعة قريضة وواحدة سنة فالاول
من الحيض والنقاس والجنابة اذا تجاوزت
الحجاسة مخزها وواحدة سنة وهو ما اذا
كانت الحجاسة مقدار الحرج فتسبح فاست
الثلاثة الاول من باب ان الاله الحديث ان لم
يكن ينبغي على الحرج وان كان ينبغي فهو مست
باب ان الاله الحجاسة الحقيقية من الكهات
غير السيليين فلا يكون من باب الاستحارة وان

فلا مع

كان على احد السبيلين نبي فزوسنة لا فرق واما
 الرابع فهو من ازالة النجاسة عن البيت وقد
 علمت انه ليس من باب الاستحباب بل بيقت الر
 القسم المستنوت انه با حرف **قوله** ولزم ان يقال
 لذا بخطه والاولى ولزم حذف اللام الاولى
 وهو عطف على قوله والالزم ان تكون كما هو
 ظاهر تدبر **قوله** ودكونا خلافة في حيث الفصل
 فراجع وخاصه انه مانع شرعي فهو سماوي
 لا يمنع العباد فينبذ الامادة اذا صلى بها
 لتتم الاجل ذلك فتدبر **قوله** متصل به اي هو
 متصل به او انه جر للمجاورة او ان السمات
 صيرت ان محذوف او انه رسمه على لغة ربعية
 كما لا يخفى **قوله** وان صم لم يكن له ثواب قد يقال
 لم ثواب من جهة كون التجدد عبادة وعليه
 امر من جهة الغيب ولا نشاق بين الجملتين ولا
 لزوم بين الغرض والسنة تخلف كما لا يخفى **قوله**
 فليس في الحديث دلالة على ان المنه يتقبل
 العين كما لا يخفى فانهم اعراض على العلامة
 المحطاه في حيث كتب بالخطه قوله حتى يفر
 مثله عمل على الصغار وقم ذلك ان المنه عنه
 هو استئصال العين واستدبارها لان الخرافة
 لا يخرج عن الجهة بعادة او كلامه فتدبر **قوله** كما
 في النهاية عبارة النهاية ولو غفل عن ذلك
 وجلس يقض حاجته ثم وجد نفسه كذلك
 فلا بأس لكن ان امكنه الاعراف يعرف فانه قد
 ذلك

ذلك من موجبات الرحمة فان لم يفعل لم يكن به
 بأس افاده المحقق في الماشي تدبر **قوله** والافقد
 يقال يطلق اي يباح من الاطلاق صمد
 المنع وتصح الطبع بالياء الموحدة وهو اخلاص
 الاطلاق لا يستلزم الطلب كما لا يخفى **قوله**
 واما قوله صلى الله عليه وسلم اخذ هو قاروا
 الشبان عن حذيفة رضي الله عنه انه صلى
 الله عليه وسلم اي سبابة قوم فقال قايما
 والسبابة هي سبب التراب والقائمة تكون
 بقنا الدور واصنافها الى القوم ليست باصناف
 تلك بل كانت موانع مباحة في محلتهم ضيافا
 المحقق في الماشي **قوله** وهوان يدلك المقدمة
 بالاحكام حالة الاستحباب **قوله** كما فرغت
 تصبر ساعة لطيفة لانها ان هذا استبل
 لانا نقول هو طلب البراءة من الخاب بني مما
 ذكره الله وهذا ليس منها كما هو ظن **قوله** والمراد
 الاستبراء بخصوص هذه الخاوي يقال المراد بالزنى
 في تعبهم بعضهم الغرض اليه وهو اقوى
 نوعي الواجب ويراد بالانبة في تقدير البعض
 الاخر الواجب الذي تنفوت الصفة بفوائده
 وهو اقوى نوعي الواجب لا الواجب المصطلح
 عليه فليست امل **قوله** تكونه اقوى من الواجب
 اي المصطلح عليه تدبر **قوله** اي طريقها الخاوي
 اي فيستغنى وضوء وقوله وللمخرج احي
 ويبقى ما ذكر للمخرج من خلاف الشافعي لانه

لا يعني عذره عن قليل الجاسة تدبر **قوله** قبل الدعا
وهو الصحيح مقابلته انه بعده وقال بعض
الفصل لا وبالاكتفاء باحدهما يحصل اصل
السنة واجمع الفصل **قوله** من اكنيث والجناب
اكنيث جمع اكنيث وهو الكودى من اكنيث
والشياطين يروى بضم الباء وسكونها تخفيفا
ولا وحيه لا تنكار الخطايا التسكين والنت
استهتة لفظه حم بلفظ المصدر والجناب
هت انا ثم ططاوى على مرقى الفلاح **قوله**
ثم يدخل بالبري اي ويخرج باليمن عكس المسج
يبرها تدبر **قوله** ولا يكتفى قبل ان يدعوا له
الفتوة اي غلبة عن كسف الفتوة لغير ضرورة
لقول النبي صلى الله عليه وسلم كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا اراد الحاجة لم يرفع يديه
تدبر من الارض رواه الترمذي بسند حسن
قال العلامة الابياري الكنتى في شرح الجامع
الصغير محله ما لم يخف الخبيث والافق بقدر
الحاجة اه بالحرف **قوله** ثم يوسع بين رجله
ويجلس على رجله اليسرى اي لانه اشبه بالرجل
الخارج كما في الاملاء **قوله** ولا يعصم شي عليه
اسم معظم لما روى ابو داود والترمذي عن
ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا دخل الخلائع خائفة اي لان نفسه تحرم
رسول الله قال الطبري فيه دليل على وجوب
تسمية المستغني اسم الله تعالى واسم رسوله
والفرق

عنهم

والفرات اه وقال الاطهرى وكذا سائر الرسل اه
قلت وكذا اسما الملاكلة تعظام وفي المشية الافضل
اي لا يدخل الخلا وفي مكة مصحف الا اذا اضطر
وزجره ان لا ياتم بلاء اضراجه وافرغ الكوى وفي
جل الخاتم المكتوب فيه شيء من ذلك اذا جمل
قصده الى باطن كنهه قيل لا يكره والحرز او لم
قوله ولا يفكر فيما لا خير كما لفظه اي لانه محله
مستغنى عن فميد ترك ما ذكر فيه **قوله** ولا يرد
سلاما اي تراهه مطلق الكلام فيه **قوله** ولا
يشغل في عورة اي اى قاته خلاف الادب وكذا
الا ولعدم نظر احد الزوجين الى عورة الآخر
وكذا ينبغي له الستر بئذ تقطية راسه وحقن
صوته قال على رضي الله عنه من اكثر الشغل
الى سواته عوفى بالمشيكان اه ولانه ينفذ
البصر ولا داعي له **قوله** ولا يترقب في البول اي
لانه يصور لا سنان والبول غير قيد وقوله
فانه يولد الباسور راجع الى اعادة الفتوة وبوله
وجع الكبد ايضا كما روى ذلك عن لقمان الحكيم
وقوله ولا يمشط اي لا يستل انقه بالراعية الكريمة
وقوله ولا يكثر الالتفات اي لانه يورث خفة
والفعل وقوله ولا يعيب بيده خصوصا سواه
فانه قيل من اكثر منها ابتلى بالزنا وقوله ولا يرفع
بصره الى السماء اي لانه محله التفكير في ايامها
وليس هذا محله **قوله** فينسى تحفة اي لانه
مستحب له وقوله يرس فيه الماء اي لقطع الوسوسة

قوله ويؤيده انه المتبادر من كلام صاحب البداية
فختارته النوازل قال المحقق في الماشي اقول
ونص عبارة مختارات النوازل هكذا الجار اذا
يال في الما الجار فاصابه رسا شدة التوب
لا يفسده ما لم يتيقن انه بول وكذا لو لم
نجاسة في الما فانفتح منه فاصابه التوب وان
كان الما ركا يفسده هو كلامه **قوله** فان
كون ذلك هو الغالب ان هذا بيان للتأمل المذكور
كما هو ظاهر قوله وهذا هو الغرض من كلام الزبلي
وذلك حيث علل لعدم التخييس بقوله لانه
اذ لم يتقاطر منه بالعصر لا يتفصل منه شيء وانما
يبتل ما يجاوره بالندوة وذلك لا يتجسس به
اه فان الغبار البارزة كلها عادية على الخمس
فيغمرهم منه انه المعتبر في التقاطر وعدمه دون
الظاهر انه من هاتين نسخة المحقق **قوله**
والشراب ليلية والزبلي فافهم اعراض على العلامة
الخطاوي حيث قال ويحيى الشراب ليلية موافقا
للمنصوص عن بعضهم فقال ان الغيرة للخميس
المبتل فان كان بحيث لو عصر قطر تخمس الظاهر
سواء كان الظاهر لو عصر قطر اولاً وان كانت
بحيث لو عصر لم يقطر لا يتجسس الظاهر وعلمه
بان الخمس اذا كان يقطر بالعصر يكون المتفصل
الى الظاهر وقد ركبنا من النجاسة وان كانت
لا يظهر منه شيء بعصره هو كلامه **قوله** طهرنا نقلاً
العيني فيه مسابقة فان العيني لم تغلب وانما

نقير

تغير الوصف الاول الى وصف اخر كما هو ظم قوله
فيوتر في طهارة الخلف فافهم تعريف بالعلامة
الخطاوي حيث كتب ما نصه قوله والا لا
يكتامل في وجبة عدم النجاسة فانه اذا وقع
في بر فارة واخرجت قبل الانتفاخ يخرج منها
عشرون وجوباً فان **قوله** ان فيه استحالة
عيني الخرج الى الخلد ورد عليه ما اذا كانت مستحقة
وفيه ان العلة عند التخييس وجود اخر النجاسة
لا تظهر بالتأمل هو كلامه والله اعلم **قوله** وفي
الفتحة اخذ من حيث ان قصده تقييد ما في الشرع
بما يقتضيه **قوله** فقررت هذا ما في شجرة الشرح
التي كتبت عليها والا فالسنة التي بايدينا فمن
ان وهذا الاحتجاج الى تحرير شيخنا **قوله**
وستذكر ما يخالفه في الخطر والاباحة وحاصله
انه يقر عند التعارض ولا فرق في ذلك بين
الذبيحة والماتن **قوله** ويخالفه ما في الذبيحة
وغيرها ان وجه المخالفة اعتبار العلية في الثبات
على عكس ما في الشرح **قوله** الا في الاواني لغير
الوصف اي هكذا بخطه وصوابه ان يقال
الا في اواني الوضوء كما هو صريح ما ياتي له
في الخطر والاباحة فانه ذكر ان للوضوء والغسل
خلفا وهو الشتم بخلاف سائر العورة والشراب
فانه لا خلف لهما **قوله** وما ذكرنا علمات
قوله صلب رفوع صفة ثالثة كشمرفافهم
تعريف بالعلامة الخطاوي حيث قال قوله

متعسفة

صليبا اما الموجود في الساج لا يكون دليل ما ياتي في الخبي ومن
هذا علم ان قوله صلب صفة للغير والروث لا الشجر
فلا يعتبر حم ما فيه من الرطوبة اه كلامه **قوله** لا يتخس
عند اي حنيفة واي يوسه اي لانه جار كما هو ظاهر
قوله مذى اومتى اي اوودي **قوله** مع انه قلب
حقيقي اي واما ما ذكره قليس **قوله** حقيقي بل هو تقدم
حرق حقه التاخير لان متلوبه الحقيقتي بياك ولو
قال متلوب كان يعني ناك لكان اولي كما قاله العلامة
الطحاوي **قوله** والظاهر ان يجب بالحاء اقوال لا يحتاج
الي ههنا لان المراد من الوجوب الوجوب الصناعي وهو
ما اظهره خلافه في غدهم فتدبر لبهم الله
الرحمن الرحيم **قوله** **الصلوة** قوله
بواسطة الكلمة يعني ان العبد امر بالتوجه بحسبه
الى الكلمة او كنية المحشر في هاسته **قوله** لانه الساج
في كلامهم قبل ورود الشرح بالاركان المخصوصة
قال في النهي ومنه قوله الاعشى اولييد
تقول بنيت وقد قرئت مجلدا يارب حيث اي الاوصاف
عليك مثل الذي صليت فاعظمي يوما فاني جنب الارض فاعظمي
وقد قرئت جملة حالية ومرجلا اي الى القبر ومقول
القول يارب جنبه اي الاوصاف اي الامراض ومثل
يروي بالرفع على الابتداء قبل وبالنصب على الاعراض
واجاز بعض الفضلاء كونه مقولا لاصل محذوف
وادعي السهلي انه لا يصح ان يكون معناها الدعاء
لانه يستعمل في الخير والشر بل هي راجعة الى معنى
الكنو والاعطاء وشرعا الافعال المخصوصة والخلاف

الاصول

الاصول في الاطراف الدالة على العائنا الشرعية كالصلوة
والصوم اي منقولة عن معانيها الدعوية الى حقايق
شرعية ام متغيرة اي يزداد عليها قيود شرعية فتبدل
بالاول قال في النهاية وهو الظاهر لوجودها بدو
في الادبي وقيل بالثاني وانه انما زيد على الدعاء
بافي الاركان المخصوصة واطلق ابن علي الكل
وما في البحر من انها منقولة له لما في النهاية بل لا بد
الدعا لسبب من حقيقتها بناء على انه خلاف العزاة لمرة
الله الامنة **قوله** بالنسكون العظمت النائيان
في عالمي العندين اي قال في النهي ادعي ابن حيات
انما عرفان الله تدبر **قوله** وتما في النهي ونصه بعد
ما ذكر وعرض عليه بانه اشتقاق من اسم العين
وهو قليل واما التحريك فهو جهة الاتصال بين
المشتق والمشتق منه علي ان فيه مسامحة
ظاهرة اذ المشتق منه انما هو المفرد لا الجني وبانه
يلزم ان يكون ورودها بمعنى الاركان اشهر عند الروي
مع انه لم يسم في كلامهم فقتلوا عن اشهرية وعن هذا
اجاب البيضاوي بان عدم اشتقاق المعنى الاول
لا يقع في نقله عنه اه **قوله** قلت وفيه نظر لان
هذا اسم للمنع المذكور وهو محتمل لا عيار عليه فقال
قوله لان الحديث ظني فانهم قد رخص بالعلامة
الطحاوي حيث قال وانظر هل الامر لا يبيح واجب
كالقرب لا يبيح وهو هل الوجوب بالمعنى المصطلح عليه
او بمعنى الافتراض اه كلامه **قوله** وظاهرة لا يفرق
بالفصل في غير الصلاة ايضا اصله للعلامة

ولكن قال العلامة الطحاوي بعد ان نقله عنه والمنقول
 انه يجوز للمعلم ان يضربه باذن ابيه نحو ثلاث ضربات
 ضربا وسوطا سليما ولم يقتد بغير العمد واذا مات
 لزم من دينه العاقلة اهوكلامه فتأمل مع ما للمحقق
 رحم الله الجميع والله اعلم **قوله** والظاهر ان الوجوب
 بعد استكمال السبع انه اصله للعلامة الطحاوي
 ولكن قال بعده الا ان يقال ان العرق يطلع على من
 ادرك السابعة ولو يوما منها انه ابن سبع وتذايقال
 فيما بعده اهوكلامه تأمل فانه قال اصحابنا في جماعة
 انه تقديرا يكون ما ذكر هو المذهب ولكن مع منية
 الحيس له ولنفذ في بعض مع لان الزهري من الشافعية
 قال المحقق اخر الوقت والمراد باصحابنا المقتا الثلاثة
 وبالمساج من لم يدرك الامام او فتمصلان في
 المسألة قولين الحيس فقط او الضرب مع الحيس فتأمل
قوله بل يذرع فقد اوجده في السنن المنقولة من خط المؤلف
 وما كتبه نسخ الطبع من قوله وتعمل صوابه يفر بالزاي
 من التفسير وهو التاديب دون الحد كما في المصباح هو
 فرية على المؤلف من غير فرية وعادة الجهال العيب على
 ارباب الكمال كذا قرره شيخنا **قوله** وكذا عند مالك واجد
 وفي رواية وفي المختارة انه وقد نظم بعض الفضلاء
 ذلك فقال
 في حكم من ترك الصلاة وحكمه ان لم يقر بها حكم الكافر
 فاذا اقر بها وجاب فعلها فالحكم فيه للمسلم البائر
 وبه يقول الشافعي ومالك والحنبلي تسكا بالظاهر
 وابو حنيفة لا يقول بقتله ويقول بالحيس الشديد للزجر

و

والمسلمون معاوهم معصومة حتى تراق يستنير باهين
 مثل الزنا والقتل في شرطها وانظر الى ذلك الحديث السافر
 هذه امالات الائمة فكلهم رواجها ما قلته في الاخر
 واعلم ان الامامية مالكا والشافعي رضي الله تعالى
 عنهما لا يقولان بكفر المقاتل لاسلان والامام احمد
 رضي الله عنه يقول بكفره فقله عنه صاحب الواب
 والله اعلم **قوله** بل الاخص منه فافهم اعتراض
 على العلامة رجل تدبر **قوله** يكون الاذان في المسجد
 اي وفي الوقت فانه اذا اذنت خارج المسجد او الوقت
 كما لا يخفى **قوله** وانما كان عيسوي وهو الذي يشهد
 كونه من الله عليه ولم بالرسمية لكن يحضرها بالزاي
 وهو منسوب الى عيسى اليهودي الاصغراني فتدبر
قوله فافهم واعتبر بهذا الخبر من قرأه بالحنفية
 حيث نقلوا ما حكي في البحر من قوله واما غيرهم اعني
 القيسية فينبغي ان يكون مسلما بنفسه الا ان
 والله الوقت **قوله** قلت وهذا اخر ما ذكره في
 البحر لما قالوا لا يمنع الكافر من تعلم القرآن لعلة
 يهدي فافهم تدبر بالعلامة رجل والطحاوي
 حيث كتب ما ذكره صاحب البحر فتدبر **قوله** كقولك
 رجل سباني فله درهم فافهم اعتراض على
 الطحاوي حيث قال ويريد الفال ضرورة الشعر
 تدبر **قوله** وسكت عن يقية محتررات فيود الصلاة
 الانسب وسكت عن ذكر يقية انه تدبر والزكاة
 سقطت من قلة لفظة ولا الزكاة كما هو ظاهر
 من الشئ الموجودة سبختا **قوله** كما هو متفق

بالمحشيين

فافهم اعراض على العلامة العظمى اوى حيث نظري
 احكام الجمع بين المولى المذكورين فتدبر **ابغيبوه**
 الشفق كذا اوجيد في النسخ وضوايه بغيره
 الشمس لانه موضوع المسألة وينادي عليه باعلا
 صوت **قوله** ورجوعها فان صريح راجع الى الشمس
 كما لا يخفى **قوله** وهذا قول من ثلاثة وعشرين قولا
 مذكوره في الوهبانية وشرحها الذي رايته في شرح
 الوهبانية لابن الشحنة انها عسرون فقط وبه
 موضعها اولها العصر وهو ارجح الاقوال عندنا وتل
 الطحاوي في شرح الاثرانية المذهب وهو قول كثير
 من الصحابة رضي الله عنهم والاحاديث الصحيحة
 الصريحة في العمى بين وغيرها شاهد له وتوبه
 ما رواه الجماعة من الوعيد لتاثرنا فيها انها
 الصبح قال ورجحه طائفة من السافقة لانهما بين تاريتي
 وليستين اه وفي شرح المنية وهو قول مالك فانها
 انها العصر والصبح في اليوم مال ماله ولم يذكر له
 رابعها انها الصلوات الخمس المروضة فتكون اللام
 الخمس قال وهذا غير ظم بل هي كالمركب كما لا يخفى
 لكن هذا ذهني وذلك ذكرى خامسها انها واحدة
 من الخمس مبهمة اخفيت كليله القدر وساعة
 الحجة للمحيط على كل سادسها انها الظهر تكونها
 وسط النهار ورواه القدوري عن ابي حنيفة
 وهو قول زفر والسافقي في قوله الاخير سابقا
 انها المغرب لانها بين ليليتين ونهاريتين تاسمها
 انها العشا لكن نهارين جهريتين تاسمها انها العشا
 والصبح

وليستين

والصبح ما وهو محكي عن ابي الدرداء رضي الله عنه
 ولم يعلل عارضها انها النمرة قال واستضعف المع
 وجه الحادي عشر انها صلاة الخوف في الغزاة
 بقية الصلوات الباقية عشرتها اجمعة ككثرة فضائلها
 وشرورها الثالث عشر انها الجماعة ولم يعلل الرابع
 عشر انها صلاة الضحى قال وذكرها الحافظ الد
 مياطي واستدل عليها الخامس عشر انها الوتر قال
 وتلو اختار السخاوي السادس عشر انها صلاة الاخي
 قال ونقله الدمي عن بعضهم عن بعض الزوج
 واستدل عليه السابع عشر انها يوم الجمعة الثامن
 عشر انها الظهر في سائر الايام التاسع عشر انها
 المتوسط قال وفيه ثلاثة اقوال المتوسط في المدة
 او في المحل او في الفضيلة اذ وسط كل شيء افضل
 ثم قال وقد قرأت بخط شيخنا العلامة سعد الدين
 ابن البري رحمه الله واخبرني عنه به الثقة بالنظر
 فيما يحتمل التأويل في المتوسط ان يكون حريصا
 على ان يجعل كل صلاة وسطى بان يكون كما مله
 بين كائنتين اذ بحيث لا يجعل في شيء منها نقص ولا
 قصور بقوات واخت او سنة او مسجد او ادب فتصير
 كل صلاة وسطى بها لما في نفسها واكتناوتها بانكوا مل
 قمت الاقوال عشرين اه ولم يذكر خلافتها فالنحر
 ما نقله الحنفية **قوله** فليس ارجح رجحي اقول انما تركه لانه
 ذكره ههنا في غير محله وعد الوتر هنا لانه موضوع الخلاف
 يعني ان ظاهره انه ذكر مسقطات النسيان وتذكروا
 صلاة فقط على غير وضوء وهو كذا لان المسقط

للترتيب واحد من اربعة امور اذا مناق الوقت او منسية
 الحاشية او فاقته اعتقادية بخروج وقت السادسة
 او ظن ظنا معتبرا كالذكر المذكور وهذا ذكره الزبيدي
 وجزم به فالمرور ولكن جملته في البحر المحتمل بالنسيات
 وقال انه ليس مستطاعا ابعاد ما يتوهم كما نيات في
 قضا النوايت فتدبر فان ناسيا سقط الترتيب
 اي بينه وبين النسيات لان الترتيب المعلوم لا يستقط
 الا بقوات سنت صلوات اعتقادية كما علمت تدبر **قوله**
 اعتبار اكل جزء زمانه فانهم ترضى بالعلامة المحطاه
 وحل حيث لم يسلك هذا المسلك فتأمل **قوله** وجواز
 بالجر عطفنا على ثبوت الجور في وقوله وانتقال الدليل
 مبتدأ وقوله على الشيء متعلق بالدليل وقوله لا يكره
 خبر الجبته او الصبر فيه عايد عليه وقوله انتقام مقبول
 يستلزم ومنه الجور عايد على الشيء وقوله لجواز غلظة
 لقوله لا يستلزم وقوله وهو عايد على قوله دليل اخر
 وقوله وما روى معطوف على قوله ما نواطات وقوله
 وكذا قال صلى الله عليه وسلم معطوف عليه ايضا
 افاده في الباشي قوله فيه انما قاسمه الجار والمجرور
 متعلق بقوله رجع كما هو ظن **قوله** وخارجها هتئا وجد
 في السنة والاصوب خارجا الى الوقت كما لا يخفى **قوله** انه
 لم يذكر حديث الرجل لينقيس عليه مسالكتنا اقول
 هذا بناء على ما فهمه من ان الصبر في قول النكاح
 السابق وقصر عليه عايد الى العصر المذكور قبله وليس
 هو عايد الى حديث الدجال قلت وهو الظن فتأمل
قوله في نقله في الحلية عن المتولى اعني علما ائمة **قوله**
 وقوله

في كتاب

وقوله عنه منبه عايد الى الامام الشافعي تامل **قوله**
 على شيء ما اجتمعوا على التوقيف اقول ما هذه يعني
 مثل والمعنى على شيء مثل اجتماعهم على التوقيف **قوله**
 فتأمل **قوله** ولو خيلنا والنظر اقول يقرأ على صيغة اليقين
 للمجهول والواو بمعنى مع والمعنى ولو اتركنا من قبل
 الشارع مع النظر لكات تحمل الصلوات اذ تامل **قوله** وفي
 الظهيرية ان اسكنه اطلالة النظر اقول مراده بهذا
 تفسير ما ذكره الشافعي وليس هو قول اخر كما قد يترحم
 فتدبر **قوله** نعم لو غلب على ظنه تفويت الصبح لا يحل
 لانه اذا كان في وسعه ان يدفعه كما لا يخفى **قوله**
 فان فاق كذا في الشيخ وصوابه فان افاق بالتميز كما وجد
 في نسخ الشرح المتداولة وكتب اللغة والله اعلم **قوله**
 والي حصلها هي فضلية التحميل عند خوف الغوات
 على التأخير فانهم وتامل فيه ترفيق بالعلامة المحطاه
 حيث كتب على قول الشرح فانه الافضل مانصه اي
 المخاد من حديث الصحيحين المتقدم كذا في البحر والذى
 يظهر ان هذا الحديث محمول على الواثق بدليل الحديث
 الاخر وهو ما ذكر في البحر من رواية الترمذي من حديث
 منكم ان لا يسيب قط من اخر الليل فليوتر اوله ومن
 طبع منكم ان يوتر في اخر الليل فليوتر من اخر الليل فكانت
 الافضل في حق غير الطاع تحمله لهذا الحديث فان
 انفتحت استيفاضه في نادر الاوقات اخر الليل لا تنوته
 الافضلية وما يدرك على ذلك ما نقله الترمذي عن
 الامام قاضي خات من انه اذا لم يثق فالتحميل افضل
 مطلقا فليأمل اه كلامه والله اعلم **قوله** اذا كانت

عدلا صدقة اي جاز له تصديقه **قوله** ليس صلاة
 حقيقة فانهم اعترضوا على العلامة في فقط قامت
 العلامة على طلوي لم يترخص لذلك فتدبر قوله الحق
 يحمل فيها المطلقة على المعيد كما يعلم من كتب الاصول
 وذلك لان من جملة شروط التعارض ان يتحقق
 كل من الحدين في الصحة وهو غير موجود ههنا
 كما لا يخفى **قوله** مما ذكره الشافعية انه ههنا في
 التسعة و صوابه في ذكره وهو مستأخر **قوله** لا يثبت
 فهو معيد وقول شيخنا انه معطوف على علم ان
 وعلم مما ذكره الشافعية ايضا انه لا يساعده
 قوله ولو معيد كما لا يخفى **قوله** وكذا رواية استثنى
 يوم الجمعة غريب اي رواه او فقط كما ذكر في محله
 تدبر **قوله** ولا يخفى ان كلام الشافعية على الاول
 لا الثاني فانهم لم يترخصوا بالعلامة في اول
 الخطاوي فلم يترخص له فتدبر **قوله** وما ذكره في
 التمرحيم لبعض الطلبة مدكور مع جوابه في شرح
 المسئلة وغيره اقول قد راجعت في هذا العمل كلام
 الشافعية الكبير والصغير للعلامة البرهان في علم
 فيه ثم راجعت ثم المسئلة للعلامة ابن امير حاج ايضا
 ولم اجد ونص ما في التمرحيم فيها في بعض يومه
 لان غرضه في هذا الوقت غير جاز لما ان ثبتت
 في الذمة كما لا اذ لا نقص في نفس الوقت بل في
 المعقول فيه الات بجملة ذلك النقص لو ادي فيه
 العصر ضروري للترتيب فاذا لم يوجد الادافيه ولم يوجد
 النقص الضروري وهو في نفسه كامل فيثبت

المنقول

في

في ذمة كذلك وبهذا خرج الجواب عن الواسع الكافر
 وقت الاصغر ولم يوجد فانه ينبغي ان يجوز قصاره
 في ذلك الوقت لانه اياه كذا وجب لكنه لا يجوز
 لما علمت وهذا التمرير علمت انه لو صلى الظهر ثم
 استرحى غريبتاها بنفسها عجزه بعض الطلبة
 وهو سجه وذلك لانه لو ان كانت تقرر في ذمة
 كاملة فلا بد من في الناقص اه وقوله صلى الظهر
 اي في وقتها وقوله ثم استرحى فيها بان اطلال القراءة او
 التيسر في ادايه المذكور ثم رأت في ذلك الجواب في شرح
 الكبير في فصل ما يكره فعله في الصلاة ونصه **قوله**
 بالنصوص المأهية اي القاطعة والجازرة تدبر
قوله ولا يصح الادافيه اي لانه متى حكم على ان الوقت
 هو سبب الوجوب لزمه صحة الادافيه ضرورة كما
 لا يخفى **قوله** بلا كراهة اصلا في الاول اقول هذا
 موافق لما ذكره الشافعية من التحفة كما هو ظ **قوله** في مع
 وجوب القطع والقضاء اي في اليواني فقط كما يعلم
 مما سيذكره الشافعية بعد فتدبر **قوله** هل يكون داخل
 في الصلاة فغلام لا تنعقد اصلا في اقول لا وجه
 للترديد والاستظهار فقد صرح العلامة الشافعية
 في شرح الصغير المسمى بمراقي الفلاح في باب المعيدين
 بانها تكون نفلا حراما ويعلم من قوله رحمه الله وسيره
 في بارها اي افاده شيخنا كامل **قوله** وقول الزيلي والافضل
 ان يقضي في غيره ضعيف اي والقول القوي فاذا ذكره
 من وجوب القطع والقضاء تدبر **قوله** لان وقوعه
 في التطوع بعد الفجر لا عن قصد اي ولما وقع

وجوبه في الاول

فيه قبله فهو مقصود بلا شك والمنازعة فيه مكابرة
وقوله ولا يؤمنون عن سنة العز على الامم وهذا
مخلاف ما لو تأكد بركتي بقلبي بقا الدليل فتبين
انما بعد العز فانما يؤمنون عن السنة على الجميع
كما سيذكره المحقق قريبا فتبينه **قوله** الا ان يقال
انه مقتد ببعض الظاهر انه بعيد مع انه هو
المستقي عندك لانه اصوب من الحكم عليه بالسهر
كما فعل الرحمتي رحمة الله عليه **قوله** متعلق
بقوله وكوه هذا صريح في ان اتوا في مقولة ولو
سنة العز من كلام الشرح بامل **قوله** ان الصحيح للمع
عدم اشتراطه ان قال سيحتمل الذي يظهر من الشرح
ان التبريع المذكور مبني على القول باشتراط سنة
التي حتى تظهر المبالغة فيه لانه كرمضان خرف
لا يستغفره كما لا يخفى **قوله** وخطبة ختم القرآن قائم
تقرين بالعلامة المحطوكة وحل ونص الثاني
قوله وسينجي ابا عسراي في باب العبدن وهي خطبة
جمعة وفطر واعي وثلاثة خطب **قوله** وختم ونكاح
واستسقا وكسوف وفي كلامه نظير من وجوه الاول
ان قوله خروج امام من الحج لا يناسب خطبة النكاح
وخطبة ختم القرآن الثاني ان قوله الي تمام الصلاة
لا يناسب الا خطبة الجمعة وعرفة اذ لا صلاة بعد
غيرها الثالث ان خطبة الكسوف مذهب الشافعي
وخطبة الاستسقا مذهب الصابئين وعند الامام
هي ثمانية فقط الرابع انه يقتضي كراهة التفرق
هاتين الخطبتين عند الامام مع انها غير مشروعتين

المتقين

عنه

عنه وهذا الوجه لازم لما قبله انه بتعليل زيادة
ونص الاول بعد ان تغل ما ذكر وعين ان الامام يقول
بالكراهة لمراعاة الخلاف وقد بينت الشرح في ذلك صاحب
العز وفيه ان خطبة النكاح مندوبة وفي المحتجب الخطبة
لسائرهما واجبا **قوله** ابو السعودي انه بالحق فدير
قوله اي قيد الغايبة التي لا تترك حال الخطبة وذلك
يجب لو صلاها بعد فراغ الامام من الخطبة لا يدرك
الجمعة والتقييد المذكور مأخوذ من الحاشية ونصها
رجل تذكر يوم الجمعة والامام في الخطبة انه لم يصل
العز فانه يقوم ويصلي العز ولا يستمع الخطبة لانه
لو استمع وقضى العز بعدها تنقوت الجمعة اه وفي
الحاشية ما يوافق ونصه واما قصدا الترافيق وسائر
الواجبات كصلاة الجنازة وسجدة التلاوة وما نذر
فها من الصلوات او صلاها الركن فيها من التوافر
تكم ايط في ثلاثة اوقات منها حالة الخطبة وقيل صلاة
الغرب وحين شئ الامام في صلاة الجماعة الا انقصا
لصاحب الترتيب ولا بأس بها في غيرها من هذه
الاقوات اه ولكن قال العلامة المحقق اسمعيل حياح
في شرح المسنة ولو قال قائل الظاهر كراهة الغايبة
الواجبة الترتيب ارضا لما تقدم من ان كراهة الصلاة
وكونها في هذا الوقت لما في الاستقلال بذلك من الاخلا
بالاستماع الواجب وهذا المعنى يستوي فيه الغايبة
المذكورة وغيرها بما تقدم غايبة انه في استقلاله بالثانية
المذكورة في هذا الوقت معذور وذلك غير مستقط
لكراهة كما قلتم في اداء يومه عند الغروب واث

الاستماع

كانت الكراهة ثمة لمعنى في الوقت وهذا المعنى في غيره
 وهو ما ذكرنا لوجوده فيه لم يكن بعينه والله اعلم
 تنبيه وكما تكرر صلاة الجنازة في هذه الحالة لحافز
 الخطبة تكرر لغيره ممن يجب عليه الجمعة ففي فتاوى
 الجمعة وتكرر صلاة الجنازة والامام يحط بلامت
 الواجب السمي الى الجمعة وفيها تركه او تاخيره افاد
 هذا كله في الشرح المذكور والله الوقت **قوله** وكان
 غير محال لصف بلا حائل اي فلا كراهة وام
 كانت غير محال طمع وجود الحائل فلا كراهة ايضا
 فلو كانت محال طاله بلا حائل ثبت الكراهة وكذا
 ان كانت محال طاله مع الحائل ان وجد الاستسياه على
 الصلوات والا فلا كراهة ولا يلزم من عدم وجود الحائل
 عدم وجود الحائل كما لا يخفى وهذا التقسيم بالنظر
 لقوله بلا حائل فليست مل **قوله** وقضى قيل زوال
 يومها فاما اذا قضى بعد زوال يومها فلا تقضى
 املا كما هو **قوله** كما لو تنفل ثم خرج الخطيب
 اي فانه يتم شفعيا على في محله **قوله** لكن الذي
 حرم به في سنة النبأ انه يصلي سنة الغريب انه اقول
 وحرم بالكراهة العلامة المحقق ابن اسحاق ساء
 المسنة ونصه ومنها اي من كراهة الصلاة ما بين
 صلاة تجمع بمرقات ومنها ما بين صلاتي الجمعة بمر
 فقد بطلت كلك اهل المذهب على انه لا يتنفل
 بين صلاتي الجمع بمرقات والمزودة اما ما كان او ما
 يوما حتى بالسنة كما صرح به الثقة هو المراد منه
 فليست مل **قوله** وانما نص عليها الوقوع التنصيص
 عليها

ما هو صحيح به
 في محله صحيح

عليها بخصوصها في الاحاديث افاده في الحلية
 فافهم لعله اعترض على العلامة الطحاوي ونصه
 قوله وكل ما يشغل باله عن افعالها بفتح الف
 المعجمة والياء القلب وذلك لانه يكون سببا في
 تنسيات البعض او زيادته اه كلامه **قوله** عطف لازم
 على ملزوم فانهم لعله اعترض على العلامة الطحاوي
 حيث قال والاحتمال في التركيب انه يقول بعد قوله
 ونزول لغة وعند ما يشغل باله ليول وعونه ثم يذكر
 ما ذكره لان ذكر الجمل وبعد الغفلة وقع في النفس فان
 بعضه حل اه كلامه والله اعلم **قوله** والمراد هنا
 ثلاثة وثلاثون اي يعق الخطيب كسرا مع حذف قوله
 وبعدهما والافى اربعة وثلاثون كما يعلم من قوله
 حل والطحاوي ولو اعتبر ما بعد صلاتي كرفة وبقا
 الاوقات المستحبة للصلوات كعابل الاسفار في
 الصبح ومقابل الايراد في ظهر الصيف تنزل على ذلك اه
 كلامهما فليست مل قوله لاقى التاخير فقط فانهم اعترض
 على من قال من المحسن ان الكراهة في التاخير فقط
 وقد سبقنا على القائل فليست مل فتذكر **قوله** كثر
 كعبه قال المحسن في الهامش اقول قد عمد الحديث الذي
 نجم الدين الطرسوسي في منظومته القوايد فقال في السو
 احمد حين البش عن الصلاة في بيعا تعتبر معاطن الجمال
 ثم معتبر عزيلة طريق ثم مجزرة وفوق بيت الله والمام
 واحمد لله على التمام **قوله** وفيه نظر قال المحسن في الهامش
 لعل وجهه ان الاسحالة عنه نامطرة فتأمل **قوله** ذكره
 السبعة في الحاوي القدسي اقول هذا بنا على قوله

وارض مفضولة والمغير لو من روعة واحد واخر السبعة
قوله وصحرا بلا ستره بار والافني اكثر من ذلك
 كالا يحق **قوله** والعشا جمع قال المحسن في الهاشم
 هو اسم للمزدلفة اه
الاذان
 قوله بنا على ما دلوا الا حصل فيه اي في العيد
 من انه لبيان الواقع لا للاحتراز والالزام انه
 لو اذن لنفسه ان وقته **قوله** فقامه بلا الاخير
 للبي عليه افضل الصلاة والسلام وذلك
 بعد ان تعلمه من الملك النازل كالا يحق **قوله**
 وذكر القصة بتمامها الجلي عن السراج اقول
 وحاصل المقام ان النسيب الاصل حصول
 المشقة بسبب عدم ضبط وقت الصلاة
 عليه الصلاة والسلام وذلك انه صلى
 الله عليه وسلم لما قدم المدينة كان يوم
 الصلاة تارة وليلتها اخرى وبعض القضاة
 كان يبادر حرصا على الصلاة مع النبي
 صلى الله عليه وسلم فيقوم بعضه
 صده وبعضهم يستعمل ذلك عن المبادرة لقن
 التأخير فتشاوروا في ان ينصبوا علامة
 يعرفون بها وقت صلاة النبي صلى الله عليه
 وسلم ليلا فيقوم الجماعة فقال بعضهم
 يفرق الناقوس فقال صلى الله عليه وسلم
 هو للتصاري وقال بعضهم الشهور والفرق
 البوق فقال صلى الله عليه وسلم هو لليهود
 وقال بعضهم يفرق الدق فقال صلى الله عليه

جمع ما به

وسلم

وسلم هو للروم وقال بعضهم نو قد نارا فقال
 صلى الله عليه وسلم ذاك للمجوس وقال بعضهم
 تنصب راية فاذا راحها الناس علم بعضهم
 بعضا فلم يجبه صلى الله عليه وسلم ذلك فلم تنطق
 اراوهم على شيء فقام رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مهتما قال عبيد الله بن زيد فبت مهتما
 بالاهتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فبينما انا بين النائم والمقظان اذا تأخى
 ان وعليه نوبان اخفرت فقام علي حذر
 حيا يط اي قطعة حيايط وسيد نا قوس فقلت
 استعيني هذا فقال ما تصنع به فقلت نظرب
 به عنقه صلاتنا فقال افلا ادلك على ما هو
 خير منه فقلت بلى فاستعيل العبد قايما
 وقال الله اكبر حتى ختم الاذان ثم مكث بهنهة
 ثم قام فقال مثل مقالته الاولى وقال في آخره
 قد قامت الصلاة مرتين قال عبيد الله بن
 زيد فضيت الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاخبرته بذلك فقال رويحق الوعا
 على بلال فاشرا اندي منك صوتا فالبتهربا
 عليه فقام علي اعلى سطح بالمدينة فجعل يوزن
 فسمعهم عمر رضي الله عنه وهو في بيته
 فاقبل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في ازاره رول فقال يا رسول الله والذي
 بعثك بالحق نبيا لقد رايت مثل ما راك
 الا انه سبقتي فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم فله الحمد وانه لا ثبت وروي ان شعبة من
الصحابه راوا تلك الرواية في تلك الليلة واختلف
في هذا الملك فقيل جبريل وقيل غيره وثبت الاذان
بامر صلى الله عليه وسلم واما الرواية فنسب
على انه يحتمل متاركة الوحي لما ورويه ما روي
ان عمر لما راى الاذان حيا بالخبره النبي صلى الله
عليه وسلم فوجد الوحي قد سبقه بذلك وقيل انما
ثبت بتعلم جبريل ليلة الاسباء حين صلى عليه
الصلوة والسلام بالانبياء والملائكة اهاما
وانما لم يهر به صلى الله عليه وسلم الا بعد
هذه الرواية لظن ان ذلك مخصوصه بتلك
الصلوة ولو كالا قامة من خصها بعض هذه
الامة وما يروى ان ادم لما نزل الارض لم يوحى
فنادى جبريل بالاذان لايتا في الخصوصية
لان المراد خصوصية للصلوة وفي الدرة
المستقيمة اول من احدث اذان النبي صلى الله
عليه وسلم واول ما زيد في الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد الاذان على
البنارة في زمن حاجي ابن الاسود في شعبات
ابن حنبل بن محمد بن قلاوون بامر المختب
نجم الدين الظنبري وذلك في شعبات سنة
احمدي وتسعين وسبعمائة كذا في الاوائل للشيخ
والصواب من الاقوال انها بدعة حسنة
وكذا شيخ المروزي في الثلث الاخير من
الليل وحكي بعض المالكية فيه خلافا

يعفهم

بعضهم منع ذلك افاده في الزهر كذا في
حاشية العلامة الطحاوي على مرقاة
الفلاح فتدبر **قوله** واثبات كات في كراهية اذانه
لغيره كلام كما سيايت فافهم تعريف بالعلامة
الطحاوي حيث كتبت ما لفظه قوله
للرجال فلا يطلب من النساء والصبيات
او كلامه **قوله** وفي حاشية البحر المحرر اذ
رايت في كتب الشافعية انه قد بين الاذان
لفرض الصلاة ان قال المحقق في الهمام واليعفهم
شأن الاذان ليست قد دخلتهم في نظم شعر فنت
يعفهم انتقفا فرض الصلاة وفي اذان الصغير
وفي وقت الحريت والحرب الذي وقعا خلف
المسافر والعللان ان ظهرت فاحفظ لسنة
من اللذين قد شرعا قلت ويزاد اربعة نغماتها
وزيد اربعة ذوات او غصية مسافر صل في قصر
ومن شرعا الله بالحرف **قوله** كما ذكره الزيلعي اه
عرفا فهم تعريف بالعلامة الطحاوي حيث
قال ما نصه قوله كعبه ادخلت الكاف الورد
والختارة والكسوف والاستسقاء والراوى
والنستى الرواية بحر والاولى حذف الورد
لان الاذان له وللعبس كما بقى عليه بعد
اه كلامه فتدبر **قوله** فيكون الاذان غنقه
ثلاث عشرة كلمة اي مع عد لاله الا الله كلمة
تدبر **قوله** وهو الواو فافهم اعتراض على العلامة
الطحاوي حيث تقييد العلامة الكلبى فيما

قال ونصه قوله اي تقني يجوز نصبه ورفعته لكن المتقني
هنا الثاني لعدم رسمه باللائ ورفعه ابتاع لمحل لا مع
رسمها وورد عليه ان المتقني المرد من ال تخذف ياره في
الرسم كما لو قف اذا كانت مرفوعة او مجزولة قلت
قوله لكن المتقني هنا الثاني فيه نظر فانه ما المانع ان يكون
تفسير العنقظ الحن والمفسر على طبق المفسر في البناء على
الفقه ولا مسطرة على لغة تقني تقدير اياه بكلامه فتدبر
قوله في الاوائل والاواخر اي اوله واخره قالوا وبعب
اذا لم يوظف تدبر قوله كذا في الثاني فانهم اعترضوا على العلامة
المخطاوي حيث قال بانصه قوله فاذنه به احسن لاجبه
للمتراجعه كلامه **قوله** وان الاذان المذكورة في السنة منها كذا
بخطه وصوابه وان الاقامة المذكورة في السنة منه كما يدل له
قوله كما ياتي شيخنا اقول لا يجزى ان المشبه به اقوى من
المشبه غالبا فينادى المتقني ان الاذان المذكورة في الاقامة
فنعناه السمع بقوله فيما مر وانه التمرين علم ان قول المحشم
وان الاذان المذكورة اعطف على قوله فيقيد به ليلا يرد عليه
في فتدبره فانه دقيق جدا والله اعلم **قوله** وقول عمر
لوله الخليفة لا اذنت اقول المحفوظ لولا الخلافة ولكن في
القائمة الخليفة بكسر الخاء واللام المستثة الخلافة
فالروايات سرادفها على معنى واحد اه فتدبر **قوله** لان
السنة ان يعتم الموزن فانهم قوه من اقول لكن هي اى الاقامة
وانظر هو هي افضل والا امامه آه كلامه وفيه ترميض
بالعلامة المخطاوي ايضا حيث نقل ما ذكره وقال بعده
وقد يقال انها افضل من الامامة وذلك لانه قد جرى
الحلاق في اعنلية الاذان على الامامة فقبل است

الامامة

بالعلامة
الحلي ونصه
مع وضع

الامامة افضل منه والاقامة افضل من الاذان اتفاقا
فتكون افضل من الامامة اما على القول بان الاذان افضل
من الامامة فخطا واما على مقابله فلابد لا يجري في الاقامة
لكونها افضل من الاذان فليس كل ما جرى على الاذان
يجري عليها ككلامه بالحرف **قوله** وقامه في الشهر حاصله
التوقيف بين ما في العتايي الظهيرية من عدم الاعادة
وبين ما في العتايي الثانية والمخط من الاعادة فتدبر
قوله لعل المحيط الاحسن ان يستعمل هذا بناء
على ان ترك الافضل مذكور تنها وقيل لا اراهه لو قد
سبق فتدبره **قوله** لانه استغنى عن الاستغناء على
لعله لا ينبغي لاحد ان **قوله** على قول يوسف فانهم ترضى
بالعلامة المخطاوي كما حيث اقرض على ما لعنقه قوله
ويؤيد اي الموزن ويكره من غيره ذكره الشيخ في كلامه
قوله فتدبره في رواية الحسن الغفيري في قوله فسر راجع
الى التثنية المعلوم من قوله ويؤيد بين الاذان است
ان تدبره **قوله** بين العتايي ليلة الجمعة والاثنين هو كذلك
الذي في بعض بلاد الشام كدمستق وطرابلس وبيت
المقدس وفي بلدتنا بالبصرة لم يوجب ما ذكر ليلة الاثنين
بل يوجب بين الاثنين ليلة الجمعة وقبل العصر من ذلك
يسير من يوم الخميس ثم يعقبه **قوله** ولا اعلم بهذا
في غير بلدتنا فتدبر **قوله** وعليه ما في العتايي فليتامر
اي حسن الكلام المذكور قال شيخنا وهو حقيقة ذلك
تدبر **قوله** في قصايه صلى الله عليه وسلم اي حين شغله
الكسار عن اربع صلوات الظهر والعصر والمغرب والمشا وقوله مع
يوم الحندق هو يوم الاحزاب وكانت في السنة الرابعة

قوله مع

بالاذان مع

من البرق كذا في الامداد فتدبر **قوله** والفرق بينه وبين
 الجمع بمزج لغة لا يجني وهو ان وقتها اي صلاة
 المغرب لم تدخل بعد كما تعلم من قوله عليه الصلاة
 والسلام لا عرايب حتى يسأله الصلاة امامك
 وسياتي في محله فتدبر **قوله** فان قوله غير مقبول في
 الاور الدينية اقول هذا بناء على كراهة اذانه
 علي خلاف ظاهر الرواية تدبر **قوله** والراكب اي في
 غير السفر كما علم ذلك تنبيه **قوله** لانه المودع
 فهو المعتم بسرها كما ياتي فافهم تقريب بالعلامة
 الطحاوي حيث كتب مانعه قوله لموت مودع
 المناسب زيادة ومقيم اه كلامه تدبر **قوله** كالجني
 والمعق اه فافهم تقريب بالمعنى بالنظر
 لحسن حل الكلام فقط تامل **قوله** ولذا غير ع
 الش بالمرأه علة لقوله بخلاف الصبي الماقل
 وقوله فان بعض الرجال قد يشبه صوت صوت
 اخ علة لقوله لانه قريب من الرجال كما هو ظاهر
 تدبر **قوله** اوصي بعقل لا بكره هذا مبني على القول
 بكراهة اذانه وعدم قبول قوله في الديارات
 لكنه خلاف ظاهر الرواية كما سبق فتدبر قوله
 بل كل منه اي بل المقصود كل منه ان تامل **قوله** وان
 كانت صلاته في اخر الوقت تامل قال شيخنا
 تاملنا قوجيدناه **قوله** يمكن من الظهور بتدبر **قوله**
 وقد صلى في المسجد اقول يقرأ العظماء صلى بصفة
 المبني لا المحمول كما هو ظاهر **قوله** وعن ابي حنيفة
 لو كانت الجماعة اكثر من ثلاثة يكره التكرار والا فلا
 اقول

اقول والمراد بالجماعة الجماعة الثانية كالا يخفى **قوله** الاولى
 حذفه لما علمت انه الا فضل فانهم تقرض بالعلامة
 الطحاوي حيث كتب مانعه قوله فلا تباين بذلك
 اي بتكرره الجماعة فيه باذان واقامة ولا فاد بلا
 باين بذلك اي بتكرره الجماعة فيه ان الاولي
 عدمه اه كلامه تدبر **قوله** لم اره فيها وانما ذكره في
 السراج قلت وهما المولف واحد تدبر **قوله** بان كل
 واحد ذكر اي كل واحد من الاذان والاقامة
 ذكر انه تدبر **قوله** يخرج علي قوله كما لا يخفى صبر
 قوله راجع الى قول الامام الطحاوي فتدبر **قوله**
 وقد سالت شيخنا الاخ **قوله** به اخاه العلامة
 الشيخ زين ابن عتيق صاحب البحر الرائق اذانه
 في التامش **قوله** فلا يلزم شي من الجذورين هما
 قرات صلاة الجماعة وتكرارها في المسجد تدبر قوله
 اي خطية كانت ظاهرة ولو كانت مندوبة كخطبة النكاح
 فتامل **قوله** احدا مما ياتي اي في الشرح قوله وهو ظم
 الحديث اي فانه مطلق وقوله الان يقال ان ال
 فيه للقرء اي والمهور الصلوات الخمس فتدبر وقوله
 وقد راينا من مشايخ السلولك **قوله** ان السالكين
 بالله تعالى وهم الصوفية **قوله** فن سأل الله لي
 الوسيلة حلت له الشفاعة والعلم ان من هذه
 المتزلة تنقسم جميع الجنات وهي في جنه عدن
 دار المقام ولما شعبة في كل جنه من الجنات
 من تلك الشعبة يظهر محمد صلى الله عليه وسلم
 لاهل تلك الجنة وهي في كل جنه اعظم منزلة فيها

المراد بهم السادة الصوفية نفعا
 انه كبراهم العلية وهو بفتح الهمزة
 مصدر شكا وهو العمل بالطريقه
 الموصلة الى الله تعالى وقال يوفي
 العارفين هو الوصول في الحضر
 العنسية او العمل للدخول
 كما في المعنى الوارد شرح مرتبة
 سيدي خلد اعني

جعلنا الله من الغايرين شفاعته ومجاورته في دار
كرامته افاد في الابداد والله اعلم **قوله** كما قرناه
ايضا فانهم قرئوا بالعلامة الطحاوي
حيث قال قول اجاب بما لمشي هو مشكل لانه
لزم عليه لزوم الاداء في اول الوقت وفي المسجد
نرا هو كلامه **قوله** لما علمت ان الحلواني قابل بينها
باللسان فانهم اعترضوا على العلامة الطحاوي
حيث قال قوله وعليه فيقطع قراءة القرآن ان
حمل على المذهب الحق مراعاة للمقول بوجوب الاجابة
باللسان وان حمل على الوجوب لا يظهر هو كلامه
قوله فلا ينافي قوله وقيل لا فانهم قرئوا بالعلامة
ول فقط واما العلامة الطحاوي فقد كتبت
مانصه قوله وقيل لا ينافي حكاية الاجماع على
نذب الاحادية بل المتفق على نفي الوجوب هو كلامه
قوله لولا انك لم تدرى لاديت هو بكسر الخاء واللام
المستقيمة الخلافة كما قدمناه قريبا عن القايوس
تذكر باب شروط الصلاة **قوله** والوقت اقول
وهو شرط انعقاد ايضا كما افاده الله رحمه الله
بقائه **قوله** وحالة البقاء اي ويجمع ايضا في حالة
البقاء هذا فنرى كلامه **قوله** لزمه انما دها اي
لرفضها بما ذكرنا من **قوله** ولعل الفقهاء وقعوا على
تفسيره بذلك اي في كتب اللغة تدبر **قوله**
وقوع في الشهر ههنا وهم قاجتنبه اي حيث
قال وهي جمع شرط محال ليعين العلامة لغة
وحده ما يتوقف عليه وجود الشيء وليس دخلا

باب شروط الصلاة

فيه

فيه ولم يقل شرايط لانها جمع شريعة او كلامه **قوله**
فكان عليه ان يزيد ولا يوترقه ولا يوصل اليه
في الجملة وتوثرية قوله ولا يتوقف كما يوحى من
كلامه لفنسد الشرح كما هو ظن تأمل **قوله** لا اجل
تحصيل الطهارة اي لا يكونه الغلط تدبر **قوله** اي وكشف
وقلة وخفة اي لا يبعد حاملا للنجاسة كما ذكره
ابو السعود وغيره بخلاف المسمى كما في القيساني
ينبغي لومس نحو حايط نجس بيايس في الصلاة
لا يضر لانه لا يبعد حاملا للنجس فتدبر **قوله** لا يجوز
اي ليس المحل **قوله** لا يمنع صلاة مطلقا اي لا يمنع
صلاة الحامل مطلقا سوا كانت يستمسك بنفسه
اولا فتدبر **قوله** لان نجاسته حكمية فانهم ترفعون
بالعلامة حل رحمه الله بقا في المدعى لما ذكر
تدبر **قوله** صبار ثم نادى الحج بالضم وبالحاء المهملة
خالص كل شيء وصفرة البيض كالحية او ما في البيض
كله او قاسوس كفا في التامش **قوله** مضمومة هكذا
بخطه بالهناد المعجمة وصوابه بالصاد المهملة
اي مستدودة بالهمزة بالكسر كما يوحى من القايوس
افاده بعض الفضلاء تدبر **قوله** وافادانه لو كانت
تقع بياض على الارض نجسة عند السجود لا
يضر اي اذا لم يصنع عليها غصنوا مما تشترط له
الطهارة اخذنا ما تيسر بيا تدبر **قوله** اي كما اذا
سجد على كفة وكنت نجاسة اي فيبعد حاملا لها
حيث كانت الكفة متصلة به كما لا يخفى **قوله**
فليس فيه تصحيح لخلاف ما ههنا فانهم ترفعون

بالعلامة المطاوي حيث كتب ما نصه **قوله** علي
الجميع يحالف ما في الزيلعي من تصحيح عدم
سرها عن نفسه فقد اختلف الجميع ابو
السعود اهو كلامه **قوله** ومنها يجوز في بيت
الحرام الصغير وهو ما دون عشر في عشر
كما استظهر العلامة المطاوي على مرافق
القلاج فتدبر **قوله** قال في صراح الدرر اية
قصده التورك على البئر رحمه الله تعالى
كما هو ظن قوله ولما يقال ظهر الكف اي بالاضافة
الى الكف وجعل بعضهم الاضافة ذليلا
على انه ليس من الكف اذ لو كان من الكف لزم اضا
ة الى كنه وفيه نظر لانه يقال راس زيد ويد زيد اذ
الحشم في الباس **قوله** فظهر ان التزيع مبني على
الاستمارة العربي لا اللغوي فانهم تعريض بالعلامة
المطاوي التابع للعلامة في لما نصه قوله
فظهر الكف عبوة اي بالتزيع لان الكف اسم
لباطن اليدين فقط على ما فهمه الشئ تعالى
والذي في التاموس انه اسم للظاهر والباطن
فكان الاول له ان يقول بعيني باطنها لا ظاهرها
اهو كلامه **قوله** ثم رأت في مقدمة اخ قصده بهذا
الصريح بالظواهر المذكور بقوله واما ظاهره فليس
عبوة بل خلاف تدبر **قوله** وتكلمها القرائن
من المرأة احب الي من تكلمها اياه من الرجل
كما لا يخفى **قوله** من فرقة الى قدمه اي من راسه
الى قدمه قوله قال في البحر وهو يفيد ان لكل مسلم

التقريب

التقريب بالضرب فانه لم يقيد بالقاضي اقول انما
يملكه كل مسلم في حال مباينة العصبية كما هو المو
ضوع والا فلا يقيه الا القاضي وهذا في غير
الفاظ الشئ فانه لا يملك التقدير فيها الا
القاضي في غير بقدر السيد عبده و الزوج
زوجته لترك الزينة فانه يملكه الا انه
مقيد في الثانية بشرط السلامة كما يعلم
من جملة قوله اي من روية غيره من الجوانب
قال شحنا وكذا عن روية نفسه من الجوانب
كما يعلم مما كتبه المحشم على قول الشئ ان وجد
غيره قلت وهو وجبه عند من التزم الا
نصاف وترك سبيل الاعتساف فتدبره قوله
لا في حكم الشرع فقط فانهم تعريض بالعلامة
المطاوي حيث نقل ما قاله العلامة
حل وافر ونصه بعد كلام وكيت الحلبي
ولو كانت السرح كما اذا كانت في مكان مظلم
فانه وان كانت مستورا لم يمين انه لا يرى لك
ليس مستور في حكم الشرع فيجب عليه الشر
بكره ونحوه اهو كلامه **قوله** بان لا يرى منه لونه
الشر احترابا عن الرقيق اي فلا يجوز صلاة
المصلي به وفي التبيين اشارة صليت وعليها
ترب رقت تصف ما عت لا يجوز صلاتها
لانها بمنزلة العارية قال عليه السلام لعن
الله الكاسيات العاريات اراد به ما ذكرنا كذا
في الامداد قوله قلت ونحو الصواب لان من جعل

التقريب

حاشا

ان قال شيخنا والصواب عندي صورة خافسة وهي ان
ينصب رجله مع صلاته بركوع وسجود ضامتا
فخذيه الي بعضهما بعضا لاسائر العنق واليد
والحالة هذه بهما مع فخذ مد الرجلين الى القبة
المنزوعة كما هو ظن لمن التزم الانصاف وترك
سبل الاعتساف كذا قرره في درسه والله
اعلم **قوله** وان فات الوقت فانهم ترفعون بالعلامة
ول الله تعالى المدي لما ذكره والله اعلم **قوله**
وتوب ومكان هذا بخطه والذي في نسخ السجدة
وله وطهارة مكان والخط سهل كما لا يخفى **قوله**
لان نجاسته عارضة اي لان الجسد قبل انفسه له
ظاهر لا يوصف بنجاسة هذا تفرق كلامه **قوله**
وتنزع الباقي ظاهرهما قلنا فانهم ترفعون بالعلامة
الخطوط وفي حيث لم يحرك الكلام في اجمعه **قوله**
لان ما ذكره الشئ اول ذكره في الترتيب فانهم
ترفعون بالعلامة الكبرى فقط **قوله** الاول السجل
بقوله عليه الصلاة والسلام اقول لا اولوية
لان مغاليم النصوص غير معتبرة عندنا كذا قرره
شيخنا **قوله** فيقدم على الفخذ فانهم ترفعون بالعلامة
الخطوط وفي حيث كتب ما نصه قوله ثم فخذ
هذان كلاما كلبى في شرحه ج ل اي اذا
راد على ستر القبل بستر المصلي سواء كان ذرا
او اني الفخذ لانه المحيى ثم اذا زاد فالبطن
والفخذ في جهة المراء وفيما سواها هو كلامه **قوله**
ويسم في البحر وغيره فانهم ترفعون بالعلامة
الخطوط

١٤
الخطوط وفي حيث كتب ما نصه قوله وينبغي لزومها
البحث لصاحب البحر واقره المصنوع كلامه **قوله**
في عدم القدرة على الما فانهم ترفعون بالعلامة
الخطوط وفي حيث كتب ما نصه **قوله** في التيمم
الذي في المني كما عرف وهو الاول هو كلامه **قوله**
ثم رايه قصده الاستئناس باول عبارة رتبته بقوله
لا المنهيات المترتب عليها عقاب اي كترك الزمنا
وظاهرهم انه لا ثواب له اذا تركه مع الاخلاص
ولا قابلية عندنا فليتامل **قوله** وفيما اورد له
يوجب قصداي بخلاف ما ذكره الامام محمد بن
سلمة فان القصد فيه موصود ويلزمه القيني
كما يدل عليه قوله وكان ذلك شرطا لصحة
شرعا ولازما له لغة اقتصر عليه فليتامل **قوله**
بقربينة الاعراض المار فانهم ترفعون بالمحسين
حيث لم ينفعوا المقام تدبر **قوله** ولا يخفى ان عدم
دخول الوقت منافق لنية فرض الوقت ان قلت هو
ما تقتضيه القواعد قوله او نفسها هكذا
خطه والذي في نسخ الشئ المداوثة اذ ينسبها
فتدبر **قوله** والصواب ما في المشاهر هكذا في
النسخة المجموع منها والذي بخطه كلمة اخرى
عم سواد المداد معظم حروفها فانطسبت اذا
يجب بعض الغفلة **قوله** ما قسامة الشئ فانهم
ترفعون بالعلامة ج ل كما هو ظن قوله لا على ما في
الظاهر فانهم ترفعون بالكلية والخطوط ايضا
الباق فيما ذكر **قوله** وان لم يعلم انه في اي يوم

حليته فانهم ترفع بالعلامة الطحاوي حيث قال قوله
 لكنه يعني ظهر يوم كذا سوا سقط الترتيب بكثرة الغوايت
 فانهم ترفع بالعلامة ج ل والطحاوي التابع له في الاطلاق
 المذكور تدبر **قوله** من تلاوة وسهوا فانهم ترفع بالعلامة
 الطحاوي ونصه قوله وكذا شكر بخلاف سهل الصواب
 عكس العبارة ويكون قد ارتضى ما جئ به صاحب النهر
 حيث قال ولم ارفق كلامهم بنية القيين في السهوا
 لشكر وبينني وجوبه في السهوا في الشكر اه وفيه ان
 السهوا لا يشترط له اصل النية لانه جابر لتقص واجب
 فهو بدله ولا يشترط بنية ايضا الصلاة فلا يشترط
 فيها هو بدله وسجدة الشكر نقل وهو لا يشترط فيه
 القيين اه كلامه **قوله** وهو المتأدبر من قول الاشياء
 عن التسمية هي شرح علي البداية للشيخ الاسلام البدر
 العيني رحمه الله تعالى **قوله** من شك في بقاءه وخروجه
 يكون اولي بعدم الجواز فانهم ترفع بالعلامة الطحاوي
 المتابع للحلي في آخر كلامه ونصه قوله مع بقاءه
 قديمه لانه لو نوي فرض الوقت خارج الوقت فان كان
 مع العلم بالخروج لا يصح وان كان مع الشك في الخروج
 جاز كما قدمناه عن الاشياء حلي وقيل فيما سبق له
 وهو مخالف لما قدمناه عن الزيلعي من انه اذا نوي فرض
 الوقت والوقت قد خرج وهو لا يعلم به لا يصح الا ان
 يفرق بين الشك وعدم العلم فتأمل ولعل الفرق
 ان الشك التردد بين الطرفين وعدم العلم ان لا يحظر
 بالبال متى وان امتنع الفرض الى اليوم لا يصح سوا
 صلي في الوقت او خارجه مع العلم بالخروج اومع الجمل

قوله لما قدمناه انما عن
 الحلية في قضا الغائبة
 مع قوه

اه كلامه **قوله** فانه خلاف الاسم كما علمت فانهم ترفع
 بالعلامة ج ل ونصه قوله ومثله فرض الوقت في انه
 لا يصح بعد خروج الوقت اذا كان لا يعلم بالخروج وهو
 متأدبر لما قدمناه عن الاشياء من انه اذا نوي فرض الوقت
 خارج الوقت وهو لا يعلم بالخروج يجوز وان كان علما
 لا يجوز فليمر اه كلامه قال الطحاوي قلت عمل علي
 ان في المسئلة قولني اه كلامه **قوله** قاله في الحلية وفي
 المحط الرضوي والتحفة اه اقول في العبارة سقط لا
 يستقيم الكلام الابه ونصها مع لفظ الحق هكذا وفي
 صلاة الجازة ينوي الصلوة لله والرحمة للميت فهو
 المذكور في المحط الرضوي والتحفة والبيع وزاد فيه
 وطاعة له وتقربا اليه وليس هذا بفرض لا زب ثم
 بمن ان يكون هذا منهم إشارة اليه انه ينوي في الجملة
 فرض الوقت كما سيصح به المصم وذكره من قبله غير واحد
 منهم قاضي خان وقال في وجهه لان العلماء اختلفوا
 في فرض الوقت في هذا الوقت ثم قال فلا جرم لو كان
 فرض الوقت عنده الجمعة يجوز اه واليه انه لا ينوي في الورد
 انه واجب كما صح به بعض المشايخ وعلمه بالاختلاف
 في وجوبه وعلى قياسه لا ينوي في صلاة العيد من
 انما واجبه للاختلاف في وجوبهما ايه ثم على قياس
 ما تقدم في نية فرض الوقت بالنسبة الي الجمعة انه
 اذا كانت هاتان الصلاتان واجبتين في اعتقاد
 المصلي يجوز ان ينويهما بوصف الوجوب ثم لقائل
 ان يقول ينبغي ان يخرج عن الهمة ايضا فيكونا
 بوصف الوجوب مع انتفاء الوجوب عنهما في اعتقاده

فانه من المعلوم ان انتقا الوصف لا ينبغي ما هو اصل بدون
ذلك الوصف فيبقى الاصل وهو هنا صلاة الوتر
وصلاة العيد وقد كان به مخزج عن الهدية فيسمى
كذلك كما قالوا في جواز اداء التمتع بنية الغرض والى
انه لا يتوي في صلاة الجنازة الدعاء لميمت فقط نظرا
الي انه لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد
فان مطلق الدعاء لا يحتاج الى نية والله تعالى اعلم اهـ
بالحق فتأمله ويمكن ان يكون قوله وليس نحو راجعا
الي الكل ويكون المراد بنى الا فتتصار على الدعاء بنى
ان قوله قال في الحلية وفي المحيط ان ينبغي ان يتوي
ان يفيد ان ما ذكر من كلام صاحب المحيط وغيره
مع انك علمت انه من كلام صاحب الحلية فتدبره
قول وان قلنا انه ليس بركن فيها اي بل هو سنة
كما يعلم مما سبق ذكره على الوجه المذكور بعد وعطف
الدعاء على الصلاة من عطف التفسير لانه نفس الصلاة
كما لا يخفى فتدبر **قول** هكذا ينبغي حل هذا المثل فانهم
تربض بالعلامة المحطاي حيث اقر العلامة الجلي
على ما لفظه قول ويتوي اي الدعاء اي على طريق
الاستحباب لان الدعاء يقق الصلاة وهو سنة وفيه
الاباض ولو واجبة لا يجب اهـ كلامه **قول** لاسي فيه
سوى التفسير في وجوه الحسنات فانهم امر ارض على
العلامة ج ل ونصه قوله وانه لا يصح نقض عدد
الوقت الصواب ان يقال وانه لا يضر الخطا في تعيين
الركن عبارة الاستشاه ولم ار حكم ما اذا عين عدة
الوقت عشرة فبان انهم اكثر اقل وينبغي ان لا يضر

الا

الا اذا بان انهم اكثر لاث فيهم من لم تنو الصلاة عليه
وهو انرا يدادو قال العلامة الطحطاوي قلت
ما في الش والاشباه واحدا فمعناه انه ان ظهر
خلاف ما عين لا ضرر الا فراه كلامه **قول** فينبني بقيد
عدم الجواز في مسيلمتنا بما اذا لم يشتر اليه اي اخذ
من قوله فاذا هو غير فان الغير اعم من كونه ذكر
او انثى ومثل الاستشارة ما اذا عرفه بما كان كالقيام
في الحراب لان الاستشارة بها الى الوجود في الخارج او
كما دخل الذهن كدخل السوق واشترى اللحم كما سياتي قريبا
قول فلو مقتديا بخاري لو كان الذي عين واخطا
في التبيين هو المقتدي دوت الامام فحكمه ما ذكر
فاعرض بعض المحققين بان نيته تابعة لنية امامه
وقد عين امامه العشرة فصلاة غيره صحيحة لعدم
صحة صلاة امامه كما هو ظاهرنا شي من عدم
التامل هو من هاستش نسخة المحقق **قول** ولا يخفى
ان نفي الاستشراط لا ينافي الجواز فانهم تربض
بالعلامة الطحطاوي ونصه قوله لا قبله قيل
عليه اذا صح تقدم نية الصلاة عليها بل على وقتها
وكذا الاقتداء على ما فهمه صاحب النهر فانه مانع
من نية الامامة قبل حضور احدها كلامه **قول**
لا يحث اصلا اي اذا لم ينوها فحكمها حكم الصلاة
ذات الاركان المستتمة بالتكبير المستتمة بالتسليم
قول ويوم غيره اي ويوى ان يوم غيره كما لا يخفى
قول الانسب بالمقام لصحة اقتداها والا نسب
ايضا زيادة وبطلان صلاة المجازية له والخطبة

سهل فليس ذلك شرطاً في الجملة والعيد فقط فانهم اي
لصحة صلاتها وراده بهذا التفسير بالعلامة المحطاه
المتابع المحلى فيما كتبه ونصه قوله وعليه ان لم
تجاز اي على الامع وهو راجع الى الجملة والعيد
فقط لا للمخازة ايضاً لان محاذاتها فيها لا يتطلد
صلاتها ولا صلاة غيرها لانها ليست صلاة معلنة
2 ل قلت وهو يفهم من قوله وعليه لان الخلاف
انما يجرى في الجملة والعيد لاني اجنلة اه كلامه
قوله فاذا ذكره الله تعالى للبر والحلية صحيح فانهم
تتبعون بالعلامة المحطاه حيث كتب وانصحه
قوله فاقبل لو نوي ان لا يظهر تقريره لان الغير
هنا هو ثنية غير القبلة وهذا لا ينافي انه اذا
لم يوسيا اصلاً لا يضاه كلامه **قوله** لكن عدم
ثنية الاغراض عنها بشرط صادق بان يوسيا
او عيكت عنها قوله ويظهر منه ان مثله ما لو
اعتقد انه زيد قلت هو ذلك الانه معارض
بالنص المتقدم عند قول الشم وافاد في الاستباه
نحس انه لو نوي ان نقله عن البحر من الفرق بينهما
فتنبه وقوله لانه جازم بالافتقار بهذا الامام
فانهم تقرض بالعلامة المحطاه حيث كتب
مانصه قوله مع لعدم التبيين وفيه ان الظن
منزل منزلة اليقين عندهم فلما في الم يعط حكمه
اه كلامه **قوله** والاشارة تعرف الذات اه تمام عبارة
المداية بعد قوله والاشارة تعرف الذات الا ترى ان
من اشترى فضا على انه يا قوتك فاذا هو زجاج لا

العقد

العقد لا اختلاف الجنس ولو اشترى على انه يا قوت
احمر فاذا هو اخضر ينقصد العقد لا اتحاد الجنس
كذا في هاهنا شئ شئمة المحشر رحمه الله تعالى **قوله**
والكبير في العقد كالعالم اي فكونه عالماً بالفعل
غير لازم تأمل قوله ومعلوم انه ان لم يعضهم في ذلك
تحقق اذ المسجد زاده عمر وبعده عثمان حينما استمر
وبعد الوليد ثم المهدي . ودام هذا الى ذال عهد
افاده المحقق في الماشي **قوله** لا يتصل به كذا بخطه عليها
شئمة والا فالا لذي في سجع الشرح المتداولة لا طلبه
والخطب سهل **قوله** لان المصدر الى الدليل الظني وترك
القاطع مع امكانه اقوال الظني هو التمرى والقاطح طويرو
عنها عند الامكان كما هو ظم وقوله فاذا امتنع المصدر
الى ظني اي الذي هو التمرى وقوله لا مكان ظني اقوي
منه اي الذي هو الاستحسان وهو السؤال من
الغير عنها بـ **قوله** او من جوابتها اي اجبة كما هو ظم **قوله**
ومع هذا تنبيهه الى عدم التيقن بتقرير بالعلامة
المحطاه المتابع المحلى بما نصه قوله قلت فهذا
معني ان ليس كما فهمه فان النيام والنماس سرق
عبارة هو الخط وفي عبارة الدرر السرخس فانه قال
اذا نيام او نيام سرق يجوز لان وجه الانساق مقوس
فبعد النيام او النيام يكون احدهما جسيبه الى القبلة
اه كلامه **قوله** وان اصح قبلة فيها عطف على ان قبلة
امري ان قوله وفي حاشية القتال هي حاشية
نقيصة حاشية صدر الشريعة **قوله** كذا الاعشى اي
كغيره فيما ذكر تدبر **قوله** فالترجيع صحيح فانهم تقرض

فانهم

بالعلمة الصلطاوي حيثما انصفه قوله في ان لا يفر
 تزييه على ما قبله وعلم منه ان المعنى في تحريم الارض
 او في اعلى الجوانبها نعم صلاة اه كلامه **قوله** وقد بنا
 الوقت في باب التيمم قلت قدس وبحث فيه فهو فرق حق
 وحاصله على ما هو المذهب ان المريض يخاف عليه
 زيادة الوجع في قيامه وتحوله لافي الوضوء او اي لالت
 فرض المسألة انه لا يخاف الاستدراك ولا الاستدراك فلم
 يكن عاجزا حقيقة فيلزمه الاستماعة علم وضوئية
 ولا يجوز له التيمم بخلاف الاول لانه عاجز حقيقة فلا
 يلزمه الاستماعة واحاصل النظر انه في الثاني وان
 لم يخف الزيادة لكنه لا يقدر بنفسه فهو عاجز حقيقة
 ايضا وليس البيع للتيمم هو خصوص زيارة الرض
 هذا خلاصة ما قدمه في الباب المذكور اذ اذنه شجعتا **قوله**
 لا يمكن الركوب الا يعني هذا مبني على قول الامام
 كما هو ظن **قوله** وانه لو كانت الارض عطف على قوله
 زاد الزبيدي وان قد تدرى **قوله** واذا لم يقع تحريمه على
 شئ قبله ان يقلد لم اراه قلت سياي في المخرج
 بعد خطوط التفرج بانه اذا لم يقع تحريمه على شئ من
 كل جهة مرة احسنا وذكروا الحسم قولني اخبرني الاول
 منهما التاخر كما قد اظهرتني والثاني التفرج فيصلي
 الى اي جهة شاء وهذا ما اختاره الحسم كما تقدم بعد
 قسبه قوله اي عطلايه فانهم ترفي بالعلامة الصلطاوي
 حيث كتب ما نصه قوله وان علم به اي بجانب القبلة
 اه كلامه **قوله** وكذا المساوي فيما يظهر ان قال
 شيخنا الذي يظهر لي انه يستدير في الحالة هذه لانه

لو بقي مقدار ادا دكن بلا استدارة لغسدة صلاة لانه
 غير مستغنى للقبلة في المعتادة كذا قرره في درسه
 تأمل **قوله** وينبغي لزوم الاستدارة ان قلت وزجه
 ظاهر لانه لو لم نقل بذلك لكان متوجها الى غير القبلة
 فتدبر **قوله** والافق المسبالة الالية تعامل لعل وجهه
 وهو ان منطوق هذا مفهوم المسبالة الالية ان عم عم
 في مفهومها يات يقال ولو انتم تبحر ببحر اعم من ان
 يكون انتم به في اول صلاة او بعد ان يصلي بعضها
 مع ملاحظة القنود المعلومة من كلام الحسم ولكن
 اقتصر شيخنا على الاول مع انه لا داعي اليه فليست **قوله**
 وللقول الاول هو خير مقدم ومضائق اليه وقوله وجهه
 ظاهر مبني مؤخر قوله وقيل يتم الصلاة اي مع
 الاستدارة كما هو ظن قوله فلو سئى بلا عزم يحجز
 صلته الى مع الاستدارة كما هو ظن فلام يتيقن
 بعد فراغه اي وان اصاب في الواقع ونفس الامر
 وهذا هو المراد من قول المص وان اصاب فتأمل قوله
 لا يجوز خلافا لابي يوسف سياي في بيان الاصح
قوله وعن اي خيفة انه يخشى عليه ان لا يحجز
 معه كما يخاد من قوله بعد والفرق اما ان تدبر **قوله**
 اما الاول فان ظهر ان المراد به قوله اما ان لا يستدرك
 ولا يتحري وهكذا الثاني واخويه **قوله** اول يظهر او كان
 اكبر تراه الاصابة فذلك لا تقسم قلت هذا
 ظاهر في الاول ان اريد انه يصلي كصلاته اي يعني صلى
 عنه وجود العلامة والافق ترك الواجب الذي
 عليه فلا يحكم عليها بالصحة الا بعد العلم وعليه

ففي قوله ان سبيل التمرى في مسامحة واما الثاني
فهو مبني على غير الصحيح المار قبل هذا بقولتي
فتذكره والا فقد ذكر المعنى انه ان سرق بلا علم لم يجر
وان اصاب يعني في نفس الامر فليتامل **قوله** لانه قوي
حالة اي وبنا القوي على الضعيف لا يجوز **قوله**
والرابع لا وجود له اي لانه الشك ملازم للتمسك كما هو
قوله **قوله** الشك الاول بقوله فلم لم تشبهه الخاي وليس
المراد منه انه متيقن بان ما صلى اليه هو العيلة
واما اوله قوله في اول العبارة لانه مروض فيما اذا
استبرهت عليه العيلة كما قد مرنا فليتامل **قوله**
هذا هو الصواب في تقرير هذا المحل فافهم تقرير
بالعلامة الطحاوي المحتاج للعلامة الحلي
فيما كتبه ونصه قوله فلم لم تشبهه ان اصاب
جاء هذه ليست خاصة بما اذا اصاب جماعة
بالتحريم بل المنفرد كذلك وهو الذي يتبرأ اليه
السعيير باصاب قال في الفتاوى ولو كانت بحفرة
من بئاله عنها فلم يباليه وتحريم وصلى فافهم
اصاب العيلة جازا والا فلا كذا في نسخة المصلي
وشرح الطحاوي 2 لزيادة اه كلامه **قوله** الا
صلاة من تقدم على امامه اي في نفس الامر
فلا يتكرر مع احد احتمالي قوله وكذا لو كان من
عنده انه تقدم على امامه ووجه الدلالة المذكورة
ان عنده يعني انه في رأيي انه تقدم على الامام
فيحتمل ان يكون على جهة اليقين او الظن فتأمل
قوله ولم يتعين الامام بان رأيي ولم يحط

نعم

بضم الطاء المهملة اي بمر بياله اهوزيد او عمر **قوله** عال
ما لوجهل عيسته فافهم تشريضا بالعلامة الطحاوي وفيه
قوله كما لو يتعين تشبيهه في عدم الجواز المستفاد من
قول المصلي بمحتمل صلاة والا في ذكره عنه ارسلنا
هنا ما في النهر حيث قال قال في المراج وتذا الواسم
يتعين الامام بان رأيي رجلين يصلين فنوي
الاقتداء بواحد لا بعينه وكذا اذا لم يتعين فعل الامام
اي فقوله وكذا اذا لم يتعين فعل الامام بما يدل على
ما قلنا فانه اذا لم يتعين فعل الامام لا يقع الاقتداء
اه كلامه **قوله** اي في كل العبادات اي سواء كانت قولا او
فعلا قولها بان ركن فيها اي الجبارة **قوله** والتلاوة اي
تلاوة القرآن **قوله** لكنها حيتاج الاول اي النية ديانة
معناه ان لا ينوي به غير معناه الركن فيه ان لفظ
لا يلتقي وغيره ايضا وفيه النفي اي انما تقتدر عند
فيمحل المعنى الى انه نوي المعنى الفرقي وفيه مع الطلقة
فصا وديانة وجهها لاصواب حذف اما لفظ لا النافية
او غيرا وان لفظ عدم قبل احتياج بسا قدام فافهم
الناسخ كما يفاد من نحو الامام تأمل في كل ركن فافهم
توفي بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه قوله
والعمومات العبادات الخ معاملة ما عرفت ان سلمة من
استحقاقها في جميعها والعبادة ذات الافعال الصلاة
واما ذات فعل واحد كالصوم فظاهر الاتفاق على
استحبابها فيها اه كلامه **قوله** وعلى هذا الوجه الخ
اي فيندخل في نية شيئا تأمل **قوله** لو خود سريه
واركانه اي المودي **قوله** ودفع اليه في الاخرة نوي او لم

قوله مع

ينوي نوي بذلك الفعل لاجل ان في عنده احتصانه
اولا كما يعلم مما بيده تأمل **قوله** تكونها صلاة حقيقة
الاسبب تكونها صلاة مطلقة تدبر **قوله** لان تقدمها
اولا اي لتقدم سببها ولكن المنقول خلافه وهو عدم
صحة سببها مما نواه كما يعلم مما ذكره الامام النارسي
في شرحه علي تكميل الجامع وسئل عن ترتيبها **قوله**
وان لم يكن صاحب ترتيب احوافهم ترفيقا بالعلامة
الطحاوي حيث يتبع حال بما نصه قوله الا لانه
لا يمكن ادائها محالات فلا منها مطلوب الفعل على
حدة وجعله موديا لاحدهما ترجيح من غير مرجح
ولم يعتبر اولوية الترتيب حتي يكون مشارعا
في الاول منها حال اهو كلامه **قوله** اقول لم يصح بذلك
في البحر في هذه المسألة اي بل في المسألة السابقة
كما علمت **قوله** وكيف في الحلية خلافه فافهم
تربيع بالعلامة الطحاوي حيث يتبع العلامة
الحلي بما نصه **قوله** فليفتية لو الوقت مستقما
وكان ذات ترتيب والافتت نيته كما في البحر واذا انقضى
الوقت فلو فتية سوا كانت ذات ترتيب اولاحل اهو
كلامه **قوله** وقال الامام النارسي في شرحه اختلفوا
لنا من يعلم من قوله ثم اطلاق القرصين يتناول ما
وجب ان تدبر **قوله** يكون عصر عليه لنا بخطه والاصح
وينوي عصر عليه او فتدبر **قوله** وهذا علي اصل مجازي
المعتبر للتعيين كما سبق عنه فانه لا بد من تعين
بعض الزايف عن بعض عنه وزاد عليه ابو يوسف
اعبار القوة ايضا **قوله** خلافا لغير اي فلا تنقد

علي

علي هذه الرواية عنه اصلا وحم لا يضاف ما من
ان المتكلم يتادي مطلق المنة اتفاقا فتذكر قوله
ثم فتدبر فيه اي فتدبر الشهر الواجب عليه فيذكر
التدبر فيه ان فيما ندره فليتامل **قوله**
صفة الصلاة قوله لكن كلام القاموس يدك هذا
استدراك علي صدر العبارة لا على قوله والمنكولون
فرقا بينهما تدبر **قوله** وهذا لا يلزم الاتحاد لغة لانه
اطلاق فتدبر لا لغوي **قوله** المراد بالصفة الجزء مجازا
اي من اطلاق الجزء واردة الكل وهو لا يتناهى
قوله والارجع اليه ثانيا فافهم ترفيقا بالعلامة
الطحاوي ونصه قوله ثم رجع اليه اي الي القول
بالمرعاة فيها حيث قال ولي تسلم قائما يشترط
لما يصل اليه من الاحوال لانه الترخيم من الصلاة
وفي جعل هذا رجوعا من الذي يلي الي القول بالمرعاة
نظرا لانه من باب التنزيل لا التحزم اهو كلامه **قوله**
كما يعلم من كلام البحر في جميع ترفيع بالعلامة الطحاوي
ونصه قوله ثم في التلويح اني لما كان يتوجه من قوله
ثم رجع اليه ان المرجوع اليه هو القول عليه كذكر
عليه بقوله ثم اني وقوله تقديم الترخيم اي مع مراعاة
الشروط كما المترتب عليه صحة الصور المتقدمة قال
في البحر ومراعاة الشرايط المذكورة ليس لها بل للقيام
المتصل بها وهو من ان سلمنا مراعاتها فانه
لوا حرم الى اخر الصور ولي سلمنا في ليست لها
للقيام المتصل بها وهو من وقد فصل الزيلعي
ما هو الاول اهو كلامه **قوله** وهذا خلاف ما فهم

بلغ مقابله

العلامة
بالصفة

الشئ اى من انه يشترط مراعاة الشروط لما لا يصلح
بالقيام فاعطيت حكمه لا لما بنفسه وما ينادى من
كلام الفع القول بالشرطية فقط او الركنية ولم
يعد منه ما جئ اليه الشئ هذا تقرير كلامه
قوله او يقال معناه ان الشروط هذا عطف
على قوله وحده فمضى قولهم ان **قوله** ويدخل فيه فعنا
ما انفسه من التوافق بل يفرض فيه القيام بوجوب
قال مستحسنا وهو الظاهر عندي ولا يقال انه ينبغي
جريان اخلاق المذكور في النذر المطلق فيه فتدبر
قوله وسنة العجز لا يجوز ما عدا من غير عذر باجماعهم
اقول سياسي في النسب تحقق جوازها من بقود
ورد قوله من قال بخلافه فمتنبه **قوله** خلافا
لاحمد بن علي ان الجماعة فرض عتده قال الخطاوي
في حواشي رقي الفلاح ومعناه انه يشاب عليها ثواب الفرض
لان الصلاة لا تصح بدونها تدبر **قوله** لكن منعفه
في شرح المختار حيث قال ان قال مستحسنا لا يصح ان
يكون استدراكا على قوله واما كماله فباحثنا العلي
ان ولا على ما قبله نعم يصح ان يكون استدراكا على
قول الشئ بحيث لو مد يديه نال ركبته فتأمل
قوله فدخل الانتق اي فيما ذكر بخلاف الحق تأمل
قوله فلك عبدالم يعتق قليتا مل امداد قلت
وهو موافق لما ياتي في كتاب المعتق **قوله** فيه ان
ما سأل لعنه قد يكون ركنا كالقيام ان الجواب
ان هذا نقل للشرطية لا للركنية وما بعده
لما كما يعلم من كلامه قريبا **قوله** فانه لا يكون الا
فيما

فيما عدا السلام فانهم ترفيع بالعلامة الخطاوي
حيث قال قوله كفعله الثاني لما كمل وشرب وكلام
ومضى وسلام وحل وادخلت الكاف في قوله
كفعله القول الثاني ومثله المحس بالسلام واللام
وقد بقوله بعد تمامها لانه لو كان الثاني قبله
بان كانت قبل العبود انفسه اتفاقا اده كلامه
قوله اقول ثانيا ينبغي للشئ عدم ذكره ذلك يعني
قوله يى من الغرض يئى الغرض **قوله** لكن قد متنا
برجى خلافا فانهم ترفيع بالحقين حيث لم
ينصوا على ما ذكر **قوله** على المعتد فلو اقتدى اذا قول
مقابلته رأي البندواين من ان العبرة لراى الامام
وهو صحيح اي فيما قولان مستحسانا كما قد روي عنه
تدبر **قوله** والاحتذ عن الاستياخ اه فانهم ترفيع
بالعلامة الخطاوي ومنه **قوله** عدم مخالفة
في الجهة اى من الغرض عدم مخالفة في الجهة ورد بان
المعتدى يخالف امامه في الجهة اذا صلوا داخل
الكعبة او خارجها بمختلفي والمض في مسالة ترك
الامام والغوم القبلة العلم بالمخالفة لا المخالفة
حتى اذا خالفوه ولم يعلموا صح اقتدا وهم انتهى
كلامه **قوله** كما قد مناه فانهم ترفيع بالعلامة
الخطاوي وحل ونصه قوله بينا وعشرين
ارواحا وعشرين ثمانية في المتي وثلاثة عشرة
الشئ وان فصلت الا تنتقل الى جزيئة وهي
الانتقال من القيام الى الركوع ومن الركوع الى السجود
ومن السجود الى القعدة كانت ثلاثة وعشرين

٢١ وفيه انما عند عدم التخصيص تسعة عشر
 ولا تكون بينا وعشرين الا بهذا التخصيص اهـ كلامه
قوله حظيت بالبنا للمجهول انما مقتضاها انه
 مستعد وهو مخالف لما في المصباح والقاموس ونحو
 الاول حفظ عند الناس يحفل من باب تعجب حظة
 وزان عدة وحظوة بضم الجا وكسرها اذا احبوه وزعوا
 منزله فهو يحفل على فصيل الخ والثاني وحفل
 كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرفق
 واحتفل الخ فليحرف اذا رده بعض الفضل **قوله**
 وتا الخطاب او التكم اقول والاول انسيب بالنظر
 كما يدك عليه قوله الاتي وعن سبقت تكبر ومثلها
 يعذر الخ تدبر **قوله** ان كانت التسمية لما في المكتوبة
 سواء كانت اذ اوقفتها **قوله** في الاصح كما الله كما بيان
 اي لانه مركب من جملة تامة وهي الفعل والفاعل
 كما هو في تمام **قوله** في توجيه قوله اتباع الامام
 اي في توجيه قول الشئ اتباع الامام وكان الاول
 متابع الامام لانه هو المتقدم فتذكر **قوله**
 واعتقاد طهارة من حدث او حث ويراى اعتقاد
 الست كما يجتهد لفيها **قوله** وذكر الصنم باعتماد
 كون الصلاة ففلا اي وذكر الصنم المستتر في
 الغرض فانه اسم مفعول وهو مذكور فيكون
 صنم مذكرا ايضا للتوافق والانسب ان يقال
 وذكر الوصف اي الغرض لانه صفة للصلاة
 المقدرة وما قيل من انه اراد به الصنم في قوله
 الاتي منه فبقي كل البعد كما هو في قلياته

قوله على
 فصيل اي
 على وزنه
 فصيل اهـ منه

قوله

قوله يرفع على مرسوم قوله فان اتى الخ اقول هذا
 لا غرابة فيه فان الواو قد تارة للتفريع كما قد
 في محله **قوله** لحصول الرفع والوضع تذا في السنته
 والذي في نسخ الشئ المستأولة لحصول الرفع منه
 والوضع تدبر **قوله** ويسمى سجود عند اي اعتذار
 عما وقع منه على ان الاسماء لا تقلل كما لا يخفى **قوله**
 الا ان يقال هذا جواب عن قوله يقتضي وقوله
 ان ذلك اي عدم سقوطه امتثالا الخ تدبر **قوله**
 الا ان يقال الخ فافهم تعريفه بالعلامة الطحاوي
 وحل حيث نقلا مقابل المختار ولم يحقق المقام
 فتدبر **قوله** اقلها سنة احرف ولو تعدت كلم بلفظ
 الاصل لم يولد كما لا يخفى **قوله** او المداينة وهي اية ياها
 الذين امنوا اذا تدانتم بدين الخ من البقرة **قوله**
 لان الواجب في الاوليين كل منهما فافهم تعريفه
 لعلامة الطحاوي حيث كتب بانصه قوله في
 الاوليين متعلق بضم السورة ولا يتكرر معه
 قوله وتعيين القراءة في الاوليين لانه المراد القراءة ولو
 اية فتعيين القراءة بطلقا فيهما واجب وضم السورة
 مع الناطقة فيهما واجب اخر اهـ كلامه **قوله** فلا ينافي
 كونه خلاف الاول كما افاده في الحلية ولكن تقدم
 قوله في ترك خلاف الاول هل هو مذكور في ترتيبها
 او لا كما هي اصلا فتذكر **قوله** عدم افتراض القعدة
 الاولى فيه اي في الفعل كما لا يخفى **قوله** وبوجوب
 القراءة عطف على قوله استندلا لا بعدم قوله وبذلك
 لتلك اي ان القول الاول والثاني واحد **قوله** فلا

جرم قال الش على المذهب فانهم تعريض بالعلامة
 الطحاوي المتابع للعلامة 2 في ما لفظه **قوله**
 على المذهب أي على المشهور فيه وقيل فرض
 عينا فيهما واتفعا على ان تاخيرها عنهما
 لا يفسد وعبرة الخلاف في سبب سجود
 التسهو فلي الأول ترك الواجب والقراءة اذا
 وعلى الثاني تاخير الفرض عن محله والقراءة
 في الاخيرتين قصدا فالحق بمحلها فتتعلق
 الاخيرتان عن القراءة وايضا يوجب القراءة
 على مسبق ادرك امامه في الاخيرتين
 ولم يكن قرأ في الاول وقتل النفسين افضل
 فقطح لاه كلامه ولم يحقق المقام كما حققه
 محسنا رحمه الله تعالى **قوله** وكذا لو قرأ اكثرها
 ثم اعادها فيه ان قراءة الاكثر غير لازم لان التأخير
 يحصل بقراءة الاقل تأمل **قوله** ولو لم يكره أي
 عريا فلا ينافي شئوت كراهة الترتيب وهو
 ما يعطيه تقليل كراهة تكرار السورة تأمل
قوله ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع اه كلامه
قوله فلا منا قصة في كلامهم فانهم تعريض
 بالعلامة الطحاوي حيث قال بعد كلامه
 على قوله اما فيما لا يكرر وعم ذلك ترتيب الركوع
 على القراءة فيقوم كلامه هنا بناقن **قوله**
 لكن قد يقال ان اقول كما انه يقال ما ذكر
 يقال ايضا ان الترتيب يعني عن وجوب
 تعيين القراءة كما يظهر لمن له ادنى الحام الا ان
 يقال

يقال انه لا يعبر عن ما المتأخر على المتقدم كما هو
 القاعدة فتدبر **قوله** قلت اجاب في الجواب
 قولهم ههنا اي بان قول علماءنا ههنا ان
 الترتيب اذ **قوله** لا نفسد بالصلاة للمعلوم وقول
 صورة معقول مطلقت وقوله الحاصل بالحج
 صفة للترتيب وقوله من زيادة ما قدمه ان
 بسبب زيادة ما قدمه وبذلك لهذا اللفظ البر
 ونصيه وقولهم في سجود التسهوات هذا
 الترتيب واجب لمناه ان الصلاة لا تفسد
 ترك الترتيب اذا اعاد الركن الذي اتي به
 فاذا اعاد فمترك الترتيب صورة فيمي
 عليه سجود السهو والحاصل ان فتدبر **قوله**
 وبني ما بعدها اي من الركعة الثانية كما
 هو ظاهر **قوله** تأمل وجه التأمل ان كلامه
 المداية صريح في ان الاعادة مبني على ان الترتيب
 ليس بفرض ووقع في لها من شئحة المحشم كلامه
 ليس كما ينبغي لانه عين ما قرره في الصليب
 فتنبه له قوله وبيان ذلك انه لو اقتدى
 في ثالثة الرباعية ان اقول تقر من هذا واضح
 بما قرره المحشم في اخر القولة فلا يحتاج لزبا
 استقر بتدبر **قوله** نعم كلام الفتح اظهر في
 المراد فانهم تعريض بالعلامة الطحاوي
 حيث تنوع في ما نصه **قوله** او في كل الصلاة
 كعدد ركعاتها فان الترتيب فيها واجب وذلك
 لان الذي يقصده المسبوق اول صلاته

ولو كان شرطاً لكان آخراً وورد بان ما يقصده
 اول صلوة حكماً لا حقيقة على انه ليس اول
 صلوة مطلقاً بل في حق الاقوال دون الافعال
 فلا يتصور ترتيباً بين الركعات فيه كما لا يتصور
 في حق امام ومتفرخ فاما في اولها فهو اول
 وما في به اخرها فهو اخر وكذلك المدرك والآخر
 ثم يتأتى الترتيب بينها في المسبوق والا حقت
 كمن فاتته اول العجز وادرك الثانية ونام
 فيها حتى سلم الامام يصلي الركعة التي نام
 فيها اولاً بلا قراءة ثم المسبوق بها براءة وان
 عكس مع وان لم تكن الترتيب الواجب وتجب
 على عمادة الصلاة سواء كان عامداً لادائها
 مع تراخيه الترتيب او ساهياً لعدم امكان التجبر
 بسجود السهو لان ختام الصلاة وقع بها
 كحاق فيه واللاحق بمجرور عن سجود السهو وحل
 الوكلامة **قوله** وليس ذلك الا من حيث الاعتبار
 والحكم لا من حيث الصورة فانهم تفرق بما نقله
 العلامة الطحطاوي عن الحلبي باعتمده فتدبر قوله
 وكلام ذلك وجه وقيل فانهم تفرق بالعلامات
 الطحطاوي المتأني للحلبي بما تضمنه قوله
 بخلاف تلك السجدة التي ضوابة تنبئك دلالة
 كلامه **قوله** الدراية المراد بالدراية بالدالب
 المهمة في اولها العلم بالاصل من احداً للنظر
 الشرعية الصحيحة كذا في هاهنا نسخة المحقق
 قال شيخنا وليس المراد منها العقل كما اشتد

بيتي

بين الطلبة من الحنفية الان فتدبر **قوله** والعلامة
 البركلي هذا هو الال صوب في النسبة لانه
 منسوب الي البلد المشهورة عند الترك بالبركة
 ولا ينافيه ما قدمه المحقق في الحنفية انها مشهورة
 برسالة البركلي لان هذه النسبة على غير
 القياس والقياس هو الاول افادة بعض
 الغضالات **قوله** وهو الانتقال اي الانتقال
 من ركن الى ركن الذي مرعده في الفرائض انه ركن
 مقصود لغيره لان الفرض الانتقال من الركوع
 مثلاً لاجل الايات بالسجود اذ لو دام ركناً لم
 يتحقق السجود كما قدمنا وهناك وهو دون
 الفرض المقصود لذاته فيكون مكمله سنة ومكمل
 الاول واجبا اظهرا للثبوت بينهما او من
 هاهنا نسخة المحقق **قوله** بين المكلفين اه فافهم
 لم يعلم وجه التفرق بقسم لو اخرج عن قوله
 اقول على ان ما ذكره المحقق ان له وجه وهو
 الاعتراض على العلامة الطحطاوي حيث نقل
 ما قاله العلامة ج ك ولم يؤيد مع ظهور ما يؤيد
 فتدبر **قوله** خلا قالن وهم وان كانت اوجه
 الوهم انه يرجوع صريحه للشاهد بغير منه
 انه لو زاد في العقود ساكتاً قدر من ابي
 اللهم صلى على محمد لا يكره مع انه ذكره فالقصور
 الزيادة على العقود بهذا الزمن سواء زاد على
 الشاهد او لا كذا قرره شيخنا في درسه فتأمل
قوله وبطلت صلاة مطلقاً فانهم تفرق

بالعلامة المخطاوي وغيره من المحققين حيث تم
 يحققون المسام كما صنع رحمه الله تعالى تدبر
قوله رفع الشهادتين فقط فلم ياصلا من الامام
 اخر صلواته كذا بخطه وصوابه اول صلاة وتكون
 ان يجاب بانه ناظر رحمه الله لقولهم المسبوق
 بعض اول صلواته من حيث الاقوال فقط ولكن
 نظم الكلام لا يساعدة فليتام **قوله** واعاد سجود
 السهو واي لان محله اخر الصلاة **قوله** فاما ان
 يتذكر قبل العقدة الاخيرة اي فياتي بها لانه
 لم يات بها قبل ثم رات بقعة السهو فها حب
 تعدتان لا ثلاثة كما قاله وكذا قوله فاربع صوابه
 فتلا ذلك لانه يكرسا الاخيرة مرتين لخطاها
 ثم بعدها يقعد للسهو فقط وكذا قوله تخميس صوابه
 فاربع وذلك لانه ياتي بشنتين للاخيرة وللسهو
 كذلك ويمكن ان يقال ان غرض المحقق رحمه الله عند
 العقود الاول وهو ظاهر وحسينه فلا غبار فيها
 قوله رحمه الله فليتام **قوله** بتصير سنتين كذا
 بخطه وصوابه تصير ثمانية وخمسين لانه لا ياتي
 اياها في المأموم اكثر من صلوية واحدة فقط كما
 هو ظم لمن تدبر الكلام فتدبره **قوله** وهي ثلاث عشرة
 اية اي بقية ايات الشريعة ما ذكره لانه ياتي
 بها اي بالتلاوية والظلية ومعنى اياته بها
 في الركعة ان لا يترك شيئا من سجديتها ولو في
 غاية السجدة وكذا قوله وان اراد ان ياتي بها
 زيادة اخذ مراد الساجد وكذا الحلبي انه يقضيها

مادام

مادام ولا الامام قبل انفصاله عنه يرشدا الى هذا
 قول العلامة ج ك لا لاحقا فان الاحق لو اتي
 بما نام فيه قبل سلام امامه يصح فكذا هو هذا
 ما ظهر لي وان اقره شيخا فتدبر **قوله** او اربع اقول
 رسمه على صورة المرفوع جري على لغة تركية
 والافكان حقه النصيب كما نزل في قبل تشهد سجود
 السهو وبعده كذا في تعاضل شعبة المحقق رحمه
 الله تعالى **قوله** رحمه الله تعالى ولفظ السلام
 الذي حاشية العلامة المخطاوي وهو **قوله** السلام
 اخذ من المواظبة وذلك في الصلاة المطلقة فلا ترد
 اجتنابة وسلام السهو والشكر ونقله عن المحقق
 ولم يظهر مراده بذلك فانه سياسي ان سلام السهو
 واجب ولفظ الشكر مع المتين فيما ياتي وتحيي اعني
 تشهد وسلام وسجدة الشكر كالسجدة التلاوية
 لا سلام لما اصلاها واما الاجتنابة فقد نص
 في امداد الفتاح على ان السلام بعد التكبير
 الرابعة واجب فليحذر ما قاله نقلا والله اعلم
قوله ثم علم فستكت تقسمد صلاة اقول وعبار
 العلامة المخطاوي على مراقب الفلاح وتحيي
 لفظ السلام مرتين ههنا القول الاصح وقيل
 الثانية سنة كما في الفتح ثم الخروج من الصلاة يسلا
 واحد عند العامة وقيل بها كما في فتح الابرار
 فلما اقتد كابه بعد لفظ السلام الاول وقد
 عليكم لا يصح عند العامة وقيل ان ادركه بعد
 التلبية الاولى قبل الثانية فقد ادرك معه

في النسخة المخطاوي
 في نسخة المخطاوي
 او بعد ما

الصلاة كما في السراج هو المقصود لنا منه والله اعلم **قوله**
 كما وجد قبله اقول القمير في قبله راجع لقوله خلافا
 للشمس والمعمي كما وجد فيك في بعض نسخ الشم قبل
 قوله خلافا لتكلمة هذا فترى كلامه في مرجع القمير
 فتأمل **قوله** رحمه الله تعالى وتكبير ركوع ركعتة الثانية
 اقول ومثله قول الشرنبلالي في مراقب الفلاح ويجب تكبير
 الركوع في ثمانية العيدين بقا لتكبير الزوايد فيها لا
 تصالها بخلاف تكبير الركوع في الاول ولكن تكبيرة
 العلامة السيد الطحطاوي ما نصه قوله لا تصالها بها
 هذا لا يظهر الا اذا اخرا التكبيرات عملا بالمذوب فاما
 اذا خالف وقدمها اول الركعة فلا يجب لعدم العلة
 المذكورة فيما ظهر وسياتي في محله ان شاء الله تعالى هو
 كلامه **قوله** فلا تكرر في كلامه قافهم تعريض بالعلامة
 الطحطاوي التابع للمحلي بما نصه قوله وتترك
 تكرير ركوع الي قوله بين فرضين مكرر مع قوله اتيان
 كل واجب او فرض في محله لما علمت من ان اتيانه
 في محله صادق بتأخره عن محله من غير فصل بفعل
 تكبير كسالة التفرع الفعيل كسالة تأخير
 التسوية عن الركوع وتكرير الركوع فيه الفصل بالركوع
 الثاني بين الاول والسمجود وتلث السجود فيه
 الفصل بين السجود والقيام او القعدة والزيادة
 المتخللة بين فرضين فيها في تقدم تكرارهما معهما
 فاهنا الفصل بين الفرض الاول والثاني فان تقدم
 محاهنا فاهنا تكرارهما ولا نكتة ههنا في عطف الخاص
 على العام على ان تكرير الركوع وتلث السجود مكرر مع

قوله

قوله كل زيادة الى الامة اسهل من ذلك لانه عطف العام
 على الخاص فالخاص وقع موقعه بالنسبة الى هذا
 العام لكن علمت انه مكرر بالنسبة الى العام المتقدم
 هو كلامه **قوله** او عدم لزوم مخالفة اي كما لو ترك
 تكبير الركوع او السجود ولم يات به مع امامه وقوله كما
 قدمناه فيه انه لم يقدمه صراحة فمقدم ما يدل
 عليه وقوله وعدم لزوم مخالفة ايضا فيه انه
 لا تتأتى مخالفة والحالة هذه كما يفاد من نظم الكلام
 شيئا **قوله** انه يلزم منها تركه اقول والاصوب لانه
 يلزم من تركها تركه وانما قلنا ما ذكر لامكان ارجاع ضمير
 منها الى المخالفة كما لا يخفى على النية **قوله** فنزاد عليه
 عشرة اي فتضمن ما في التثنية فتصير اثني عشر كما هو ظم
قوله فنزاد ثلاثة اي من الاربعية المذكورة وقوله
 وهي ثلاثة اي الزيادة المذكورة ثلاثة عشر وقوله
 وفيما يتكرر في الصلاة واما في كل ركعة فتذكره الم
 والمقصود عدم ما زاده الشم فقط كما لا يخفى **قوله**
 كما او ضمنناه فيما مر اي مع ما فيه فلا تقفل **قوله**
 وزيادة فيه اما الزيادة عليه فتجوز اقول المراد من
 الزيادة فيه الزيادة في ثباته ومن الزيادة عليه الزيا
 بعد تمامه كما لا يخفى **قوله** وذلك كقوله تعالى
 انه لا يحكم بالكره باستحقاقه فقط كما يفاد من كلام
 الشهر بل لا بد من القيد الذي ذكره المحقق وهو ان لا يراه
 شيئا ثابتا ومعتبرا **قوله** في دون المكره نحو مما ذكر
 المكره تنزيها عن قيل الاساءة مساوية للتشبيهية
 وقد يطلقون الاساءة على ما هو اوقع من ذلك وربما

ده

اطلقت علي الحرام قال قتالي في حق الزنا انه كان
 فاحسنة ومقتا وساسيلا كذا في بعض العتبات
 فتدبر **قوله** وقال محمد في المصنفين علي ترك السنة بما
 لقتال اقول لفظ علي ترك مستعمل بالقتال وهو
 مستعمل يقال كما هو ظاهر خلافا لما فيه في النهر فتدبر
 اقول اشار بقوله فتدبر الي التامل المحقق لعبارة النهر
 السابقة فربما فتدبر **قوله** علي ضم الاصابع اي شئ
 نشرها كما هو ظاهر **قوله** كذا في فتاوي الشيخ محمد ابن
 محمد القزويني اقول ليس المراد به صاحب المتروكة وانه ذكره
 في فتاواه يعني المتقي في جواب المستفتي فانه محمد ابن
 عبد الله القزويني الترياشي تدبر **قوله** بان بلغهم صوت
 الامام مكره اي مالم ينفخوا والا فهو مفسد للصلاة
 كما سبق له **قوله** بانه اي التكبير وقوله سنة فيه
 ايضا اي كما ان التسميع سنة ولكن سنة التكبير
 باعتبار التاويل المذكور في الحديث فتدبر **قوله** ولا تفرج
 اصابعها كما في المراجع فانهم تعريف بالعلامة الطحاوي
 حيث جعله قوله للرجل قيد للشروع مع انه قيد
 للاخذ كما فعل المحم رحمه فتدبر **قوله** او للاشارة الي
 ان اصل الرفع سنة اخذ فيه ان هذه الاشارة غير متوقفة
 علي الزيادة المذكورة قالوا في الاقتصار علي ما قبله
 فليست **قوله** لعله يشير به الي انه اي لعله يشير بل لفظ
 فانهم الي انه اي وضع يديه فيها علي تحذيره وهذا احسن
 مما قاله لول وتبعه الطحاوي ونصه وقوله
 فانهم اشار به الي الرد علي الشربلاوي في دعواه
 انفعال المتن والسراج هذا الحكم مع انه متكرر في

متن

متن بقوله الاطلاع اه كلامه فكان عليه ان يشير بالا
 عتبات عليهما بقوله فانهم في اخر ما كتبه كما هو عادة
 فتدبر **قوله** واقتصرش كذا بخطه والذي في نسخ السراج
 المتداولة واقتراش واخطب سهل **قوله** كما بينوات
 الجلسة الاخيرة تخالف الاولى في التورك كذا بخطه
 ولم يظهر لي معناه ههنا فان التورك خاص بالمرأة
 واما الرجل فالسنة في حقه الاقتراش في الجلسة
 كما قدمه فانظر متاملا **قوله** وانتظار السبوق سلام
 الامام فلو قام بعد ان قل الامام مقدار التشهد
 قبل السلام الي قصفا ما سبق فيه يكون تاركا للسنة
 فقط فتدبر **قوله** والضلع الجنب هكذا بخطه والذي
 لايته في عدة نسخ من القاموس الضلع الخلف ظهير
 افاده بعض الفصلا **قوله** واما البراء فغلط اقول حتى
 بعض سراج الجامع الصغير للسيوطي فيه الواو كذا
 قيل فليحرق نقلا **قوله** فالمناسب ابدال اليسرى باليمين
 فان قلت لا مناسبة لانه هو كذلك في عامة
 نسخ الموجودة قلت المناسبة في محلها لان ما في السراج
 قدم فيه اليسرى بخلاف ما نقله المحقق من عبارة المجتبى
 فانه قدم فيه اليمين فتأمل **قوله** اذا امكده ياخذ
 ستغنيته الاولى فتعنته تدبر **قوله** يعني ذكره الامام الذي
 ههنا في قنية العتاي ونقل الطحاوي عبارته
 فانهم مراده بهذا المقرب من علي العلامة في حيث قوله
 فتدبر اقرب التنبيه وفي بعض النسخ قنية وهو
 تحريف اه كلامه فاعترضه العلامة الطحاوي بالاشارة
 تحريف بل هو موجود في هذا وتبعه المحقق رحم الله الجميع

كتاب

سن في النسخ وصوابه في قوله
ولا يلزم العاجز الخ

وخرام الله عنا خيرا والله اعلم **فصل** واذا اراد
الشرع في الصلاة **قول** سياتي محترزه في قوله ويلزم
العاجز انما اقتد بر **قول** لا يحصل الواجب فانهم تترفع
بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه قوله
اي قال وجوب الله اكبر ظاهر انه لو قال كبير او اكبر
او الكبار او الاكبر لا يكون آيتا بالواجب ويجزى ولو
مده فخرج المأموم قبله يجوز عندهما لا عند ابي
يسف وقامه في النهر انه كلامه **قول** فلا يجم المقترح
فانهم تترفع بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه
قوله ولا يصير شارعا الا في التقريع انه كلامه
قول فاما في اوله اي فاما ان يكون في اوله **قول**
لوني اشأها اي الكركع مثلا **قول** وان كان في وسطه
فان بالغ اخ عبارة غيره وان كان في وسطه فهو الطو
الانه لا يبالغ فيه فان بالغ زيارة على مده الطبعي
وهو قد حركتين كره ولا تقصد على المختار كما
في ابن امير حاج وفي السراج انه خلاف الا في اوله
قال كراهة للتنزيه فتدبر **قول** وان كان في اخره
فهو خطأ اي وان كان المدي في اخره بان استوع حركة
الها فهو خطأ من حيث اللغة وكنا تشكيها كما في
ل في شرحه قوله ولا ينبغي ان يختلف انما في
يكون الفساد والحالة هذه بالاتفاق **قول**
اذ لم يقصد به مخالفة اي مخالفة ما صنعه امامه
من الصفة المطلوبة فتدبر **قول** لان اكبار اسم وله
ابليس وقيل لانه جمع كبر وهو طبل ذو وجه واحد
تدبر **قول** والاهابة اي التي هي المتابعة كما لا يخفى

قول واراد به الجواب اي عما سئل عنه تدبر **قول** ثم اعلم
ان المسمون حذف التكبير كذا في النسخ وهو
حذف التكبير كذا في النسخ وقوا به جزم التكبير كما
هو ظاهر **قول** ولم ينوي لم يصحح ما قامهم ترفع
بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه قوله
بما ظاهرا ان كلا سبب وليس كذلك كما علمت
اه كلامه **قول** وعدم تقيد بعضها اي في حق العاجز الذي
قول وفي بعض النسخ على المعنى به يد قوله انما اي
وهو الواقع لما في الشرح تدبر **قول** ولذا اعتد الشارع
فانهم اي حيث حكم متايله بقبيل مراده بما ذكره الترمذي
على العلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه قوله
وقيل معه قولان مصححان وما صاحب البحر الى الثاني
ومعنى المعية ان يبتدي الرفيع التكبير ويحتمله
معه كما فسر قاضي خات اه كلامه **قول** كما تعلم بالاجود
والحدوم انما اي لان هذه الالفاظ لم تكن من الالفاظ
القرآنية هو ظاهر قوله كما اوضحه الاسمين في شرحه
لغة فافهم ترفع بالعلامة الطحاوي التاسع
للعلامة في حيث قال والعارسية الدرية مستق
الى الدر بفتح الدال وهو الباب وهي بنشد يد الد
بناعني ان المنسوب الى الثنائي بضاعت وان
لم يكن ثانيا لينا اه كلامه تدبر **قول** وشرح المجمع
هو ابن الساعاتي رحمه الله تعالى **قول** وفي ان الامام
ان قال الفتا في حاشية ورايت عن هذا السراج
على هامش نسخة العيني في هذا الجمل اعلم
ايها الواقف على هذا الكلام ان رجوع الامام

القرآن
كما هو
ظاهر

ان ما ثبت في الترتيب العارسية فقط ولم يثبت رجوعه
في تكبيرة الافتتاح بل هي كغيرها من اذكار الصلاة
على الخلاف كما حرره شرح الجمع وكتب الاصول
وعامة الكتب المعتبرة وصرح هذا المصنف بعينه
الكنز بعبارة كرامة التوثق فلا عليك من العيبين
وان يتبع الشرح بلادي في عامة كتبه فتنبه فمرره
علا الدين عني عنه كنا في هامش نسخة المحشم
رحمة تعالى **قوله** والماصلات ما اورده علي العيني
في دعوي ان قال شجاعتا الورود سلم لا يميز عليه
وقيل عليه الورود المذكور ينفع باذي تأمل
فالمتبع العلامة العيني والشر بلادي وفيه تأمل
قوله لا عا طنة ان قصدته ترفيع بالعلامة الطحاوي
فكان عليه ان ياتي في اخر كلامه بقوله فاقم كما هو
عادته وفيه انه لم يدعي ذلك لانه جعلها عا طنة
على كثير يتعلم المنظر عما تعلق به ونصه قوله
حتى الشرح بلادي عطف على كثير فخرج عن القاموس
او حتى ابتدائية والخبر محذوف اي ~~الشيخ عليه~~ حتى اشبه
اهو كناية فتأمل **قوله** صورها ستخفي قال في صلاة عليه وضع
من يلجأ الى اي قال سبحانه الله وقوله او قل اعوذ ب
اي او قل اعوذ بالله من الشيطان لا تغفل
كما هو ظم فتأمل **قوله** تفرق بين الروايات فيهم فانهم
تزيين بالعلامة الطحاوي حيث جزم بان ياتي
المر عن المجتبى عن من عده مخالف للمنفول وكأنه
لقد تم الاستقصاء في جميع كلامه فتدبر **قوله** نحو
ملا السموات والارض اي اذ قال من الرحمن يقول

سبأ حكا

اللهم

اللهم ربنا لك الحمد ملا السموات والارض وما بينهما وما
ما شئت من شئ بعد وان سجد قال اللهم لك سجدت
انما في شرح حل الكبير على المنية **قوله** ولم يعزه
لاحد ولم اره لعنه اي فليكن بحسبنا كما للمنفول
قوله فكان المتمد ما شئ عليه الم فاقم ترفيع
بالعلامة الطحاوي المتابع للحلي في التعليل المذكور
وسكت عليه اعني قوله ووجهه انه اذا امتنع عن القراءة
بلا لولي ان فتدبر **قوله** ما قلدنا فاقم ترفيع بالعلامة
حل والطحاوي المتابع له في توجيهه الا نينهم المذكور
بعد ان وجهه حل ونظر فيه فتدبر **قوله** قال في البحر دقة
بقراءة القرآن اي في الصلاة كما هو الموضوع للاشارة
الي ان التليد لا يتعوز اذا قرا على استاذة خارجا
كما هو معلوم ولا يد من هذا اي من قولنا في الصلاة
والا فلا يظهر ان يكون ما ذكر محترمة قوله لقراءة واما
غير التليد فيتعوز اذا قرا القرأت كما يستعمله من
كلام البحر وخمينه فني مفهوم قوله تعوذ من القراءة
تقصيل فتأمل **قوله** لكن يلغظ اعوذ بالله من الخبيث
والخبيث تأمل استاربه الي انه لا يرد ما ذكر لان ما في
الذخيرة موضوعه في التعوذ قبل الكلام لا في غيره من
الافعال فلا ينافي استئان ما ذكر كما افاده رحمه الله
تعالى بعد فتدبر **قوله** فلا ينافي استئان قبل الكلام
فاقم ترفيع بالعلامة الطحاوي حيث قال قوله
اي لا يفسد هذا اكل لصاحب الترويض به اشكال صاحب
البحر حيث قال بعد نقله كلام الذخيرة وظاهر ان
الاستئان لم تسرع الا عند قراءة القرآن او في الصلاة

الانبياء

وفيه نظرا ووجهه انها لدفع الوسوسة فتطلب
 في كل ما يخاف فيه منها اي وتبي السنية لا ياتي في اش
 مسروق على وجه الاستسباب اهو كلامه **قوله** هو
 قولها انه تبع القراءة الخ الاستسباب وهو قولها الخ فتدبر
قوله حتى فرع كما تقدم فانهم ترفع بالعلامة الخطاوي
 المتابع للعلامة اي السمعود في قوله ومقتضى
 ما تقدم انه اذا تذكر قبل انما لها ان ياتي بها **قوله**
 اهو كلامه **قوله** ووقع في التره هنا خطأ وخلل في
 النقل ايضا عن شرح الفريزونية فاحتجبه فانهم
 ترفع بالعلامة الخطاوي **قوله** حيث لم يحرك الملام
قوله رجه الله تعالى فتدبر **قوله** وذكره او
 الفاتحة للتبرك هذا جواب عما عساه قد رد كما لا يخفى
قوله وهو ترفع على قوله اترلت للفصل اي فتدبر
 دفع لما قد مر على قوله اترلت للفصل الخ قوله قيد لتدبر
 وليست من الفاتحة اي فتدبر عليه وكان الـ
 للشرح ان يذكره عند قوله وهي اية واحدة من القران
 كله كما لا يخفى على التبيين فتأمل **قوله** وانما عزاه في
 البحر وغيره الي الشافعي فقط فانهم ترفع بالعلامة
 الخطاوي حيث كتب على قوله ولا من كل سورة في
 الامم وقاله بعض مشايخنا انها اية من الفاتحة ومن
 كل سورة وقيل انها ليست من القران اصله وهما
 صنفان كما في البراه كلامه **قوله** ولو قيل لا يدر
 اي تحريك فلا ياتي ما تقدم من دعوى كراهة التسمية
 فيما ذكر كما تقدم فتدبر **قوله** لانه اللغة الفصحى
 المستعملة فانهم ترفع بالعلامة الخطاوي المتابع
 للعلامة

كما حره المحتجب
 ع

للعلامة ج ل بما نصه قوله او حذف او ما بقية جمع و
 فيما قسمنا الاول المدح الشديد من غير حذف
 اليا وهو ما تقدم الثاني المدح حذف اليان غير
 تشديد وهو مكان على صيغة الامن امن لو هو
 في قوله تعالى ويك امن ج ل اهو بلغه وانت خبير
 انما قاله ج ل ويقيم عليه الخطاوي هو المشتق
 بل تفرير الحشم ينادي كما يقوله التبيين فليتام **قوله**
 فقال وقصرها وتشدت اليهم كماها بعضهم اي مع
 اشد اليها كما هو ظم فتدبر **قوله** كما لا يخفى على ذوي ادراك
 فانهم ترفع بالعلامة الحليم الدعوى تاذرة فتدبر **قوله**
 ولما ربه لغيره ايضا فانهم ترفع بالعلامة الخطاوي
 ونظرة قوله ويسن ان يلصق الخ اي في الركوع والسجود
 او السمعود اهو كلامه **قوله** فهو بعيد جمل فانهم ترفع
 بالعلامة الخطاوي حيث قال وثلاثه سمعوا
 سماع الخافق اي حاصل ثلاث وهو سماعي ولو بينه ابغى
 القم على ترتيبه لسلم من هذا اهو كلامه **قوله**
 فقيه اعانة على ترك التماسل لنا بخطه وصوابه فقيه
 اعانة على التماسل بعد حذف لفظ ترك كما هو ظم قوله
 والالم بين الخطاوي فانهم ترفع بالعلامة الخطاوي و
 نصه قوله لوجوبه علمه غير منقبة فان المتابعة
 واجبة ايضا اهو كلامه **قوله** اي يتم للاستعار اي
 اي يتم المعنوية للمعاني للاستعار الخ **قوله** وانه لا ياتي
 في وضع الركبتين فيه ان هذا الاقتضا منقبة ثمانية
 الراس ان مستكره عما ذكر ويك ان يقال جبا الاقتضا
 المذكور من كون المقام مقام بيان فتدبر **قوله** وان

العكس قول البعض تأمل شاربه الى انه ما كان ينبغي
لشرح ان يجري عليه قوله قال في الحلية لم اقف على
صريح فيه فيه ان قولهم ويعكس بنوضه صريح فيه
على القول المذكور تأمل قولهم والمعنى واحدا قول
عند التأمل يظهر عدم الاتحاد لا الاتحاد وان كان
الخطب سهلا فليست تأمل قولهم اختلف هل الغرض وضع
اكثر الجبهة ام بعضها لا يقال ان كلام الشرح صريح في
ان فرضية البعض متفق عليها بخلاف هذا التقدير
قلت لا مخالفة بينهما لان القابل بان الغرض الاكثر قابل
بالاقل لزوما لدخوله تحته فتدبر قولهم لما كان وضع
مادون الاكثر متفقا على فرضية الوجه ان كل واحد
من اهل القولين قابل بفرضية الاقل اما مدعي الاقل
فظاهر واما مدعي الاكثر فلقد حول الاقل تحته
كما علمته قولهم ولذا في الجبر وادان الدليل يقتضي
وجوب السجود على الالف ايضا فثبت ان هذا
غير مناد من كلام الحلية وليس كذلك كما علمه
المتيقظ فتأمل قولهم وقد رايت في بعض النسخ
فيه روايات قلت وعليه تقرير المحقق المتقدم
بقوله فاذا سجد ورفع اليه **قوله** وظاهره انه سنة
اقول دعوى الظهور المذكورة صحيحة في كلام شيخ
الاسلام لنقل اليه المذكور واما في كلام الترمذي
فلا لاحتماله للشبهة والوجوب وكون كلام شيخ
الاسلام يدل ان المراد منه السنية مجرم دعوى
لم يقيم الدليل عليها ويمكن ان يكون الدليل عليها
هو عدم وجود قول صريح بالوجوب حتى يحمل

عليه

عليه فتدبر **قوله** والدراسة تتفيه مبتدا وخبر والضمير
راجعه الى التعليل المذكور **قوله** وهذا الى قولنا
تقن وضع اليه لولم ترد به الى فرضية الوضع المذكور
مهم رواية وقوله كيف والروايات فيه متوافرة
استظهر ان كاري لمعنى التقى الى كيف لا يتبين ما
قلناه والروايات فيه الى في القول بفرضية
الوضع المذكور متوافرة هذا تقرير كلامه **قوله** وبوجه
ما في شرح الجمع ان اي وبوجه القول بالفرضية
ما في شرح الجمع ان ومحل التأييد هو نفس ما استد
به للقول بالشبهة من قوله بان ما هيبة السجدة
انها فان هذا لا يصح ان يكون دليلا للقول بالشبهة
لان دليلها ما تقدم من ان السجود لا يوقف
تحققه على وضع القدمين ان فتبين ان يكون
هذا التعليل تعليلا للقول بفرضية الوضع المذكور
هذا تقرير كلامه رحمه الله تعالى ويمكن حمل
كل من الروايتين انما قال سمعنا هذا كلام الشيخ
وبالقول حقيق **قوله** ولا آتفه على مقابله لا يصح
ان فافهم تقريره بالعلامة الحلي رحمه الله **قوله**
فتصح على طائفة من اسم السجادة في بعض اللغات
الشامية ويؤخذ من المعيار انه اسم لغير الغرض
مطلقا فتدبر **قوله** بلا حائل متصل بقديده لان
الترادف فيه اما المتفضل فلا كلام فيه أصلا وبه
يبطل ما في شرح الطبع فتأمل **قوله** خير يمكن عادة قلت
ولذا السجود على الركبة غير ممكن عادة في بعض الاماكن
وذلك كما لو كانت الساجدة فصح الجشعة فتأمل **قوله**

على انه ليس في التمسك بغيره عدم اشتراط الظاهر
فالهم تعريف بالعلامة الطحاوي ونصه قوله
لم اره امله للتشديد في ديان القوم مستان حواره
على التخذين اهو كلامه **قوله** وقيل لا يجزيه وان كان
سجود الثاني اذ كذا عطفه وفي العبارة سقط
والافضل كما في نسخة من التمسك ان هذان قد
لا يجزيه الا اذا كان الثاني على الارض وقال
صدر القصة بجزئه وان كان سجود الثاني
اذا **قوله** انه لا يجوز غير الظاهر كذا عطفه والذي
في التمسك ان لا يجوز علي غير الظاهر وهو الصواب
كما لا يخفى **قوله** الذي صححه في الهدية فانهم تعريف
بالعلامة الطحاوي ونصه قوله بل لو سجد
اخذ هذا الفرع لا يمتنع على رواية من الروايات
لان لا فرق فيه اصلا اهو كلامه **قوله** كذا افاده كذا
حفظ الله تعالى اقول هذا السؤال وجوابه المذكوران
في شرح المسئلة للمحققين امر جاح وانما تركناهما
لتعريف في نسخة فارجم الى نسخة صحيحة ان
ثبت قوله حيث عركها ثمانية صوابه حيث
عركها ثمانية كما هو قوله اما ده شيئا **قوله** وخمسة
اخذ ههنا عطفه والتقدير بناء في نسخ الشرح وخمسة
في الخ بامشبات لفظه في فتدبر **قوله** بل ليس فيه
فكر العقول والعبد فانهم تعريف بالعلامة الطحاوي
حيث اقتصر على نقل ما ذكره في فتح القدير من
قوله وقد روي الطحاوي اذ ذكر ما قبله فتدبر
قوله في اربع فانهم تعريف بالعلامة الطحاوي

ونصه

ونصه قوله وخمسة في الخ صوابه واربع لانها تامة
السبع وهي بالتفصيل عشر العبادات والخمسة
والصفا والرقة والاسلام وعرفات والافتتاح
والعتوت اهو كلامه فتدبر **قوله** متوراة ههنا اوجد
كلمه ولا وجود لهذه الزيادة فيما في ايدينا من
النسخ فليمر افاذه بعض النسخ **قوله** ولا تقتد
مصنوع فجزوم بلا الناهية وقوله ولا تشير بضع
مرفوع ولا نافية اشار بالاول الى خلاف الامام احمد
وبالثنائي الى خلاف الشافعي كما هو اصطلاح من
هذا الكتاب من الاشارة الى الخلافات بصيغ الكلام
على طريقة صاحب المجموع اهو من الماشي **قوله** فيفتد
عندها بقوله هل اذا اعتد اصابعه وابشاره هل
يسقط ما بعد ذلك ذكر العلامة مكي في حاشية
القيمين نقل عن رسالة من علي القاري المسماة
تزيين العبارة لتحسين الاشارة انه يستمر على ذلك
ويقيمها مخلقة او معقودة فراجع ان شئت
قوله الصواب لاحكامية سلام رسول الله اوقال
شكلا للاحكامية المتصويب لانه فيه السلام
عليك ايها النبي اذ وهذا سلام الله كما لا يخفى
قوله فزاد الشئ ان ما ذهب اليه الشافعي من ان لا
جماع فانهم تعريف بالعلامة الطحاوي ونصه قوله
اجماع الاول التفسير بالاتفاق فان الامام الشافعي
وغیره من التابعين قالوا بطلب الصلاة عليه صلى
الله عليه وسلم في التمسك الاول اللهم الا ان يرد
اجماع مذهبي اهو كلامه **قوله** فلا تعتمد على ما نقل

عنها مخالفا لذلك فافهم تعريفها بالعلامة الطحاوي
 ونصه قوله فلا يكون مسييا بالسكوت اعلم ان
 التخيير حكيم بوجهين التخيير بين القراءة والتبليغ
 ولو سكوت عمدا اسما ولا فهو عليه في العجم
 من الروايات وهو الذي في الدراية ورجحه في
 الذخيرة والمجتيي واعتده في الحاشية والتخيير
 بين الثلاث وانه لا يكون مسييا بالسكوت ودنو
 ظاهر ما في البدائع فالعلم في عبارته نظر الى التخيير
 الاول وحكم سنة الفاتحة والشرح نظر الى التخيير
 بين الثلاث او تقي الاساءة بالسكوت والذي يظهر
 من كلامهم ان الفاتحة سنة مؤكدة للمواظبة وفرضها
 عن الوجوب التخيير وهو ظاهر كلام الشرح ولا
 وانه يكون مسييا بتركها والا فلا فائدة في استثنائها
 فان قلت ظاهرها انتفاء التخيير مرة التخيير فانه
 لا كراهة فيه على الوجهين قلت لما كانت
 المقصود بها التثنية اقام التخيير مقامها
 فانتهت التثنية واعلم ان ما نقله في الهزعة
 الحاشية من الاساءة بالسكوت مخالفة لما في
 البرعنة من عدم الاساءة به وان تعدد المذكور
 فيها احتج التثنية في كلامه بحرفه والله اعلم
قوله لا تختص بذلك كما مر فانهم تعريفها
 بالعلامة الطحاوي حيث قال قوله الاثران
 الاول حذفه ليعلم الاحكام المتقدمة فيه
 الا كلامه **قوله** واستار السمع الى هذا حيث
 جدير بالزيادة لا بالالتزام فانهم تعريفها
 بالعلامة

بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه قوله
 وضع زيادة في العالمين يعني بعد قوله كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبعد قوله
 كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم كما ذكر
 ابن اسير حاج وقوله وتكرار الخ يعني كعب
 العالمين في الموصفين ولو قال السنن وصححه
 بكر ارف العالمين انك حميد مجيد كان اخص
 وفي قوله في العالمين بمعنى مع وانما ختم الصلاة
 بهنئين الا سمي لان الصلاة مشتملة على الحمد
 والمجيد لا شتمها على تكريم الله تعالى ورفع
 الذم فقامت سبب ان يختم باسمائهما لان المطلوب
 في كل دعاء ان يختم باسمائهما لان المطلوب
 على ما اختاره النووي جميع الامة او كلامه
 رحم الله الجميع **قوله** والداعي بزيادة عطف على
 قوله لما فيه من والمعنى والمافية من عود الزيادة
 بزيادة تعاربه على ذلك **قوله** وان نظر صاحب
 التخيير الى عبارته بعد استثناء الثلاثة من التوافق
 ما قلنا عن المجتيي اما الاربع قبل الظاهر فليسلم
 لما صرحوا به من انه لا يبطل شفعه بالانتقال
 الى الشفع الثاني منها ولو انفسد ما قضى
 اربعاً والاربع قبل الجمعة بمنزلة ما والاربع
 بعد الجمعة فغير مسلم بل هي كغيرها من الستين
 فانهم لم يشترطوا لها ذلك الاحكام المذكورة
 انتزعت اذا علمت ان قول المحقق وان نقل
 فيها يرجع للبعدية من سنة الجمعة لا للجميع

والحمد لله

قوله وان نظر في ما ذكره
 من ان لا يفتي
 التخيير

السنن

الالهية اي دخوله حقلها وقائمة نظرها واستنها به اياتها بحيث لا يشذ شي منها عنه قال الشافعي
 قد تخللت مسلك الروح في وبه سمى الخليل خليلا اي دخلت من حيث لم يكن جميع مسالك روي من القوي والاعضا
 حيث لم يبق شي منها لم يصل اليه وبسبب هذا التخلل سمي الخليل خليلا وهذا كما تخلل اللون الذي هو عرض المتلون
 الذي هو جوهر حل فيه ذلك العرض حلول السبابة والخليل من الارض المضمرة الذي كشف القطاع عنه حتى لا يعقل
 سواه انشئ بحروفه وقول ان الشيخ ابو اسحاق الشافعي في شرح الالهية **قوله** وقد صرحوا
 القيم وقد اصر النبي صلى الله عليه وسلم بها في الشروع اي في قوله وقد صرحوا بالكرامة في
 ان اسمه اتخذ خليلا اي لقوله الشريف بما ذكر **قوله** وبما لا يطابق الرزاييا والحق
 عليه الصلاة والسلام ولكن صا حكم فيجوز اي والان ان يرد بما لا يطابق المذكور في الآية
 خليل الرحمن وقوله ونفي ان يكون المعصوم من قوله الي اي **قوله** وليتعود به اي بالله
 له خليل غير ربه الذي لقوله سبحانه وتعالى من النار **قوله** وصرح المتنازلي
 صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذا لابي هذا قول لابن امير حاج ملغف من القولين
 امتي خليلا فوجدت لا اخذت اياكم ولكن اخي وصيي **قوله** وخذلة استدلوا المذكورين كما لا يخفى **قوله** وجواز الدعاء ببتني علي
 لعبد مفرقة وموتة وما تقرر علم ان الجواز محقق اي وجواز الدعاء ببتني علي اي
 نبينا عليه الصلاة والسلام افضل هذا تقرير كلامه **قوله** لا علي ما نقله ج ل فانهم
 الخلق علي الاطلاق وما اطلنا تريض بالعلامة المذكور وتركنا عبارته لترحيف
 البحث هنا لان فيه فوائد جليلة في النسخة فارجع الي نسخة اخرى انما شئت
 قل من تظن لها الا في مواضع **قوله** كما نبه عليه الرحمي فانهم تريض بالعلامة
 قليلة وانه اعلم **قوله** الطحاوي ونصه قوله ما لم يذكر اي سجدة تلاوة
 فان قلت قد روي عن علي الصلاة او صليبة اي وسجدتها ففعلها تقسيدا للصلاة
 والسلام انه قال لكل بني خليل في لان المنسند وقع قبل القعود لبطلانه بما جلا في
 امته واشتخاري عثمان بن عفان السهروية فانها انما ترفع التشهد لا القعدة
 وروي مثله في حق ابي بكر وروي عنه في صفة جبريل عليه السلام قلت
 نفي اتخاذ علي السلام خليلا كان بجملة والتلاوة اذا ما ابتلاه فأكرمه او هكذا
 تواضعا منه لربه واعظا ماله قبل ان **قوله** اما المنة علي الظالمين فهم في القرأت
 يؤذن له بالانخاذ فلما تبرا من ذلك فانهم تريض بالعلامة الطحاوي حيث قال
 تواضعا لربه واعظا ماله اذن اسلمه لو قال اللهم البين الظالمين لا تقسده ولو
 بالانخاذ لما راي من تشوقه عليه اقال العن قلانا يعني فلما لم يقطع الصلاة وفيه
 لاي بكونه كائنا اذ كانه انما يستحيل طلبة من العباد اه كلامه فرب
 عليه

عليه المحسن رحمه الله تعالى بما ذكر فتأمل **قوله** فلا بد
 من الاعلام اه فانهم تريض بالعلامة ج ل
 رحمه الله تعالى **قوله** وفي حفظي ان مذهبا
 خلافة فلمراجع قال هذا مما لا يحتاج الي الرجعة بل هو
 تحقيق با لقبول حقيقة **قوله** يعني است القرن
 فصار اخذ واما ضمها فهو بصيغة المضارع بقصد
 الاستمرار التخيدي افاده العلامة الطحاوي
قوله واذا شئت اي ابن الهمام **قوله** لما علمت من
 عدم دليل الترخيم فانهم تريض بالعلامة ج ل
 فراجع **قوله** اذالم يني بخذاه رحل يصلي كذا بخطه
 والذي في نسخ السرخ المتداولة ما لم يكن بخذاه
 مصلي ولعله نسخة والخط سهل **قوله** هذا لم
 يقرئ بذلك للعلم به اي ملخصا فانهم تريض
 بالعلامة الطحاوي المتابع للعلامة الكلبى بما
 نصه **قوله** ولو بعيدا ولو حالت بينهما الضعوف
 كما في ابن امير حاج اه كلامه والله اعلم واستقر
 الله العظيم **فصل** بعمر الادم **قوله** نعم
 لو جعل حالا يعني قوله بحسب الجماعة **قوله** ولاداعج
 الى حمل الكلام على ما يقصد الخن مع بادر غيره
 فانهم تريض بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما
 نصه قوله بحسب الجماعة راجع الى الجهر فقط
 لا لقوله وجوبا فانه مستحب اه كلامه قلت
 وما فعله المحقق وان كان صحيحا الا ان دعوى
 السبادر المذكورة غير مسلمة كما لا يخفى **قوله**
 ومخاذه اية اي ومخاذه التعليل المذكور انه

عينا
ص

فصل

قوله وهو اسهل كذا بخطه وصوابه ان يقول وهو اسهل
 كما هو ظاهر لمن تدبر **قوله** فدعوه انه ضعيف روايته
 ودراية غير مسلمة فانهم تربيعين بالعلامة الخطاوي
 حيث كتب مانصه قوله لكن اخذ استدراك علي اعادها
 جهرا اخذ قلت وهذا هو المتبادر من كلام الشم خلافا
 لما صته المحشم وفيه عليه ايضا حيث تابع الحلبي فيما
 كتبه علي قول الشم يحرم بالسورة مانصه ضعيف
 دراية ورواية اما الاولى فلما قدمنا من لزوم الامر الشيع
 واما الرواية فلان ما تقدم من قوله في البحر عن الخلاصة
 عن الاصل بخلاف ما في شرح المسنة اهو كلامه **قوله** فكيف
 يلزمه احكام الامامة بدون التزام فانهم تربيعين بالعلامة
 الخطاوي حيث تابع الحلبي فيما كتبه علي قول الشارح
 ان قصد الامامة من قوله ضعيف ايضا لانهم لم
 يعتبروا بنية الامامة في شيء من الاحكام الا للنسب
 اللهم الا ان يقال ان التقييد بذلك يخرج من جملة
 لا يوم فلا يجلب عليه الجهر اهو كلامه **قوله** فيه ان
 القصة في صرح بعد بتعريب خلافة اي وعليه
 فيمنع ما استدرك به علي المص و ان كان فيه
 استدراك ايضا علي ما في مجمع الأنهر فتأمل **قوله** لكن في
 بعض نسخ البداية بعد طلوع النج والعلامة فيه علي
 هذه النسخة هو ان الجهر مختص بالوقت في حق
 المتقدم علي وجه التخيير كما سيصرح به بعد **قوله**
 قال في الخزانة كما سيصرح هذا ما صح في البداية
 اسم الاشارة راجع الي قوله ويجافى التردد حتما
 كما هو ظاهر **قوله** وحرر خسروا انه ليس بصحيح اي وحرر

اعتراض مع

خسرو

خسرو ان ما في البداية ليس بصحيح **قوله** واجيب عن
 استدلال البداية بنج المحصر يعني قوله لان الجهر مختص
 اما بالجماعة او بالوقت اخذ **قوله** في وقت الخافنة
 لا مطلقا فانهم تربيعين بالعلامة الخطاوي حيث كتب
 مانصه **قوله** لكن سبق بركة من الجمعة والغرب والمنا
 والجمعة كذلك لان المسبوق مستقر في الاقوال اهو كلامه
قوله واعلاها مجرد تصحيح الحروف اي واستدراكها
 مجرد تصحيح الحروف تدبر **قوله** واعلاها لاجل فافهم كرم
 بالمحسين حيث استشهدوا بكلام الش ولم يحققوا
 المقام فتدبر **قوله** لكن الاول ارتضاه كذا بخطه قيل
 وصوابه الثاني كما هو ظاهر وفيه ان زاده رحمه
 الله تعالى بالاول الاول في كلام الفتح وهو عين الثاني
 في كلام الذخيرة وما عبر عنه الش بقيل وبك علي
 ما قلنا قول المحشم فيمنع عنه بقيل بتمام الفتحة حيث
 قال قيل الصحيح في النبي اخذ دون عاطف وكوكات
 ما ذكر هو الثاني في كلامه لقال وقيل به كما يعلمه
 المستفاد تأمل **قوله** وقد اشار الش الي التميم فانهم
 تربيعين بالعلامة الحلبي رحمه الله تعالى **قوله** وكوب
 الاحبار اكبره في البحر قصد به تقوية كلام الفتح
 وقوله قال في النهر قصد به تقوية كلام غاية البين
قوله وهو احد قولين الضمير راجع الي تقدم الفا
قوله ومغاره ان الجمع بين الجهر اي ومغاد التعليل
 ما ذكر **قوله** الآية فيما قوتها يدك من احد الامر **قوله**
 كان الواجب بعض الفاتحة كذا في بعض النسخ وهو
 الصواب ووقع في بعضها بعد الفاتحة وهو تعريف

تحت

تامة

كما هو ظاهر قوله عن الحواشي المذكورة يعني حواشي
 الكشاف لعلا الدين البهلولاني رحمه الله تعالى
 قوله لا بد من اية تأمل يشير به الي دقة ما ذكره رحمه
 الله تعالى **قوله** لكن التقليل الاخر ربما يعيد يعني
 قوله او يعيد لما قوله يسقط بها الغرض فانهم يترقبون
 بالعلامة الطحاوي المتابع للعلامة الحلبي فيما
 كتبه علي قوله سنة عني حيث قال هو متعين
 علي كل مسلم اذا قام بحفظه البعض ولما اذا لم
 يحفظه احد فهو باق علي انه فرض علي الجميع كفاية
 اهو كلامه **قوله** لانه يمكنه مراعاة السنة مع التحقيق
 وذلك بان يقرأ من هذا النوع مع عدم مراعاة العدد
 المخصوص وفيه تحقيق اخر من جهة ان البرزخ
 في حقه اي المسافر شهما من الطوال مع انها في حق التيم
 من الاوساط ومن جهة انه يقرأ نحو الاستسقاء
 في ركعتي والمقيم يقرأها في ركعة واحدة كما افاجره
 المحقق بعد قوله وان كان موثرا في التحقيق الصبر
 راجع الي السفر كالايجتي **قوله** وذلك دليل علي تقيد
 اطلاق ما في المتن والجامع اي واقرار لسراج البداية
 كلامه دليل علي تقيد اطلاق ما في المتن والجامع
 بما ذكر فتدبر **قوله** اقول هذا انما يتم اسم الاستشارة
 راجع الي جميع كلام النهر لا الي التقيد المذكور فقط
 شيخنا **قوله** لكن هذا العمل اي الذي ذكره شارح المنية
 تدبر **قوله** لانه اذا جاز ترك السنة لا ادراك الجماعة
 اتم اي لانه اذا جاز ترك سنة الغير لا ادراك الجماعة
 فترك سنة السنة اولى **قوله** ولتأويل ان يقول اي في

كلام

كلام الكافي وهو وارد ايضا علي قول الشافعي وفي الفرقة
 بقدر الحال كما لا يخفى **قوله** فانه في غير العشر فسد اتفاقا
 اي واما العشر فبقيت بخلاف **قوله** اشار به الي
 دفع ما اورد في النهر بانه لو قال ان وعبارته مع لفظ
 المنع هكذا وسنمنا في السفر قراءة الفاتحة واي
 سورة شاكيرا اي داود وغيره انه عليه الصلاة
 والسلام قراءة في السفر في السفر بالمعنيين واذ كان
 السفر قد اشرقي ينظر الصلاة فتايم في تحقيق
 القراءة اولى ولو قال الم بعد الفاتحة اي سورة شاكيرا
 لكان اولى اذ كلامه بظاهره يوهم ان قراءة الفاتحة
 سنة وليس بالواقع اهو كلامه ومعناه انه لو قال
 الم يعني الامام النسفي صاحب الكفر وسنمنا
 في السفر بعد الفاتحة اي سورة شاكيرا او كما لا يخفى
قوله فاصلاها الي اثني عشر قولا اي العشرة المذكورة
 في النظم والرحمن وسورة والعصر انما لسان التبر
قوله بل نقل الغرستاني عن الكافي خروج الفاية الاولى
 يعني المبدأ **قوله** لان الفاية تحتل الدخول والخروج
 فانهم تعريض بالعلامة الطحاوي حيث كتب ملخصه
قوله الي اخر البروج ذكر الاخر ههنا وفي الاوساط
 مستدرك بما في الكافي ان الفاييتي فيها خارجتان
 فالبروج من الاوساط ولم يكن من القصار اما الفاية
 الاخيرة فداخلية كالفايات الاول اهو كلامه **قوله**
 ويؤيد انه في متي اي ويؤيد الاينفي المذكور قوله
 من قصاره يعني المفضل **قوله** من احسن حسن صوته
 وقبحه هذا قاصر علي حالة الجهر كما هو ظم قوله الي القول

انه الخرم

الاول يعني القول بالثلث الذي في الشرح **قوله** يعني جعل
الزيادة بقدر **قوله** في الاول يعني بنفسها
وذلك بان يقرأ في الركعة الاولى تسني وفي
الثانية ثلاثين فان التلاوة بين التوليد في الركعة
الاولى بقدر نصف ما قرأ فيها وهو المستوفى
وقوله او نصف ما في الثانية وذلك كما لو قرأ في
الاولى ثلاثين وفي الثانية عشرين فان الزيادة في
الاولى وهو العشر نصف ما قرأ في الثانية **قوله** فانه
اذا قرأ في الاول اثنى عشر على سبيل اللزوم واليسر
المستوفى كما هو ظن **قوله** وهذا يغير القول الاول
اي وهذا التفسير يغير القول الثاني هو القول
بالنصف القول الاول وهو القول بالثلث
فتدبر **قوله** اراد به بقوله كذا في النهر كذا بمطلة
وقد سقط منه لفظة فقط والاصل اراد به
بقوله فقط كذا في النهر ثم رايته في من النهر كما ذكر
فتدبر **قوله** فخرنا بالمال المهمة ثم الزاي ثم السراء
السمانة من النهر وهو الظن والاختصاص هو من
ها من شتى الحش رجه الله تعالى **قوله** كما لو قرأ
في الاول والعصر اثنى عشر كما لو قرأ في الركعة الاولى
سورة العصر **قوله** في التمر عن الحنفية بسند
الظاهر الخا معاً بل قوله اذا كانت ظاهرة ونفعية
هي التي لا يمكن ادراكها الا بطرفة كما هو ظن باحد
قوله او الحروف او فيه يجمع الواو كما لا يخفى
قوله على قراءة السور الثلاثة في الوتر يعني الموعود
وسورة الاخلاص فتدبر **قوله** واتول وجا صل يعني

نصف

كلام

كلام بعد من الشك في معنى الطخاوي والاسياني
تدبر **قوله** المشتق على لغة اي الاستماع **قوله** او النقل
اي على ما فيه كما يتعلمه **قوله** وانما مسالكنا هذه
فلم يقر فلوهم تعريض بالعلامة المدعى لذلك
واما العلامة فقد اعرض عن الكتابه على ما ذكره
قوله لان الآية وان كانت واحدة في الصلوة على
ما هي وهو ما ذكره المصنف عن ابي هريرة **قوله** اولانه
يؤيدهم بايقاظهم تامل اشار بالآية المذكورة
ان المتأنيب في كل الكلام ان يكون التعليل المذكور
موزعاً على من ذكر بان يعمل الاول والاول والثاني
للتأنيب وان او يعنى الواو هتا فليتا مل **قوله** اما
بسورة طويلة بحيث يلزم منه يعني اما الفصل
بسورة طويلة بحيث يلزم منه اي من عدمه وهو
القراءة لوقر اطالة الركعة الثانية اذ هذا تقرير
كلامه فتأمل **قوله** لا ينبغي له ان يفصل على ما هو
ظن الرواية قلت وهذا وهو الواقع لما خط عليه
كلامه السابق تقريره في محله فتدبر **قوله** ولو فصل
لهكم اي اصلاً كما يدل عليه قوله الا ان يتركه
كما لا يخفى **قوله** قاله في النهر وينبغي ان يقرأ في
الركعتين اخر سورة واحدة اذ ذلك بان يكون
اخرها اربع آيات مثلاً فيقرأ في الركعة الاولى آيتين
وفي الثانية الآيتين الاخيريتين هذا تقرير كلامه
وهم فلا يخالف ما ذكره المصنف **قوله** لكن في شرح المنه
اذا استدرك على ما يفهم من ان المراد بالكرهية
الكرهية التحريمية لانها المتبادرة عند الاطلاق

الصلوات

باب الامامة
بلغ مغالبه

ففيما لم يغير الشئ بل لا بأس بالمفيد ان الكراهية تربية
قوله واجاب الطحاوي بان النقل لا يتبع اياه
ان طاهر ولو كان في التراخي فتأمله قوله مستوط
في شرح الحديث هو خير عن قوله وقام مسائل اخرى
باب الامامة قوله رحمه الله تعالى في الكبرى يخفان
فخر في عام ان يستحق الامام المعلوم من المقام
نصرف عام ان قوله اي لك الكافر لا يلي على الشئ
ان سلك في هذه التقاليد طريقا لك والنشر الملائم
كما هو في وجاية البيضة اي جماعة المسلمين
افاده شتخنا في درسه والله اعلم قوله والظاهر
انها اي الكفاية اعم ان يكون عليه من غير قوله الشئ
قادر كما لا يخفى قوله وكما هم قاطبة في توجيهه
اي جعلهم اياه وجها اليهم بان يقدموه عليهم كما
هو في قوله وهو ان المجابة ان تأمل قوله وان
استوفى الشروط المارة راجع الي قوله متغلب اي
يقال له متغلب وان استوفى الشروط ان ولو كان
راجعا الي قوله ونعم سلطنة متغلب كما هو
المستأد من نحو الكلام لقال وان لم يستوفى الشروط
المارة واذ كان مستوفيا للشروط المارة تعلم صحة
سلطنته بالطريق الاول فليأمل بعينه كشود
اي بحضور شهود وقوله ان وقم اي التقليل كالاغنى
قوله ولو امر عليكم عبد حيسى اجد اي ذاهبة
الات كما في كتب الكفة قوله بعد ما من نحو ووقية
فانهم تترفع بالعلامة الطحاوي حيث كتب
مالغظة وفيها اي البرائة اه كلامه قوله ويدل

يكتب قوله
بالجمل الاسود

علي

علي ذلك اي ويدل علي انه لا يفسر ما ذكره الشئ من الترتيب
لا ترفعا للاقتداء بالامامة تعريف ابن عرفة لها
ان قال شيخنا وهو ما يظهر لغز القاصر واما ما
ذكره من ان المعنى الثالث هو تعريف الامامة
فغير ظم لانه صادق علي كل والقصد افراد الامامة
بتعريف خاص كما فعل الشئ حيث اضاف الربط الي
صدالة الموت فتأمله قوله ومن غير الاما اي وا
خبر بالامام من غير الاما قوله والسنة شروطا للا
مامة فانهم تعريف للعلامة الطحاوي الموافقة
للالامة حل فيما ذكر قوله بشرط واركاب كل منهما متعلق
يتبعه كما هو ظم قوله فيخرج بقوله وعلمه اي فيخرج
الاستنباه المذكور بقوله ان قوله ولان النقل المطلق
اي قد خد اقتداء المتفضل بالمفترض كما ذكر ولان
النقل ان قوله يشمل المساواة وعليه فصلا به
صححة عند المساواة كما لا يخفى قوله اقول وفي
القنية عن تاسيس ان اي فلا يرد علي ما ذكر المتكلم
المذكور وقوله فهو كراس الرجل تأمل يشريه الي
ان مفهوم التعليل المذكور يعطل لا يمتزله فالمتو
اطلاقة كما لا يخفى قوله ومغاده انها افضل اي وشا
قوله كنت اختارها لانه المعنى ان واخراسا يقول
مبدا جنة متعلق بكار والمجور ان ما هو مرفقا
اي شرط لعنه وقوعها واجبة اوتة فافهم
تعريف بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه
قوله فشرط اي لعنه وما في البر من الجماعة واجبة
علي القول بوجوبها وسنة علي القول بتبنيها لا وجه

منها ص

له مع توافق الصحة عليها **وهو** كلامه **قوله** وان تخلف من
افراد الناس من اسم بمعنى فاعل تخلف كما لا
يخفى **قوله** بان يقتضى اربعة فاكثر بواحد هذا بال
تفاق واما اقتضا الثلاثة بواحد ففيه خلاف سيا
قوله والمجمع لا يباح قد يقال هذا لا يدل على كراهة
التحرى سم لانه محتمل ويحتمل تأمل قوله قال فصرها
خلفه الى قال ابن مسعود فصرها **قوله** لدفع ان يرد
به الى بالرجل البالغ **قوله** الا ان استبعد الحرب دون
الصغار فانهم ترفع بالعلامة الطحاوي حيث
قال وذكر البالغين بعد الرجال مستدرك بها قد ير
قوله واعترض الشرحي بان هذا اسم الانثى راجع
الى الجميع كما هو ظاهر **قوله** قلت لكن في الخاتمة ان استدل
على قوله الا ترى ان مسجد **قوله** وهو استرخا
لاحدسنى الانسبات الى وهو حصول استرخا
قوله وعليه اجماع الامة فانهم ترفع بالعلامة
الطحاوي وغيره من المحققين حيث لم يحققوا
المقام فيما ذكر **قوله** وخرجت المسألة عن موضوعها
فانهم ترفع بالعلامة الطحاوي حيث كتب
ما نصه قوله والمستقيم والمستباح احق في تقديم
المستقيم نظرا لان المعيار يرجع الى وقت ساجد
الوجر بحر واجيب بانه لما لم يرجع في العارية وقت
ارادة الصلاة فقد رضى بملكية المنافع للمستقيم
وقتيه فكانت اولي قاله عليه **قوله** كلامه والراد
به عند **قوله** العلامة الشرحي بل لا يقدح في
هذا الا في بشرح معية من لا يقدح في **قوله** وصراطا مستقيما

١٦
اه فانهم ترفع بالعلامة الطحاوي حيث ارتفع
تعريف السمين دون غيره **قوله** من الدين ضرورة اخذ
فانهم ترفع بالعلامة الطحاوي المتابع للعلامة
٢ ل ونصه قوله الا الخطا بية استثنى من قول
الشهادة فلا تقبل لهم شهادة لانهم يجوزون شهادة
الزور لموافقهم وليسوا كتابا والمخاضيل انت
المذهب عدم تكفير احد من المخالفين فيما ليس من
الاصول المعلومة من الدين ضرورة واما الفروع المنقولة
من الخلاصة وغيرها بصريح الكفر فلم تنقل عن
الاعلم رحمه الله تعالى وانما هي من تزييفات الشياخ
والله تعالى هو الموفق **قوله** والمعنى انه يجوز
في المراءى بلا كراهة **قوله** هذا المعنى لم يعلم ولم يعنى
من تركيب الكلام كما لا يخفى **قوله** الا انصارى الى ولسمت
بوجوب قوله فيقرأ بيسرا في البحر كغيرها هذا كلام مستا
قصده بيان المطلوب وليس هو من جملة التسوهم وسماه
حينئذ ان المطلوب ان لا يزيد على القدر المنسوبة
من القراءة ولا ينقل على القوم بل يحقق في القراءة بعد
ان يكون على التمام والاستحباب هذا هو المراد ويرد
عليه كلام البحر نفسه ونصه مع لفظ المتن وتطويل
الصلاة اي ذكره للاسام تطويلها للحديث اذ احس
احكم الناس فليحقق واستثنى المحقق في فتح القدير
صلاة الكسوف فان السنة فيها التطويل حيث
تتلى الشمس واراد بالتطويل ما زاد على القدر المنسوب
كما في السراجين **قوله** لا كما قد يتوهمه بعض الامة
فيقرأ بيسرا في غيرها وفي العشرات شره القدوري

اي لا يزيد علي العروة المستحبة ولا يتقل علي القوم
ولكن يحق بعد ان يكون علي تمام الاحتجاب ان يري
ذكره في فتح القدير بحثا اى فليتا مل **قوله** اذا صلي
احدكم للناس هذا غير موافق لما قد متاه عن البحر
فلعله حديث ائني **قوله** اما اوله فلانه مخالفة للنقل
عن السراج والمعتمدين وقد متا قريبا قوله قال الكمال
في الفتح قصده بيان الدعوى الثالثة **قوله** فامرهم
بذلك لذلك ايامهم فيهم بما ذكر لما هو دايه عليه
الصلاة والسلام **قوله** لا انتها كانت العشا هذا
التعليل لتعليل لفروقة قرره شيخنا **قوله** انما
صلى الله عليه ائني هذا التنبيه راجع اى قوله
فيما صحت الخبر المحذوف ائني خبر قوله وقوله
صلى الله عليه وسلم والتقدير وقوله صلى الله
عليه وسلم اذا امت ائني لا يرد لا انتها كانت العشا
ائني تامل **قوله** كما ذكر انه صلى الله عليه ائني هذا
التنبيه راجع الى قوله فيما سبق اللفروقة قرره فيما
قوله فاعرف رجل وسلم اى بعد ان قرأ منها
زيادة علي القدر المسنون **قوله** ولعل وجهه
الاحتمال ان ائني قصده بهذا الجواب عما ذكر **قوله** يلزم
فيها مثل ذلك قلت هو مسلم ولا يرد قوله فيلزم
عليه وجوب جماعتهم ائني **قوله** والمقنة ائني مع المقنة
قوله يا لسكون طرف مكان ائني يسكون السنين
قوله لانه بمعنى متوسط فانهم تقر بين بالعلامة
الخطاوي حيث قال والوسط ههنا يسكنون
السين لا غير وفي الصحاح كل موضع صلح فيه بين

قال السكني

فالتسكن كجست وسط القوم والا فالهري كجست
وسط الدار ورنما سكن وليس بالوجه اه وفيل
كل منهما يعبروق الاخر قاله ابن ابروكانه الاسيه
وذكر السيوطي في شياها ما نصه موضع صلح اليه
فيسكن وكفى حركن تراه مبينا. كجستنا ووسط
الجماعة اذ هم. وسط الدار كلهم جالسينا. ائني
السعود واذا توسطت لا تزول الكراهة الا ان
اقل كراهية من التقدم قاله في البحر اه كلامه **قوله**
فيبقى الحكم فيه على قول الامام فانهم تقر بين
بالعلامة الخطاوي حيث كتب ما لفظه قوله ولستني
ائني ائني قد علمت انه مذهب الامام اه كلامه **قوله**
ويستغنى بوجود رجل اخر تامل قلت تأملناه فوجدناه
في غاية من الدقة **قوله** فلا حجية الى دعوى تنليب
الحرم فانهم تقر بين بالعلامة الخطاوي حيث
كتب ما نصه قوله او زوجته عطف على رجل ائني
كلامه **قوله** كما توهم رجعت فانهم تقر بين بالعلامة
الخطاوي حيث كتب ما لفظه **قوله** فلو صغرا
اى اقلو كان قدم صغيرا في التستاني والعبرة للتقدم
وقيل انها جابرة بما بقي المجازاة في شئ من التقدم
والاصح ان العبرة لاكثرها كذا في الحنية ولو اختلف
قدمها في الصغير والكبر فالعبرة للكبر في الامم
اه فظاهرا ان التجميع الاول عند مساواة فيهما
والتجميع الثاني عند اختلافهما وظاهرا نقل الحديث
كالبحر ائني قولان في المسألة وكلام الترح لم يوافق
واحد استما اه كلامه **قوله** افاد ان تقدم الامام امام

الامام

للصفت واجب وعليه فلولم يتقدم وسأوى المتقدي
 يكون تاركاً للواجب فيجب عليه إعادة الصلاة
 ما دام الوقت مستقماً فتأمل **قوله** وقد شذو
 المخالفة أي مخالفة ما ذكر لدعوى الشبهة الغير
 الاجتماع على الكراهة إذا أقام وأحد يجب الإقام
 وخلعت صفت تبر **قوله** ويريد أي ويأيد ما ذكر من
 أن الإمام لم يتقدم ما في الفتح عن صحيح مسلم **قوله**
 فلما أقيمت الصلاة أي غيره **قوله** وأما الذي
 التواضع أي ثم ذهب إليه أي مسمى إليه **قوله** لكن
 لا يخفى أنه تبقى المخالفة بينا لفرعي ظاهرهما أي
 لما هرب فقط وحسب الواقع لا مخالفة **قوله**
 أحدهما تناجظه وصوابه في أحدهما كما هو ظن **قوله**
 وقد ظهر أن الصفوف الصحيحة تسعة أي لا يخرج
 الأصناف من خنافس الأحرار والكتاني الأرقاط مطلقاً
قوله لكن تذكر أن أنه سياتي اشتراط فداسته
 على حصر الصحة في التسعة فقط مع أنها بهذا
 شرط أحد عشر **قوله** فأذكره الشرح جواب لا اعتراض
 فافهم تعريف بالعلامة محل المدعى لذلك **قوله** فتكون
 الصفوف أحد عشر فيه أن الذي زيد على التسعة
 المائة في هذا التقرير ثلاث فتكون الصفوف
 اثنا عشر قلت هو ذلك لأن الكتاب قد عرفت أن
 في حذف المكر فتكون أحد عشر كما لا يخفى **قوله**
 وأن رواية الجوز استحسنان وعليه فالصواب
 اثنا عشر **قوله** حيث قال المعتبر في الحاشية الساق
 والكعب الواو يعني أو شيئاً تأمل **قوله** هذا حاصل
 ما ذكر

ما ذكر المحشم فافهم يعني به **قوله** ~~وغيره~~
 التعريف بالعلامة أن طحاوي المخالف لما ذكرناه
 لا فرق بين التعبير بالوصف أو الخطف على وجود
 والمعنى وتبين أنه أمر ومثله يقال فيما بعده **قوله**
 بما ذكرها الزيلعي لا ينسب بما ذكره **قوله** ~~وغيره~~
 في البحر الصغير راجع إلى قوله وقيل لا تقسمه فهو
 مستشكل وما اتفقوا عليه وهو القسمة
 مستشكل به فتأمل **قوله** فقط دون باقي الصفوف
 فافهم تعريف بالعلامة الطحاوي وغيره من
 المحسنين حيث لم يحققوا القيام على هذا الوجه
قوله والاعتماد على لصاحب الغدير **قوله**
 والساق حاشية القيام أقول هذا يؤيد الواو في
 قوله الزيلعي المتقدم والمعتبر في الحاشية الساق
 والكعب يعني أو كما قرره شيخنا هناك ولعل هذا
 هو وجه التأمل في كلام المحشم رحمه الله **قوله**
 لأن المراد أن يكون لكل إمام واحد تأمل يشير به
 أي حسن التنبيه المذكور **قوله** واجيب عن الثاني
 أو قال شيخنا وهو من الحسن يمكن قوله باختلاف
 الجهة في خارجها فافهم تعريف بالعلامة الطحاوي
 حيث كتب ما نصه قوله كما في جوف الكعبة أو خا
 رجها أو كلامه **قوله** والبلد على المتأخر كما لا يخفى أي
 لأن المتأخر ناسخ المتقدم **قوله** واستفيد من
 قوله بعد ما سأل أنها أو هذا مما لا ينبغي ولو
 قال بدله واستفيد من قوله بعد ما سأل أنها
 لو اقتد به مقارنة للتكبير مجازيه له وقد نوي

٢

اما استهانم تتعقد تخريمه لان المنعقد للصلاة اذا
 قارن الشروع منع من الاعتقاد كما ذكره في الجركات
 صوابا فليست **قوله** اما غيرها فقير مطلقة بزمينة
 المقام تامل اشاريه الى ان المراد بالغير من لا يقع
 للجماع كما حققه فيما **قوله** اما الصبي فمحمدا قول
 تقتضي كون الحنثي كالانثى ان لا يقع امامتها
 للصبي لتصرفهم بذلك في الحنثي تامل **قوله** ولكن
 يشك كل برد السلام اي قوله وهو ليس من اهل
 اذا الغرض تدير **قوله** ويشك كل على ذلك اي على كونه
 ليس من اهل الوجوب حاشا **قوله** في القتل الطلقة
 اي التاميل لغير النسخ الروايت **قوله** بالمخالف
 كذا في نسخ الحنث والذبي في نسخ الش بالمخالفة
 الصواب **قوله** لكن الذي في القسمة في موافقة
 اقول ولا يرد هذا الاستدراك لاحتمال وقوع البرء
 في عبارته ايضا احتمالا يعقوب على كونه اختلاف
 رواية لانه لم ينقله احد ولو كانت لنقل البناء
قوله ومنه ومنه انه اذا لم يقدح اقتدا كل منهما
 بالآخر تامل اشاريه الى ان هذا قل ان يوجد
قوله ورهم الشربلاي الاول قائم ترخيصا
 لعلامة التاميل والى المتابع فيما قاله ونفسه قوله
 لان كلاهما علة للاخير فقط **قوله** اما كلامه **قوله**
 علمت جريده وهو انها لا يخرج بالخلف عن كونها
 نافذة **قوله** كاف في صحة الافتتاح والزم الامتياز
 قائم ترخيصا بالعلامة التاميل والى المتابع
 ونفسه قوله بل ان احرم فالوقت اي ان احرم المسافر
 مفيدا

مقتنيا بالمعتم وكان الاول ان يقول بل ان اقتدي
 في الوقت **قوله** اما كلامه **قوله** ولا يرد اقتدا الوفاة
 هو ان العروة لا يرد في جميع ركعات التيمم فاف
 اقتدي المستعمل بالغير من يرد عليه اقتدا الغرض
 وهو مسمى التيمم المستعمل وهو مسمى بالطلوع لليلة
قوله كما سياتي تحقيقه بموت الله تعالى
 قائم ترخيصا بالعلامة التاميل والى ونفسه قوله
 ولا نازل برأيت اي لا اختلاف المكان اي في الصورتين
 وفيه انه لا يشترط اتحاد المكان بل البرء للاستثناء
 وعدمه فليست بالاولى تامل الاول تامل الاول بان النازل
 ركع وسجد والراكب يومى فلا يعزم بنا القوي
 على التمسك **قوله** اما كلامه **قوله** لان مكان خلقه فالعبد
 لا يقدر على تغييره فيه انما قد مشاهدنا ان
 من لم يحسن القاف وببداها بالهمزة قبل البلوغ
 احسانا لما بعده **قوله** وعلى ما اذا يؤك جوده الواو
 بمصر او الصواب وعلى ما اذا يبدل جوده لانه الكلام فيه
 ولكنه على هذا لا يقيد فائدة زائدة على ما في التيمم
 فالصواب حذفه مع ما بعده الى اخر القول كما يعلم
 المدير **قوله** كالمستعمل بالغير من فيه عكس والاصل
 كالمفترض بالمستعمل كما هو ظم **قوله** رحمه الله تعالى
 لانه قصد المشاركة وهي غير صلاة الافراد اي
 غير صلاة الجماعة الي اداها وهو متردد وقال
 شيخنا هذا التاميل لا يكاد يقع لان المشاركة
 في أصل الصلاة لا يقدر احد ان يغيرها غايته
 انما ينبغي هو المشاركة في الوصف فقط فتبين صلاة

منعقدة نفلا هذا ما قرره في درسه حفظه الله
قوله غير اذ كان يقرأ بنصب لفظه غير وجرا احكام كالا
 محقق **قوله** يتم ظاهر الغرض الاول وهو عدم الالتفات
 كما هو ظنهم **قوله** وعليها ما في السراج فيه ان هذا
 لا ياخذ من كلام المحقق كما يظهر بآدين تادل
 فتدبر **قوله** ويجعل ما يلا اي ويجعل الصف
 المذكور حايلا **قوله** ويكون الراجح عدم المنع مطلقا
 يتوقف على ثقل صريح فالهم تقرير بقوله بالعلامة
 الخطا ويحيث كتب ما نصه قوله لمجد
 القدسي ضعيف والراجح عدم المنع والبسب
 كما مستحب على الاصح فيصير الاقتداء فيه تبلا
 انصاف صغوف واعتبار الصغوف هو المعتمد
 واعتبره ل مقدار صف وهو مرجح اه كلامه
قوله فكير الصف الثالث قبل الاول يجوز اي
 فكير الصف الثالث قبل الاول اي طائفا است
 الامام قبا حرم والاحال انه في الواقع ونفس الامر
 ليس كذلك **قوله** حتى لو كن ان تفرج على المجازات
قوله والمكان في مسألة الظهيرية مختلف
 اي بناء على ما فيه العلامة المذكور وبسبب
 العلامة محسنا انه متحد فتدبر **قوله** فقيده
 انه مكان اي فقيده في وجه التوفيق انه
 مكان **قوله** ولا وجه للمبالغة هنا قيل
 ولو قال الله ولو مع ترضي يسور حمار كانت
 لها ووجه وفيه تأمل لا يخفى **قوله** خلف الام
 فانهم ترفيع بالعلامة الخطا ويحيث تبع
 العلامة

العلامة المحمدي في التعقيب المذكور قدما مسابيل
 متعلقة بالتبليغ ايضا في اول بحث ستن الصلاة
 فراجها حايلا **قوله** ان رفع الصوت اذا افسد
 والا فلا **قوله** فعلى هذا اي عدم مراعاة الصفة
 الخصوصية بان توي الصلاة او صلاة التطوع
 انه **قوله** وانما خصصتها في الحائنة لكون الباب
 معقودا لها تادل اشار به الي ان الجواب المذكور
 في غاية الحسن وهو كذلك **قوله** او متابعة النبي
 صلى الله عليه وسلم فانهم ترفيع بالعلامة
 الخطا ويحيى المشايخ للمحلي ونصه قوله وكان
 لانها ثبتت على هيئته مخصوصة وهي عدم الالتفات
 فيها بغير من يصليها سوا اقتدي بمن يصليها
 او صلى من قبله اذ كلامه **قوله** وكان عدلا
 الاول في زيادة بطلت فيلزمه اعادة ما بعد
 قوله وكان عدلا او يقول انه بعد قوله واذا ظهر
 حديث امامه **قوله** ولا تستقص القاعدة السابقة
 يعني قوله لانه متى فسد الشيء فسد ما في
 ضمنه **قوله** اي لو ظهر بطلانها باخباره اي واما
 لو ظهر بالبينة فحينئذ عليه الاعادة بلا
 تردد كما لا يخفى **قوله** كما ينبغي له قوله بان غرضه
 اي والاتقان بتذكرة او ما يعنيه قوله لانه
 صارها مسماها فانهم ترفيع بالعلامة الخطا ويحيى
 حيث قال ما لفظه قوله لان الصلاة دليل
 الاسلام الذي تقدم انه لا يكون مسلما
 بالصلاة الا اذا ادى مقتديا سيما والغرض

انه امام قتال اهل الكلامه **ك** كما في القنية والحاري
 فانهم تعرضوا بالعلامة الطحاوي حيث
 كتب ما نصه **قوله** بطلما سوا عيونا ولا
 هو كلامه **قوله** وهو في الذخيرة عدمه
 اي عدم صحة شروعه في صلاة الامام فيكون
 غير شرعي من الابد ابتداء اصله **قوله** يا اي احسن
 راعى بالخرصة اخرى رحمه الله تعالى لخروجه
 بصحته هذا التعليل بناء على ان الخروج به
 بصحته فرض فيقتضي فساده صلاة التيمم
 لحصوله بعد الحدث وحده فالصواب ان
 يقول لخروجه باستتلاق من لا يصح امامته
 ويكون مبني على القول بان الخروج بصحته
 ليس بفرض كذا قرره شيخنا في درسه **قوله** وهي
 التي **قوله** في المصنفين فانهم تعرضوا
 لعلامة الطحاوي المتابع للمحلي بما كتبه
 ونصه **قوله** وصحت لو صلى الخ لانه لم يظهر
 منه رغبة في الجماعة كذا في البداية وهو
 يقتضي انه لو صلى امان مقتده يا احسن
 بالآخر اي ما قدمه المحكم رحمه الله تعالى
 على الصورة الاولى اي مع تقييدها بعدم
 الرغبة في الجماعة والا فهذا التوقيف
 يخالف ما في المصنف والقصد تعميمه
 افاده شيخنا في درسه **قوله** ويظهر ان هذا
 مبني على ان راجعة الى ما في النهاية
 وهو تحقيق اتيق وبالاجابة تحقيق الان
 النظر

النظر المذكور يبقى بلا دافع **قوله** الذي يحصل
 لنا في هذا مقول العلامة نوح افندي
 رحمه الله تعالى **قوله** والتحقيق الاول الذي
 في البداية اي على هذا التقرير وعليه فتا
 لصواب حذف قول المصنف بخلافه حصوله الا في
 قوله من جملة افراد المسئلة بخلافه على
 ما وقع المحقق مع تقييده بما كتبه عن
 شيخنا الا انه غير نافع لبقا النظر السابق
 فليتأمل **قوله** مدرك ولاحت فقط الواو
 لمعين او كما هو ظم **قوله** فدخل فيه المقيم اي في
 قوله المراد بالسفوات انه لم يصلي جميع صلاته
 مع الامام **قوله** ثم على تعريف النهر المار يكون
 مدركا لا خفا فانهم تعرضوا بالعلامة الطحاوي
 حيث قرر كلام المصنف على وفقه والم يعرف اليه
 فتدبر **قوله** لان الركوع والسجود قبل الامام لنفوي
 فينتقل ما في الركعة الثانية الى الاولى وما في
 الثالثة الى الثانية وما في الركعة الرابعة الى
 الثالثة فبقيت عليه ركعة هو لاحق فيها
 اقول وجبت هذا التعليل في الثانية بهذا
 اللفظ ومثله في فتح القدير للمحقق الكمال
 وغيره من سراج البداية وكذا في شرح منية
 المصلي والكثر ومحشي هذا الكتاب وحيث
 فيه شيخنا في درسه بان الذي تقتضيه
 القواعد ان يبقى عليه وصار ركعتين ركعة
 من السفع الاول وهي الثانية وركعة من الثاني

وهي الرابعة للركعة فقط وان اقر هذا التعليل
 الشراح وذلك لاننا اذا قلنا ركوع الركعة
 الثانية مع سجودها الي الركعة الاولى علم
 ان قيام الثانية وقع قبل تمام ركوع الركعة
 الاولى وسجودها فيكون لغوا وذلك لان
 من فرض في صلاة الضلوة ان يقدم القيام
 على الركوع والركوع على السجود وهو يجب عليه
 قضا الركعة الثانية بتمامها ومثله يقال
 في الشفع الثاني فنثبت بهذا ان القواعد
 قاضية بايجابه قعنا ركعتين في هذه الصورة
 قلت وهو يجب وجبه لا دافع له اصله لا
 عليه بقليل فخرج التثاخرانية عن الحجة المذكورة
 في اخر القول كما يقوله من يذهب بالكلام والسلام
قوله الاول ان يركع ويسجد قبل الامام لا يقال
 ان ذلك مفسد لصلاته لان المسبوق اذا
 اتقدم بركعة عن امامه فسدت صلاته لانا
 نقول الركوع والسجود ليسا ركعة تامة
 لان من اركات الركعة القيام ايضا وقد تابع
 امامه فيه وانما خالفه في مجرد الركوع والسجود
 كذا في هاتين شخنة المحشم **قوله** اي في الزرع
 الاربعية المذكورة يعني في الشرح **قوله** قبل قضا
 ما فاتة فافهم تقيض بالعلامة الطحاوي
 المتابع للمحلي ونقصه قوله عكس المسبوق
 بالنصب حال من فاعل يبدأ يعني ان
 المسبوق يتابع امامه اولاً ثم بعد ذلك امامه
 يقوم

الركعة ص

يقوم الي قضا ما سبق به ولو عكس تفسد
 ويتخالفان في امور ذكرها في النهر منها لو قال
 الامام بعد فراغه من العجز كنت محدثا في العشا
 فسدت ضلوة المسبوق ومنها لو خرج
 وقت الجمعة فسدت ضلوة المسبوق
 او تذكر المسبوق فايته فسدت ضلوة
 او طلعت الشمس في العجز وفي اللاحق
 روايات في جميعها انه كلامه **قوله** فيما هو
 من العقدة وهو القيام اي لانه فرض في
 لقعة واجبة **قوله** لانها تامة امامه اي
 بالنظر الي الركعة الاولى التي صلاها الام
 قيل اقتدا هذا اللاحق به فلذا لم يقدر على
 راسها كما فعل امامه افاده المحشم في التامش
قوله قلت وبقي ان يحصل ان صور العكس
 خمسة فصار جملة الصور الممكنة ستة هذه
 الصورة نام اول سبقت كذا في هاتين شخنة
 المحشم واما ما كتبه المحشم علي
 هاتين شخنة الطبع معزيا
 اليها فقير صحيح كما يظهر للشيخ
 فليسا بل **قوله** وفي العنق
 عن المستضيئي او قصده
 بهذا ان يفيد ان الامام الثاني
 ذكره بعض المشايخ مع الامام
 الاعظم كما وقع في كلام الحلبي وبعضهم
 مع الامام محمد كما في هذه العبارة وهذا

ن	ا	د	س
ن	ا	س	د
د	ا	ن	س
د	ا	س	ن
س	ا	ن	د
س	ا	د	ن

النقل والاستدراك على ما قاله الجليلي من
عكس الحكم المذكورة فتأمل **قوله** ولا حاجة
الي زيادة الضمير راجع الي قوله وكذا لا يكون
قوله لا يرفع سواه اي سوى السجود المذكور
الامام قدرا للتشبه به **باب الاستحلاف**
قوله لانه في الحقيقة الضمير راجع الي البنا
وقوله من الخليفة اي خليفة الامام وهو
ما استخلف لاحل اتمام صلاة يقوم
قوله وحج من رجل مشي على نحو سطح فافهم
تربص بالعلامة انطوطاوي المتتابع للجلي
في جعله السجدة والعصاة مما للعبد فيه
اختيار بقي ان قوله وحج من رجل مشي ليس
بقي في جعله مما هو بسبب فعل العبد بل
لوقوع بنفسه فكذلك لان العبد سبب
في قيامه خلافا لابي يوسف كما يعلم من
كتبه المحقق على قوله انما لا اختيار للعبد
فيه والله اعلم تأمل **قوله** وقد يقال اجتهده
عن اجنونه او قال شيخنا وهو الذي يظهر في
قوله وكذا لو كان حديثه بالنوم لمكث ان عطف
على قوله فانه بيني وقوله لان فسادها
بالمكث تعليل لما فهم من ان المكث الوجود
في ضمن النوم غير مفيد بخلاف المكث
الوجود في حال الارواح فتأمل **قوله** فنعى البنا
فافهم تربص بالعلامة انطوطاوي المتتابع
للجلي

للجلي ونفسه قوله ولم يبق كفايته اي عليه
او على امامه وهما ذواته بغير واحد به ما اذا
تذكرها وهو ذو ترتيب فانه يستتات لطلان
صلاته هذا ما تفهيمه عبارة وليس بالواقع
فانه لو فرضنا وبني والحالة هذه فصلافة
موقوفة ان صلي الغاية بعد خروج وقت
السادسة تعين صحتها وان صلاها قبل
خروج وقت السادسة فانما يبطل وصف لزمنية
عندها وتصير نفلا وعن محمد يبطل الاصل
ايحذر بل بتقليد زيادة اه كلامه **قوله** لانه
عمل كثير ليس من اكمال الصلاة اي حيث
ترك ما يجب عليه تقديم وهو العاوية والتأمل
بغيره **قوله** ليس بالواقع فافهم تربص بالعلامة
انطوطاوي حيث قال قوله كسفر حيلة مثال
للمنق فلا يبين فيها كالحديث من الغطاس ولو
الذي صححه في البحر خلافا لما في دل ونحو العطار
التحقيق اه كلامه **قوله** حتى لو استخلف النوم
او اي مع كون الامام قد استخلف ايضا كما هو
ظاهر سياق الكلام **قوله** افضل في حق الكل
اي امام كان المستخلف او غيره شيئا تأمل
قوله حتى لو اقتدي به انسان مادام في
المسجد او سببا في المحش كلام فيه **قوله** بجمدة اي
الاستحلاف **قوله** وان حكم الاستحلاف عطف
على قوله ان شرطه ان المعين وعلم مما امرت
بحكم الاستحلاف او فسادات او صلاتهم ظاهر

ولو ظاهرة حياته وهو كذلك كمن لم يتطهر عن امام
 في تلك الساعة **قوله** وهي فلو استخلف غيره
 راجع الى الزيادة وعليها فاصح الشرح هذا
 لم يجز الاستخلاف فلو استخلف لم تقصد
 صلاة فتدبر **قوله** بخلاف الامام او المقتدي
 تأمل قال شيخنا هو في غاية من الحسن فيكون
 مستأنفا وتولم يعمل ما يقطع الصلاة **قوله**
 فلو حصلت بعده اي فلو حصلت هذه
 المذكورة من الجنون وما بعده بعده لا تقصد
 انه **قوله** ولا عمد من هو لا اي فلم يوجد الجرح با
 لصنع فلا تصح الصلاة هذا ترتيب فلا تقبل
قوله يستقبل مطلقا اي خرج من المسجد
 اولاً تأمل **قوله** وظاهره ان المذهب الاطلاق
 اي اطلاق جواز الاستخلاف سواء قرأ ما يجوز
 به الفصل قد اولا فتدبر **قوله** ويمكن حمل قوله في
 النداء انه قصده اجواب عن قوله اما المستنون
 فلا تدبر قلت ظاهر كلامهم لا لتعليقهم
 اي ظاهر كلامهم انه لا يستخلف لتعليقهم
 المذكور انه **قوله** فلا حاجة الى الاستخلاف فانهم
 تعين بالعلامة اكلبي ونعمه قوله كالقراءة
 اشار به الى ترجيح الاستخلاف عنده قياسا
 على القراءة اه وتقبله عنه ابو السعدي واره
 وقال العلامة الخططاوي بعد نقله ما ذكر
 والظاهر انه لا يستخلف لانه تأدرا للوجود اه
 كلامه **قوله** اي ولا يبين لو كان منزها ان قبل

الصلاة

صوابه

صوابه لو كان اما ما كما يوجد من التقرير بقوله فيطلت
 انه قلت هو سبق نظر لان قوله لانه صار اميا اخرج
 الي قوله لا يستخلف والتقرير المذكور يدل عليه تأمل
قوله والافسدت وان لم يسمع اي والله فانه اراد به الادا
 فسدت وان لم يسمع انه **قوله** وان لم يكن عنده ما غيره كما
 علمت فانهم تعين بالعلامة الخططاوي المتابع للعلامة
 في ما نصه **قوله** لان الاستسقاء يمنع البناء اي عدم
 وجود ما ناء امامه عدمه فلا يمنع قال في الهندية ولو
 استثنى من البناء او البئر وهو محتاج اليه جاز له
 البناء لانه كلامه **قوله** فلو غسل او بيا لا يبيني تارة خاتمة
 اي لانه قد زاد على المأمور به **قوله** لكن تقدم ان الاستسقاء
 افضل من الاستسقاء علي ان ترك الافضل موجب
 لمكره اعني الترهية وهو احد قولين كما سبق
 فلا تقبل **قوله** وشمل ما لو سلم الامام انه **قوله** فان
 سجد بطلت غير مسلم لما تقدم انه لو طلع عليه
 الشمس بعد ان قد قدر الشهد بطلت صلاته
 ما لم يكن عليه سجود وسجد له بعد فاتها تصح
 وسيجي ايضا اول ما يفسد الصلاة ما هو صريح في
 ذلك ومنه المتي يفسد بها التكلم عمده وسهوه
 قبل قعوده قدر الشهد سيان وكتب المحقق رحمه
 الله تعالى ما نصه **قوله** عمده وسهوه انه يفسد
 ان بينهما فرقا بعد القعود مع انها سيان ايضا
 انها لا يفسدان الصلاة ولو اسقط قوله سيان
 فيكون عمده وسهوه بدلا من التكلم لعلم من هذا
 انه فلي تأمل **قوله** وكذا اذا سجد هو عطف على قوله

باب
مع

بطلت صلاة دون القوم **قوله** اقول ان الكمال لم يبرح قولها
 صريحا وقصده ان يفيد بهذا ان قول الله ورجعه
 الكمال يعني بمقتضى مجته في دليل الامام فقط لا با
 لصراحة **قوله** لا ت عبارتة تشتمل ما لو كانت كلمة مجتبه
 اي وما لو كانت الظاهر اقل من ربع كما لا يخفى **قوله** والظاهر
 في اوانه منه اي من القاطع قوله اقول وقد يجاب بيات
 الاصل في هذه المسائل ان كل ما يفسد الصلاة
 اقل اقول يستثنى من الكلية المذكورة الحدث السواء
 كما لا يخفى **قوله** لا يقال ان ترك التمتع في الحال مفسد
 لصلايتها بصورها وذلك لان الترك المذكور فصل كما ان
 ضم الشفقتين فصل كما سيذكره الله في محله **قوله** اعتماد
 على ما يذكره في باب الغوايب كذا في التمتع بلا الفيد
 الدال وعليه هو خير مبيها محذوف ولو سمحت الا
 كانت اصوب **قوله** ثامن **قوله** والثامنة خروج وقت
 وعدها ثامنة ساعلي على مسالاة الاوقات ثلثة
 مسائل **قوله** ثامن **قوله** بلا صنفه عند الامام
 لا عند العامة **قوله** ثامن **قوله** بالعلامة الطحاوي ومحيي
 مع المحقق فيها صنفه **قوله** فكيف باليهما اي فكيف
 يقال ذلك مع تنصيرهم بانه يقتصر في اليقاع مالا
 يقتصر في الابدان **قوله** فيصلون ما عليهم وحدها
 اي لانت مع الجائزات الذي يقي على الامام اخر
 الركعات فحين صلى الخليفة تلك الركعة تمت
 صلاة الامام فلو اقتدوا به فيها يتعين هو كانوا
 اقتدوا بمسبوق فيما يقتضي ففسد صلاتهم
 وانما قال يصبرون الي فراغه لجواز ان يكون يعني

وادبي

ما يقتضي هذا الخليفة مما بقي على الامام الاول فيكون
 القوم قد انقروا قبل فراغ امامهم من جميع الاركان
 ففسد صلاتهم افاده في البحر عن الظاهرية افاده
 المحقق في هاشم نسخة وظاهر التعليق ان كلا من
 المستخلف والقوم جاهل بكمية صلاة الامام وهو
 ظاهرا لا غبار عليه **قوله** ولا يستغفرون بالنفس
 قبل فراغه اي من الشفع الاول **قوله** والخليفة
 ما بقي اي وقوا الشفع الثاني **قوله** واما المعتم اي
 واما المستخلف المعتم الذي استخلفه الامام المستغ
 عقيب القرية قبل تمام ركعتها فيصلي بالقوم الذين
 خلفه من المسافرين والقيمين ركعتان ثم يستخلف
 مسافر امثله لاجل ان يسلم بالمسافرين وبعد
 هذا تقوم القيوم لقضا بقية صلاتهم وهو الشفع
 الثاني بلا قرأة وهو مقابل لجميع ما قبله لانه
 موزون فيها اذ كان كل من الامام المستخلف ول
 المستخلف معتم هذا تترى كلامه رحمه الله تعالى
قوله حتى لو اقتدوا به بعد قيامه بطلت اي لانهم
 اقتدوا به في تمام لقضا ما بقي عليه كما هو ظم **قوله**
 وفيه ايما الي انه اي في قوله فلما تم المسبوق انه
 تامل ما **قوله** ما يفسد الصلاة وما يذكر فيها بلغ مشابه
قوله وايضا ما نتج به انتظام الحروف حرقان لتغادوي
 مسبا وحرفان خيرة **قوله** قليلا كاء او كثيرا كالا يخفى
 فانهم قرئين بالعلامة الطحاوي حيث نفكر
 عبارة المندبة عن المحيط وقال بعد هاهنا يعني
 التعليق كالحرف يكون مرتين او كلامه **قوله** وذكر الزبي

مقتضى هذا الخليفة على كل
 مقتضى هذا الخليفة على كل
 مقتضى هذا الخليفة على كل

فيه خلافا اي في الكلام المسموع اعم من كونه له حرف وقت
 مرهماه اولكن يقطع النطر عن الاستدراك الاي كانه
 يحتمل قول لكن ما من من تريف الكلام ان استدراك على
 قوله وبعضهم لا يشترط للمسمع ان يكون
 له حرف مرهماه **قوله** فيحتاج في حصول ما بين الصورة
قوله اذنا نسا كذا بخله والذي في النسخ المتداولة
 حذف لفظة او خدير **قوله** ليلا يلزم تكريم الختفي
 اي الذي لا عموم له عندنا **قوله** وانما اتاه ما شا
 اي اعجب اتاه **قوله** ومنع النسخ فعل ونايب فاعل
 كما لا يخفى **قوله** معطوف على قوله انفسات فانهم
 ترفي بالعلامة **قوله** واما العلامة العظيمة فلم
 يخالف في ذلك **قوله** لانه بعد الدام كما مر خلافا
 لمن وهم هو العلامة **قوله** رحمه الله تعالى وسيجي
 التصريح بالاسم في بعضها اي وهو ادون من الكراهية
 البحرية والعلامة التزكية **قوله** فيكم السلام على
 مستعمل ان قصده به بيان العمية كما لا يخفى **قوله**
 فيهم كل علم سري فيه انه يعم غير ايضا من بقية
 العلوم وكانت هذا وجه عدول السارح عن عبارة
 النهر تامل **قوله** عند الثاني وهو الصحيح اقول الخلاف
 انما هو في الاخير كما يعلم لمن له ادنى دراية في المذهب
 والله اعلم **قوله** والمعنى تشييت المصلى لغير فانهم
 ترفي بالعلامة العظيمة **قوله** ونصه قوله لغير
 الاول من غير ليعايل قوله ولومن العاطس لنفسه
 ويتع صاحبه النهر في التعبير به علي انه لولا المقابلة
 لحسن حذفه لا عت **قوله** تشييت عاطس عنه لانه

نكم

قوله ص

دراية

من اضافة المصدر الى مفعوله والتشبيث واحيد في
 الاول فقط وقيل الثالثة هو كلامه **قوله** فقا لاجبها
 اسمي اي معا **قوله** لانه لم يدع له اي لم يعقد الرجل
 اكبر بقله يرحمك الله الدعاء لغير العاطس وقوله
 ايم لم يحيم اي لم يشمت **قوله** بانا لاسلم انما الثاني
 اي في الذكر وكذا قوله لانه لا تقطاعه فالاولى
 يد عليه قوله والى هذا يشير التعليل وعليه فيعلم
 من الزرع المذكور عدم الفساد في الاول اذا امتنا
 على المتتابع وكان المتقدم غير العاطس والفساد
 في المتأخر هو ظ السارح لانه معنى قوله وبمكسسه
 ب **قوله** تشييت انما اذا تشييت الدعاء لغير اليه
 فقصه نفسه فقصه ان للدعاء لغير لاعم من كونها امتنا
 معا وعلى المتتابع كما لا يخفى **قوله** لانه المؤمن واحد
 فتعين جوابا اي لانه المؤمن في عبارة البحر واحد
 كما هو في عبارة الذخيرة وقوله قلنا لم يبرز السهم
 على ما في البحر فانهم اي لاجل كون المؤمن واحدا في
 عبارة البحر لم يبرز السارح على ما فيه بل عزم على
 ما في النهر كما علمت وقصده بهذا الترفي على العلامة
 العظيمة والكلبي حيث لم يحقق المقام **قوله**
 والله اعلم واستغفر الله العظيم **قوله** ولعل الرق
 اي لاي يوسف بني المسالة الذي على حكمه
 الاتفاق فيها والثالثة حيث حكى المسايخ خلافة
 فيها **قوله** لنا في الحلية والبحر فانهم ترفي بالعلامة
 العظيمة **قوله** حيث كتب على قوله على المذهب
 مانصه قوله على المذهب وقال يعقبي السايخ

انه منفسد اتفاقا ونسبه في غاية البساطة العامة
 المشايخ وهو الظاهر خاتمة ولو قال آجودته لجز
 صار او سبحان الله لمحيب وهو على الخلاف اه
 كلامه قوله وهو مما اورد نقض على اصل ابي
 يوسف ابي والاوي كونه على الخلاف في سلف قريبا
 عن المذاهب **قوله** ويشكل على هذا كله ما مر من التقصير
 فيمن سمع العاطس ان اي فيها كسبه على قول الامم بتركه
 الله حيث قال لان السماع لو قال الحمد لله فانت
 عن اجوابه اختلاف المشايخ او التعليم فسيده
 ولم يرد واحد منهما لا تقصد اتفاقا في قوله
 واستعينده لولم يقصد الجواب الذي يمين قوله
 لان الظاهر انه اراد به الاجابة **قوله** والظاهر انه
 مبني على ما اذا لم يقصد الجواب والا استشكل عليه
 ما مر تأمل اشارية الى التمرين لان مراده ما ذكره
 صاحب البحر لا ما سلف قبله عن التمرين فستنه **قوله**
 رحمه الله تعالى اودع الاحد ان اي شئ من غير العمل
 فقال المصلي اي كماله **قوله** الا ان يرد بقوله من
 غير مصلي اي صلاة قال شيخنا ولا يحصى عن هذا
 قوله وكذا لو كان في فيه اهليلجة فلا كما ان قال في
 القاموس وراحه للعلامة الزبيدي الحق ما ضده
الاصح بغير الاول والثاني وفيه الثالث وقد
 تكسر اللام الثانية قاله الفراء وكذلك رواه الابد
 عن شمر وهو مروي اهليلجة قال ابن الاعراب
 وليس في الكلام اهليلج بل في قوله اهليلج مستند
 اهليلج وابر يسيم واطر يفل **قوله** اي مروق وهو على
 اقسام

اقسام منه اصفر ومنه اسود وهو البيان المنيع
 ومنه كابل وله ستان حمة ذكرها الاطباء في كتبهم
 منها انه ينفع الروايت **وحفظ** **قوله** لا يدخل الفانين
 بالستة له يري انه بالحرف **قوله** لا يدخل الفانين
 بالذات الهجاء كذا يحفظه والذي في المصباح بالذات
 الهجاء ونصه الفانين نزع من الكلوي يعمل من
 الفند والنشا وهي كلمة الهجاء لقند فاعمل من
 الكلام العربي ولهذا لم يذكرها اهل اللغة اه
 بالحرف **قوله** ولم يعرف في الكتاب بين القليل والكثير
 يعني في القدر فان شئت عند هذا اطلاقه
 عليه دون غيره الا بقربى قوله لان القريب لا
 يفر عليه الحال عادة فانهم يترفعون بالعلامة المحظا
 حقت قال قوله من بعد بترقنه صاحب النور
 ولم يذكره اخوه ولا المصنف اه كلامه **قوله** وقيل
 ان ابا حنيفة مع محمد حلية استفيد الخلاف
 المذكور انما يقو بين الثاني والثالث واما الامام الاكبر
 فقيل وقيل كالا يحق وان الاشبه اجواز عليها مطلقا
 اي سواء امكن ان تنشر نصفين او لا **قوله** بحيث لو استثنى
 اي القرباء المرفوش على الخامسة **قوله** حتى يراض به انه
 لو كان بقره بخاسية يشم ربحها لا تقصد ضلته فانهم
 يترفعون بالعلامة المحظا ويحي حيث كتب على قوله الشيخ
 اورد ما نصه قوله اورد فيه ان مجرد البرع لا اعتبار
 بمصنعي بجوار بخاسية يشم ربحها وقد يفرق بين
 شتمها من بعد وبين شتمها من قبل سجد عليه اه
 كلامه وهو يخالف لما مر عن عامة الكتب يعني

بل هو مقابله

قوله والحاصل ان المذهب انه ان حول صدره فسند
وان كان كذلك ويمكن دفع المخالفة بان المراد بالعدو
المجوز لما ذكر العذر المعتبر حيث تبين خلاف ما ظنه
علم ان لا عذر لان انصرافه تبين على سبيل الفضي
كما عجل به قبل اسطر قليلة وكانه الى هذا اشار
رحم الله تعالى بقوله قائل فتدبر ولا تكن اسير التقليد
قائه يعني عن ادراك الحقايق **قوله** ابا برزة هو نقطة
ابن عبيد اسلم قدما وشهد فتح مكة ثم تحول الى
البصرة ثم غزا خراسان ومات بها في ايام يزيد بن
معاوية او في اخر خلافة معاوية كذا ذكره الحافظ
ابن عبد البر في الاستيعاب وذكر ابن حجر عن ابي سعد
انه كان من ساكني المدينة ثم البصرة وغزا خراسان
وذكر الخطيب انه شهد مع علي رضي الله عنه قتال
اخوانه بالتهر وان غزا بعد ذلك خراسان فمات بها
وقال ابو علي محمد بن علي بن حمزة المروزي قيل انه مات
بنيسابور وقيل بالبصرة وقيل بمغازة بني سميان
وهرة وقال خليفة مات بخراسان بعد سنة اربع وبن
فالحاصل من هذه القول ان ما استمر من كونه مدفونا
بقربة برزة بدستق ليس بتأيت ولعله كان رجلا
كثيرا بمشيتة والله اعلم كذا في شرح الدرر والعرر للعلامة
الشيخ اسماعيل النابلسي والديفيد الشيخ محمد الفتي
النابلسي كذا وجدني هما مشن نسخة المحرر
الله تعالى قوله اولوا الحديث جمع بقر المعنى البعض
والا لقان اول بالافراد **قوله** غير مفسد ولا مكره اذا
كان لعذر مطعناي قل او كثر اسند بر العيلة اول
قوله

وقال

قوله ووقعه بعد سيق الحديث قدر ركن اي الا اذا
كان لعذر مثل ما اذا وقف لاجل تقدم من يصلح
للإمامة ومثله يقال فيما بعده بما يناسبه من
القيود المارة **قوله** بان تزي الكفر ولو بعد حتى قال
في باب الاماي للعلامة سراج الدين ومن ينوار تدا
بعد هر يصبر من دين حق ذالستلال **قوله** فتدبر
فاذا سافر سقط بعض الصلاة اه فانهم ترفع بالعلامة
الخطاوي حيث قال قوله وموت ثمرة تظهر في استباط
الصلاة اذا اخر الاداء من اول وقت الوجوب وتظهر
اكتون في وجوب ادائها بعد الاقامة اه كلامه ولو ايد
استقط بسقوط لما ورد ما قاله المحقق رحمه الله
اجمع **قوله** رحمه الله تعالى او الملاعبة قال العلامة
الظاهر انها تجري في الطلوع ايضا اي والمفاعلة على
غير بابها كما لا يخفى **قوله** وعدم قدرة على استقبال
القبلة اي وعدم قراءة ما تجز به الصلاة ولكنه
لم يعتد به لاجل المسابقة فانهم ترفع بالعلامة
الخطاوي حيث قال قوله ومسا بقة الموت مما لحق
بترك الركن لان اداة عدم تلا ادا والمفاعلة على
غير بابها اه كلامه **قوله** واي ما الورع وسجد قبله في كل
الركعات فيلزمه قصار ركعة بلا قراءة قول قد منا هنا
ان يقتضى العواعد ان يلزمه قصار ركعتين ولوجه
ان شئت لعدم تحقق الترك فانهم ترفع حيث
قال قوله وسلم مع الامام لا حاجة اليه اه كلامه
وسيجد كسبه بعد الفراغ من قضاياه اي وان
كان لزم الامام قيل ان يقتدى به كما مر في محله قوله

بالعلامة الخطاوي مع

هذه تكتب بقلم المحقق ففطن

والفساد بترتيب على صحة الشروع فافهم تعريف العلامة
 المحطاه في حيث قال وظاهر قوله اذا فحش استه
 اذا مد الهاوي من الجلالة مد فاحشا تقسده
 من خلافه انه كلامه **قوله** في حروف علة ولين لا يقول
 هذا لا يظهر في الالف لانها حرف مد ولين وعلتها دائما
 بلا شرط وعبرة الشاخ خاله واللين عطف عام
 على خاص قال ابو الجاهلية لان الواو والالف والياء
 حروف علة مطلقا يعني محركة او ساكنة وحروف
 لين ايضا ان سكنت الواو والياء مطلقا يعني جاس
 ما قبلها اولاه وحروف مد ايضا ان جاس الواو والياء
 ما قبلها بان انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء
 فكل حرف مد حرف لين ولا عكس وكل حرف لين حرف علة
 ولا عكس اهو مع زيادة لفظ يعني في الاطلاقين
 المذكورين فحصل منه ان الالف حرف علة ولين
 ومد دائما وان الياء والواو المحركات حرف علة فقط
 وهو من ذهب اهل الفرق والساكنات المفتوحة
 ما قبلها كقول ويبيع حرف علة ولين فقط والساكنات
 ما قبلها كجاس اما كجاس حرف علة ولين ومد فلنا
قوله فالمعتبر في عدم الفساد عند اخذ قول ظاهر
 هذا التفرع بل صريحه ان المعتبر في عدم الفساد
 عند اي شيء عدم تغيير المعنى بقدر فاحشا مع
 وجود مثل اللفظ الغير في القرائن وبه يقيد ما سياتي
 في الكلام مما يعيدان المعنى عنده انما هو وجود مثل
 فقط لتصرعهم بان المطلقة يحمل على المعنى اذا وجد
 شرطه كما هو وان اهل القيد شحنا واعتد على ما ينفذ

حروف

من الكلام الابي والله الموفق بحمد وبره فالاولي
 الاخذ فيه بقوله المتقدم اي في الفصل المذكور
 وقوله منزلة عليه اي على قولهم المذكور **قوله** فذهب
 ابن مقبل ومن معه الى انهم لا يعتبرون تغيير
 الاعراب **قوله** الا اذا نصيب الراي لانه يصير مفعولا به
 للمباري واذا وقف على الراي يكون محملا قلم يتحقق
 الفساد هو من هاشم نسخة المحشم **قوله** لكن في المسألة
 وينبغي ان لا تقسده اخذ يعني بالاتفاق كما هو ظاهر
 والقاف همزة اخذ يعني وما اشبه ذلك كابدال
 العين همزة كما في بعض عوام زماننا **قوله** فلا شك
 في الفساد بل ينبغي ان يثبت له بما ذكرنا به تعالى
 انه عن ذلك علوا كبيرا **قوله** بخلاف مومي ان لقوات
 كما في الفتح اي لانه لا آية للاول بخلاف هذا لان له ايا
 كما هو ظم فتدبر **قوله** عن التجديس عبارة التجديس
 والصحيح مقدار منتهي بصر وهو موضع سيموده
 وقال ابو نصر مقدار ما بين الصف الاول وبين تمام
 الامام وهذا عين الاول ولكن بعبارة اخري وفيما قرأنا
 على شيخنا من هذا الآية ان يترجى بيقع بصر
 وهو يعني صلاة الخاشعين وهذه العبارة اوضح
 انه ما في التجديس لصاحب المدينة فانظر كيف جعل لكل
 قولا واحدا وانما الاختلاف في العبارة لا في المعنى وهذا
 دليل واضح على ما قاله المحقق الشيخ الكليني
 في الفوائد اخذه الحسيني في الماستر ولو كان فيها لم
 يتغلب في الحلية عن السبأ فافهم تعريف العلامة
 النحوي طابوا حيث نقل ما ذكر عن السبأ من هذا للتبديع

واقعه فتدبر **قوله** لكان ان يقف اربعين خيرا له ثمان
 يمين يديه كذا ذكر الحديث في عدة مواضع بالاثبات
 ان والذي في شرح مرقى الفلاح باستطاعتها والاول
 الاصوب وقال المناوي في قوله خيرا له بنصب خيرا على
 انه خير كان ورفعه على انه اسمها ويقف الخبر او فتدبر
قوله سميت به باعتبار بعض الغصول يعني فهو من
 تسمية الكل باسم جزية المتوسطة في الحسن عن باقي
 اجزائه **قوله** واجاب سمعك جلي بانه يجوز ان
 يكون الخ يعني فالمراد بكراهة المرور في المسجد الكبير
 موضع سجوده ما يشمل المرور داخله الى موضع
 قد فيه كما قدمه المحقق معزيا للدرر وهو فقد ضده
 بالتقيد المذكور الاحتراز عن مثل هذه الصورة
 فان التيسارة المذكورة غير مستمرة في نفي الكراهة هذا
 تقرير كلامه **قوله** فله ان يمر من بين يديه بالاول
 فافهم تعريض بالعلامة التي طحاوي حيث كتبت
 نصه قوله على رقية من لم يسدها هذا على سبيل
 المبالغة والافاذية المسلم حرام او يحل على ما اذا لم
 يكته المرون الا بوطئ رقبته ويجزى هو كلامه ليس
 بستره الظاهر ان هذا موضع فيما اذا كان في مسجد
 صغيرا ما في المسجد الكبير والعمران وان لم يكن
 ستره لكن المكروه هو المرون في موضع سجوده او قريبا
 منه ومن مر خلف النهر الكبير يكون بعيدا من الصلوات
 قائل كذا افاده المحقق في هذا من شذوذه فاستلها
 بيده وصرحت خلفها هل يعني ذلك لم اراه اقول والظن
 انه يعني احدا من مسالة الدية المذكورة فتدبر

ام هو سنة مستقلة لم اراه قلت الظاهر انه
 سنة مستقلة **قوله** المعلوم من كلامهم انه
 عند اخ اقول هذا غير ما يفاد من قول الشافعي
 يعني فتدبر **قوله** ان الامن بها محمول من غير ما راجع
 الى المقابلة **قوله** يلزمه موجبا من دية او قود فافهم
 تعريض بالعلامة التي طحاوي حيث كتبت على قول
 السلم خلافا لما نصه قوله خلافا لثقاته
 يجب ضمان الدية لانه رخص له في قتاله دون قتله
 فليس فيه قصاص ابو السمود وظاهره ولو كان
 القتل محمدا **قوله** كلامه **قوله** خلافا لما في الشريعة
 فانه تحريف اي حيث قال قال في الدية قيل بكره فتدبر
 ان عبارة الدية قيل بالياء الشاة تحت وليس كذلك
 بل هي بالياء الوحدة متصل بما قبله وهذا لفظها وبها
 بالاشارة او يدق بالشيخ لما روينا من قبله ان
 بينهما لان باحباها كناية اه كذا بخط الساج في
 نقاش الحزاني نعله المحقق بخطه في الماشي
 وقد يقال فائدة التنبيه على انه كالمدرك لا يطلب
 انه قال شيئا هذا هو الواقع فتدبر **قوله** الا لصارف
 للمشي عن التحريم الى الذنب وذلك كقوله صلى الله
 عليه وسلم اذا قام احكم في الصلاة فلا تمض عنه
 فانه يهيء عن ظاهره لانه لكراهة لتقويت النظر
 المستدبر في الصلاة فتكون للتنبيه وكوله بل كان
 مفعيلا للترك العن الجازم الخ وذلك كقول عمر رضي
 الله عنه لمن راى عملي في ثياب البذلة ارايت
 لو كنت ارسلتني الى بعض الناس اتت تمرف

للتقويت

يشاهد هذه فتقال لا فقال عمر الله احتم ان تنزني
 له **قوله** في تنزيهه كما علمت من عبارة البحر فانهم
 تعرض بالعلامة الطحاوي المتابع للعلامة ج
 بما نصه قوله والا فتترهية راجع الي قوله ولا يمار
 فقط اي وان وحده الصارق فتترهية ج ل انه
 كلامه **قوله** سوا كانه للخللا او غيره الخيلا في الكرو والتهمة
 كافي الصباح **قوله** اذا كان لا يستأ شقة الظاهر ان
 المراد بها ما يستف من الصدر ولم يبلغ الشقة او الذيل
 كالظبوط بلغة مصر وقوله فرجي الذي في شرح المسنة
 او فرجيا وهو الصواب والفرج جنة معلومة يلبسها
 القلب **قوله** والجمهور انه لا يكره اذا لم يدخل في ثدا
 في بعض نسخ الطبع والذي في شرح المسنة وسنحت
 الحش ههنا والجمهور انه يكره لانه اذا لم يدخل فهو من
 الصواب **قوله** قلت واختلقت في ان الخشوع اقصده
 بهن **قوله** العبارتين فان قوله في ان الخشوع من افعال
 القلب كالحقوق يعني وعليه يحمل ما في التبيين
 وقوله او نحو غيرها يعني وعليه يحمل ما في التبيين
قوله لما روي الطبراني انه عليه السلام قال في مراتب
 الفلاح لانه صلى الله عليه وسلم من رجل يصلي
 وهو مقفوف الشرف فقال دع شرك يسجد منك
 او بالحرف **قوله** بين سنة وبيعة اي حسنة لامت
 النبي امر بفعله حتى علمته فتأمل **قوله** نعم تقتضي كراهة
 اي كراهة التتره كما هو ظاهر **قوله** اي اطال الخ قال شيخنا
 وهو الذي يظهر لي ايضا وقوله لا يستأ كانه في
 الصلاة كذا في السبع جذف جواب الشرط يعني تقصد
 فالصواب

٣
 المحل بين مع
 ٤

٣
 اذا كان بغير عذر اي بما فيه
 اصلاح الصلاة تدبر قوله
 اقوله يظهر كانه اذا جرد
 وجب

فالصواب ذكره تأمل **قوله** وهل يجب السلام بعد
 السلام اذا قول قد تقدم له التصريح بعدم الوجوب
 فتذكره **قوله** وفي الحلية عن بعضهم انه يحسن بينهما
 يعني اليسرى واليمنى كما لا يخفى **قوله** الخبيث فترك
 الكظم منذوب كذا تجلعه وصوابه مكره يعني تترها
 كما لا يخفى **قوله** ان اخطار ذلك ان اي كون الاشياء
 محفوظات منه **قوله** كما هو العادة او لا اي بامت
 كان مستقلا منعزل تأمل **قوله** ولا يخفى حسن هذا
 الكلام فانهم تعرض بالعلامة الطحاوي حيث
 اعتمد على ظاهر الرواية من كراهة قياسه في المحراب
 مطلقا سواء استنبه حال الامام او لا كانت المحراب من
 المسجد او لا فتدبر **قوله** وفي حاشية البحر للمصنف الذي
 يظهر من كلامهم ان اي جمل على هابانه لسنينة
 باهل الكتاب **قوله** قيد لعله وكره عليه فقط فانهم
 تعرض بالعلامة الطحاوي حيث كتب ما نصه
قوله او التبليغ اي من الامام للمقوم وقيل التبليغ
 من المبلغ فاذا اتفرد المبلغ بمكان لا جلا لتبليغ
 لا تساء المكات وكثرة المضيق لا يكره لكن لا يظهر هنا
 كراهة وان لم يكن للتبليغ وكفى **قوله** لا يظهر هنا
 لا يظهر **قوله** ~~والتبليغ لا يكون~~ لا يظهر
 مع الامام اللهم الا ان يقال المراد من كراهة انفراد
 المبلغ عن القوم لان المطلق لا يجوز في الصف
 اه كلامه **قوله** وفيه اشعار بانه لا يكره صورة الرأس
 وجهه استعاره وانه كان الرأس صاحب روح الا
 انه لما كان لا يعيش بها خاليا عن بقية الاعضاء

٣
 قوله وهذا كله اي الكراهة في صورتين
 انشئ كلامه قوله وان وجدت طائفة
 مع الامام فانهم تعرض بالعلامة
 الطحاوي حيث كتب ما نصه

فهو صورة لا تمثال فلا يكره وقوله كما في اتخاذها
 اي الصورة فهو راجع الي قولك بانه لا يكره **قوله**
 فيمنعني ان يكون حراما لا يكرهها يعني ما دعاه
 صاحب الاختلاصة **قوله** لا يكرهها اس وتوطا يعني
 ولم يسمي عليها كما هو ظاهر **قوله** او ستران في اسد
 بارها اخذ اقول هذا ظم لو كانت المستورة خلعة
 وهو غير قيد في لزوم اقل الكراهات بل مثله
 ما اذا كانت مستورة اما مد علي ان عبارة البحر
 المذكورة مطلقة لا تقيد ما ذكره فليتامل **قوله**
 فيكون الاي تاكيدا فافهم تعريف بالعلامة المملوك
 المتابع للعلامة ج ل فيما نصه قوله ولا يكره نقد
 لا يصح مع قوله المتا الاي لا الابتساف فالاولي استقام
 لان المتا في غنية عنه ج ل اقول كل من اشار
 بذلك الى ما في العبارة الاولى يعني قوله الم او في
 يده بل تكون معلقة بيده اي مجبها ونحو
 قوله لانها مستورة بالنياب اي ان كانت في محل
 الستر واما اذا كانت في كفة وكانت غير مستورة
 فالكراهة خافضة ولا بد لان المدار على الستور **قوله**
 في وجود الكراهة وعدمه فتأمل **قوله** اي مفاد
 التقليل بانها مستورة يعني المذكور في الشئ وقال
 فيه ما قاله صاحب الزهر من قوله ومقتضاه ان
 اخذ كما لا يخفى **قوله** ولو كانت الثقب كبير يظهر به
 نقصها اي بان لا يقبض مده كما هو ظاهر **قوله**
 وخير جبريل يعني قوله انا لا ندخل بيتا او وقوله
 والحديث الاخر يعني قوله فان كنت فاعلا او قوله كلف بالامر

في

في الفم وغيره بان الصورة الصغيرة لا تكره في البيت
 يعني كراهة تحريم فلا ينافي ما سيلف قريبا
 عن الزهر من نبوت كراهة الترتيب فلا تغفل **قوله**
 ينبغي ان يجب عليه يعني ان التها **قوله** وسياق في باب
 مشرفات البوع اخذ قصده بما ذكر افادة الخلاف
 في ضمان القيمة خاليا عما فيه من الصورة **قوله**
 واعترضه الرعي بان الغالبية اطلاقهم اذ يعني فليكن
 ما ذكر من الغالبية لا كما قال **قوله** ففيه نظر ظاهر كما في
 الحلية لعل وجهه وقوع الخلاف في الحشوع هل هو
 من عمل القلب او الجوارح او منهما كما سبق تامل
 ولا تنريد السجدة على معنوي الحديث يعني
 ان قاله من خارج بلا سبحة كما يدل عليه قوله الابرار
 النوي في حنيط فتدبر علي ذكر مجرد عن هذه
 الرصينة يعني وان كثر مع تكرار الصيغة المذكورة ولو شئ
 يسير كما هو ظاهر **قوله** ولذا زاد الم ولو يعني لان
 ما قبله لو الوصلية اولى بالحكم مما بعدها وقوله
 افاد به يعني بقوله ولو قوله وعند اي حنيقة
 بكره استقباله للقرأة يعني خارج الصلاة
 لا كما قد يتوهم من انه داخلها فانه قد تقدم ان
 ذلك مفقود عند الاذا كانت حيا فظا وليس
 حاملا للمصحة وعندهما بكره وعند الشافعي
 يجوز بلا كراهة فليتامل **قوله** علة للتلاوة
 قبله اقول فيه بعد والظاهر انه علة للاخير
 فقط كما هو ظاهر عبارة القنية الاي ذكرها
 فتدبر منصف **قوله** ظاهر ان الكراهة في الوقف

لغيره

متفت عليها أي لأن المنسب به أقوى من المنسب
 كما هو الغالب فليكن هذا منه فتأمل **قوله** فانه
 ذكر بعضهم انه أي يعني المستريح **قوله** ومنها كما
 انما ينقطع الاثنا أما ذكره لأجل ما بعده وال
 فقد ذكر هذا الشئ بقوله والتلثم كما هو ظم **قوله**
 أو صلي في موضع تنوع الشيايب الظاهر ان المراد به
 الحمام أو اذا كانت الشيايب المتجمعة مبتلة
 فليست ممل **قوله** وفي العتبات لا تترك الصلاة في
 جهنم قبل الا اذا كانت بين يديه وعليه قلوب صلي
 في مثل قبة سيدنا الحسين لا تراهة عليه وفيه
 مخالفة لما قبله ولما تقدم في محلة فتنبه
 لكن ذكر في المحيط في الكفاية الظاهر ان في الاولي
 بمعنى عن لان صاحب المحيط مستقدم على صاحب
 الكفاية فتدبر **قوله** ولو كان تفتها يعني العايد
 المذكور **قوله** وقد يقال ان لا بأس هنا بذكره أي بين
 فيستوي الطرفان **قوله** فانه عد ذلك من درجات
 الرحمة قال السربلاي في مراقبي الفلاح واذا جلس
 مستقبلا ناسيا فتذكره وانحرف احلالا لما لم
 يتم من مجلسه حتى يغفر له كما اخرج الطبراني
 مرفعا اه وفيه الاحلال لا بد منه في المفقرة
 كما هو ظم ويظهر ايضا ان المراد الا انحراف عن
 الجهة لانه متى كان فيها عد مستقبل لا يرب
 كما ينبغي ان يكون في ذلك الانحراف اليسير طحاوي
 عليه **قوله** لسقوطه ابتداء بالشيايب أي يعني لانه
 وقع معوانه لما ذكره فيفتقر في القيام لا يفتقر
 في

البيان

في الابتداء وكبح في النهز وجوبه والحالة هذه وهو
 غير ضايب كما لا يخفى **قوله** انه بمد الرجل اليها
 يعني كسلا لاها ونا واستحقاقا كما لا يخفى
قوله ويلزمه كراهة الصلاة ايضا فوجه يقين
 لان فيها التوطن المذكور واسار بقوله فليست ممل
 الى حسن اللازم المذكور **قوله** ثم سياتي متنا في
 الوقت انه انما فيه انه لا دلالة للبيان على هذا
 ومن من المتنا مع التشرح واذا جعل تحت سر دابا المصالح
 اي المسجد جاز كسجد القدس اه قال المحقق رحمه
 الله تعالى قوله واذا جعل تحت سر دابا جمعه سراديب
 وهو بيت يتخذ تحت الارض لغرض تبريد الماء
 وغيره كذا في الفتح وشرط في المصباح ان يكون
 صنيقا اه والظاهر انه اراد بالسر دابا هو جابن
 سر دابان لا يكون مستقذرا كحصر كما يعطيه
 فحوى قوله لغرض تبريد الماء فليست ممل **قوله** فلو بذر
 جاز وذلك كمن هو ساكن في المسجد لأجل طلب
 العلم او ما لا يكون مسئلك لبيت الامنة ولا يبد
 نقاوت المسلك عند شريفا كما لا يخفى **قوله**
 لكن في القناوي الهندية انما استدرأ على
 القناذ المذكور **قوله** وعليه فقوله والا فيكم بين
 الشرح **قوله** لكن اذا كان فيها انما وعليه فالزهر
 مسجد لا مدرسة **قوله** والظاهر من هذا
 ان كراهة هنا تنزيمية فاقولهم ترمي بالعلامة
 المطحطاوي حيث كتب ما نصه قوله لانه
 يلي المصلي وتبين ان كراهة ترميمية انما هي

كلامه **قوله** كما خشاب ثمينة أي غالية **في** خصوص
 في الحراب اه فافهم ترفيض يا لعلامة بحيث قال
قوله ويكره التكلف **قوله** عمل انه تقييد للمعم
 أي عمل تقيي الباس في النقش اذ لم يتكلف
 دقايقه اه كلامه **قوله** تزييد الاجرم به أي بالنقش
قوله لا حرازه فضيلتي الصلاة اه فيه
 نظر فان كلامه من الفضيلتين يحصل لو صحت
 مسجده اخبر ولعل وجه الافضل ان يقال
 ليدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم ان
 الملائكة تستقروا احدكم مادام في مصلاه او
 يقال انه حيث صلى في مكان براه فيه استاذ
 فيالله وبسبب ذلك يقع الله تعالى عليه
 والظواهر في وجهه انه اذا صلى وسمع علي
 استاذه درسه يكون ذلك انفع له بخلاف
 ما اذا خرج لغيره وصلى وسمع وليتأمل **قوله**
 لم يره عليا عن خصف بقله فيه يعني عن
 حزره فيه قال في المصباح خصف الرجل بقله
 خصفنا من باب ضرب فهو خصاف وهو فيه
 كرم التوب اه خير الذي امكن تمامه وخير
 الرزق ما يكتفي وعن الامام الشرايف
 اجمع العلماء انه وعليه يحمل ما يفعل من الافكار
 في مسجد مستبدنا الحسنة وغيره **قوله** رد فيها علي
 من افني حرازه منه يعني مطلقا كما هو ظم **قوله**
 ليس لرق ظالم حق ذكر المرق كناية عما انفق
 من نيل المال والهمة فيها ذكر **قوله** لان اهل الصفة

يعني

يعني بهم الصفاة الملازمة للصفة **قوله** الا اذا قال انما كنت
 اخذته اذ يعني الرجل الاخذ له اولا وهو
 الدافع كما هو ظم **قوله** لكن في بقوده قطع للمصنف
 قيل الظم لان في بقوده اه وفيه انه يحتمل ويحتمل
 لان القطع غير معلوم لنا فالظم ما قاله المحقق
 لانه تقييد وشرط لقوله وكذا اذ لم يصفق فانه
 استدراك لخطي يعني الا كما لا يخفى على المتتبع
باب الوتر الوتر قوله والكل سمي نافلة
 يعني يطلق عليه ذلك قوله ومراده الاعتذار
 عن ترك التمتع اه لا يقال لا يصح الاعتذار
 الا لو قال في الترجمة باب الوتر والسنن لان
 السنة النافلة ولا عكس كما قال السمع فتكون
 مراد السمع الاعتراض على المع لا الاعتذار كما قاله
 المحقق لانا نقول قول السمع المذكور مفيدان الاعتذار
 كما قاله المحقق بمعنى النافلة يقال له سنة
 لانه انما نقى الكلية فقط كما هو ظم **قوله** والفتي
 مثلا فافهم ترفيض بالعلامة اه واصله للمع
 ونفسه قوله ولا عكس اي لغويا وهو الكلي اي
 ليس كل نقل سنة فان صلاة الليل مثلا
 نقل وليست بسنة اه وفيه ان صلاة الليل
 سنة مستحبة فالاولي ينقل لم يعني بوقت
 اه كلامه **قوله** يعني انه لو ترك واحدة منها
 لا يصح يعني صحة لازمة بل امرها موقوف
 كما لا يخفى **قوله** وهو كونه المراد بالواجب
 ما يبيادر منه يعني اقل نوعي الواجب

صلى عليه وسلم ويسمون بفقر
 الصفة ايضا ومنهم ابو هريرة في
 السنة كما ذكره الشوازي في حاشيته
 على فخر ابن ابي عمير في ترجمة ابي
 هريرة والصفة في الاصل نيا
 له اربع حوايط اولها شوال والنقل
 بعد ان تكون مستقفة كما بابا لوتر
 سياتي للمع في الايات في صوم

ففي تعريف المص لعل وشرب مرتب فافهم تعريفه
لعلامة الخطاوي ونصه قوله وعليه
اي على هذا الجمع وجعله في المصحح تعريفا على
كونه فرضا عمليا لا اعتقاديا والوكلامه **قوله**
ولقوله في ش المسنة عطية على قوله لانهم
علموه **قوله** ومنه ومنه ان المراد هنا يعني ومنه
قول شارة المسنة ولا يكسر جاحده ان المراد
هنا **قوله** او تذكرة العجز فيه رحمة فافهم
تعريفه بالعلامة الخطاوي المتابع للعلامة
2 ولنصه **قوله** بشرطه وهو عدم صيغة
الوقت والسنين وليس ورثا سا اهو 2 لاه
كلامه **قوله** واجاب في البحر بما ذكر عن المحيط
يعني من قوله عليه افضل الصلوة والسلام
من نام عن وتر او نسيم فليصله اذا ذكره
قوله وفي قصايه بعد طلوع البحر وصلاته
العصر يعني فلا يصح ادائه في هذين الوقتين
لان سنة عندهما وقد نهي عن صلاتهما
بعدهما **قوله** فبالنظر الى الاول يعني كونه
سنة وقوله الى الثاني يعني كونه فرضا
قوله وهل ذلك اسم الانتارة راجع
الى عدم اجواز المعلوم من قوله وهو لا يجوز
قوله دوة جهر القراءة يعني فيه
قاله في النهر وعلى قول التندوبي يصح لاقتدا
وان لم يحيط هذا بمقابل لما حصل المذكور
وحد فلا ينافي قوله وقال السدواني وجماعة

ال

اكد قتال **قوله** ورد على ما مر عن الارشاد يعني
وفيه رد على ما مر وقوله ما نقله متعلق
بقوله ورد فتدبر **قوله** وعليه فلا اشكال
اصلا اكد نعم بقي الاشكال في تنافي عبارتي
البداية وعلى ادفعه بحمل ما افاده عنها اول
من انه ياتي به على ما اذا كانت في الركعة الثانية
وما نقله عنها ثانيا من انه لا ياتي به على
ما اذا كانت في الركعة الاولى لتصريحه به فيها
وبر شحه ما كتبه المحقق على قول الشافعي وتكبير
عند من قوله وهذا في تكبيرات الركعة الثانية
واما تكبيرات الاولى ففي الايات بها ترك
الاستماع والانصات اهو كلامه وهو الغار
بينهما فم هذا التقدير تدفع المخالفة التي
ذكرها المحقق اولاً فتأمل منه صفا **قوله**
اذ لا فرق بين وبين الفتوت فافهم تعريفه
بالعلامة الخطاوي المتابع للمحقق حيث نقل
منه عنه ما كتبه المحقق اول القول فافهم
عن البحر ايضا واقتصر عليه **قوله** حيث
يعود ويستقصى ركوعه اقول الظاهر ان
العود المذكور اولي لا واجب حيث انه يجزى
بعود السهو ولو كانت الترك عمدا فيظهر
وجوب الاعادة عليه كما لا يخفى ومثله يقال
في الفزع الاي بعد قوله للاختلاف في امت الخ
اي بين الصاحبين من انه ياتي به المقتدي

عند الثاني لا عند الثالث بل يومين لان له عنده
 شبه بالقرآن كما سلف **قوله** فان مقتدك
 هل يقرأ القنوت ام يسكت فانهم يقرضون
 بالعلامة المخططة واما حيث لم يبي بتحقيق
 القيام فراجع ان شئت **قوله** والذي يظهر
 التفصيل وهو ما سمي عليه اليه فتدبر قوله **تكتب باللام**
 لان في اتمانه متابعة الامام فيما فعله
 الامام فانهم يقرضون بالعلامة المخططة واما
 حيث قال قوله وقعود اول فيه انهم ذكروا
 ان المومنين اذا لم يتم التشهد وقام الامام
 يتم التشهد وعكسه التابعة في القيام
 لقوله فلم لم يقل هنا انه يقعد لان القيام
 طويل فيمكنه ادراكه منه ولما ذالم يوم واليوم
 بالوقوف ويبس للامام حتى يعلم التشهد ويقعد
 قبل ان يستتم قايما هو كلامه **قوله** وان
 عليه القنوت فانهم يقرضون بالعلامة المخططة
 حيث قالوا والثناء معا رضى بما ذكرناه ان اذا
 دخل الامام في القراءة ولو سرية لا يابى به على
 المعتد لانه اذا كانت بحجور من القراءة وفي فرض
 فتنه وهو سنة اول اللهم الا ان يعمل على
 ما اذا وقعت الامام ساكتا بعده او قرأ الترجمة
 او كلامه **قوله** واختار لقوانه اذا صلى
 ان فيه مخالفة على اطلاقه لما مر من بيان
 عن الامداد كما لا يخفى **قوله** لانهما سنة مؤكدة
 بلا

يستتم

قوله

بما

بلا خلاف تأمل اشار به الى ان دعوى عدم الخلاف
 غير مسلمة لانه يصح ايرادها من تعداد على القول
 بالسنة كما جزم به بعض اصحابه الرضايل كما
 سيذكر المحقق رحمه الله تعالى بحقيقته **قوله**
 فيه انه في الجنبين صحيح ان قصدت بما ذكره التورك
 على ما هو عليه التمس من رجوع التقليل المذكور
 الى المسائلتين مع انه لا يصح رجوعه الا الى مسألة
 السجدة كما هو صريح عبارة المصنف اليه فتدبر **قوله**
 خلافا لما ذكره لان عنده كل نسخ على حدة في جميع
 الاحكام **قوله** حيث حكوا تحذف لفظة اصل
 السلام منه كما يعلمه النبي والله اعلم بوقوع
 السجود وسطا قبل صوابه بعدم وقوع
 السجود وسطا وهو عقلة عن تدبر اصبر
 الكلام كما يعلمه اولي الا انهم بل اختلف
 في العمل بركبتها يعني في كونها ركبا او شيئا
 ولا يخفى ما فيه من التباسا هل ولو قال بل
 اختلف في ركبتها بخلاف لفظة اصل السلام
 منه كما يعلمه النبي والله اعلم **قوله** وفيه تحجب
 القراءة في كله يعني به انه لا يصح **قوله** ولتختلف
 القيام بين القراءة فيما بعد ركبة الفرض فتدبر
قوله وخالفه الرضايل بان انما يقول وهو
 الذي يظهر لي حيث ان القواعد تقتضيه
 والله اعلم لكن بعد زمان اي لكن دخله
 بعد زمان فانهم قالوا يعني علما واما
 كما يظهر ما بعده **قوله** او نحوه انما كما لو دخله

اصل

في الصلاة صح

لا جواز زيادة بعض الصالحين مثلا والاولى الاقتصار
 على قوله او لسئل لان التحويل المذكور لا يخرج عنه
 فتأمل **قوله** الا فاقى هكذا يحط وفيه انه
 نسبة الي جمع افق ومنه في الصباح ونفي
 على انه انما ينسب الى الفرد فيقال افق بغيره
 وتختص به افاده بعض الفصول
 بخلاف السلام على النبي يعني فيصلي تحية
 مسجده ثم يسلم عليه صلى الله عليه وسلم
قوله وقد افطر ابن حزم في قوله بوجوبها
 انه يعني به الامام مالك رضي الله عنه ونقنا
 به **قوله** بعد التذرافضل انه يعني اداوها
 بعد ان ينذرهما افضل **قوله** ولذا قيل
 بانها لا تكون في السنة وهو ما ذكره الشيخ
 في القول بالوجوب **قوله** وكذا صلاة الكسوف
 لانها تصلي بمجاعة وحدها في سنة المولود
 لكن بغير خطه ما نصه وكذا سنة الجمعة النبيلة
 لان الافضل في الجمعة التكبير قبل الوقت
 فيلزم وقوع سنتها في المسجدة فصارت جملة
 المستثنيات من سنة ولم ار من تعرض لجمعها ففقدان
 عكسها وقد نخلتها بقولي
 نوافلنا في البيت فاقت على ان نقوم لما في مسجد غرسه
 صلاة تراويح كسوف غنة وسنة احرام طواف بركة
 ونقل عتقك او قدوم سافر وخائف فوت ثم سنة جمع
 يقول الفقير محمد علا الدين عابدين ابن المولود
 هذا وجدت هذه السقطة في البيضة فينبغي

على بينا
 مع

الحاوي

الحاوي هنا كذا في هامش الطبع والله اعلم **قوله**
 وقد تقر بان الحديث الضعيف يجوز العمل به
 في الغضائيل يعني اذا لم يشتد ضعفه كما سلف
 والله اعلم واستغفر الله العظيم **قوله** عن
 معظم ابن المقدم كذا في السنة والظاهر عن
 معظم ابن المقدم بالظاهر بعد ذلك
 عن ثم يتم لعدم ورود معظم في روايات
 الاحاديث فليحذر **قوله** ولا يكون جازيا على
 الاصطلاح يعني به معنى التجدد الاصطلاحي
 المتقدم ويصح غير هذا وهذا هو الظاهر
قوله ثم اعلم ان ذكره يعني الشرح رحمه الله تعالى
 بسور ثلاث الوتر اقول هذا الاستشهاد
 لقول المحقق فيما قبله والظاهر ان تعديده على
 بالبطون بناء على الغالب **قوله** وايضا اعلم
 يعني رويته وبنام سدسة يعني سدس
 القيل بترامه كالإيجي من قوله ويكسر
 الا جماع انه يعني في الصلاة لم يفيده من
 التداخي كما يظهر مما بعده ايها يعني الذرية
قوله عشر اشرار ارجع الى قوله وفي وتوخر وما
 بعده **قوله** على خمسة عشر مرة بعد المرأة وبان
 في ركوعه بعشرة وفي الرفع منه كذلك وفي
 السجدة الاولى بعشرة وفي الرفع منها كذلك
 ومثل السجدة الثانية وهذه خمسة وسبعون
 مرة هذا انظر كلامه **قوله** وان كان فيها
 ذلك يعني المرأة **قوله** للمنا سبعة في الانس

اي لانها هي التساييع **قوله** هل يسبح عشر اعشار يعني في سجود السهو
زيادة على التساييع كما هو ظن **قوله** فتسبح الا اعتدال ياتي به
في السجود يعني ان تذكره فيه كما لا يخفى **قوله** كن له مثلين
يعني كان له ثواب كثواب من قرأ من ليلة القدر فتدبر
قوله في كل منزل قيل ان يعتمد يعني من منزلة المنزل
في الطريق كما لا يخفى **قوله** وقد ما تحقيقه هناك فانهم
تربى بالعلامة الطحاوي حيث قال قوله فواجب
علي المشهور وقيل فرض وصححه في التحفة وغيرها
واجمعوا انه لو قرأ في الاخير يعني فقط صحت واسته
يجب عليه السهو وعلى هذا فالخلاف انما يظهر
في نسبته فعلى الاول ترك الواجب وعلى الثاني تأخير
الفرض عن محله كمن سبأ في السهو ان تأخير الفرض
فيه ترك واجب ايضا ويحتمل ان يظهر في اختلاف مراتب
الائم فعلى الاول يا ائم اسم تارك الواجب وعلى الثاني
ائم تارك الفرض المعلى الذي هو اقوى نوع الواجب
الوثر او كلامه **قوله** وسبأ في فيه تصحيح خلافه
وهو صحة سنت ركعات مشطوعا بقعدة واحدة
قوله وحمله السيد ابو السعود انه وهو الصواب
لأن ما سأل فيه قصد الزم بمجرى الشرع بخلاف المظنون
وهو من شيء فيها على ظن انه لم يصحها ثم تذكرته
قد صلاها اعني الغرض فتنقصها فتدبر **قوله** قايما ان
يؤكد ايضا بما قلنا فيه ان التأويل بعيد وكونه رواية
ثابتة لا دليل عليه والظاهر قساده صلاة التتدي
والزاه القضا مطلقا حصل التساوت منه او من
اسمه كذا قيل قلت وسبأ في فيما كتبه المحقق على قول

الش

108
الش انقلب تغلا غير معنون عن التتارخانية انه لا
يلزمه القضا وحى فهو رواية ثانية وعليه فلا اشكال
قوله وهذا لا يثبت في الصلاة لانه سطرط فيها
نية سبأية على التسمية او مقارنته كما سلف وقعه
متاخرة ولكن لا اشكال لوجود اصل النية عند
التسمية واختياره الامضا الان وكذلك الصوم فليست
قوله غير ما سبأ عليه الش فانهم تربى بالعلامة
الطحاوي المتابع للمعالي عما نصه قولاني صلاة طالت
فأهم انه معطوف على قوله متغلا فيقتضي انه
مستثنى وليس كذلك بل هذا محتمل قوله قصدا
على انه مكسر مع ماسيائية في المم قريبا وصورته
رجل شئ في الصلاة على انها عليه ثم بين انها ليست
عليه فانسد لها فانه لا يجب قضاؤها وهذا هو
المراد وان كان المتبادر منه يقتضي انه اذا اقتدى
رجل بمن ظن ان عليه الظهر مثلا ثم تذكر الامام انه
صلاها فانسد الصلاة ليس على المزم القضا
وليس كذلك بل عليه القضا لان فعله مخبرم دون
الامام وقد صرح به صاحب البحر عند قول المزم وقصد
اقتدار رجل بامارة جله او كلامه **قوله** اذ ليس فيه ذلك
القيد فانهم تربى بالعلامة الطحاوي حيث اقتصر
هنا على ما ذكره المحقق عن ابي السعود فتدبر **قوله**
اعتبارا بالشرع راجع الى قوله لا يلزمه قوله في الصوم
في الاوقات المكروهة وهو صوم يوم العيد وما
يمره كايائ وقوله صحة تسميته صايما فيه اي في
الشرع في الصوم **قوله** قبل الزوال وقع الثاني وليس

هو للاحتراز وقوله صار بشارا يعني لازما بدليل الترخ
يقوله فيجب عليه قوله وذكر في البحر شيئا من احكامه
هنا فراجعه ونصه بعد كلام وفي البديع ومن
شروطه ان تكون قربة مقصودة فلا يصح التذرع
المريض وتيسير اجتناءه والومئ والاعتسار
ودقول المسجد ومن المصحف والاذان وبناء الرباط
والمساجد وغير ذلك وان كانت قربة لا تبا غير مقصودة
قلو قال لله على ان اصلي صلاة او على صلاة لزمه
ركعتان وكذا لو قال لله على ان اصلي اليوم لزمه ركعتان
كما في القنية ولو نذر صلوات شهر ففعله صلوات
شهر كالقر وضات مع التردد في السنة لكنه يصلي الورد
والغريب اربعاً ولو نذر ان يصلي ركعة لزمه ركعتان
او ثلاثاً فاربع لان ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كنهه كما
عرف ولو نذر نصف ركعة لزمه ركعتان عند ابي
يوسف وهو المختار كما في الخلاصة والتمجيس
ولو نذر ان يصلي الغر عشرين او ان يزكي النصاب
عشر او حجة الاسلام مرتين لا يلزمه الزايد لانه
التزام غير المشروع وهو نذر بمعية كما لو نذر صلاة
غير وضوء لا تبا ليست بعبادة بخلاف ما لو نذر ما غير
او عريانا فانها تلزمه بقرعة مستقلة على المختار لانه
غير قرعة عبادة كصلاة الابي والآخرين وبغير نذر
لعدمه والظاهر ان مرادهم بغير وضوء بغير طهارة
اصلا يجوز بالخاص عن العام ليكون الشرع الاجل
في مثله فهو الخاص والا فالصلاة بغير وضوء مشروعة
بالنهي عند العجز عن استعمال الماء وينبغي ان يلزم المذنب

بالصلاة

بالصلاة بغير طهارة على قول ابي يوسف كما قال به بغير
ومنولاه يقول غش وعيت صالفاً قبالا بغير طهارة كما
عرف وكانه لتدبره لم يعجز عليه وفي شرح المجمع تصنفه
لو قال على صلاة بلا طهارة يلزمه الطهارة اتفاقاً
ثم قال واما الملقه فظاهر الرواية انه يلزمه الوضوء
به عند وجود الشرط كما في الظهيرية انه ما ذكره فان
ارقت ففعلت به وقوله ان يزكي النصاب عشر ايعني
بضم العين وقوله يلزمه بغير طهارة اتفاقاً يعم
لان قوله بلا طهارة رجوع عن قوله اولاً بغير طهارة فلا
يقتل فيلزمه اتفاقاً فتدبر وذكر في الحرة اختار
الفتاوى يعني ما ذكره الشافعي عن الحلبي فقلت وظهر
الهداية وغيرهما من جميع قلت قد تم المحرم تايد خلافة
فتدبره وذكره الشافعي بقوله او تركه او اتماعه
لاجل القاعدة المذكورة فلا تكرر فيقتض الشفع الاول
عند كل لبطلات الحرمة يعني وعند زقر ايضا ومثله
يقال فيما بعده كالا يعني قول تعليل للزوم فتصا
ركعتي جواب عما يقال هذا التعليل قاصر على ما اذا
يحل الشفع الاول فقط بخلاف غيره فاجاب
الحكم رحمه الله بقاى بان هذا التعليل له منطوق
ومفهوم هذا مراده والله اعلم وصحة ادائيه
فانهم يترقبون بالعلامة المحكي واصله للعلامة
العلي الطائوي ونصه قوله لان الاول لما بطل امره
لعله او الاول واحدي الثاني لا يجوز ولا يصح عليه
لما قبله الا لقوله او الاول فقط حن وان حنابلة
يصح عليه لقوله في شفعيه اه كلامه كانت

العلي الطائوي

ساقط من نسخة المطاوي يعني وحسين فلا يرد ما قال
من قوله وما نقله الحلبي عن صاحب النهر في هذه
المسألة ليس له وجود فيما رايته منه والصواب ما
ذكرنا عنه اذ كلامه **قوله** وانما يسوغ في الغرض حالة
الغرض عن القعود يعني فليكن النقل كذلك وقوله لكن
ذكر في الامداد ان استدراك علي هذا المزمع
راجع الي قوله بلا كراهة كما علمته فانهم تعريف بالملامة
المطاطوي حيث كتب مانصه قوله في الاصح راجع الي
صحته بنا وهو قول الامام كما مراده كلامه **قوله** قال
اجل هو يعني نعم كافي مني السبب **قوله** كفي في الكتب
استدراك علي المساواة المذكورة **قوله** وقد تقرر ان
ما ذكرنا من كالتقدمة الثامنة هنا فانه علي احتمال
صحة ما كان صلاة النيات عليه صحاح الرجم
والرضوات تكون المقدمة المذكورة بدعة وعلى احتمال
فساده تكون واجبة كما لا يخفى **قوله** ربي وقوعه سنة
او واجبا صواب سنة او بدعة كما هو ظاهر **قوله**
لعدم ثبوت صحة النقل يعني نقل هذه الكيفية
او نقل زيادة الركعة المذكورة فتدبر الابد صلاة
النجو والعصا اي لورود النهي عن الصلاة بعدها كما
سلف **قوله** اعتبار الابد بالانتهاء صوابه اعتبار الانتهاء
بالابتداء فانه يعتبر انتها الصلاة في ابتدائها من جهة
عدم صحتها في المضرك لا يخفى علي المتأمل
وفي قول اي حسيغته نظر يعني تردد كما يدل عليه
قوله والافصح لزوم **قوله** كما لما الذي اي من
جهة الزوم وقوله يرض للوضو يعني المعروف
لاجله

بالحق

لاجله **قوله** او غير الدابة لانها تكلم من ذلك غلبا كالا
يخفى **قوله** وكسجدة تليتها علي الارض فانهم
تعريف بالعلامة المطاطوي حيث كتب مانصه
قوله والواجب بانواعه اي سواكان واجبا عينه
اول غيره فالمراد بالجمع ما فوق الواحد كلامه **قوله**
والفرق له بينها وبين المسألة الاولى في لزوم الجمع
وهو ان الصلاة بغير طهر غير جائزة اصلها بخلاف
الصلاة عريانا او بغير قراءة فانها جائزة في الجملة
لما لم يجد سجدا وللاي والاخرى ولا يرد من
قطعت يده ورجلاه وبوجهه جراحة حيث ان
صلاته جائزة اتفاقا لانها تقول انها تشبيهة
ولست بصلاة حقيقة او انها نادرة او هي في الزوم
وبه يجاب عن قوله اي يوسف بمشروعيته بلامطارة
لنا قد الطهورين او يقال انها ليست بشرط عند مطلقا
بل عند مكانها وهي ليست بممكنة عنده والحالة هذه
قوله او ان يركي النصاب عشر التي يعني لان الواجب
ربع العشر كما لا يخفى **قوله** لنا قد الطهورين قال بعده
في البحر كما عرق وكانه لندرته لم يزع عليه اذ كلامه
قوله وكفى لا وقد ثبت اي وكفى لا يوجب عليها
وقد ثبت ان **قوله** من ان المراد ما بعد الخروج منها
يعني بكلام او بسلام وهو المسموح والافضل
لانها قيام الليل فانهم تعريف بالعلامة الحلبي
المجيب عن الشك بما ذكر فتدبر **قوله** او من الجملة
يعني او مسجد واحد من الجملة **قوله** وذكر في
الفتح ان مقتضى الدليل كون المسنونات منها ثمانية

تشبيه

الخروج

اذ وهو ما في الصحيحين عن عاصم بن رضى الله تعالى
 عنها ما كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيده
 في رمضان ولا غيره على احدى عشرة ركعة اذ فيها
 الوتر كما في صحيح ابن خزيمة وابن حبان واما ما رواه
 ابن ابي شيبة والطبراني والبيهقي عن ابن عباس
 رضى الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل
 في رمضان عشرين سورتى الوتر فضعيف واعلم
 بيت العشرون بمواظبة الخلفاء الراشدين فاعدا الصلوة
 فني البخاري فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والامر على ذلك في خلافة ابي بكر وصدر من خلافة
 عمر حتى جههم عمر على ابي ابن كعب فقام بهم في رمضان
 فكان ذلك اول اجتماع الناس على ما كان في واحد في
 رمضان كذا في فتح الباري **قوله** وذكر جوابه فيما
 علقته عليه قلت كانه منع ما ذكر بل هي سنة كما يدل
 عليه قول البخاري وانقطع الخلاف برواية الحسن عن
 الامام انها سنة وقد ذكر الاصوليون ان السنة
 ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم او واحد من
 الصحابة اهـ ويحتمل ان يكون المعلق المذكور جريا
 عما ذكرناه لا تنافي بين قول من قال ان اجمع سنة
 وقول من قال السنن منها مما نية لان الاول ناظر
 لكونها سنة عمر والثاني ناظر لكونها سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه قول ابي السعدي
 وما قيل يكفر من يقول انها سنة عمر رضى الله عنه
 كما نقول الروافض فهموه فقد صرح في كثير من
 المستاولات بانها سنة عمر يعني بما لنظر ثلوثا عشرين

ركعة

ركعة والمواظبة عليها وذلك لا يمنع كونها سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اهـ ويصح على هذا ان
 يكون جوابا بالمنع بالنظر لحسن عليها عليه السلام
 بقوله عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
 اكدت وقوله عليه السلام بسنتي بسنتي استيا
 فاجبها الي ان يلزم ما احدث عمر كما رواه ابو نعيم
 في مستنده من حديث عروبة الكندي كما في المطول
 فليتامل **قوله** ولا يجتمعان الروايت وان قلت ايضا
 ان يعنى بها السنن مع ان السنن لم تكن عشرين امة
 كما لا يجتمع **قوله** اي بين احمد واحد ولا فساد في ذلك
 فانهم تريض بالعلامة الطحاوي المتابع للعلامة
 حن ونصه قوله بين كل اربعة ترتيب فاسد والتركيب
 الصحيح ان يقول بين كل اربعة ترتيب فاسد والتركيب
 كل اربع كما في الكنز اهـ لاه كلامه قد اشتبه
 على صاحب الزهر السليمة بالترجيح فاهم ترفيض
 بالعلامة الطحاوي حيث كتب مانعه قوله وكذا
 بين الخامسة والوتر لكن في الخلاصة اثرهم على عدم
 الاستحباب وهو الصحيح تراها كلامه **قوله** لا يثبت
 الاخبار بظواهرها يعني بظواهرها كما هو المشهور
قوله ستمائة ركعة يعني ان كان الشهر كاملا والاخر
 ان كان ناقصا وقوله ستة الاف اية وثني يعني وستماية
 وستة وستون اية الف وعدو الف وعيدو الف
 امر والف ثني والف قصص والف جنز وحسما به حلال
 وحرام ومائة دعا وتيسع وست وستون تاسع وستون
 لنا في السعي عن الكشاف حواشي مراقي الفلاح قد بر

وعلى الاول مع الاخبار ايضا يكون
 بعضها ثبت بفعله والبعض الآخر يروى

قوله لكن لا يلزم منه يعني من كون الحتم سنة
 وقوله عدم تركه يعني الحتم وقوله اذا لم منه
 يعني من الحتم المذكور وهذا اول ما ذكر في حاشي
 شيخ الطبع مزيلا للحتم فتدبر **قوله** وبعضهم سورة
 الاخلاص وقد اجزئي بعض الناس من اثبت به
 ان دابة الحسين فيها البداة ١٢ لما لم يعلم بسورة
 منه انه كان يقرأ فيها بما فوقها والله اعلم **باب**
ادراك الغرض قوله لان الثاني كراهته تنزيه
 اخذ تقليل للعكس المذكور وهو ظاهر فليس كلمة
 لا باس لخلاف الاول فتزج على الاول كما لا يخفى
قوله وابطال الالما هذا بخطه وصوابه ابطال
 بالرفع لانه اسم يكن كما لا يخفى **قوله** حتى لو كانت الحجة
 يوحرون اخذ هو ما في الشرح عن الهر واخذ من الحديث
 المارفتنه **قوله** لكن استدراك على ما قاله صاحب
 البحر لان ارتكابه الكروه للرجل الواجب للاجل المنزلة
 كما قال فتدبر **قوله** وفي حاشية ابي السعود ان ما اورد
 في البحر في مسجد ابي ولرذه هنا قلت ورواه هنا
 مسلم بخلافه هناك لما علمت **قوله** لوجود الاسم
 على القولين يعني وهو معقول بالتشكيك كما لا يخفى
 والتمه هنا فنيات من صلاة منزهة قلت
 وهدا يدفع ما قيل **قوله** ظاهر الكراهة ان كيف يقال
 ما ذكره في قول الشئ بلا عذر وهو في حيز المع فتأمل
قوله لان الامام لو صلى منزهة لا يمكن ان يقيم جماعة
 اخرى فافهم تعريفي بالحسين حيث لم يحول حول
 هذا التحقيق فتدبر **قوله** لكن قال ج ل ما في التمهاتين

باب ادراك
 الغرض

مردود

مردود لان صاحب البداية اخذ قلت وهذا الرد بعينه
 واراد على ما تقدم قريبا عن مختارات النوازل فتنبه
قوله قلت لكن قد منافقت الصلاة الكلافي
 اخذ قلت وعليه فكل واحد من قول العلامة الشارح
 مستدرك به علي ما قبله كما لا يخفى قوله والافالمبار
 منها الثاني يعني وان كان احد منكم لم يركبها كما هو ظاهر
قوله وان علم انه تقوية الركعات منه كذا عطف
 وصوابه ان يذكر بعد ما ذكر لفظ ترك كما يعلمه المشتغل
قوله بل ذكر قبل ذلك ما يدل على اختياره لظاهر
 الرواية اخذ يعني على خلاف ما افاده الشئ عنه فتنبه
قوله تخير على رأي ضعيف يعني لمخالفة ظاهر
 الرواية **قوله** وقيل بذكر لانهما مكان واحد يعني على
 ما قاله صاحب الفتح من عدمها **قوله** لكن في الحلية
 قلت وعدم الكراهة اوجه قلت وكل منهما داخل
 تحت قوله والافضل ان لا يفضل لان مخالفة ما ذكر
 قيل الكراهة التزهية وقيل لا كما سلف مرارا فتدبر
قوله متعلق بمرود او بقصاها فافهم تعريفي
 بالعلامة الخطاوي حيث اقتصر على الثاني فتدبر **قوله** تكتب بالاحمر
 دليل على ان سنة الجمعة ليست كذلك فتأمل
 قلت تأملناه فوجدنا الدليل قاض بالمسئلة كما
 نقله شارح هذا الكتاب العلامة السدي عن
 الغتاري الظهيرية فتدبر **قوله** وقد ما يقويه
 ظاهرا اختيار ما ذكر على خلاف ما دبرج عليه الشئ
قوله نصري بما اجمله فافهم تعريفي بالحسين
 حيث لم يحققوا المقام كما ذكر **قوله** والالزم استغنا

يخرج

قبه

تكتب بالاحمر

الملاحق مع انه محقق شرعا فالهم ترفيع بالعلامة
 الطحاوي حيث قوله لان المشاركة او فيه نظر
 فانه لو ادركه قايما ولم يركع معه حتى رفع الامام
 راسه فاتي بالركوع صحت مع فقد المشاركة انتهى
 كلامه **قوله** بعد فراغ امامه فالهم ترفيع بالعلامة
 الطحاوي حيث كتب مانصه قوله فتاتي بها
 قبل النزاع الاول ان يقول قيل متابع الامام
 لان هذا حكم اللاحق وان صلاحها بعد فراغه
 صحت لان ترتيب الركعات ليس بفرض في حق
 المدرك اللاحق فهووم العبلية لا يعتبر اذا
 ابو السمود اه كلامه **قوله** اي السجدة بين لانه
 وجوبه ان قيل صوابه اي ترك المتابعة في السجدة
 وذلك لان الشئ عربي ما ذكر الي التخييل وقد ذكر
 عبارة المحقق بعد علي قوله الشئ وقد ترك واجبا
 وهي صريحة بما قلناه فليتامل **قوله** لم ار هذه
 المسألة فيها يعني علي هذا المنزك كما لا يخفى
باب قضاء التيمم قوله والاحكام تقسم
 كينفية اذ انما اجتمع لهذا اجل موافقة ما صنع
 الله والافحت في غنية عنه لانه اذا ترجم الي
 شئ وزيد عليه لا يعد معيبا كما لا يخفى **قوله**
 لان من شروطها الاقلاع عن المعصية كما لا يخفى
 فالهم ترفيع بالعلامة الطحاوي حيث كتب
 مانصه قوله بل بالتوبة اي بشروطها والغلام
 انه لا يقيم القضاء لتمامها اه كلامه **قوله**
 لانه يفتقر اي لان التاخير يفتقر **قوله** ولم يفتقر بالوقت
 يعني

كتب مانصه

باب قضا
 التيمم

يعني صدر الشريعة **قوله** ليوم ادا غير الموقت بوقت
 مخصوص كما يعلم من قوله بعد هنا كتبه على قوله
 في وقت اي سوا كانت ذلك الوقت الغير او غيره **قوله**
 وبهذا التفسير ظهرت تعريف الشئ لاداء بقا للبحر
 خلاف التحقيق وذلك من وجهين الاول من جهة
 التقيد بالوقت والثاني من جهة تخصيص الواجب
 بالذكر مع انه لا يخصه كما علمت من تقريره فليتامل
قوله ويدخل فيه الفطر بعد الشروع به يعني اذا
 ترك في ادايه واجبا فعليه الاعادة فتدبر **قوله** وذكر
 الطحاوي عن الشئ في شرحه علي الملتقى فلا
 اقوال قراحيه ونصه قال الموقت في شرحه الملتقى
 مهمة لو ادرك ركعة من فرض غير الفجر في الوقت
 ثم خرج الوقت هل تكون هذه الصلاة اداء
 او قضا او ما في الوقت او ما بعده قصنا اقوال
 اصحابنا اولها وتظهر التمرة في نية المسافر الاقامة
 قيدنا بغير الفجر لان فيه يدخل بطلوع الشمس
 وقيدنا بركعة لان مادونها يكون قضا قاله الهنسي
 وتلميذه البا قايظ لكن نقلت في شرح المنار في بحث
 الاداعن ابن عجم معزيا للتحرير انه بالتحريمية
 في الوقت يكون افا عندنا وبركعة عندنا فاصح
 الله تعالى عنه اه كلامه بالحرف **قوله** الاول
 استأطه ولم يقل الصواب لان العلامة الشئ
 موافقت فيما ذكر لعول البعض الا ان قريبا فتدبر
قوله فلا يدخل في هذا التقسيم اي بناء على ما قاله
 من ان الواجب ما به ترفيع الذمة فتأمل **قوله** حيث

في وقته

٣ كما اذا الزكاة الخ فيه ان ما
 ذكر وقته الغير فهو موقت
 نعم هو غير موقت مع صح

الهنسي

جعل قولهم ذلك مرجع الصبر كل صلاة اذ يتبعه تراحم
التخريم اذ وقوله نقضنا للتخريف يعني والاعادة
فعل مثله في وقته اذ **قوله** وقد منا وجه كون
النقل لا يسمى قضا يعني قبل نحو رقة في هذا
الباب حيث قال وهذا الا اعتبار يكون المذوب
اذا وقضا لكن لما كانت القضا خاضعا بما كان مضرا
والنقل لا يفهم بالترك اختص القضا بالواجب
اه كلامه **قوله** وان كان وقت الظهر فافهم تفريق
بالعلامة الطحاوي المتابع للعلامة ج ل بانفسه
قوله واطلاقه اذ هذا الكلام يقتضي ان
اطلاق القضا على سنة النبي اذ اني بها قبل الزوال
مع فرضها مجاز وهو كذلك لان القضا كما خويه قسم
من المأمورية والمأمورية حقيقة هو الواجب
علم في محله فعلى هذا لا توصف السنة باحد
هذه الالقاء الثلاثة وان اراد بالمأمورية ما يشمل
النقل مجازا ابد لنا الواجب بالعبادة وقتنا الا اذا
فعل العبادة في وقتها والاعادة فعل مثلها كحل
غير لنفسه وغير عدم صحة الشروع والقبول
فعلها بعد وقتها فتكون السنة التي تفعل في
وقتها اذا وما اذن الشارع في فعله منها في غير وقته
قضا لسنة النبي واما سنة الظهر فاطلاق القضا
عليها مجاز على كل حال لانهما مفعولة في وقتها فتقوله
الص الاي وقضا الفرض اذ جاز على هذا الوجه
او مجازاه مجزؤه وهو عليه في سائر المسئلة
والبرهات بما يخصه نوع اقتدي فراجع ان شئت

اقول

اقول عبارة البرهات للعلامة ج ل في شرحه الكبير والمتن
وبعض اختصار من ترك صلاة الزم قضاوها
سواء تركها بعد غير مستقط او بغير عذر خلا لا احد
فان عتده اذا تركها عدا بغير عذر لا يلزم قضاوها
لكونه صار مرتدا والمرتب لا يومر بقضا ما تركه اذا تاب
وعند الجمهور لا يصير مرتدا فيومر بالقضا ويقتد بها
على صلاة الوقت لانت الترتيب بين الفايضة والوقت
وبين الفايضة شرط عندنا وفيه قال التفتي والزم ترك
وربعة وعي الانصاري والليث ومالك واحد
واسحاق وقال الشافعي سجد وهو قول طاووس والحن
وابي ثور لان كل فرض اصل في نفسه فلا يكون شرطا
لغيره هذا هو الاصل الا ما اخرج بعد دليل كالاعمال
فانه اعظم الاصول وهو شرط لكل العبادات ولما
ان الكتاب لا يحمل في حق اوقات الصلاة مطلقا اذ
وقضا وانما ثبتت الاوقات بفعله صلى الله عليه
وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني
اصلي ولا تشك ان بيئات الجمل العيد للفرضية بخبر
الواحد معين للفرضية ولم يثبت عنه صلى الله عليه
وسلم تقديم صلاة على ما قبلها اذ اول قضا
قضى الاصححنا عن جابر انه صلى الله عليه وسلم
صلى العصر يعني يوم الاحد فبعد ما عزى بالسنة
ثم صلى المغرب بعد لها وعنه عليه السلام
انه صلى المغرب عام الاحزاب فلما قرء قال هل علم
احد مني اني صليت العصر قالوا لا يا رسول
الله ما صليتها فامر المؤذن فقام فصلى العصر

ثم اعد المغرب رواه احمد ذكره ابو الفرج باسناده قال
 ابو حفص بن شاهين انه ذكرها وهو في الصلاة
 والاما اعادها واخرج الدارقطني والبيهقي عن اسمعيل
 ابن ابراهيم بن الترمذي عن سميد بن عبد الرحمن
 الجعفي عن عبيد الله بن عمار عن ابن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من ستر صلاة
 فلم يذكرها الا وهو مع الامام فاليتيم صلاته
 فاذا قرع من صلاته فليعد الذي صلاها مع الامام
 ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا وصحيح
 الدارقطني وغيره وقعه نسجهم من سبب الخطا في
 رفته الي سميد بن عبد الرحمن ومنهم من نسب
 الي الترمذي وهذا خايع عن القاعدة المجمع عليها
 وهو ان زيادة السنة مقبولة والرفع زيادة وذكر
 الذهبي في ميزانه توبيعه عن جماعة فكذا الترمذي
 قال ابن معين وابوداود واحمد لا بأس به ولا فرق
 بين ان يكون من لم يذكر الزيادة ارجح من ذكرها
 اول فلا يرد ان سميد لم يقاوم ما كان ولو كانت
 الترتيب مستحقة لتركة عليه السلام مرة او اشار
 الي تركه مرة ولم ينتقل ولا تمك ايضا عن احد
 من الصحابة قول ولا فعلا وليس هذا الجز الغاية
 لان ذلك ليس كبيان المجهول بل هو زيادة علي
 مطلق الكتاب وهي خير لو احدث غير جائزة وهذا
 التقرير بسقط ما تحته الشيخ كمال الدين ابن الإمام
 وبن علي اولوية قول الشافعي ولم اذكر من
 تعرض له ثم كان ينبغي على هذا ان لا يسقط الترتيب

بالشيان

بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الغوايات الا ان
 سقط لا دلالة اخرى اما النسيان فليقوله صلى
 الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها مستغف
 عليه فقد قصر وقتها علي وقت التذكر فلا يكون
 حال النسيان وقتا لما فوات وقتها صلاة لعدم الزا
 ولزم منه بسقط الترتيب واما ضيق الوقت فلا بد
 على حرمته تاخير الصلاة عن وقتها فصداً مستنده
 الكتاب والسنة وايداه الدليل العقلي فخرج علي دليل
 استراط الترتيب واما التمرة فلان الحرج مدفوع بالكتاب
 وعليه الاجماع ايضا واستراط الترتيب اذ ذلك
 يستلزم وايضا رعا قضي الاستتقال بالترتيب
 م الي تقويت الوقتية وهو حرام كما مر فسقط اه
 وفي الكافي والمراج وعليه الفتوى اذ وما ذكر
 في المتن هو لا مع كافي المجتبى وفي المقدسي وفيه
 يعني وفيه في وعليه الفتوى وهذا في لطايف
 الاشارات ونسجه التسهيل وقد اختلف النسخ
 والفتوى كما ترى والعمل بما في المتن اشار اليه بالطلاقة
 ولانه لو اتي بعدم اجواز لادى الي التهاون لا الزجر
 لان من اعتاد تقويت الصلاة بغوية اخرى ثم وقع
 حني تسبغ حد الكثرة فيسقط الترتيب بها فيكون
 الافتناء مقتضيا كثره الحديثة فظهر ان ما نحن
 المتق هو الممول به كالا يجتني من لا عبد الحليم علي
 الدرر والفرد فكان ينبغي للمصنف حذف التذكر
 وذلك انه لو لم يحذف واتي على حاله لكان مستق

تت

الكلام هكذا فلم يجز فخر من تذكر انه لو ترا الاوانيت
 الغائبة او وفيه تضارب والحالة هذه ولو حذفت
 وقال فلم يجز فخر من لم يوتر الا او لمسلم منه كالا يخفى
قوله لانه ليس في وتسمعه اي لا يطراري كما سلف
 في محله **قوله** ولا مدخل للوتر في ذلك يعني لانه تبع للمشيا
قوله وعما في المراج من اعتبار دخول وقت الصلاة
 كما اوضحه في البحر قال الملا عبد الحكيم وما وقع في بعض
 الكتب من التفسير بدخول وقت السابعة فهو من باب
 اطلاق اسم الاغلب على الكل اذا الغلب ان لا يكون
 خروج وقت السادسة الا بدخول وقت السابعة
 كما هو الحال في اربع صلوات غير الفجر وهذا الاطلاق
 جائز لا يخفى في صحته او باختصار **قوله** بعد الظهر
 فقط لانه بمنزلة الناسي اقول فيه مخالفة لما ذكره
 شرح البداية من الفرغين الاربعة ومن انه بعد
 العصر ايضا وكذا يخالف للاصل الا في عن الامام الا
 سيجاب في فتنيده **قوله** احدهما توصلي الظهر بلا
 طهارة راجع الاول وما بعده للثاني ففيه لغو ونشر
 سري كالا يخفى والمراد انه صلى ناسيا لانه لو تمت
 ذلك يكفر في مع القولين كما في الظاهرية عبد الحكيم
 على الدرد قوله هذه الظهر يعني الصلاة بلا طهارة
 وقوله ذكر لما اي العصر **قوله** لقوله بعض الآية بوجه
 هو الامام الشافعي كما ياتي قريبا وقول لبعض اصحابنا
 كما سلف المحرم نفيه عن البحر نقلا عن المحيط وبنهنا
 عليه قريبا وقوله ان كانت الغائبة يجب اعادة
 بالاجماع يعني كالصورة الاحيرة وقوله اولها الصورة

الثانية

الثانية وقوله بل ان كان المجتهد فيه ابتداء يعني
 بالم يلين قابعا لما قبله وقوله وان كان ما يستتف
 على المجتهد فيه يعني بان كان تابعا لما قبله
 وقوله وصادف الصحة على مذهب مجتهد لا اعلا
 عليه يعني اصلا وقوله ولا يخفى انه بحث في المنقول
 يعني والبحث فيه غير مقبول وقوله لكن موضوع المسألة
 يعني مسألة الفرغين المذكورين وبأي صحة صلاة
 المغرب وعدم صحة العصر وقوله وفيه نظر يعني في
 قوله الشر بنبله المذكور ومحض النظر **قوله** لمصادفته
 مجتهد فيه لانه كالدليل فاراد المحرم خدشته
 بما ذكره وقوله اذ لا فرق بين العصر والمغرب يعني
 فلا يصح الحكم على احدهما بالصحة وهو المغرب وعلى
 لحدتها بالفساد وهو العصر لان الفصل المجتهد
 فيه هو مذهب الشافعي وعنده الصحة في الكلام
 يصح ما قاله الشر بنبله رحمه الله بل موضوع المسألة
 ما قاله المحرم رحمه الله تعالى **قوله** وانما المستقطات
 هي الثلاثة التي اقتصر عليها اصحاب التوفيق فانهم
 ترفيع بالعلامة الطميطاري التابع للعلامة **قوله**
 ونصه قوله وفي المجتبى من جهل هو الظاهرية مستل
 خلاص غير الظن لان الظن فيه ادراك والمراد هنا
 بالجهل البسيط وهو خلق الذهن الذي ليس فيه
 ادراك لوجوب الترتيب ولا لعدم اهول **قوله**
 والظن انه مبني على القول باعتبار ظن الماهل
 مطلقا يعني بنوا ظن ظنا معتبرا بان ظن عدم وجوب
 الترتيب اوله فتدبر **قوله** رحمه الله تعالى لان الساط

لا يعود يعني وما اورد صاحب البداية على دليل
الرواية اجاب عنه الكمال المحقق ابن الهمام فليطلب
من فتح القدير واما دليلهم الذي قبله
الكامل المحقق وصاحب الفتاوى وكهوان سقط
الترتيب كان بعل الكثرة المفضية الى اخرج او انها
منظمة فتوحيب الوقتية فلما قلت زالت العلة
فقد الحكم الذي كان قبل فيكون من قبيل
انها الحكم بانتهاء علة وهذا مثل حق
الحضنة ينسقط بالتزوج ثم اذا ارتفع يعود
وهو مدفوع بان الساقط لا يعود وهو المنصوص
عن الامام السرخسي والبرزوي كما في غاية البيان
والقياس بحق الحضنة محل النزاع لانه من قبيل
عروض المانع وزواله لان قبيل اشهرها الحكم بانتهاء
علة اصلالات علة حق الحضنة القرابة
المستلزمة للسفقة والتزوج مانع للاشتقاق
بكنية الزوج مع بقا اصل القلة فاذا زال المانع
ثبتت المكنة من العمام بالحضنة فظهر ان ما نحن
فيه ايضا لم يكن من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء العلة
اصلا قاله ائمة لا سيما الحليم في حواشي الدرر والدرر
قوله فالظن انه يلزمه ترتيب جديد ان قال شيخنا هذا
من الحسن بكان قوله وفايدته تظهر في انتفاض الطهارة
بالزمن مثلا لو ترك النجس وصل الظهر وقمعه بعد
ركعتين منه وصل بعد ذلك النجس يكون غير صحيح
ان قلنا يبطلان وصف صلاة الظهر وان قلنا
يبطلان اصلها وصل النجس المبروك بعد الغزوة
تكون

تكون صحيحة لا يلزمه اعماد تمام الغلر بخلافه على
الاول كما لا يخفى **قوله** واما عندهما فالفساد بانه
والمراد فساد الوصف بان عندي يوسف وعند
محمد فساد الاصل بان كما علم مما قبله واذا صار
الغوايت است لا يلزمه اعماد تمام على قول اي يوسف
لغيره عدم بطلان الوصف عنده اذ ذاك وليس
من قبيل عود الساقط كما لا يخفى **قوله** يقطع بالا
طلاق اي اطلاق الاعادة سوا ظن وجوب الترتيب
اولا تدبر **قوله** فظنه عدم وجوب الترتيب هنا غير
مستبرأ يعني لانه من المجتهد فيه ابتداء وظنه
فيه غير معتبر كما لا يخفى **قوله** كما مر عن سراج البداية
فتح القدير فانهم اقول فتح القدير من سراج البداية
ايضا و مراده الترتيب على العلامة السطحاوي المتابع
للعلامة **قوله** ونصه قوله سوا ظن وجوب الترتيب
اولا انما يصح هذا في حق من قلده الامام ايا حنية
او استغنى حقيقا واما في حق جاهد لم يقلد ولم
يستفت احدا فهو صحيح فيها اذا ظن وجوب الترتيب
واما اذا لم يكن كذلك فهو صادق بيقين عدم وجوب
الترتيب ويحلو الذهن عن وجوب الترتيب وعدمه
فالاول داخل في قول المصنف او ظن ظنا مستبرا والثاني
في قول الشارح من جهل فرصة الترتيب بلحق بالناسي
وفي كل منهما يسقط الترتيب **قوله** **قوله** صار الشارح
بان اي صار فساد الوصف بانا على قول اي يوسف
وصار فساد الاصل بانا على قول الامام محمد كما علم
من سلف فتدبر **قوله** اذا احتمل الاداعي وجه الصحة فام

[illegible]

٣ قوله وما به قلبه بُفُتِحَ الفُتُوحُ واللام والبا الموحدة ابي علة وسميت بهذا الاسم لان الشيخ ابي
لعيبه يتقلب من جنب الى جنب اخر وقبل القلبه **دا** مخصوص بعيب فيسكن منه قلبه فيموت
من يومه ثم استقلت في كل واحد واحد شوازي علي مختار ان ابي حمزة اهونه

٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

وذلك لان المتقدمين الماعين الكبريا عليهم صلوات جوزوا الرقية بالجرة ولم ياتوا ان كاذره الصالحين لانها ليست عبادة محضة بل من الدواوي والحاصل ان الرقية بالجرة ليست بقرينة لان المتقدمين هم المستشفون والثواب فيجوز اخذ الجرة عليها بخلاف التلووة اذ الاجابة بين المنافع وهي هذا الثواب فلا يجوز اخذ الجرة عليها ولا دفعها ايضا ثم ثبت الحكم ذكره في باب الاجابة الفاسدة من هذا الكتاب وفي مخرج النفاي الحامدية ايضا فاجمع الميراث شيئا من صح

باب
الاستسقاء

عطفت على قوله كان حق التفسير **الذي تدبر قوله**
لان ذلك فضل من الله تعالى تا من اشار بها
لتأمل الى اعمالك النظر فيما ذكره هل دفع
المعارض بما ذكر صحيح **اولا تدبر**
سجود السجود قوله واجيب بانه على تقدير معناه
ان جواب العلامة الخطاوي فيما ياتي في باب
سجود التلاوة بجواب اخر ونصته قوله من اضافة
الحكم الي سيبه الحكم هو وجوب السجود لا السجود
فلو قال من اضافة الفعل المسببه كان اولى
وان الحكم بمعنى المحكوم به اه والمراد به مقتضى
الخطاوي الذي هو الوجوب فتدبر قوله والنسيان
زوالهما معهما معا هكذا بخطه والصواب ان
يقال زوالهما معهما معا اي زوال الصورة عن
المدركة والمحافظة معا كما يدل عليه السياق
فتأمل وفيه نظر يعني في قوله بترك الواجب
كما هو ظن **وهو المصريح** به الغدير حاج الى
الحاصل المذكور **قوله** والاصوب والصواب فانهم
تتريفي بالعلامة الخطاوي ونصه قوله واحد
عن يمينه صححه الزاهد في المجتبى قال صاحب
البحر والذي ينبغي الاعتراف عليه نصيحه
المجتبى انه يسلم عن يمينه فقط لا يست
السلام عن اليمين هو موقوف به يحصل التحليل
فلا حاجة الى غيره اه وهذا احدا قول ثانيا
انه يكون بعد تسليم الاول تلقا وجهه
ولا يخرق قال في المحيط انه الاصوب لان

الاول

الاول للتحليل والثاني للتحية وهذا السلام
للتحليل لا للتحية فكانت ضم الثاني الاول
عبثا واختاره حافظ الدين في الكافي وقال
ان عليه الجمهور واليه استأثر في الاصل وهو
الصواب فاما لثبنا ان يكون بعد التسليمين فقد
ظهر ان الثاني هو الاكثر تصححا بل جزم البصير
بانه الصواب والصواب لا يقدح عنه فكانت
على الشرح ان يجري المعنى عليه فان عبارة
قابلية له وتصحح الزاهد في المجتبى ما
تقدم من التصحيح اه كلامه **قوله** كان يقرأ
في الظهر في الاولين بأم القرآن وهي الفاتحة وهي
المرادة بأم الكتاب **قوله** فان سلم او يعني
بعده فان كانت الخ وقوله او معناه انما لم تنسب
والحالة هذه لان سلامه وقع موافقا لمقتضى
صلاة الامام فتدبر **قوله** بجز وغيره فانهم تترقب
بالعلامة الخطاوي حيث كتب ما نصه قوله
ثم قضى ما فاتة افتراضا على الامم حتى لو
بدلها عليه بعد الذخول مع الامام فتسددت
ولو لم يتابع المسبوق امامه وقام الى قفصا
ما شئت به يسجد اخر صلاة استخسافا
لان التسمية مختصة بفعل كارتا صلاة واحدة
بجزاه بالكرات **قوله** ثم يقضى ركعة بقرأة يعني ثم
ياي باركعتين وهو محتمل فيهما بين القرأة او التكو
او انه كونه **قوله** يتقابله ما في المداية يعني مقابل
جميع ما ذكره **قوله** لكن قال في الحلية انه نقص

الب مع

فيه يعني ان الحديث المذكور ينص في الباب **قوله** الاوليات
يقول لتأخير الغرض وهو القيام فيه انه لا تأخير
لانه ما عور به وقد تركه عمدا وهو لا يجوز له
فلو حذف ما ذكر كان صوابا وقوله اول ترك الواجب
وهو العتود لان الاول هو المحتسب وان
قعد كما لا يخفى **قوله** وحجت فيه انه في راجعه ونقصه
بعد قوله لا ينتقض ركوعه واقول صرح ابن
وهسان بان الخلاف في التشبه وعدمه فزع
على القول بعدم الفساد وترجيح احد القولين
بناء عليه لا يستلزم ترجيح القول بعدم الفساد
فلا هراهم قال الشيخ عبد البر رايته بخط العلامة
نظام الدين السيرافي نعمي عدم الفساد ثم
قال ولغايل ان يمنع قول المحقق غاية ما وجد
الي اخره بان الفساد لم يات ما قبل الزيادة
بل من رفع الركن للواجب والذي رايته منقول
من شرح القدوري لا ين عرقه وللزورني است
القول بعدم الفساد في صورة ما اذا قامت
الي القيام اقرب وانه في الاستواء قايما لا خلاف
في الفساد اه بالحق فتأمل **قوله** كان وجهه
ما مر عن الفتح يعني قوله اي وياتي في قوله نقصد
على الامع اي ولا يرتفع بعوده للفتوت
كما ياتي بعد **قوله** وكذا تعليل الفتنة الذي ذكرناه
يعني به **قوله** بل قال في شرح المسئلة عن الفتنة
لوشي اي **قوله** لنصهم على كراهة التفتل
قبلها قول هذا لا يجدي لقائل ان العز كذلك
وجوابه

وجوابه ان المكروه منه هو المقصود مما افاده السهم
رحمه الله في الصلاة المطلقة اخذ به صلاة
الكنانة **قوله** لا تكون البعدية اولى كما قيل فالان
ترخيص بالعلامة المخطاوي ونصه قوله
بعد السلام وكذا قبله وانما ذكر البعدية
لانها اولى اه كلامه **قوله** بل صرح به في الامداد
يعني بالخلاف وقد ذكره بعد **قوله** استواسي
اوله فتعبر لعدم التغير كما لا يخفى **قوله** غلط في
المسائلين لفظ غلط خبر عن قوله اي ذكر فتحت
المسائلين متعلقت به فتدبر **قوله** فلو صحت لصحت
صحتها لا اولى راجع الي النية والكسنية الى الصلاة
قوله ولا يمكنه العود اليه الا بعد تمام الصلاة
يعني لصحت صحتها لا اولى راجع الي النية والتمكينة
اي الصلاة **قوله** ولا يمكنه العود اليه النية تدبر
قوله رايته شيخ مشايخنا الرحمتي ذكر نحوه وانه
احد فافهم لترخيص بالمحسين حيث لم ينتهي القائل
قال شيخنا هذا السؤال **قوله** فانه يقطع على التفصيل قبل
وقد صحت ذلك فافهم لترخيص بالمحسين حيث لم ينتهي القائل
واجادنيها المتابع للعلامة **قوله** ونصه قوله ولوشي السهو
اي مشطوق هذا الكلام صحيح ومنه انه
لوسلم ذكر السهوية او الظلمية او التلاوية
لا يلزم له وهو غير صحيح في السهوية كما هو ظم
وصحيح في الاجيرين لكن في تذكر الصلوية نقصد
الصلاة لا في التلاوية صرح به في البراهين
قوله اه بالحق **قوله** ومن حيث يحله مختلف

انما

الصلوية

يعني فينظر الي وقوعه في اصل الصلاة مفسد
وقى وصفها لا كما سلفت **قوله** قال في البحر لا حاجة
الي هذا الاستثناء لان الكلام انما قد اقررت شيئا
حفظه الله **قوله** وفي عبارة النهر هذا سهو فاجنبه
ونصه واختلف في معناه وادكه المشايخ كما في
الخلاصة على انه اول ما عرض له في عمره وقيل
ما لم يكن عادة له وقال فخر الاسلام اول ما عرض
له في تلك الصلاة وشر الخلاف يظهر فيما لو سري
فاستقبل ثم سري بعد سنتين استأنفت على القول
الاول ونحوه على الاخيرين هكذا في السراج قال في
البحر وفيه نظر بل يستأنفت على قول في الاسلام
ايضا اه كلامه **قوله** وظاهر قوله لعماد احتياط
الوجوب فيه ان هذا الظاهر غير ظاهر لان قوله
احتياط نص في الاستحباب وعن هذا والله اعلم
اي بقوله فتأمل **قوله** اول ما يصح يعني على خفيه
ان كان ادعي وكنا استأنفت يعني غير التيمم
كما لا يخفى **قوله** واحتمية محل الحركة يعني المحتمية
المعلقة في المماثل **قوله** كما هو المراد من قوله
البحر واختلفوا انما فافهم ترفيع بالعلامة
الظن طاول وغيره من المحسنين حيث لم يحققوا
المقام على هذا الوجه تدبر **قوله** المذكور في قوله
وحده انما فافهم ترفيع بالعلامة الرطب طاولي
حيث كتب ما نصه قوله او وجد لقيامه الما
تدبر فيه ان هذا ترفيع للرفعي الحقيق السابغ
في قوله وحده انما **قوله** الا اذا وحيد من ينزله

يعني

يعني بناء على قوله انما من القادر بقدره الغير بعيد
قادر عند ما تامل وكذا غيره ممن لو استقام
به اعانه في ظاهر المذهب يعني انما كما ياتي
ما يفيد بعد قوله في قوله اي الاحكام الاعظم
وبلزم على ما قاله يعني من انه يقوم للمرأة
نحو ذكر التمسك في عن الزا هدي الذي يعني
فلعله يحول عليه تدبر **قوله** مرفقة هي المحدة بكسر
الميم فيها كما في الكلية **قوله** ولعل وجه ما قاله
يعني الشارح كما هو ظاهر **قوله** وعلوم انه لا يصح
الاستحباب بدو الركوع فيه انه يصح بدونه كما
صوره العلامة الشارح كما هو موط **قوله** وهو الخليل
كما سلف قريبا الا انه بحث مخالف للمنقول
~~في باب الصلاة المرفقة فتنبه~~
ولكن بزغ الطبيب الما من عيشته قال في المصباح
بزغ البطار والحاج بزغ من باب قيل شرط واسا
الدم وبزغ ناب البعير بزوغا وبزغت الشمس
طلعت في باب زغة اه بالحرف وبثله في القابو
وكذا ما روي عن الاحكام من انما يعني
فان مقابل المعتمد ايضا كما يقضي به سياق الكلام
قوله وبه انه دفع اعتراض بعض المحققين يعني
به المحقق ابن امير حاج في الكلية **قوله** وينبغي ان
يقال محله ما اذا انما الضمير راجع الي السقوط
المذكور تدبر **قوله** اخر الباب ما لو كانت تحت
ناب بخسة اقول وقد تقدم ايضا ذكر المحقق
على قول الشئ ولو مستندا الي وسادة **قوله**

نظر النهر في باب صلاة المرفقة

وسياقي ٣

فصله كذا في الشيخ والصلوات المستعاطة المصنوعة
 ظاهره انه ليس فيه شيء خاص يعني ظاهر قوله
 لما فيه من اساسة الادب تامل وعليه هذا ينبغي
 ان لا يجوز الصلاة فيها سارة مع امكان الخروج الي
 البراقول لعل هذا يعني قولها والا فاق قوله
 سابغا والخروج افضل ان امكنه لانه استمر
 لقلبه فتامل بمنزلة النهر يعني او العجلة فلو
 كان اقل من مر العجلة يجوز هذا ما يقتضيه صيغة
 قوله الحبوب انة تسلب العقل والاعتقاد قال في
 التمهيد هو افة في القلب او الدماغ تعطى القوى المدركة
 والحركة عن اتصالها مع بينا العقل مقلوبا هو
 هذا مع الاجتماع على الا بنيا عليهم السلام دون الجوز
 اخاره السعوي في خواشي مسكين وكل رواية
 عن الامام بتتوين كل قول **باب**
 قوله والظاهر ان يجمع عنها كصلاة فرض ان يبين
 نصف صاع من بر او دفتقه انما سلف
 الا ان يقال ان وعليه فالمراد بالاية الترخا فتامل
 وانما نزل التقييد بذلك اعتمادا على ما ذكره
 المصنف عليه فانهم تعربون بالعلامة الطحاوي
 السابع للمحلي ونصه قوله في حق غير التالي فيه
 نظر لصدقه بالموت مع ان الشرط في حقه الاقتدا
 وسهو الامام وان لم يسمعه بلوات لم يكن حاضرا
 عند تلاوة الامام كما سيأتي جلي عن نسخة
 وعين ان يكون المراد بقوله تتادري فيه انه يوردها
 في ذلك التوضع الذي تلاها فيه يعني وهو اعلم

باب
 سجود
 التلاوة

قوله لاعلي قوله والسمع شرط
 اذ لا تظهر فيه الاولوية فافهم
 فيه ترفيض بالعلامة الطحاوي
 ونصه قوله ولو بالنا رتبة هـ
 مبالغة على قوله والسمع شرط
 واما الثاني بها فيجب عليه بالانفاق
 فيه او لم يفهم محر انهي كلامه

من

من كونه بالنية لا يكفي في السجود اذا كان على
 الفور بان لم يقرأ اكثر من ثلاث ايات على ما يلبس
 او ركوع او سجود غير ركوع الصلاة وسجودها
 اذا تلاها في التشهد فتبين **قوله** حال وجود
 الماخضية النوت يعني كافي الجازة واليدين
 وقوله ولم توجد يعني الماخضية المذكورة وقوله
 لان وجوبها على التراخي عطية لعدم الوجود كما
 لا يخفى على المتدبر فتامل **قوله** فاستغنيت عن
 التسمية **ص** فافهم ترفيض بالعلامة الطحاوي ونصه
 قوله خلا للجمعة لانها لتوحيد الا فقال الماخضية
 ولم يوجد محروية ان هذه حكمة النية على اتمه
 قد وجد الاختلاف فتدبرون للسكينة على القول
 بها فتامل انه مجزوفه **قوله** فانه تخلف بينه وبين
 النهر كما استوفيه فانهم ترفيض بالعلامة الطحاوي
 السابع للعلامة جـ ونصه قوله ركوع مصلي
 انما الذي هو ركوع الصلاة او ركوع على حدة غير
 ركوع الصلاة كما سيأتي جـ في كلامه **قوله**
 كما اذا نلت في الصلاة فانهم ترفيض بالعلامة
 الطحاوي ونصه قوله لانها من اجزاها فيشرط
 لوجوبها اهلية وجوب الصلاة من الاسلام وا
 لعقل والبلوغ والعلمارة من الحيض والنفس بمجر
 والاولى في التفسير لانها تحريم من اجزاها اذ بالحق
قوله لكن ذكر شيخ الاسلام انه انما يحل الاستدلال
 قوله او نائم ويدفع بانه قد جرك فيه على احد
 الاقوال المارة قريبا **قوله** وكان لا يزل يعني اصلا

الاولى كما لو اداها في ركوع او
 سجود غير ركوع الصلاة وسجودها
 اذا كان على الفور بان لم يقرأ
 اكثر من ثلاث ايات او يشتغل
 بغير اخر غير منها في بقدرها على
 ما ياتي او ركوع او سجود غير
 ركوع الصلاة وسجودها ايضا
 اذا تلاها في التشهد واما
 اذا اداها في ركوع الصلاة
 او سجودها فلا بد ان يوردها
 عند اعادة الركوع على الراجح
 كما ياتي وقيل لاحاحيه
 الى النية عند الفور فتدبر
 ص ٤٤

كما يفاد ما بعده **قوله** يرد عليه الصبي يعني المميز **قوله** وهذا
ثالث الاقسام يعني في كلام الشافعي والافصوايه وهذا
ثاني الاقسام كما لا يخفى **قوله** بدليل ما قد ساء عن الفتح
يعني قوله لا في السب سماع تلاوة صحيحة ومعها بالعين
ان في التثنية سماع يستحب للتالي او السماع اذا لم
يمكنه السجود ان يقول **قوله** وانظر هل ترتفع كراهة
التثنية بهذا اول والظاهر الاول **قوله** ومقتضى
ذلك لزوم السجدة **قوله** هذا مقتضى صحيح
في ذاته الا ان النص المتقدم عن الجنيس متبع كما لا
يخفى **قوله** لا في الصلاة ولا بعد ها فانهم تترفع بالعلامة
الطحاوي حيث قال قوله اصل اي سواء اقتدي به
في الركعة التي تلاونها او في غيرها هو كلامه **قوله** لكن في
البر عن المجتبي اخذ استدراك على قول الخواص
الصحيح كما لا يخفى **قوله** واجاب المجتبي بانه يمكنه ان يجزئ
الامام ان يعني فلا عذر له ايضا **قوله** والاوليان يعمل
قاله سبحانه هذا العمل يتعين الصغير اليد تدبر **قوله**
فلا حاجة اليه فانهم تترفع بالعلامة الطحاوي
المتابع للعلامة ج ل بما نصه **قوله** اما الاول حذفه
لانه اما ان يتعلق بركع او سجدة او بهما لا جاز ان
يتعلق بركع لانه غير عبارة القنية ولا بهما لانه
اذا ركع اما تاد بالركوع فنيتهما في السجود لغو
فترجع الي عبارة القنية فتبين ان يكون متعلقا
بسجدة فقط لكن فيه قصور فانه على هذا التقدير
يستفاد منه ان الاجزا مخصوص بما اذا نواها
الامام في السجود وقد علمت انه لا فرق بين ان

ينويها

ينويها في السجود او لا **قوله** لا لان التي تلاها يعني
وسجد لها كما يدل عليه قوله فلا تستنجح الخارجية
تأمل **قوله** سقطت عنه الخ ولي وذلك لغوات
لها لان الصلاة لا تقتضي فتأمل **قوله** بعد في الرق
قطعا لما قبله اي قاطعا لما قبله ومثله يقال فيما بعده
مما سياتي **قوله** بخلاف الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم يعني عند ذكر اسمه الشريف او سماعه
قوله او تكرار احدهما يعني التلاوة او السماع **قوله**
تقريب صحيح لانه بيان وتوضيح لكيفية جعل الكل
كتلاوة واحدة فانهم تترفع بالعلامة الطحاوي
ونصه **قوله** فتكون الواحدة سببيا لا يحسن تقريبه
على ما قبله فتأمل اه بلغة **قوله** وفيه نظرياتي
قريباً يعني بعد اربع قولات **قوله** الا اذا كانت
الان كبيرة الاستسنا بناء على عدم الفرق بين البيت
والدار وقوله وظاهره اي حيث وصفتها بكونها
كبيرة **قوله** حيث لم يعيده اخذ يعني العمل الاجبي
قوله ثم يشتغلون بالنكاح اخذ يعني ثم يشتغلون
بفعل عقد النكاح وهكذا يقال فيما بعده وليس المراد
انه يتكرر بكرر الغرض المختلعة في ذلك الدرس
واللنا في ما سلف عن شرح الشيخ اسما عيل فتأمل
لكون المجلس لما اي عقد لما ولم تقطع بعمل
اجبي عنها **قوله** بخلاف السجدة فانها لا يتقرب
بها مستقلة من غير تلاوة يعني عند الامام الاعظم
على ما ياتي واما عندهما فانه يتقرب بها مستقلة
تحفظه **قوله** اخذ امامه عن اجماع الصغير وعن الباع

فانهم ترميز بالعلامة الطوطاوى حيث جعله منقول
لا ما خوفه وانقصه قوله ومفاده هو لصاحب النهر
وهو منقول عن اليباع هو كلامه اما فيها فكره
واستفيد منه ان على التفت مفروض في القراءة خارجها
قوله وهو قراءة ثلاث ايات يعنى اواية طويلة تدبر
والظاهر ان مثل ذلك ما اذا قرأه قبله
واية بعدها اخذ اقول دعوى الشمول مسلمة الا انه
لا كراهة فيما ذكر ولو فى الصلاة فلو قال والظاهر ان
مثل ذلك ما اذا قرأه بعدها فقط ولم يقرأ قبلها
اخذ لكات اولي فتأمل ثم سامعا لانه برؤية
ان يسمع يعنى لانه معرض عن ان يسمع فلذا
اجاب الشئ تبعاً للمتر اذ يعنى لعدم صحة جواب
البحر وايضا بحث الكمال اجاب الشئ اذ قلت
لكن تقدم قبيل فصل القراءة انه يستحب عقب
الصلاة قراءة اية الكرسي والمعوذات اخذ قصده
بهذا رد البحث من اصله حيث لم يدق بجواب
صاحب البحر لعدم ملاقاته له فان قلت المكرة
انما هو ضم اية الى اية اخرى لانه سورة الحى
اية او العكس لانه لم يده عليه احد قلت فهو
مدعى ايضا لان الكراهة فى ضم الايات الى بعضها
بعضاً انما جاءت من تفسير الظلم وهو موجود فيما
ذكر وجيبه فيكون بحث الكمال مخالفاً للمنقول
وهو غير مقبول هذا مراد المحقق رحمه الله تعالى
فالاحسن اجواب بما فى شرح المسئلة اذ يعنى
فالاحسن مما اجابه به الشئ كما يدل عليه قوله بعد فيجد
كلام

كلام الكافي علي ظاهرهم فمضمونهم ان يكون احسن مما اجاب
به صاحب البحر ايضا لكن لم يقطع الشك عن اخر كلام
المحقق وعليه فاقول التخصيل على غير ما به والمراد
به اصل الفعل لانه لا حسن فيما قاله صاحب
البحر لعدم ملاقاته للبحث كما علمت فتأمل **قوله**
الضمير للسجدة مطلقا يعني بسواكاته بسبب
اولا ولكن بشرط ان يكون في قولها الى اعتقاد بعض
الجهلة بسنيتها او وجوبها فتأمل **قوله** ويجيد التقيد
لانه لو لم يعد لها تقيد صلاحة **قوله** وفيه اذا الشرط السفر لا المسافر
اقول للمكان السفر لا به فيه من مسافر والمسافر لا به
من السفر مع اضافته لكل منهما فهو من قبيل اسنان
ما للزوم للمزوم او العكس او انه من استاد ما
للمعلم الى الحال فيه فهو مجاز عتلي فليست تأمل **قوله** من
احد جانبيه فقط لا يضره يعني فيقصر قوله
بقوله لو قاله او لباليها بالاعطف باول كان اولي آخر
اقول ولا مانع من جعل الواو بمعنى او كما لا يجتمع
الادرجية الدرجية اربعة من الدقايق
والبريد هو الفعل **قوله** وظاهره انه كذلك لو وصل
اليه في زمن يسير اقول ومثله سكة الحديد الموجودة
في هذا الزمان فاذا ركب من مصر فيها وسار الى
طنطا لاجل زيارة السيد البدوي يقصر عن
لان المسافة مقدرة بها وعند السائق لا يقصر
حتى يجاوزها من يسير فتدبر **قوله** فهو مجاز لوجود
بعض معاني الحقيقة وهو التقييد والفرق بين النقل

باب صلاة
المسافر

بطنطا في لغة العامة الهه

۳ و صفة الاموال المذكورة في تاريخها

البطريق وحادثه ٤٤٤

المسلم ولد في بطون حجة سودا

ایک دفعہ اس نے کہا کہ

400.

والتفريق الاول نقله من معناه المفرد الى المعنى السري
 ولم يتفق المعنى الاصلى مراعى اصلا كما في الصلاة
 والثاني المعنى الاصلى مراعى فيه الا انه يتراد فيه
 فيكون شرعية كما فيها ايضا افاده في الزهر **قوله** واما
 الآية فالمراد بالتعريف فيها قصر هيئة الصلاة هي
 هنا كناية عن قصر تعريفات القعود والسجود
 ونحوهما فتأمل **قوله** كما اوضحناه في شرح المسئلة وغيره
 فانهم تعريف بالعلامة الطحاوي ونصه قوله
 تجتمع الادلة اى المشاهدة لنا والمشافه في قوله
 ابن عباس ان صلاة المسافر ركستان الذي هو
 دليلنا نظر الى ما انحط عليه الحال وقوله
 المشافه اى يجوز له الاتمام وتكون الصلاة
 في حقه اربعين نظرا لزيادة ما بعد البرج هذا اما
 فظهر لي اه كلامه **قوله** بان ابطال الدليل المعنى
 يعنى للاتمام وهو عدم استحكام سفره مدة السفر
 وقوله لا يستلزم ابطال المدلول يعنى الاتمام فتأمل
قوله كما اوضحناه في بابهم فانهم تعريف بالعلامة
 الطحاوي ونصه قوله ولو في صلاة المسافر
 سواء كان نية او لم او وسطها او اخرها وسواء
 كان منفردا او مستجاب او مدركا او مسبوqa
 بحر وصادق علي ما اذا كانت قبل السلام واخرته
 به عما لو سلم فانه لا يصلح نية الاقامة حينئذ
 ولو كانت عليه سهو حله اى اذا نواه قبله اى فيصير
 خارجا عن الصلاة عند الاتمام واما بنو سفيان
 لان التوقف في قولهم سلام من عليه التسهو عن حقه
 موقوف

موقوف لممكنه اذا سجد المسهر ولو عاد لا يمكنه الا اذا
 لانه يقع في وسط الصلاة حموى عن الواقفات
 اه كلامه بمروقه **قوله** ليلا يلزم تعلقت حرف جر متبدي
 المتعلق والى ان يدعى هذا باننا علمت الثاني بما
 نقله به الاول بعد تعلقت الاول فيه كما ايا يوايه في
 مثله **قوله** يدل على انه ليس كذلك يعنى فلا يقع
 نية الاقامة لان التقيد غير شرط **قوله** لم يعلم
 من كلام المصنف تامل تاقلناه فوجدناه كذلك
 بل من قول المشي فيما سلف والافيهتم بجر نية
 العود لعدم استحكام السفر **قوله** اى لمسالة
 من دخل بلدة الحاجة ومسالة المسافر فانهم
 تعريف بالعلامة **قوله** واما الطحاوي فهو موافق
 فيما ذكر **قوله** افاده ابو السعود عن شيخه يعنى به
 والده السيد على رحمه الله تعالى ولو كانت
 الواجب هنا يعنى القرض لما مع وان قعود فانهم
 تعريف بالعلامة الطحاوي ونصه قوله وترك الواجب
 القصر اى القصر الواجب والمراد القرض اه كلامه
قوله وحده فلا مخالفة فانهم تعريف بالعلامة
 الطحاوي ونصه قوله لكن في حاشية المدايت
 للمهندي جواب يدفع المخالفة وهو لا يتم في دفع المخا
 لفة لان عبارة الهندى تقتضى الاشتراط بطلان
 فلو حمل ما في العم على ما افعل حاله وما في الحاشية
 وغيرهما على عدم العلم كما في التوقيف
 اه كلامه **قوله** وعراه في السراج الى الحواشي
 يعنى الحنازير **قوله** بخلاف الامام هكذا غطه

نقول مع

قوله رحمه الله تعالى او تاهل يعني ومن قصد التمسك به لا الارحال عن محل الناهل
كما قيلت في ذلك في فتح القدير ونقل عنه في حاشية الزيلعي على الكنز واجمع عليه
وشتابه ايضا ما كتبه المحقق على قوله او توطئه ف قال اي عزم على القرار فيه وعدم
الارحال وان لم يتاهل فافار بقوله وان لم يتاهل ان التاهل وعدمه على حد سواء
في عدم افادته لوطئ وصوابه بخلاف الموثم كما هو ظن قوله فتبين انه صلا
لان ما قيل ان اولي بلاد صنفه اذا ما قال ما ذكر لانه لو كان غامدا للكنز
بالحكم مما فيه كاهو على الصحيح كما قد سناه عن حواشي الدرر للملا عبد
القادر المصنف فلما دار الحكم نقلا عن الخلاصة **قوله** اذا لم يبر فيه عليه
كلم في ان يكون محل الناهل ضرر كنه راجع الي السفر وصير عليه الي وطن
وطنه انما هو اذا نوي حيث كانت يوت **قوله** فانه يجب ان يتبينها هو
عدم الارحال عنه ونوي تغليل لقوله ولا يشك كل وقوله لان الوجوب على
القرار فيه اما حررتاهل لقوله فانه يجب فتبين **قوله** قال في شرح المنية قيل هذا
وهو ثبت عدم القرار فيه اذ لم يكن في ولايته اسم الاشارة راجع الى قوله
والارحال منه بعد التاهل بسافر السلطان قصر لا الى قوله اي اذا نوي
فلا يكون بذلك وطنا السفر كالا يجني **قوله** والا فالذي رايته ان يني
له هذا المحصل ما ذكره والانتزاعه بحث من عنده فالمنقول المصريح به
المحققون من اهل المذهب **قوله** واي شخص لا يبع اقتداه بالعزم
اجم قوله ولم يتاهل به في الوقت كذا بخطه وصوابه اياله راجع بلا عمل
بان صوابه نعم هو مبني على ما قاله شارح المنية في يظهر للتمييز
وان تاهل بلوقاله **باب خمسة** قوله واما ما نقله يعني
العلامة الش **قوله** مثل النساء دخل تحت مثل القيد
والمرضى والمجانين **قوله** حتى لو لم يكن الوالد والثاني
منبيا الوالد يعني او تذا في الشرايف يعني به
البحر لانه مشتمى بالبر الراية كما ان التمسك بالبر
الثاني هذا بلا خلاف ان يعني بيتا وبين
غيرنا كما لا يخفى وحق فلا يخالفه **قوله** فتأمل
والظاهر انه اراد به يعني بقوله است
لا يجوز في الصغيرة ان تدير **قوله** ان في الجواهر

قوله ولا يلزم من هذا
ان الوجه ان يني
بل لا بد فيه من قصد
ما كتبه الزاهد الطحاوي على قول الترمذي
اصلها في انفقها على انفسها فيمنعها

وقيل يبقى كذا في المحيط وغيره وقيل بقاوه ان لم يترك وطئه كذا في خلاصة المنهاج
الحليم على الدرر والفرغ نقلا عن المنيع

في حاشية للعلامة الشيخ صاحب على الاستبانه مسماة
بزواجر الجواهر على الاستبانه والنظائر **قوله**
نسخ الجبل اي وجهه قال في الصباح ونسخ الجبل
مثل وجهه وزنا ومعنى انه بالحرف ولا للصلاة
ابتداسيات ما فيه **قوله** كونه الخليفة قد شهد
الخطية الراود من الخليفة المستخلف كما هو ظاهر
قوله او كل خطيب يعني من الخطباء تدير **قوله**
كما يورده ظن كلامه يعني التمسك حيث قال واعتل
يشترط الاذنت لاقامتها عند مبنا المسجد ثم
لا يشترط بعد ذلك بل الاذنت **قوله** نعم
وقع في فتاوى اذا استدراك على الحاصل المذكور
قوله وهل يكون ذلك يعني علمه المذكور بالاذنت
بذلك يعني وحصل الاذنت بعد ذلك لكل شخص
وكل خطيب **قوله** لكن يمكن حمله على ما مر يعني
حمل القيمة المذكور على ما مر قلت بل الحمل المذكور
ستين كما لا يخفى **قوله** لا يستحق الحديث
لا يستحق حجب الاستتابة في الخطية لصحة ما معه
فانهم تعرض بالعلامة الطحاوي حيث كتب
على قول الش لا دليل عليه مانعه رده ابو السوء
بانه مبني على القول بالاستتابة عند الضرورة
اهو كلامه **قوله** فتولى غيره وشهد الخطية يعني
ولي الحاكم غير الذي خطب وكانت المولى شاهدا
للخطية وقوله ولم يعزل الاول يعني ولم يعزل الخطيب
المولى الخطيب الاول وقوله ولكن امر رجلا اخر يعني
امر الخطيب للمولى رجلا ان يصلي **قوله** وسكوت

دلالة
صح

في حاشية
قوله في حاشية
قوله في حاشية

وقت العقد لا يدل على الرضا فانهم ترضى بالعلامة
 الطحاوي المتابع للعلامة ول وينصه قوله وبوجه
 ذلك ان عدم الجواز حيث لم يقتضيه من لمة
 ولاية الجمعية انها حينئذ تصير نقلا في حق الامام
 والمومنين والجماعة فنه على سبيل التناهي مكره
 تحريما وفيه ان ذلك اذا شرعوا بنية النقل والشرع
 هتأبينة الفرض وانما صار نقلا بفقد شرط ولذا
 قال اكلبي لم يظهر وجه التأييد فتأمل اوكلامه
قوله قيل اراد به يعني اراد صاحب الظهيرية
 بالقاضي المذكور في كلامه قاضي القضاة والعتيل
 المذكور من كلام صاحب الخلاصة كما لا يخفى
 لكن تقدم الشرط على القاضي بخالف لما صرحوا
 به في مسألة الجبارة ونصه هناك وقدمت
 الجمعية فتقدم الشرط على القاضي وما هنا بخالف
 له ولم ار من ينيه عليه فليست امل اوكلامه بالوفى
قوله لانه يمنع صحته فانهم ترضى بالعلامة
 الطحاوي حيث كتب على قول لوجود الخليفة
 اي الاعظم وفي النهاية في هذا اللفظ دلالة على ان
 السلطات اذا كانت يطلون في ولايته كانت عليه اقامة
 الجمعية لان اقامة غيره بامره يجوز فاقامته اولى
 وان كانت مسافرا او ابو السعد او اي فيا م باقامتها
 وان كانت ساقطة عنه يسعزم اوكلامه
 ومقتضى هذا يعني ومقتضى كون وقت الجمعية
 واسما وقت العيد متيقنا ان الجمعية اذا اقيمت
 ان **قوله** ويوضع ما ذكرناه قول الشئ ليعال فيه
 لقصور

لقصور ولايته انما فانهم ترضى بالعلامة الطحاوي
 المتابع للعلامة ول وينصه قوله ولا يجوز لاسير
 الموسم لقوا الذي امر بتسوية امور الحاج لا غير غير
 قاله ل يطلب الفرق بدنه وبين امر العراق ولكن
 ان يقال لا يلزم من امر العراق ان يكون امير الحاج لا
 جهالة تولية امر الحاج لشخص اخر من طريقه او من
 جهة الخليفة او لمراد بامر العراق امير اقامتها
 ويتسوية امور الحاج اوكلامه **قوله** لا يكون الا
 في اخر الوقت او بعدة لف ونشر مرتب ينقضي ما نوي
 الى ما عليه يعني اذ كانت عليه **قوله** ولعل اسم اشار الى
 هذا بقوله فتتنيه فانهم ترضى بالعلامة الطحاوي
 ونصه قوله لان وجوبه عليه ان يقع في هذا
 التعليل صاحب البحر ولا وجه له لان الوجوب
 انما هو باول الوقت ولذا والله اعلم لم يذكر في النهر
 اوكلامه **قوله** لان الامر بالنسب يظن للذكر كما صرح
 به الشرح رحمه الله تعالى لا السراة يعني بالفعل
 كما سلف ما بينه فان جعل حضور الجماعة
 شرطا منطوق ايضا يعني كما ان الصلة بحضور واحد
 او اثنين منطوق فتدبر **قوله** وذلك ينافي الانشا
 كما لا يخفى فيه انها اشياء يتقضى المعنى وان كانت مخيرة
 بها في اللفظ فتدبر **قوله** والمظة والتذكير هو
 لفظ بمعنى واحد **قوله** على الجواز لا لندب الزماني
 فلا ينافي ما سيذكر من البحر فتدبر **قوله** كما يدعى اليوم
 المسلمين يعني وهو داخل في اليوم المذكور فتدبر
قوله مع انه لم يسمع دخول ال عليه يعني واما العبد

العراق

انشائية

فقد سمع دخولها عليه في احاديث روتها الثقة كالخا
 وغيره فهي زائدة فيه والمسوق لدخولها في المسح المنة
 الاصولية وهي الميوسية لانه ماخوذ منها كما لا يخفى
 شأهتسناه معناه بالفارسية ملك الملوك
 وسلطات السلاطين فتدبر **قوله** يتياعدون عن
 الحراب يوم العيد والجمعة يعني تخاسيا عن سماع
 الكذب المحرم **قوله** وفي العائوس المنع كسر الخزانة قصد
 به بيان لغة تالفة فيه **قوله** وبانتم اتم اقامة الخطيب
 في المسجد الا صوب اتم اقامة الجنب في المسجد **قوله**
 فانه يعتبر شرط اى ما فعله الامام من الخطبة
 جنبا او محدثا يعتبر ويعتد به من حيث كونه
 شرطا لصحة الجمعة فمعنى انه يجرى ويكنى وان
 كان مرتكبيا للمحرم لو كان بلا عذر اذ هو فاسد من
 المحشر رحمه الله **قوله** والاحسن عود الصبر الى الصبر
 المزبور من المقام اذا قول والاحسن ان يقال معنى
 قوله لان الاذن العام مقرر لاهله انه ما ذوت
 لهم بعدم الترضى لجميع من دخله لاجل الصلاة
 من هو اهل لها فتأمل **قوله** وبينه ان يكون محل
 اشتراط السلطات هو الشرط الثاني في الميت
 من الشروط التسعة **قوله** وعمله يعني صاحب مواهب
 الرحمان **قوله** وقد علمت بنص الحديث والاشراق
 الشربلاي في شرحه الصغير والها بالماثور ما فيه
 اي المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والها
 والتابعين انه كلامه **قوله** ولذا عطفنا عليه
 يعني لاجل عدم شمول المريف لما عطفنا عليه
 قوله

١٧٨
 لذلك في الامم يعني له الصلاة في الاصح **قوله**
 ولذا لا يجب على المرأة فانهم ترفيع بالعلامة الخطا
 حيث يقع ابا السمعود في القصة المذكورة فلا
 يجري فيه الخلاق في الامم يعني بين الامام وصا
 حبه فان القادر بقدرته الغير بعيد قادرا **قوله**
 قال في الامداد والحق به المفسر اذا خاف الحبس
 يؤخذ منه انه يمكن بذكره عن ذكر عدم الحبس كما لا يخفى
 والعوم عزيمة في حقه لانه استغف فانهم
 ترفيع بالعلامة الخطا وي ونصه قوله ان اختار
 العزيمة اي على غيرها وسماها عزيمة باعتبار اصل
 المشرعية انه كلامه **قوله** الا للمرأة لان صلاتها في
 بيتها افضل اذا قول سكرها اثنان المشغل كما
 ينسب ما يقتضيه المحشم فتأمل **قوله** بل يجب على
 ذلي ترفيع فانهم ترفيع بالعلامة الخطا وي
 المتابع للمحلي ونصه قوله في يومها لا حاجة اليه
 فان صلاة الظهر قبل صلاة الجمعة لا يكون الا في
 يوم الجمعة النوع كانه كلامه **قوله** من يجب صاحب
 البر يعني الذي اجاب به عما يحتم الكمال تبطل
 صلاة وحده فانهم ترفيع بالعلامة حل المدعى لما
 ذكر **قوله** خلاق الصبح فانهم ترفيع بالعلامة الخطا وي
 ونصه قوله ادركها اي بالفعل اولا وهذا انفع الثاني
 بين ما هنا وبين قوله في البطولات مقيد بما كان ادراكها
 وتفرض عليه حم اكلا الظهر ثانيا انه كلامه **قوله** كما
 في غير المذكور راجع الى قوله لا يجرى بسعيه فتدبر
 ربما يتركها ليصل معه فانهم ترفيع بالعلامة حل

واما الخطاوي فقد كتب ما نصه قوله لتقتل الجماعة
 الذي في البحر والنهر لان المعتزلة قد يقتلوا به غيره
 فيؤتى الى تركها اه اي في حق المعتزلي فيلزم تقليل
 الجماعة فقال العبادتين واحدا هو كلامه **قوله**
 ووجه تخصيص المسافر بالذكر دفع توهم ان قول
 وهو وجه وجهه فتدبر **قوله** لكن قال في الدرر
 انه استدل على ما ينادى من تعميما الحق الذي عا
 ذكر الى التمام من انه لا يكره بعده فتدبر **قوله**
 كلام الانسب وكلام محذوف قوله بمنزلة لكن الاول
 بالعمى والثاني باليد **قوله** لاننا نترك في غير هذا
 الحال وانظر هل هو على سبيل القضا او الاداة
 يقال في قوله الاتي لان رد السلام يمكن تحصيله
 انه فاليمر **قوله** راجع الى قوله واداء جليس والظاهر ان
 محمد بن ابي يوسف في هذا كما يدل عليه كلام الخوهر
 المذكور قبله وما ياتي للمعتمد على قوله الا ان
 يحمل على قولهما انه تأمل **قوله** وكنت الخبر الاول حذفت
 الكاف او الواو كما لا يخفى **قوله** الاتي يقال ان حاصله
 ان الكراهة موجودة على كل حال بما على الاول
 او الثاني كما لا يخفى **قوله** محالنا الحديث الذي
 يرويه ويكره فاقم ترفيع بالعلامة الخطاوي رحمه
 قوله تنهى عن الامر بالمعروف اي بقوله فقطت لونه
 لان المتوهم عنى قلت لا يجب وذلك لان
 الذي حال الخطبة بدليل قوله والامام بخطب وهو في
 حال قوله انصتوا لم توجد الخطبة فلم يخالف لما
 لا عنى اه كلامه **قوله** وبه اندفع ما في النهر من

ان قال شيخنا ما قاله في النهر وجهه عندي وجوابه
 ان الواجب كثير اما يطلت ويراد به الرض وما ههنا
 منه **قوله** واستأثرني الاعتذار عن صاحب المسألة
 اني يعني صاحب البحر واستأثرنا الشبه ايضا الى الاعتذار
 عن القم كما لا يخفى **قوله** قلت وعبرة الدرر اذ
 المودع يعني فلتحمل عبارة الحق عليها **قوله** وفيه نظر
 اي فيما ادعاه من الاسارة والعلامة المذكورين
قوله انما سئل في الاذات الاول يعني كما يدل عليها
 قوله الى اطراف المصر الجامع وقوله مع انه في البداية اويها
 فهو ليس كما ينبغي لان التعليل دليل وهو بيان فيه
 فقامراده وحمل ما في السرى عن الترتيب والجلدي
 على الاذات الاول ولا يتبين كلامه شرح البداية
 لانه مبني على ما هو العادة وليس هو بغيره والافاض
 ما سئل للمعتمد من كراهته على احد المودعين فليكن
قوله استأثرني الخطبة كما مر فاقم ترفيع بالعلامة
 الخطاوي حيث لم يستثن من ايراد الدنيا الهني عن النهر
 والامر بالمعروف ونصه قوله ويلزم الفصل بامر الدنيا
 يترتب منه انه لا يكره الفصل بامر الاخرة كذا هو ذلك
 لان الخلاف على الامع انما هو في كلام الدنيا كما قدمناه
 غير مرة ولكن ما لم يلزم حرمة تأخر اه كلامه قوله
 وفي الحجة انه لا يجوز ان يبين على اشتراط الاهلية
 وقت الاستئذان **قوله** نسبة كالقيام يعني في
 الخطبة كما قدمه الحق **قوله** لكن يشكل ما مر من وجوب
 السقي انه ويدفع هذا بان المراد من قوله ترك كل عمل
 بنا في السقي غير العمل الذي فيه سئل ذهنة وهو في

الصلوة فانهم صرحوا في كتابه الصلاة بتقدمه عليها فليست
قوله اذ لم يكونوا عليه تلك الصلوة المذكورة يعني قوله
 قال في النهي والمختار ان السائل ان كان لا يريد ان يركب
 المصلي ان لا يسأله الحاخا من الحاخ وهو
 الطلب المرة بعد المرة قال في الكشاف علي قوله عز من
 قبله ترفعهم بسيماهم لاسيما لون الناس الحاخا ما نصه
 والاحاخ الحاخ وهو المزوم وان لا يشاركه الا بشي يعطاه
 من قوام الحامي من فضل حافه اي اعطاني من فضل
 ما عنده وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى
 يحب المحي الحليم المتعفف ويبغض البذي السائل المحتل
 الله المراد منه **قوله** علي شرط الشحني يعني البخاري
 ومسلم وشرط الاول المعاصرة والتلق والثاني المعاصرة
 فقط والشرط المعاصرة واللق وان يكون متذكرا يوم
 اخذه وسماعه هو اسد قاله شيخنا **قوله** ان الاول
 يعني قرأتهما في يومها وقوله ان الثاني يعني قرأتهما في
 ليلتهما **قوله** وقرأة السورة المخصوصة بهما يعني الجمعة
 والمنافعتون او الاعمدة والمناسبات **قوله** في وقت الاثنا
 يومها فانهم ترفعون بالعلامة القمطاوي حيث قاله
 بعد ان نقل ما ذكره عن الحلبي وقوله ولا يسكن لما ابراد
 ينافيه قوله الشارع والمعم فمما تقدم وجمعة كغيرها
 واستجابا في الزمان لا ارضا خلقة اه ويمكن ان في
 المسألة روايتين اولها كلامه بحرفه فتدبره **قوله**
 وتمامه في القمطاوي ونفسه بعد ما ذكر وقال في سفر
 السعادة كان من عوائد الكرمية صلى الله عليه وسلم
 ان يعظم يوم الجمعة غاية التعظيم ويخصه بانواع الشرف

فلا يشاركه حتى لا يشانه

والنكريم

والنكريم وجان الله الجنة يتباشرون في الجنة يوم الجمعة
 كما يتباشرون في الدنيا واسمه عندهم يوم المزيلا
 الله تعالى يتجلى عليهم في ذلك اليوم ويطلبهم
 كل ما يتمونه فهم يجيئون يوم الجمعة لما يعطيهم فيه
 ربهم من الخير فان قيل ان الجنة لا يلبس فيها فكيف
 يركب يوم الجمعة فيها اجيب بانه يمكن نصب علامة
 لهم فيخرج بحبيته في مشار كل جمعة من جمع الدنيا اه كلامه
باب في بيان قول النبي صلى الله عليه وسلم والنشاط والجور
 تعالى بنسب ذلك قال في الصباح وجمعة النبي حرامان
 بانه قتل زينة او فرجة **قوله** في الصباح وجمعة النبي حرامان
 والجور وزان **قوله** في الصباح وجمعة النبي حرامان
 والغال صند الطيرة وهي التثاوم قال في الصباح
 وتطير من الشئ واطير منه والاسم الطيرة وزان عنمة
 وهي التثاوم وكانت العرب اذا اردت المضي لم تزد
 مجامع الطير واثارتها لتستعيد هل تضي او تزعج
 فزعي الشارع عن ذلك وقال لا هلم ولا طيرة اه بان
 كان يسبح مريض ياسالم اخ هو راجع والغال
 فان المريض يتسائل بسم الله ذلك فتدبر قول الامام
 وجوبها ثبت بالتسعة يعني فلا ينافي القول بالوجوب
 وسئل في قوله قال في البحر اخ وقوله تدليل قوله يعني
 قول صاحب البداية المتقدم فرسب **قوله** قلت وسئل
 قولهم لو ترس الكفار يعني يقال ذلك النبي يعني هل يري
 اوله فان امر يري والا فلا وفيه ان هذا مستصوب
 سيدنا اخضر عليه السلام فتدبره **قوله** فيقع العيد
 في اخر رمضان لانه يصام ثلاثين يوما فتدبر

باب

يقال

بلغ حفاها

باب العيين

فوسحار كجيب

وبعلم ان عطف كل من قوله والسور
 والنشاط والجور علي ما قبله من قيل
 عطف المراء في نظير قوله الف والخطبة
 والبر ص

الي قوله صح

او سيدنا عيسى عليه السلام

وكذا لو اجتمعت مع فرض وجمعة ولم يخف خروج وقته وذلك
بان كان صاحب ترتيب ولم يصلي العشر في يوم الجمعة وحفرة
الجمعة وكان لو صلى الوقت وصلى على الجنازة لا يخرج
وقت الجمعة يصلي على الجنازة ثم الغرض من الجمعة
والا في صلي الوقت ثم الجمعة وترك الجنازة انفسد
تقدم للمحتمل عند قول الشافعي في الغرض ان خلاف فوت
جمعة او مكتوبة ان فوت وقت الجمعة بمسالم الاجام
والمتسوية بخروج وقتها لا يثبت جماعتها لانه لا يثبت
صلواتها واحدة وبهذا صح احكامها معا والذي درج
عليه شيخنا في برهانه ان الواو في قوله وجمعة بمعنى
او ولو غير مستغنى لما علمه فتدبر **وروي الحسن**
انه غير كاف في تبيين بالجمعة الخطاوي حيث لم يربط
ما قاله من ان نصه هو حي على الفرض ولو التزم
والجمعة وكذا المعيد في ما في البحر المذكور قريبا وما في
المص من قوله وتقدم على صلاة الجنازة وفي الكلي
مراد الاستنباه بالفرض غير الجمعة وهو ظاهر وغيره
لما يشير اليه قوله فلم يصنف وقت اي المستحب
وهو المنتافي بين القول والى ذلك الاشارة بقوله
فتنبه اليه والذي يظهر لي ان الاول هو المعتمد لانه
نص صريح وما في الاستنباه بحث لا يارض النعم وبما
الاستنباه اجتمعت جنازة وسنة قدمت الجنازة واما
اذا اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم اراه وبينني
تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا فالكسوف لانه
عقبي فواته بالاجلا ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة
بينني تقديم الجنازة ولو اجتمعت مع فرض وجمعة ونسب

يخفى

وقته **وتحذف** خروج او بينني ايضا تقديم الكسوف على الوزر والرا
اه اذا علمت كلام الاستنباه متفاد لا تعلم انه لا يصح
ما وفق به المحقق وانما الوجه ما قلنا اه كلامه **ورواه**
في البحر عن المجتبي وانما سماه مستحبا لاستعمال
الوقت في شئ لا يثبت لايقال ما ذكره الا لو سمى سنة مع
ان سماه مندوبا اي مستحبا الا انه لما كان المراد
بما ذكر صحة اطلاق كل منهما على الاخر سهل الخطب
فتأمل **لان** الفارسي توهم تعقيبها على او الفهم
فقط بخلاف ما يعني وكذا الواو فانها تطلق الجمع
فالتأنيء يدل منها للتوضيح فانهم ترفع بالجمعة
الخطاوي في قولين ونصه قوله اي بكلمة بهذه
الافادة توذيها الغالب اي اولى لان السنة التكبير
المسارعة اليه المعصية كما في البحر وقوله ليعيد تراعيه
ان قد علمت ما فيه والاولى الا بيان بالواو فيقول
وليعيد فان ثم تعيد شيئين تقدم ما قبلها عليها
وتراخي ما بعدها عما قبلها اه كلامه **فله** ذلك يعني
عدم الاستقلال ويمكن حمل الكراهة على الترتيب
يعني التي دل كلامها على انه لا خلاف في كراهة اخراجه
اليها وقوله وهي مرجع خلاف الاول يعني في تفسير
النسب وهيند فلا خلاف في الواقع ونفس الامر قوله
فلا مخالفة فانهم ترفع بالجمعة الخطاوي
حيث كتب على قوله ولا بأس باخراجه من قبله تطلق
هذه اللفظة ويراد بها الاباحة وهو الظاهر
هنا اه كلامه **ان** لم ينقل عن اصحابنا كراهة
ان يلبث يعني فيها **ويكن** اي يلبث ذلك اسم الاشارة راجع

الى المتعامل المذكور **فان السنة في الاصحى التكبير**
 في الطريق كما سيأتي فانهم تربيض بالعلامة الطحاوي
 كتب **حيث ما نصه قوله في طريقنا الاولى حذفه لارهاق**
 يكبر في البيت والمصلي وليس كذلك **فقد قال في البحر الزوق**
 بني التكبير في البيت او في الطريق او المصلي قبل الصلاة
 او كلامه **في البحر والاخفا** لذا بخطه والصواب
 حذف لفظ الاخفا والدفع صار على ما قبله وهو يهي
فقد ثبت ان ما في الخلاصة غريب مخالفا لغير
 المشهور في المذهب فانهم تربيض بالعلامة الطحاوي
 ونصه قوله **بنما للمهر عازيا الى الخلاصة** قال صاحب
 الخلاصة وهو الاصح وحله فيما اذا كان التكبير لقصد
 العبد اما لو كبر لانه ذكر الله تعالى يجوز ويسوي
 او كلامه **لكنه لم يصرح بانه سنة او مستحب** فانهم
 تربيض بالعلامة الطحاوي ونصه قوله **زاد في البرهان**
 ان هو المذكور في النهر لا يتحقق الخلاف في البحر فلا وجه
 لذلك هذه الزيادة **اه كلامه** زاد التوسيتان
 او علا سرفا قلت وكذا اذا صبط واديا اذا لم يحالف
 المنقول **فتميز قوله لما في اللب السنة** يعني البخاري
 وسلم واني حاجه وايجي **خارود والحكم** والترمذي
 وهكذا استدرك به العمير راجع الي حديث ابن عباس رضي
 الله عنهما **وليس في حديث ابن عباس الماس**
 ما ينفذ التكرار فانهم تربيض بالعلامة ج دل للمدعي
 لذلك الذين لا يورث عنه هم الزجر فلا ولا كسلا
 هو معطوق على قوله لا يورث قال في الصباح العتل
 بالتس كعتد والغل بالضم طرق من حديد يعمل في
 العتق

العتق والجمع اغلال مثل قتل واقتال او وقال في الثاوي
 الغليل كعتد بالتس والضيق **اه وقال في مادة ح** قد
 عليه كقرب وفهم حقا وحقا او حقة امسك عدو
 في قلبه وتربيض لغزمتها كعتد والحمود الكثير كعتد
 او بالحرف فاذا دان العتل وكعتد بمعنى واحد وقال
 في الصباح كسل كسلا فهو كسل من باب تبت وكسلا
 ايضا وامراة كسلته وكسل وجمع كسالي بضم الكاف
 وفهمها وكسل الجاهع بالالف اذا تزع ولم ينزل صفعا
 كان او غيره **اه بحروفه** هو من الحواشير الوحشة فيه
 ان قول المش بخط ثقة ظاهر في ان الكاتب معلوم
 له والماص حكمه عليه بالوثوق ثم قوله يبيع الوثوق
 بذلك الخط **اه مسلم** بخلاف ما كوسر في الخط
 فانهم تربيض بالعلامة ج دل ونقل عبارته العلامة
 الطحاوي ونصه قوله **يا تكون نقلا محرما** لوثوقه
 في وقت الطلوع والجماعة في النقل وفي ما حاصله
 ان الاوقات المكرهه لا تنعقد فيها الزايع والواجب
 لعينه والعبد واجب لعينه فكيف ينعتد نقلا محرما
 او قلت يمكن ان يقال قولهم لا تنعقد ما يحيا
 فلا ينافي انها تنعقد نقلا محرما او انه مبني على
 القول بانها سنة وقد صح **اه كلامه** وفي كلامهم
 تربيض عليه ايضا في او انه مبني **اه كمالا** يعني
 وتكبير تا الروح يعني تكبير الاغصان والرفع
 منه **يعني في صلاة** يعني ولا اعادة عليه
 كما سيصح به قوله ولعل وجه القول الثاني حمل
 الثلاثة عشر المروية عن عباس **اه اذا حسيت**

٣
 قوله
 صح
 يعني

ما تقدم من الاعداد بحد ما قاله المحقق **قوله** في محله
 لان الوضع على الركبتين سنة في محله
 والرفع لا في محله يعني وصاحب المحل اولى
 ما لا ينقص عن رأي نفسه ان يعني بان كانت
 الامام كبر اكثر من ثلاث تكبيرات ويكبر معه الثلاثة
 فقط يعني ان لا يقضي اكثر **قوله** يعني عنه ما فيه
 يعني قوله فلو لم يكبر **قوله** ويجوز ان يكون قول البحر يعني
 ويجوز ان يصح المذکور قول البحر **قوله**
 وسنبي عليه في السجدة يعني في باب الوتر والنوافل
 كما يظهر مما بعده **قوله** نعم صرنا بمثله يعني عيش
 ما ذكره الكرخي **قوله** ولكن حيث ثبت ظاهر الرواية
 يعني به ما اسنده في صدر القولة الى البحر والكلية
 اي بناء على القول بان التكبير في الوتر يعني مع خفية
 الحتم كما بنوا على قوله لا ينافي تقييده مفعول ينافي
 والجملة خبر الاطلاق المذكور **قوله** والعلم امانة في
 اعناق العلماء في قوة التعليل لقوله لم اذ قوله ان
 الصلاة يوم واحد في الاصول ان يعني في وقتها
 المعلوم **قوله** قلت اطلاق الكراهية ان يعني في
 قوله مع الكراهية **قوله** لانه وقت التكبير الضمير راجع
 الى افتتاح الامام يعني لانه قرب وقت افتتاح الامام
قوله وحزم في التدايع بالاولي يعني ما في المتن
قوله وعمل الناس في المساجد على الرواية
 الثانية قال السيد الطباطبائي وقد يقال انه
 الاول دفعاً للفتنة ونحوها اه كلامه **قوله**
 تواترت في نسخ العميات عن الاكل ان يعني فالرجال
 بالاول

معلقة صح

بالاولي **قوله** كما بحثه في البره راجع الى قوله وسنبي تعلم
 ان يحمل عليه يعني على الجواز المعلوم من قوله
 فالحق انه ان عرفت ان **قوله** بدون ذلك يعني الوقت
 وسنبي الروس تدبر **قوله** وحررتي البحر انه لا خلا
 لان السنة المؤكدة والواجب متساويان رتبة
 في استحقاق الائمة يعني وان كانت الائمة متواليا
 لتساويك فيهما فلو في الواجب اقوى امة في السنة
 المؤكدة وبهذا يندفع قول المحقق قلت وفيه نظر
 ان فان صاحب البحر يحمل مقداره عن عدم معرفة
 ثنائيتها في الائمة تدبر **قوله** لان السنة عبارة عن
 الطريقة المرضية والسير الحسن يعني في
 الاصطلاح واما لغة **قوله** الطريقة ولو سئلت
 ومنه ما وقع في حديث الطبراني من سنة سنة
 حسنة فله اجرها ما عمل بها في حياته وبعد
 مائة حتى تترك ومن سن سنة سيئة فله
 اثمها حتى تترك ومن مات مرابطا في سبيل
 الله جرى له اجر المار بعلي حتى بيعت يوم القيمة
 طحاوي على مراقي الفلاح **قوله** وكل واجب
 يعني مطلقا في الدنيا قال القاسمي ان حكمها
 كما لو اوجب في المطالبة في الدنيا الا ان تاركه يعاقب
 وتادب كما يعاقب اه كلامه **قوله** لا يتم استدلاله
 يعني ليل يلزم التناقض كما يقال من اخر كلامه
 بعد خروج يعقوب من صلبه فانهم ترفعون
 بالعلامة الطحاوي حيث نظر فيما نقله العلامة
 عن عن الحنفاجي بقوله وفيه انه ما المانع ان يكون

به

استحقاق مع استحقاق ما بالذبح بعد خروج يعقوب من صلبه لا يلا
 حاصل وقال بعضهم استحقاق ومع لا يارورده
 فيه والحاصل انهما قولان صحيحان فاذا ذكره الزر
 قاني في شرح المواهب اه كلامه بحروفه **قوله** اي
 في العربية قال الفاضل الجمل في حاشية الجلالين
 عند قوله عز وجل من قابل وعهدنا الى ابراهيم
 واسماعيل ما نصه قوله واسماعيل هو علم
 اعجمي وفيه لغات اللام والنون ويعم على سماء
 وسما عيل واسامع ومن اعرب ما نقل في التسمية
 ان ابراهيم عليه السلام لما دعا الله تعالى ان
 يرزقه والدا كان يقول اسمع ايل اسمع ايل وال
 هو الله تعالى فسمي ولده بذلك سمي الله كلامه
 بلغظه **قوله** سقط عنه التكبير يعني وعليه ام
 ترك الواجب الا في السامعي **قوله** ولا يخرج للظلمة
 يعني لا يذهب لها قائل **قوله** او باعرا بالمتقوس يعني
 وهو مرفوع بالمستند وعلامة رفعة صفة مقدرة
 على اليا المحذوفة لا لتقا الساكنين من
 ظهورهما السفل واصله ثانيا في تحريك السا
 موية فاستثقلت الضمة على اليا فحذفت
 فالتقى ساكنات اليا والتقى بين فحذفت اليا
 لا لتقا الساكنين فتدبر **قوله** قال التستائي
 والسيادري يعني من متي النقاية الذي في صيد
 حل معانية واسرار المحر بنقلة الى انه يقال
 في كلام مصنفنا ما قاله التستائي لانه
 طبع من النقاية **قوله** قلت ولا يبرد عليه
 اي

هو

اي تا بيد البحث المذكور وقوله لكن في حاشية
 اي التسعود اي قصده بما ذكره افادة انت
 البحث المذكور غير موافقة لقول صاحب المذ
 بل لقولهما **قوله** وبه انه في ما في الفقه اي يعني
 بقوله او على ان قولهما كل مسالة مروى
 عنه ايضا قائل **قوله** والعرفية جلاله
 قد راي يوسف عند الامام يعني حيث اقتد
 به وقوله وعظم منزلة الاقام في قلبه
 حتى سمي مالا ينلبي اي يعني من شدة فسا
 حصل عنده من النبوة فكان مفسدا
 بصيغته اه فانهم ترضى بالعلامة الخطا
 حيث ثبت ما لفظه **قوله** سقط السجود وا
 لتكبير لانه خطاب مع المخلوق وهو يقطع التسمية
 والحرمة وفيه انه ما مانع ان تكون التسمية
 خطابا مع الله تعالى وهو فلا تقطع تحريمه
 ولا حرمة اه **قوله** لانه ذكر قال العلامة الخطا
 وهل يعيده الظاهر نعم لوقوعه منه في غير
 محله اه بالحرف **قوله** لا ياحر السنة يعني
 زيادة عن العشرة فالحكم عليه بعدم التحريم
 هو انما الزيادة عليها فنصدي يجوز فعلها فيها
قوله وكذا يقال في قوله ولا يجب التأخير
 كما افاده المحر بعد قائل **قوله** بخلاف
 قوله يقال كسفت اذ لفت ونشر مرتبة بخلاف
 انه سوف يعني فهي مستحبة لا واجبة
 وكوت اجماعة مستحبة من اضافة المصدر

كما هو ظاهر

لما ضابط

بالكسوف

لاسمه ومسحبة حبه **قوله** جازا ابتداء الصلاة يعني
 انشائها **قوله** قال في البحر لا يجمع هذا لاني في قوله
 لمصاحبه البحر وردة به على ما في السراج فتأمل
قوله فان كانت للرد على ان يبين وان كانت فعله
 لما عليه الصلاة والسلام لا اجل ان يدعو فيها
 بالهداية على من قال ان الشمس كسفت قوله
 لبراهم عليهم الصلاة والسلام وبشرى وعظم ابن
 لا يبدؤا من ان يصلي في ابتداء **قوله**
 والنساء يصليها فرادي والظاهر ان الصبيان لو فعلوا
 لاني لو اصاب سبنا بل ثواب القبل لغيرهم فكيف
 فتدبر وفي مساجدهم على في الطهيرة ويمكن
 التوفيق في تحمل ما في الطهيرة على ما اذا اجمعوا فيه
 وما في شرح الخطاوي على ضد ذلك فتأمل **قوله**
 والاقل عدلها كما في الفقه والتفرد اجزاء الناس
 ليلا كما في العيني على الكثر فتدبر **قوله** صلى كل واحد
 ركعتين ينوي بهما رفعه الخ يعني او اربعاً وهو
 الافضل كما مر قريبا عن المصالح **قوله** وليس عا
 برفع الشهادة ادفع كسوال حاصلة انه يلزم ان
 يكون العاقل لما متعجباً خوف اصابته بالطاعون
 له به انه لو اصابته كوت شهيداً لاخرة فيكون
 متعجباً من الشهادة فاجابه بما ذكر فيكون
 دعا برفق الخ يعني برفق عينه لا اشره تدبر
 والامر للندب يعني لندب فعلها وهذا لاني في
 السنة لان السنة مندوب اليها يعني مطالب بفعلها
 في الدين كما سلف وكثيراً ما يطفئ الغنى احدهما
 علي

هو ص

علي الاخر كيف لا وقد ثبت بقوله عليه الصلاة والسلام
 ايضاً وهو اقرب من الفعل عندنا وقد قابلها
 المثل نقله عن العيني بالقول بالوجوب **قوله**
 الظاهر ان المراد بها الذب وهو ما فعله خير من تركه
 وقيل المطلوب فعله بشرعاً من غير دم على تركه
 وقيل الحصلة الحميدة وقيل وضع الاشياء موضعها
 وقيل البذل وقيل في الهداية هو ما فعله النبي
 صلى الله عليه وسلم مرة او مرتين ولم يواظب عليه
 وحكمه الربا بفعله وعدم الثوم على تركه واما
 السنة فهي التي واظب عليها صلى الله عليه
 وسلم مع الترك بلا عذر مرة او مرتين وحكمها
 الثواب وفي تركها العقاب لا العقاب افاده في
 امداد الفتاح للعلامة الشربلاني **قوله** او ثوبها
 بجماعة كما ياتي فانهم تفرق بالعلامة الخطاوي
 ونصه قوله واختلف في استثنائات صلاة
 الاستسقاء اي بجماعة واما اصلها فتايت ومباينة
 ذكر الاستسقاء غيبة ان كلام من صلاة الكسوف
 والاستسقاء على صفة الاجتماع والمصنوعات
 كانت صلاته فرادي اه كلامه عروقه والله اعلم
قوله والله اعلم هو لغة طلب
 السقي يعني بالماء مطلقاً باني كيفية كانت **قوله**
 والاشتم الشقيا بالضم وهو الماء **قوله** طلب اشرال
 المطر الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله
قوله غنيا اي مطلق معنيا بضم اوله اي متغذا
 من الشدة وقوله غنيا بالماء والامر اي لا ينقصه

باب الاستسقاء

شيء أو يني الحيوان من غير ضرر وقوله مرياً بفتح أوله
وبالهمزة والمخز أي محمود العاقبة والذين النافع ظاهراً
والمركي النافع باطناً وقوله مرياً بضم الميم وبالفتح
أي انتبا بالريح وهو الزيادة من المراجعة وهي الخصب
بكسر أوله ويحوز فتح الميم هنا أي ذابح أي عمااد
بالموحدة من أربع البعير كل الربيع أو الفوقية من
رقت الماشية أكلت ماشيات والمقصود واحد وقوله
عند أي كثير الما والخير أو قطره كبار وقوله بجللا
بكسر اللام أي سائر اللات لم يرد أول الأرض بالبناء
كل الغرس وقوله سحاً بفتح السين المهملة وتشديد
الحا أي شديد الوقع بالأرض من سحج جري وقوله
طيقاً بفتح أوله أي يطيق الأرض حتى يربها وقوله
دائماً أي إلى انتهاء الحاجة إليه وقوله وما أشبهه
أي ويدعوا أينما عايشه من حق ما ذكرناه لك
قوله وسره الفاظه في الامداد هو ما ذكرناه لك **قوله** نام
وزاد فيه ادعية آخر ونصه وبنت عن النبي صلى
الله عليه وسلم اللهم استغثا غنياً مستغثاً نافعاً
غير منا رعا حبلنا غير الحبل اللهم استغثا عبادك وبهايك
بفتح اللام وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت اللهم
أنت الله له اله اله أنت أنت الغني ونحن الفقراء
انزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً
الحيث فاذأ مطرواً قالوا استجبنا اللهم صيباً
نافعاً **قوله** لأن السنة ما واطب عليه يعني
وتركه مرة أو مرتين كما قد سناه عن سراج المداية
قوله إذا مضى صدر من خطيبته يعني إذا مضى

شيء

شيء من خطيبته قال في المصباح صدر القول صدر
من باب قعد وصدرة بالالف وأصله الانصراف
يقال صدر القول وأصغرناهم إذا صرحتهم
ومدرة عن الموضع صدر من أباي قتل حيث قال
وليته قد جعلت الصبح موعداً صدر المطية حتى تروق الدقا
نصه رمصدر والاسم الصدر بفتح السين اهـ بجرده
قوله فالمانع لا يقول أنه مستحيل عقلاً يعني فالأ
سحالة العقلية متفت عليها **قوله** مع أنه في النهاية
عزاه إلى الخلاصة الغزالية يعني المسماة باسم مولتها
الشيخ الغزالي وهو من الشافعية وقصده التورك
على صاحب التارخانة حيث أطلق الغزالي
النهاية فأوهم أنه من تحت بجماعة أهل المذهب
مع أنه ليس كذلك **قوله** وفريه من هذا أي وتز
من هذا أي بكنه يريهم أي يعني قوله قبل يعني
أن يامرأه إذا أحراراً بالقيام أو قصده به
التقوية لما ذكر قبله تأمل **قوله** قال جمع يعني من أهل العلم
وبهو بالفتحين فاعمل لقال **قوله** ليكن التعظيم والويل
قال الزمخشري والويل اسم من أعمال عليه التوالد والويل
البكا والصلح مصباح بالحق **قوله** اللهم حوالينا هو
بفتح اللام أي اجعله حوالينا وفسره بقوله على الأكام
أي اجعله على الأكام التي لا يضرها المطر لا على الأنية
والطرف وقوله لا علينا أي ولا يجعله علينا وقوله
اللهم على الأكام بكسر الهمزة كإمام ويعتبرها مع المد
جمع أكة يعنيها وهو التراب المجمع وقوله والظراب
بكسر الظا المسألة أخره بالموحدة جمع ظرب بفتح فسكون

الشاعر

وهو الجبل الصغير وهو من قاله بالصناد قال في
 الشرح وفيه اربشار لتعلمنا الاداب في هذا الدعاء
 حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه يحتاج اليه مستمرا
 بالنسبة لبعض الدودية والرابع الى حصول الكفاية
 التي يعلمها الله فطلب منع ضرره وبقا بقصد فيه
 اعلام بانه اذا قارت التوبة عارض لا يشترط منه
 فصال الله تعالى رفع العارض وبقا التوبة والدعا برفع
 العارض لا ينافي التوكل والتفويض وقوله وبطورت
 الدودية وذلك لانه باجتماع المافيه يحصل ارتفاع
 بالستى منها وشرب البهايم والطيور اذ جميع ما ذكر
 العلامة الطحاوي في حاشيته من اقي التلذذ والله اعلم
قوله اي يستزيدونه من المطر قال العلامة المحمدي
 ويجوز ما قيل خرجوا ليستسقوا فقلت لهم فقوا
 دمي ثوب لكم عن الانواء قالوا صدقت فبيدوا
 سقوا لكنهم لم يزدوا به **يا** اه
قوله خوف يعني خوف يسمي ويوردان
 فيه كما في المحررة وهو الجهاد الناشئ عن الكزيبي
 وهو من قبل العباد ولان اثر العارض في نفس
 الصلاة وهما في وصفها فكان ذلك اقوى افاذه في
 قوة التقدير والذي يظهر لي ان الخوف سبب لمدّة
 الصلاة يعني لانه يوصل اليه في الجملة **قوله** اقيمت
 مقام الخوف على ما عرفنا وذلك لان المميز في سبب
 الرخص هو وجود السبب الظاهر دون الحقيقة
 فنزلت حضرة الندوة منزلة الخوف لانها سببه كما نزل
 السفر منزلة المسقة في تغيير الاحكام فتدبر **قوله** قبل

خوف
 بيلك

ان

ان يجاوز المنصرف فثبت الصنف فلم يناف ولا فرق في
 ذلك بين الطائفة الاولى والثانية كما يتغير به التلذذ
 فليست كذلك مراده هذا التلذذ ان يبين ان ما في مجمع
 الاثر ان معنى قوله اوجبة عظيمة وتحتها ان وما
 احسن ما حمله عليه المحكم فيما ياتي فريضا قنامل **قوله**
 وتوحيه في الامداد وغيره قال في مراقي الفلاح لا يفرق
 كل من غير اوانه لان الشفع شرط لسطرها وكنت العلامة
 الطحاوي عليه ما نصده قوله لان الشفع شرط الا ان
 لان صلاة الاولى الشفع من السلاي والرابع شرط الا ان
 لسطرها اي ليجي بينهما بين الطائفتين لان تنصيف
 الركعة الواحدة غير ممكن وكانت الطائفة الاولى بها
 للسبب وقوله لانصراف كل في غير اوانه اما الاول فظاهر
 واما الثانية فلانهم لما ادركوا الركعة الثانية صاروا من
 الطائفة الاولى لادراكهم الشفع الاول وقد انصرفوا
 في اوان رجوعهم فبطلت كذا في الشرح اه كلامه بالحرف
قوله بعد السجدة الثانية في الثاني وبعد التشهد
 في غيره يعني بعد ما رفع راسه من السجدة الثانية
 وبعد ما قام الامام من التشهد الاول الى الثانية
 فتدبر **قوله** بخلاف الطائفة المسيوقة وذلك لان المسوقة
 منفردة فيما يقضيه بخلاف الطائفة الاولى لانها خلف
 الامام حكما ولذا لا تقرأ فتدبر **قوله** ثم في العبارة ايام
 فافهم يقرب بالعلامة الطحاوي وقد سبق العلامة
 الطحاوي اليه حيث قال قوله لغير اصطفاق اي
 بارز العدو كما في الشرح بلا لية ولا وجه لما في 2
قوله اي ابتاع على الارض الاصول اي بعد ابتكابه على

عبر
 مع

الطحاوي
 مع

الحلبي مع

الأرض تأمل وفي كونه من العمل القليل نظراته قوله
 لا ورود لهذا النظر من أصله لأن ما ذكره قول في المذهب
 كائنات ما قبله قول فيه وهو اعتبار الحركات الثلاثة
 المتواليات ولا وجه للاعتراض بقول علي قول آخر
 كما لا يخفى فتنبه فلو كانوا انخرقوا قبله نورا
 كما في التثنية لا يقال هذا شيئا في ما سلف لهم
 علي قوله اعداد الوضوح الفرق بينهما فتدبره واللام
 قوله بالجملة اسم موضع قال في المصباح ما نصه
 وفي التثنية كل منقعر ومخل خادمة واما التثنية بالياء
 فثبوتها قال أبو حاتم لا اختلاف في ذلك وبينه مخل
 ويقال تخللة بالافراد ايضا وهما تخللتان احداهما تخللة
 التمامية بواد ياخذ الي قرن والطابق قال الشاعر
 وما اهل يحيى تخللة الحرم اي المحرمات وبها كان ليلة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الحوق لماسار
 الي الطابق وتبينها وبين مكة ليلة والثانية تخللة
 التمامية بواد ياخذ الي ذات عرق ويقال بينها وبين
 المدينة ثلثان اه بلغة بوزن عثمان قال
 في المصباح وعسفان موضع بين مكة والمدينة ويذكر
 ويونث ويسبي في زماننا مدح عثمان وبينه وبين
 مكة نحو ثلاث مراحل ثوبه زائدة اه بالحق
مسألة الجنب قوله والمناسبة خاصة بيني
 واخرها المناسبة ان فهو علة له كالا يخفى قوله لا
 قطع مواد الحياة عن اي يعني عما من شأنه الحياة
 لم يرد ما ذكر في تربيته قال الخطيب الشاذلي في المعنى
 عند قوله تعالى حذر الموت قال البيضاوي والموت
 زوال

رسول الله

الجنة

الجنة

زوال الحياة زاد في الطوال عما من شأنه الحياة وفيه
 تساهل اذ يلزم منه ان يكون الجنب قبل حلول الحياة
 فيه ميتا وليس كذلك والاظهر كما في الموافقات يقال
 عدم الحياة عما انصف بها بالعمل فيبينها تقابل العلم
 والملكة على التفسيرين وقيل عرض يضادها شيئا
 تقابل التضاد لقوله تعالى خلق الموت والحياة فخر
 الموت مخلوقا والعدم لا يخلق ويرد بان الخلق بمن
 الابدان فالعقل خلق اسباب الموت والحياة وبذلك
 علم ان القول الاول هو المعتمد وكلام اية اللغة
 صادق به وحاصله ان الموت مفارقة الروح للجسد
 وما ورد في الاحاديث من انه جسم حيث قيل في بعضها
 انه كس وفي بعضها انه علي صورة كس لا يمر على احد
 الامات فنقول بانه لم يقصد بالموت فيها حقيقة
 بل انه يصور بصورة كس كما في خبر الشيخين وغيرهما
 وفي مسلم اذا دخل اهل الجنة الجنة واهل النار النار
 جئوا بالموت كما نهى عن في وقت بين الجنة والنار
 ثم يذبح ويقال يا اهل الجنة خلود بلا موت ويا اهل
 النار خلود بلا موت ثم قرأ صلى الله عليه وسلم
 وانذرهم يوم الحسرة اذ قضى الامم وهم عما جئوا بالموت
 على صورة كس لما جاء ان ملك الموت جاء الى ادم عليه
 السلام في صورة كس فنهى عن جنته ارمية جنانا
 قال مقاتل والكلبي في قوله تعالى الذي خلق الموت
 والحياة خلقهما يختصم في جعل الموت في هيئته كس لا يمر
 على شي الامات والحياة على صورة فرس اني بخلقها
 التي كما جبريل والانبيا عليهم السلام لم يكونوا

177

خطوها من البصر لا يمر على بني الامم وهي التي اخذ السامري
من ترابها فالقاه على الحمل وهذه هي الحكمة في قد السمايل
بكش ليكون قد امن الموت بشكل الموت ولما سر برؤيته
سراهل الجنة بفرجه اراحة لهم منه ونقل القرطبي
ان الذابح للبش بني الجنة والشارح يحيى بن زكريا بين
يدي النبي صلى الله عليه وسلم اذ في اسمه اشارة
الي الحياة الابدية وذكر صاحب كتاب الفردوس ان
الذي يذبحه جبريل كذا بخطه سيجن عن الدبر
في حياة الحيوان ان ابا السعود على مسكن وقد بين
الامم اسم بني في راجع في كتاب الاضحية ان شئت
كذا قوله سيجن الشيخ اسما عيل الكلي في رسالته
علي ختامة الطاي الصغير **بما** وما التمر بيني اقد
هم **بما** لينظر وجهه اقول ولعله الهانة له
فلا يراعي فيه صفة السنن وقوله وهل يقال ذلك
فيمن ان الظاهر في العلة المذكورة تحرره نقلا
في النهر لكنه يجوز بينه وهو مجاز لا إطلاق الواجب واردة
المستحب وكان يقول فيها معان يعني في العينة
المذكورة معان اية شتملة على المعان المذكورة
اي مع **بما** عن تجاد بنفسه عند الموت يعني سم بها او وافق
علي ما اراد منه مصباح في مادة السين مع الميم وما
يشتمها على الصدرية فيتميز اي ذي الياس
وليست التوبة الالهية بما لها للذين يملكون السنان
حي اذا حضر احدكم الموت قال ان تبت الاذ ولا اذ
موتون وهم كفار **بما** والمراد به الشدة وهو اول
الموت قال مثلا على العار في شدة بدء الاحاي المسمى
بهنر

بعضو المعالي ما نصه واصل الياس الشدة والمضرة والمراد
به هنا سكرات الموت ومما بينه العذاب ويستوي فيه
الايمان والتقوى كما هو ظم القرآن حيث قال تعالى
وليست التوبة للذين يملكون السنان حتى اذا حضر
احدكم الموت قال ان تبت الاذ ولا الذين يملكون
كفار وقد قال فيه الامام البغوي في تفسيره انه لا يقبل
توبة عاص ولا ايمان كافرا لا يتقبل الموت ويؤد ما كانه
ان من شرط التوبة عن الذنب الغفران على ان لا يعود
اليه وذلك لما يحقق مع ظن التائب المتمكن من التوب
وايقنا فلا شبهة ان كل مومن عاص يندم عند الياس
وقد ورد ان التائب من الذنب كمن لا ذنب له فيلزم
منه ان لا يدخل احد من المومنين النار وقد ثبت ان بعض
يه خلوها وايضا عت مكلفون بالايمان الفيني لتوب
تقالي الذين يملكون بالغيث وذلك الوقت يكون الايمان
الغيب فلا يقم واماما اخرجيه الترمذي من حديث
ابي عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى
يقبل توبة عبده ما لم يغفر فيشمل توبة المومن والكافر
والمراد بالفرقة هو حال الياس ووقت الياس وبعد
تحققه لم يتصور منهما الامتنال في الافعال عقلا وعقلا
كما قال سبحانه وتعالى ولو نزلوا المعاد والمعادنة قبول
الشئ وهذا بخلاف توبة العاص للحديث المذكور ليس في
عقله وقد قول ان جماعة وخزيمه في المسألة بان ايمان
الكافر اذا راي مومنا من النار غير مقبول وتوبته
العاص في تلك الحالة مقبولة **بما** قال فان قلت ما
الفرق قلت استحياء حكم الايمان هو ولا يخفى است

استصحاب حكم الايمان لا يقتضي ان حال الياسم يقبل
 التوبة من العصيان ومن القواعد معارضة النفس
 بالدليل العقلي غير مقبول عند الاعيان واحدا
 قول السمع ان عليه اية بخاري من الحنفية وجميع من
 مناخري الشافعية كالسبكي والبلقيني فعلى تقدير
 صحتها يحتاج الى ظهور حجة الله بالحرف وتراده بالشع
 العلامة القدسي الذي هو الله لا والله
 اعلم **قوله** قال المحققون انه قصده تايد القول الثاني
قوله لا يمنع من قبول التوبة يعني مطلقا بلا فرق
 بين مسلم وكافر وقوله بل المنع منه انه يعني
 بلا فرق ايضا كما لا يخفى على سبيل الاضطرار
 يعني ان العلم بالمعصية الحاصلة في تلك الحالة
 اضطراري لا اختيار لتعبد فيه فتأمل **قوله**
 كلام الحنفية انه يعني كلام المحققين منهم وقوله
 والاشاعة ان توبة انه قصده لتايد قوله
 مع افادة ان هذا قول جميع الاشاعة لا المحققين منهم
 فقط بخلاف قول المالكية والحنفية فان غير المحققين
 منهم على القول حال الفرقة من المسلم لا الكافر
 واما قبلها فلا فرق في القول بل لا يفرق كما لا يخفى
 به اخر القولة **قوله** وخروج النفس يعني بقاءه في
 خروج النفس تامل لما رواه ابن سينا اي عذابا
 وهو الذي يقبل التوبة عن عباده يعني الموت
 كما دلت عليه اية فلم يترك ينفعهم ايمانهم لما رواه ابن سينا
 وظاهر اخر كلامه اختيار التفصيل بين قبول
 التوبة من المؤمن ولو في حال الفرقة لا الكافر فيها

قال

قال في بدا الاجالي
 وما ايمان شخص حال يأس بمقبول لعقد الامتنان
 وانتصر للثاني المثلث على انه قد ذكرنا
 عبارة قريبا **قوله** وظاهر استدلاله للاول
 اختياره فانهم تعريف بالعلامة العظمى والحيث
 عزى الى الزبلي ما لم يذكره ونصه قوله ولا يلحق
 اي لا يورثه وان فعل لا يبري عنه قال في الزمر
 واختلصوا في تلقينه بعد الموت فقبل يلحق بظاهر
 قوله عليه الصلاة والسلام لقنوا موتاكم
 شهادة ان لا اله الا الله وقيل لا يلحق وهو ظاهر
 الرواية اذ المراد بموتاكم في الحديث من قريب من الموت زبلي
 او بلفظه **قوله** وتقل ايضا عن الحافظ ابن حجر انه
 نقل عايد الى العلقى كما لا يخفى **قوله** والمطعون قال
 في المصباح والطاعون الموت من الوباء واجم الطوائف
 وطقن الانسان بالهنا للمقبول احبابه الطاعون
 فهو مطعون اه بالحرف فانظر مع قوله الحش والميت زمن
 الطاعون بغيره ولعل المراد منه المقبول قلما فتأمل
قوله وقال تلميذه ابن ابي شريف يعني تلميذ ابن الهمام
 وقال الرواية الصحيحة عنه اقول هذا
 معطوف على قوله وقال تلميذه ابن ابي شريف ومن
 فاعلمها وليس هو ابن البركات الشافعي كما قد سبق لهم
 ليلا يتضارب الكلام ويدل عليه قوله في اخر القولة
 اه فتأمل **قوله** ان يتكلم بذلك قصد امت
 الم ان فاق قلت كيف يكون هذا اذا تكلم به قصدا
 وجوابه ان هذا الامر هو لا اطلاق لنا عليه

مخافة

فليتأمل **قوله** وأبنا العبد الذليل أقول الحق أقول أنا السيد
 المحترم أقول مثل قولها مسمتعينا بحول الله تعالى
 وقوته ونجاه من قال بوسلوها فانه جاهل عتله
 الله عظيم عليه افضل الصلاة وازكي السلام
 وسوق عظيم **قوله** وان لم يوجد فيوضع سني قيل
 او راء كافي المحوى وتذكيرا لحديثه في كلام الشرح
 يفيد انه يكني القليل منه وكذا المرأة في كلام
 السيد المحوى فتدبر **قوله** الا ان يقال ان ذلك
 عند الاحتضار الحق او يقال انه مبني على القول
 الذي اختاره مشايخ ما وراء النهر من استلغايه
 على ظهره فتدبر **قوله** فاذنوني اجزوني واعلموني
 بموته حتي اصلي عليه **قوله** ولا يحتاج الي تفسير
 صاحب البحر برفع الروح فانهم يترقبون بالعلامة
 المحطايه حيث لم يقل نعم يذكرها لا يتقي الخالة
 الحق فعبارة احسن من عبارة المحطاي وقد
 سبق في الخطبة انه يشير بقوله فانهم الي الاحسن
 كما انه يشير الي غير ونص المحطاي قوله
 ولا يقرأ عنده العزاة الذي فيه ويقرأ بحذف
 لا وهو الصواب وهو الذي في البحر عن المبتني
 وهو كذلك في معنى الشيخ اه كلامه والظاهر
 ان هذا ايضا اذا لم يكن الميت مسجيا الحق يعني
 واما اذا كانت مسجيا فلا يكره ولو كانت فوق راسه
قوله كرهت المرأة مطلقا يعني سر او جهر ولم
 يحصل هذا مما سلف بل المستعمل الكراهية
 عند الجهر اذا قرأ فيها ذكر لانه خصص الكراهية
 فيما

فيما ذكر بالجهر فقط بعبارة الحمام الذي ساقها قاضي
 خات نفسه بعد اطلاق الكراهية في الحالات المذكورة
 لتأويل وفيه ان المحصل صحيح لانه قصد المحشم جعل
 مسألة الميت كمسألة الحمام فقط لا غيرها سيما لا
 المستقرة المستقرة فتأمل **قوله** وقيل يوضع الي القبلة
 طولا وعليه فتكون رجلاه نحو القبلة وانظر هل
 يرفع راسه قليلا ليصير وجهه الي القبلة كما قالوه
 في المحشم او لا حرره نقلا **قوله** فلا يوقف على التمام
 فانهم لترغب بالعلامة المحطاي ونصه قوله
 حتي ينقبض اي يرفع من غسله فراجع الي ما قبله
 وقوله قيل غسله اي لا بعده فحالة الغسل داخله
 في حكم القبلية فالحمد المراد من تلك العبارة والاد
 حذف ذلك لانه يؤمن الخالفة فيوقع الواقعة
 عليها في تحريمه كلامه **قوله** يفيد هذا التعليل ان
 الصغير الذي لا يجوز له الحق وذلك بان كان عمره
 اقل من اربع سنين كما سلف في محله **قوله** ومقتضاه
 انه لا كلام الحق يعني ومقتضى قوله كافي المجنون
قوله نعم المرأة وشرها قال في المصباح بعلمه
 هذا ما نصه لغة عرب وتقدريه فملأه ويقال
 له بالقرينة الحرض وتأسن غسل يده بالاشنان
 انه بالحرف وهو عروق صغر صغيره ينظف
 بها اهل المدينة المتشبههم ولذا تغسل به
 الثياب المندية بصير طحاوي **قوله** واقاد كلامه
 ان الحمار افضل الحق قال العلامة المحوى لم اره
 الا وهو ان يكون حلوا او لحا اه قلت الذي ينبغي

في ديارنا الحلو لا نستغنى لهم الصابون في غسله
مطاطوي **قوله** ولا يظهر من المعنى وذلك لان ما
يلي التمس منه كناية عن نفس الارض وليس بمراد
واما من جهة الاعراب فلات التمس متصوب على
الغرفنية بخلافه على الاول فانه مقبول
ليلى فعنا نقره بركله فتدبره **قوله** افاده انه
لا يكب علي وجهه ليغسل ظهره يعني لاجل ان يحمي
اقله ويكسب يغسل ظهره وضيق افاد راجع الي
مستغنى رحمه الله **قوله** وفي الاحكام هو بايديها
قبله وما بعده استدراك على ما قاله الربلي ولكن
العمل على ما قاله الربلي كما يات **قوله** فلو قطع ظهره
او شرمه ادرج معه في الكف يعني اجزا ادي **قوله** لانه مع
ونقل عن الكمانية انه انما كان للمرأة محرم فمهما بيده
شمل هذا زوج بنتها فمهما بيده لاهتا فحرمه قائل
قوله قال في شرح الجمع لمصنعه يعني ابن الساماني
رحمه الله تعالى قال ان فاطمة زوجت ليعني
قال لي ان فاطمة التي بائنا او ثلاث التي يعني ولو
كانت العقيقة باقية بخلاف الحلاق الرحي كما سبغ
به قريبا **قوله** وفيه ان احدة الاجرة التي يعني في قوله
اي لانه صار واجبا عليه عينا **قوله** من الاستحجار
على الواجب الذي قصده افادة ان ما ذكره المتكلم من قوله
فانه استغنى الناسل الاجر جازا انه مبني على قول
في المذهب وهو ما نقله عن الفهم من قوله واجاز
بعضهم في الغسل ايضا فتدبر قوله اي في تحصيل
الغسل المستوفى فيه انهم مخرجوا بان الجنب او المحدث

اذا

الحق

اذا دخل الماء او وقف تحت المطر بقدر من يسع ثلث
الغسل ان يكون اتي بالسنة فانظره مع ما ذكر قلنت
شاة بينهما لانه هناك قد فعل السنة المكلف بها
وهنا المكلف بها الاحياء لم يفعلوها بعد تدبر **قوله**
ولا ريب من الغسل في الظاهر ليعني في ظاهر الرواية
قوله وفيه نظر لان الذي مبني على انه لا يكون الغسل
المذكور كافيًا للظاهرة وانه لا يرد لصحتها من السنة
ايضا فتدبر **قوله** فحصل انه لا يرد في اسقاط التوضي
من الغسل انما قول وهذا خرج المتكلم مع السراج عن
طريق الاستقامة كما لا يخفى **قوله** وقد مر في الاحكام ان
ما يرد لعدم اشتراط السنة لانه لا يرد لمن ذكر فتدبر
قوله قلت في زماننا ليس السواد لم يبت علامته
للمسلمين قلت الحثان بوجود في اليهودية والنفقات
عام فلم يبت الا حلق العانة فتأمل فيمنع من الصلاة
عليهم في الاحوال الثلاث يعني كمال الغسل **قوله** الرواية
لهنا من بلغ حد الشهوة اما في غير هذا المحل فالمراد به
من بلغ عمر عشر سنين **قوله** ولو كفتوه وبقى منه عضو
يعني الذي يعني ولو كفتوه ولم يفعل عليه وبقى منه
عضو لم يغسل فانه يكلف لتقص الكف ويغسل
ذلك العفو ويعمل عليه وقوله ولو بقي نحو الاصبع
لا يغسل يعني لا يكلف لتقص الكف بل يغسل عليه
وكذا وجهه ان لا يكثر حكم الكل كما في مواضع كثيرة
وصيانة للمسلمين واحكامهم بقي لو كفتوه وصلوا
عليه في الصورة الاولى ثم تذكر عدم غسل العفو
هل يكلف لغسله والصلاة عليه اولاه نعم

والاخطاب مع

سيأتي عند قول المتن وشروطها اسلام الميت وطهارة
 انه لو صلى عليه ودفن بلا طهارة ناسيا ثم تذكر
 الله دفن بلا طهارة وجبت طهارته والصلوة عليه
 ما لم يهل عليه التراب واذا اهل عليه يعلى على
 قبره بلا غسل استحسانا وكتب الحشم على قوله
 استحسانا مانعه لان تلك الصلاة لم يستد
 بها ترك الطهارة مع الامكان والاف زال اليك
 وسقطت فريضة الغسل جوهره انما سقطت
~~فان غسل بماء كبريتي كبريتي كبريتي كبريتي كبريتي~~
~~امانة صلواته في احوال العلماء في هذه الصلاة~~
 فليعامل بدينه القس من غسل الميت يعني لو لم
 عليه الصلاة والسلام من غسل ميتا فليقتل
 ومن حمله فليقتلنا وبه احد الامام احمد فواجبه
 فيها فدينه الموت ايضا فزوجا من الخلاف وعلا
 بالحديث ططاري على الراقي كوضاء الوجه قال
 في الصباح وضوا الوجه وهو وضوءة وزان فممن فمنا
 وهو وضوء وهو الحسن والبهجة هو بالحرف والاصح
 انه ذكره انما اقول نعميم الراهي صاحب الفتية
 والمجيب لا يهل به انما لم يقم له غيره من سنن
 كتب المذهب فليكن العمل بما ياتي بعده عن ابن عمر
 رضي الله تعالى عنه ونفعنا به امين قلت الظاهر
 ان الاستئذان الذي انما اقول به هو مستغن كما لا يخفى
 وتذكره الاقل منه كما يذكره الشافعيين عروفا
 وهو حكم الواجب ثم يعبر انما يعني الجواب المذكور
 لا يكتفي عند الضرورة ايضا يعني فلا يسقط

امانة

الغرض

الغرض عن المكلفين وهو خلاف ما مر عن شرح الميتة وعن
 هذه التي بالتأمل بعد وقيل ما بين الذي الجارية
 قلت وهو الموافق لما مر عن النهر عن الحاشية من
 انه الاولي فتنبيه قوله الا انه يحجب الحرير والمعصر
 انما يعني لاحتمال الذكورة ~~وقد منا عن الباع~~
 اثنين احدهما فيما كتبه على قوله والسقط بلفظ
 والثاني فيما كتبه على قوله كما انصت من الميت
 تدبر قوله فكل الزوج المورث مخالف لكلامه اول حيث
 اطلقت الزوج فيه مع تنبيهه بالفتوى ويمكن ان
 يقيد اوله باخره تدبر ~~او صغرهما ونحو ذلك~~
 اقول المراد بالصيغة الصغرة التي لم تترن اليه
 اما اذا رقت فوجب لان النفقة يجب له كما هو
 به في محله والله اعلم ثم رأت في الاحكام ان
 قصده تقوية البحث المذكور فليكن العمل عليه ~~وقد~~
 لكن ينافيه التصريح بالاجتماع يعني ينافي
 التاويل المذكور التصريح انما قصير بنا فيه
 راجع له ~~واستشكل المحقق ابن الهمام في~~
~~الحرير وجوزها بسقوطها بفعل العصبى اقول~~
~~ظاهرا ان السقوط بفعله منصوص عليه~~
 وهو كذلك كما سيذكره المحشم بعد ~~واما ظاهرا~~
 اصول المذهب عدم السقوط اقول لما توك
 عمدة الاشكال المذكور فلم يسمع الا ما ذكر
 ووجه كونه ظاهرا اصول المذهب عدم السقوط
 قولهم ان العصبى ليس من اهل الوجوب وليكن
 اجواب بان معنى قولهم انه ليس من اهل الوجوب

ان ملحق للاستئناس مع

انه غير مكلف به ولا ينافي ذلك وقوعه واحيا
 وسقوط الوجوب عن المكلفين بفعله يوجب
 ذلك ما صرح به في الفقه من باب المرتبة
 انهم اتفقوا على ان الكسبي لو اقر به الشهادتين
 يقع فرضا ولا يلزمه عتق اقرائه احرار بعد البلوغ
 حتى على قول من يفتي وجوب الامانة عليه
 القسبي فصار كالمستأفر لا يجب اجماع عليه
 ولو قلنا انها سقطت فرضه اه ولا يقال ان ذلك
 في الاسلام لانه لا ينتقل به فلا يقع الا فرضا
 لانا نقول المراد اثبات انه من اهل اداء الفرض وقد
 ثبت بذلك فيقال مثله في صلاة الجنازة لانه
 لا ينتقل بها ايضا والاكتفاء باذنه وخطبته
 وتسميته وردة السلام دليل على الاكتفاء بصلا
 على الجنازة نعم يشكك ما لو صلى في الوقت
 ثم بالغ فيه فانه يبعد لها وقوع الاولى نقلا
 وقد عاب بانه لما كان المتخير اخر الوقت وبما
 فيه بالغ لزمه اعادة الوجوب بسبب الوجوب
 عليه والوقت الذي صلى فيه ليس سببا للوجوب
 فكان صلى قبل سبب الوجوب في حقه فاسم
 يمكن جعلها فرضا اما صلاة الجنازة فانه
 سببا حصريا ردها وهو موجود قبل بلوغه
 قائم وقوعها فرضا منه افاده المحقق في
 باب الامامة الا ان في قوله فان سببا حصريا
 مخالفة لما هنا فانه جعل سبب وجوبها
 الميت المسلم واما حصريا فانه يبيح
 لوقته

لوقت الصلاة عليها فليتامل اول الدار
 او المسابي قال العلامة الكوي واذا اشرف
 البالغ الاسلام ولم يصفه ومات لا يصلي
 عليه كذا في الظهيرية اه فتدبر والا
 فلا يعني بان كانت على الارض وذكر في القواعد
 الكوارف حرم في القنية بعد نهر فوجه
 احوال ان الكفن حائل بين الميت والنجاسة
 ونافي القنية وجهه ان الكفن تابع فلا يعد
 حائلا والحاصل ان طهارة الارض انما تسترط
 على ما في القنية اذا وضع الميت بدونه
 جنازة اماها فعدم اشتراط طهارة الارض
 متفق عليه افاده السعودي ان كان
 قبل ان يكفن غسل يقرأ بتخفيف المسبي
 كما لا يخفى فان صلاة لها نص ومثلا الكني
 المشيكل لانه شرط سابق زائد على
 الستة فانهم تعريف بالعلامة الخطاوي
 والحلي ونصه قوله فانما اشار به الي وجه
 اشتراط البلوغ وذلك ان صلاة الجنازة لا
 يستعمل بها والعبي لا يقع قتله فرضا ولا نقلا
 فلا تقع صلاة من اقتدي به لعدم صحة
 اقتداء الغير به المستقل لا صلاة لعدم وقوعها
 فرضا او دل وباعتبار هذا الشرط وسر
 العورة والطهارة باقتسامها في الامام والميت
 ثم على الشرط على ستة اه كلامه بالمرق
 كما حققناه في باب الامامة ان قد ذكرناه

بلغ مقاييس
 وقوله ابو السعود عنه وافهم وفيه
 ان الموات قد يتولاه لا فخره وهم
 من التوحيد والافراد والموت من
 النار وطلب الجنة بمكان وكانهم
 يظنون ان جوارح هذه الاشياء
 انما يكون كلام خاص منظم فيجب
 على الجواب ان يسمعوا عنه في بيان
 الجنة فقله عن التبع من هذا المقام

للك قريبا **قوله** اي كحول علي ايدي الناس يعني اذا
 كانت مرتفعة عن الارض فلا بنا في ما سلف
 قبله **قوله** علي الصبي ونحوه يعني المرأة والخنثي
 المسكر **قوله** وان النسي في اعمية تصحيف
 يعني ابدال الصاد تسيما تصحيف **قوله** او هو
 افهم يعني الكس المذكور **قوله** ولونواها للاولى
 ايضا اي يعني لونواها لصلاة الجنازة التي
 حضرت بعد ان صلى علي الجنازة الاولى قبل ان
 ياتي بغير متاق يصير آخر فتايله **قوله** رحمه الله تعالى
 وتوضيح خلقه لانه كالامام في الشريعة بحفظ
 المولف وبشرطها تقدم الميت علي الامام قال شيخنا
 وكان ينبغي ان يقول تقديم الميت من التقبل
 لا التقبل بسعودي رحمه الله تعالى فالاولي
 ركن ايضا قول الاول حذف لفظة ايضا
 من الكلام لايها مهات الاول غير الاربعية
 وليس كذلك كما لا يخفى **قوله** ومقتضى قوله
 الشئ ثلاثة ان الشا غير التمهيد اقول وكذا قول
 المع والكتاب بالاوليات الاصل في العطف
 القايمة فتايله **قوله** قلت ما نقله عن المحيط
 اي قصده بهذا الانتصار للمحقق الكمال ومن
 بعده ورده شيخنا بان الدعاء اصل بالبر لانه دعا
 قلت اكتب ما قاله المحقق رحمه الله فتدبره **قوله**
 وقد يقال يحتمل الامام اخر قلت وهذا الجواب
 من المتأنة بمكان فتدبره **قوله** ولو اسقط الشئ
 لفظ فرضي لكان اصوب اقول كما هي شجرة له

والا

للاخري

والا فالذي في السراج المتداوله كونه من المتن تدبر
 الدار واري والكلابا زاي اقول لعلابا ذي
 بجم الكاف وبعد اللام الف وعبا موحدة مفتوحة
 وبعد الالف ذال ميم ميم الي محلتين احدهما
 بخاري والثانية ببيسا بور شيخنا عن طبقات
 عميد القادر فكلابا زاي علي هذا مركب من
 كلمتين افاده السعدي في حواشي مسكن
 وفي شرح سلا مسكن ما يولي في اجمعه ونص
 في لفظ المتن هكذا اي لا يغسل من قتل لبني
 او قطع طريق ولا يصلي عليه وقال الشافعي رحمه
 الله يغسل ويصلي عليه وانما لا يصلي علي البايع
 اذا قتلوه في الحرب فاما اذا قتلوه بعد ما وقعت
 الحرب او زارها يصلي عليه وكذا ما طع الطريق وانما
 لا يصلي عليه اذا قتل في حالة الحرب فاما اذا اخذ
 الامام من قتلهم صلي عليهم وكذا اذا قتل بعد
 الحرب وسألتنا جعلوا المقتولين بحكم العصبية
 وهو اللار وازي والكاه باذي حكم اهل البيت
 في حق هذه الاحكام وكذلك حكم الواقتن النبا
 ظري اليهم اذا اصابهم حجر او سكين وما توفي تلك
 الحالة لانهم يعينونهم بالصياح ولو اصابهم في الحالة
 وما تواجد تفرقهم يصلي عليهم وحكي عن كشمس
 الائمة السرخسي انه سئل عن من قتل ثيا محاربة
 حكم العصبية فاجاب بانه يصلي علي اهل كلاب
 باذا ولا يصلي علي اهل در وازة لان في عهد
 السلطات كانت من اهل در وازة وثان يا صر

قوله الي محلتين يعني ببيسا بور من قري
 بخاري ثمان في القصة في علي فلا مسكن او

لا لبني وقطع طريقه

اهل كلا باذبا بالمحاربة معهم فكانوا مظلومين
 فنصلي عليهم اهو بالحرف ومجمله المطلوب
 لنا قوله وحكي عن شمس الائمة السرخسي
 انه سئل عن اخيه وقيس وبين بعض البلاد
 يعني كما في جبل الحليل وصاحبه وقربان كما في
 جبل بلد تانا بلس حانها الله من كل ناحية وجمع
 بلاد المسلمين امين كما لقتل بالمشعل والفتنة
 علي وجوب العود فيه في البلاد المصرية بنا علي
 قولها وهل الفتنة في قمتن ختمة واحدة فقط
 عليه اول اخره **قوله** الاصح عنده ان لا يصل
 عليه اقول هذا بعينه قول ابي يوسف رحمه
 الله تعالى **قوله** كما استمع عن الصلاة على **قوله**
 علي الديون يعني الذي ترك مالا وامتناعه عليه
 الصلاة والسلام من الصلاة عليه لما ذكره المحم
 لا لان روجه مرهونة به وصلاته تقتضي طلاق
 منه **قوله** ولم اره صريحا فليراجع اقول راجعت
 فلم اره ولكن القواعد من طبيعة عليه فتأمل
 وعليه فيكون المستثنى اقل من اربعة
 يعني ثلاثة **قوله** ونقول اللهم اغفر لنا ولوالدينا
 اقوله ذكر العلامة الطحطاوي في خطبة مرآة
 الفلاح ان اقل الدعاء للوالدين في اليوم واليلة
 خمس مرات **قوله** ومن يا نور اللهم اغفر لنا
 اخ هذا ما رواه ابو حنيفة رضي الله عنه
 في مسنده من حديث ابي هريرة **قوله**
 وصغيرنا وكبيرنا الذي في الامداد وغيره تقدم
 وذكرنا

وذكرنا وانثانا علي وصغيرنا وكبيرنا وقوله
 اللهم من احببته منا اخ هذه الزيادة لم
 يروها ابو حنيفة في مسنده بل رواها
 الامام احمد واقحاية السمت الا النسائي
 وقوله اللهم اغفر له وارحمه اخ هذه رواية
 ثانية كما في الامداد **قوله** ولا يغسله بالماء اخ هذا
 كناية عن تطهيره من الذنوب بالكلية والاحسان
 اليه بما يذهب عنه هم الدنيا وما اقترقه فيها وفي
 الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الميت بتوبة
 يغسل وطوي اركان التشبيه ما عدا التشبيه
 وذكر الغسل بتجليل والماء البرق والبلع ترشح وتخل
 انه استعارة تشبيهه فيها هبة تطهر الميت
 من الذنوب تطهير بليغا بهيمة غسلة من الاو
 الحسية بمطهرات عديدة واستعمل التركيب الموضوع
 المشبهة به في المشبهة افاده العلامة الطحطاوي
 في حواشي مرآة الفلاح **قوله** ونقته من الخطايا يرجع
 الي ما قبله والقام للدعا فيطلب فيه تسط
 القول وقوله واهلا خيرا من اهله ان كان المراد
 بالاهل الزوج فالعطف للتفسير وان كانت
 المراد به ملائكة الرحمة او المجاورين له من اموات
 المسلمين او من سكان الجنة فالعطف للمقارنة
 افاده الطحطاوي **قوله** وظاهر ان الكراهة اخذت
 وظاهر قول الشافعي وتكره بنية العزاة ان الكراهة
 اخذت وقوله اي الشر نيلاني **قوله** لانها المتبادرة
 يعني عند الاطلاق **قوله** فتسكت ما قبلها

سأخ

يعني الصلاة المذكورة شحنت ما قبلها **قوله** واخطأ
 لم يبلغ يعني فيما كبره بكل هذه **قوله** وكيف وهو لا وجه
 له يظهر استغفار انكاره يعني النفي **قوله** ثم
 ظهر انه يمكن ان يجاب باختصار الشك الاول وهو
 قوله لانه ان كان المراد انه ينوي الاقتراح **قوله**
 ومناقضته يعني نسخة بعد لقوله
 لان دعا الباعث مستعمل على الاستغفار **قوله**
 ما هو كالصريح في ذلك فراجع ونصه وفي البديع
 والدعاء ان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا ان
 كان يحسنه وان لم يكن يحسنه يذكر ما يدعوه
 في الشاهد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات
 وهذا اذا كان بالغا فاما اذا كان صبيا فانه
 يقول اللهم اجعله لنا فرطا وذخرا وستغفه
 لنا كذا روي عن ابي حنيفة وهو المروي عن
 ابي حنيفة وهو المروي عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه وفي محيط رضى الدين ويستغفر للميت
 في الثالثة والاموات المسلمين الا اذا كانت
 الميت صغيرا او مجنونا فيقول اللهم اجعله لنا
 فرطا اللهم اجعله لنا ذخرا اللهم اجعله لنا شاة
 مستغفرا ولا يستغفر لصغير لانه لا ذنب له
 كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان وعزاه
 الى ابي حنيفة ايضا انه كلامه بالمرق **قوله**
 ليلا يتكرر مع قوله واجعله لنا اجرا يعني المذكرة
 بعد قوله فخر **قوله** كما قد سناه فاقم تعريف
 بالعلامة الحلي واصله للعلامة الخطاطي
 ونصه

ونصه قوله بعد دعا الباعث افاده انه ياتي
 به وهو ما في الجمع عن شيخ المستية وعاقبة
 الحلي من ان دعا الباعث فيه استغفار للصغير
 فنيا في قول المص ولا يستغفر فيها لصغير
 الا ان يراد بالدعاء البتة والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم بخالف المنقول وقوله فيه
 استغفار للصغير فنيا في قول المص ولا يستغفر
 اخذ مردود بان الصغير يحتمل ان المراد به الذ
 الصغير والمراد التهم كما مراد بان المراد لا يستغفر
 استغفار ازايدا على فاني دعا الباعث اهو
 كلامه بلفظه **قوله** بان كان متريا للصلاة
 يعني بان كان غير متشاغل وليس المراد كونه
 مستغفرا كما يعلم مما بعده **قوله** لكن الظاهر ان
 التهمة غير قيد لما ساق يعني فيما كتبه على
 قوله كافي الحاضر وفي التثنية ايضا وقوله
 فيما لو كبر الاربع والرجل حاضر كذا بخطه وصوابه
 فيما لو كبر الرابعة والرجل حاضر والافلا بجمع
 الا يستشهد به لانه مدرك للتحريك ودرج
 عليه شحنا وقال المراد بما ساق ما سذكر
 عن الغنية وهو جيد عن الجدوي فتأمل
قوله بخالفه ما في البحر عن اخ فانه افاده ان ظم
 الرواية غير ما ذكر **قوله** كذا قال الشرحيلاي تايد
 ككون ظاهر الرواية هو النقل الاول لا الثاني
قوله وروي الحسن عن الامام ان العبد اذا كان
 اصلي قدم شيخ اقوله هذا ما خذ من قوله

فيقرب منه الا فضل فالافضل كما لا يخفى **قوله**
 واحباب الخطاوي يحمل امير البلد على المولى
 من نايب السلطان لاسيما السلطان اقول
 ويؤيده قول العلامة ابن امير حاج اما اذا حضر
 الامام الاعظم فهو اولى بالصلوة باتفاق
 الروايات لان في التقدم على السلطان انزدار
 به وتحت امرنا بتوقيره فان لم يحضر الامام
 الاعظم فامير المصطفى اولى لانه في معنى الامام
 الاعظم من حيث اننا امرنا بتوقيره وتبعده
 القاضى اولى لما ذكرنا في امير المصطفى **قوله**
 وتقدم في الجمعة تقدم الشرط على القاضي
 وما ذهبنا فخالف له ولم ارمض به عليه
 فليتامل اقول تا ملناه فوجدناه في غاية
 من الحسن ويحاب يحمل الشرط المتقدم على
 القاضي في صلاة الجمعة على المولى من جهة
 السلطان وما ذكرهنا من تاخره عنه
 على المولى من جهة نايب السلطان هذا
 ما ظهر لي اخذنا ما ذكره المحقق عن العلامة الخطاوي
 وارتضاه وهو احسن مما احباب به شعرا
 من ان ما ذكره من مخالفة مبني على اختلاف
 الرواية عن الامام الاعظم او انه قدم
 هتا القاضي عليه لانه احتفظ للدعاء
 من الشرط وذلك لان اختلاف الرواية
 لم يثبت عن الامام وكوته احتفظ للدعاء
 منه لا اطلاق لنا عليه وايضا فحفظ الدعاء

ن
 ونحن

لا بد

لا بد منه في الكل لانه ركن الصلاة كما سلف على قول **قوله**
 فلا يتم ما قاله شيخنا فليتامل **قوله** ان كان
 عدم رضاه به لوجه صحيح يعني لغت
 به لا لامر ديني **قوله** وهذا اولى لما ياتي
 من ان الاصل ان اقول واما امام مصلي
 العبد فهو اولى من امام الى ان كان له اتمام
 غير امام الجمعة وهذا اذا لم تقام كراعتك
 له لامر اخر ويقتدر **قوله** هذا ما ظهر لي فتا
 اقول تا ملناه فوجدناه من الحسن مكان **قوله**
 وحد الغيبة لهذا احتراز عنها في كتاب النكاح
قوله فانها مقدرة بمسافة العصر على قول
 او بعدم انتظار الكفو ولو كانت في البلد اذا لم
 يعلم مكانه على قول كما سيأتي **قوله** قلت وهذا
 موكد لما مر انشا عن المتخ يعني قوله قال
 في العتم واما قدمنا لاسيما بالسنة **قوله**
 وعليها كتب المحقق يعني اكلبي وهو المراد عند
 الاطلاق وعليها فهو كلام مستأنف لا يرتبط
 بما قبله كما لا يخفى **قوله** فاهنا اولى من قول
 النهروالزوج والجيران اولى من الاجنبي وذلك
 لانه يقتضي التقوية بينهما في الحكم فتدبر
قوله الا ان المذكور في التفتي ان هذه الرخصة
 باطله هو فتا مل اشارة الى انه هو المولى
 عليه لان في المل بها ان يطلق ما اوجبه ايسا
 فتدبر **قوله** وقد ذكره في الجلية بحا يعني بعبه
 الشارح عليه **قوله** عند حضوره يوجبه

ع

بعد هذا معنا عبارة بخطبه بنه علي انبائها في
 الماشي ونصها قلت لكن ذكر في النهاية عن
 المبسوط بعد ما ذكره ان تاديل صلاة الصلوة
 علي النبي صلى الله عليه وسلم ان ابا بكر
 رضي الله تعالى عنه كان مستقولا بتسوية
 الاقور وتسكين الفتنة فكانوا يصلون عليه
 قبل حضوره وكان الحاله فلما فرغ صلى عليه
 ثم لم يقبل احد بعده اه فهذا يفيد ان للسلطان
 الامارة ولو لم يكن حاضر فينا في ما قاله في
 البحر وما قاله في النهر الا ان يقال ان الولاية
 كانت للمعالي ثم النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم يكن صلى قبل ابي بكر والكلام فيما اذا اهل
 الولي فلا منافاة ولكن يحتاج الي تبيوت
 ذلك فتأمل اه بالحرف ثم رأت الطحاوي
 نقل عن ابي السعود ان تكرر لها هنامت
 خصوصيات عليه السلام وقال بعده وكان
 لعدم اعتدائهم علي نصيب امام تدبر وامنه
 دعوى الاولوية عن مسلمة يعني التي ذكرها
 صاحب النهاية والعناية **قوله** لكن اختلفت
 انما استدراك علي ما يبادر من اعادة من له حق
 التقدم من انه امر متفق عليه تأمل **قوله**
 يبعد عن طغى السلطات بقوله علي الولي يعني
 في كلام البداية المتقدم وفيه اظهر في محل
 الاضمار كما لا يخفى **قوله** علة لقوله لا لا سقط
 الغرض ههنا بخطه ولعل الصواب ابدال قوله
 علة

علة بقوله ان سارة والا فهو علة لما فصلت
 به اللام وهو قوله قلنا ان فتأمل فاده بعض
 الفصل والمعنى عليه وقلنا ليس لمن صلى عليها
 ان يعيد مع الولي لان تكرارها غير مشروع لذا
 فتدبر **قوله** نعم يحتاج الي الجواب عما قاله في البحر
 وهو صعب اقول بل هو غير مسمات بعد تعليله
 للمقول بعدم سقوط الغرض بالاولي بيوم
 فان الغرض لو لم يسقط بالاولي ان **قوله**
 قال الحسن الجواب عما قاله المقدسي يعني بنا
 علي ما فهم من كلام البحر من سقوط الغرض بالا
 ولي ان البانية تكون منقلا **قوله** الاول ان
 يقول ايضا يعني ويكون واحدا الى عدم الاعا
 كما لا يخفى **قوله** وهو الاستحسان لان او تقدم
 هذا في السج ونقل المحقق التعليل المذكور
 هناك عن الجوهرية فهو كاطلاق الانسيات
 علي ما يشمل الابيض والاسود فانهم تزيين
 بالعلامة الطحاوي حيث نقل فان كره
 المحقق عن العلامة اهلبي وقال بعده ما نص
 وهذا الحمل وان بحث فيه بانه من التماثل
 المشترك في معنيته سقط ما للمحقق
 ان قوله او تمت لا ولاية له لا يناسب قوله
 صلى علي فيه ان الراد منه وجوب الصلاة
 بدليل قول الزبلي اقامة للموئيد بعد الاما
 اه كلامه **قوله** اقول وفي الحلية نص الاصحاب
 ان قصده به التاويل لما قاله صاحب النهر

قوله لما نفي الجأسي الى اصحابه قال في المصباح
 فعيت الميت نفيًا من يابه نفع اخبرته بموته
 فهو مني واسم الفعل المتى والمنفعة نفع
 الميم فيها مع القصر والناعل نفي علي فصيل
 يقال جانا عليه اي بنا عليه وهو الذي يخرج
 ومروءه باسم الفعل اسم فعل الماضي وهو اخبر بموته ويكوت التي خبر ايضا هو يتفطر
 قوله في مثل ذلك يعني في الاحاديث بخلاف
 معا كهم الكتب فانها معتبرة **قوله** الذي هو
 خلاف الاولى لفظ الذي نعت للكرهية وذكره
 باعتبار انها حكم شرعي قوله يتفطر ويصل
 عليه **قوله** ثم اطلعت على رومية اللال اخبرني
 بتقطع النظر عن رفع الصوت كما لا يخفى **قوله**
 ولا عبرة بالانقياض يعني بالانقياض لصفته
 ببعض **قوله** ويمكن حمله على ما في الشرع بلالة
 بان يقال المراد من قوله او تحريك عضوا او
 يعني مع الحياة المستقرة والاحمد تحريك العضو
 لا يدل على الحياة لانه قد يكون من اختلاف من
 ضيق كما لا يخفى فتدبر **قوله** وظاهره اشراط
 اني يعني وظاهر قوله وكنا شهادة القابلة عند
 اي حنيفة **قوله** وما قدرناه ظهر صحة التفرع
 ويطل التفتيح خافهم تفرع بالعلامة الطحاوي
 التابع للعلامة ج ل بما نصه قوله حتى لو خرج
 راسه هذا التفرع غير صحيح فان المقام مقام
 الاستدراك على ما قبله فكانه قال يشترط
 في الصلاة عليه خروج اكثره حيا هذا اذا انفصل
 بنفسه

ورواه باسم الفعل اسم
 فعل الماضي وهو اخبر
 تدبر

علمه ما
 ذكره يعني
 او من
 خروج
 ٤٤

بنفسه اما اذا فصل كما بين المسائل التي فلا اه ح ل
 هذا كلامه قوله هي نصف عشرة دية الرجل لو اجنبت
 ذلك ان يعني لا فرق في الغرة بين الذكر والانثى وذلك
 لان غرة اجنبت الانثى عشرة دية المرأة وذلك خمسا
 ايضا لان دية المرأة نصف دية الرجل تدبر قوله لكن قال
 الرحيمي انه قلت وهو كلام وجيه قوله وذكر اخبر
 الربلي انه لو سبي مع احد ابائهم لا يكون كذلك اقول
 ذكر احد غير قيد بل القصد كونه مع غير الابوين فتأمل
 نعم ذكر الامام السرخسي انه اقول وعليه فلو خذ
 صاحب البحر قوله وهو لغة انه واقتصر على ما قبله
 لسلم من الاعراض المذكور تدبر خارجا عن مذهبهم
 يعني اللغوي كما لا يخفى فاذا مات في دار الحرب بغير
 عليه فافهم تفرع بالعلامة الطحاوي التابع للحلي
 بما نصه قوله كصبي سبي مع احد ابويه وبالاولي اذا
 سبي مومنا والمجترت اقباع كالصبي كما في الشرع بلالة
 والتبني في اللغة الاسروفي فيها الحكم السبي الاسري المبرور
 من بلدة الى بلدة بحر ولا فرق بين كون الصبي غير مبرور
 مبرور ولا بين موته في دار الاسلام او دار الحرب ولا بين
 كون السبي مسلمانا او ذميا لانه مع وجود الابوين
 لا عبرة للدار ولا للسبي بل هو تابع لاحد ابويه الى
 البلوغ مالم يحبس اسبلا ما هو حلي هذا كلامه بلنظر
 قوله وقد منتهى ما مر في هذا الباب وهذه احد
 المسائل التي توقفت عليها فيها الامام وقد جمعها بعضهم
 في قوله ورجع الامام الاعظم الثمان سبب التوقف في جواب ما
 سئل عن ايمان نكاح مثل جلالة وثواب جني على الانبياء

وقد منتهى
 تمامه
 فيما مر

والدهر والكلب العلم ثم مع ذرية الكفار وقت ختات
وفي التقييد بالكفار ايما اليات لم يتوقف في اطلاق
الومنين وما في الخلاصة من انه يتوقف فيهم
فقرينة وفي ذكر الناظم الدهر عرفا نظر لان الامام
انما توقف في المنكر اهو والمذكور في النظم سبع مسائل
اقاده العلامة الطحاوي قوله علة لما استغنى
هكنا بخطه وصوابه اياد علة با سلافة والآخرة
علة لما انقلب به حرق العلة بعد اعني كره جملة
الامام استغنى اي كما قال فتايل اقاده بعض
الفضل قوله قانا هي موعظة وتذكرة وعبر بين
لك قوله ومقاده يعني مقاد قوله وحضر قبر
قصد دفن هو اسم تيسر ومضاف اليه
قال اول انا طمة كذا بخطه بالسوا وهو من الخطا المهور
الذي هو اول من الصواب المهور والافا الصواب
ان يقول فالاولي توط اجواز الخ لانه مصدر توط
وهو تلاتي كما لا يخفى وفي التفسير طوط
علي قدر طول الميت وعرضه اذ وعليه فلو كان
طوله ثلاثة اذرع مثلا يجعل عرضه ذراع ونصف
قوله اي غير ثابت عنه فيه عبارة كلام الش
كالا عتي وعن اي موسى يعني الشكر قوله
ومعونه يعني ومنهم قوله اول الرجل قوله رحمه الله
بقاي والقي في البحر يعني مستقبل القبلة علي بنهم
الائمة وسند عليه كفته كما مر به العلامة الطحاوي
في حاشية مراقي العلاء قوله قالا في الفتح وعن
احمد بن محمد بن سيب اي لم يثبت في فخر البحر وفي

الناوي

البقاوي رسيب في الماء كنصر وكرم رسيب يا ذهب
سفل اهو وظاهر قوله قال في الفتح وعن احمد بن محمد
ان من ههنا عدم التثقل وهو المقادير
كلام المحقق اي اس حجاج في شرح المسنة وهو
قوله اي قاسم من المالكية قال في شرح المسنة للمحقق
المذكور وفي تصحيح المالكية من مات في البحر غسل
وكفن وصلي عليه وانتظر به البراء طبع في ادراكه
في اليوم ليد فنوع فيه وان كان اليربيبة او خاوا
عليه القدر من في البحر مستقبل القبلة مخروفا
علي شقة الائمة قال ابن حبيب وسند عليه امانة
وقال ابن قاسم واصبح ولا ينقل رجليه شي
ليفر كما يفعل من لا يعرف اهو كلامه وكان وجه
انه ربما اتقاء البحر الى الساحل فيد منه المسلمون
وفي تثقله قطع لما روي له من الدفن ثم رأت
العلامة الطحاوي في خواص مراقي العلاء قال
ونقل بعض الافاضل ان من ههنا كذا ذهب
السافعي وهو ثقت فاليه علة عليه في ذلك
فاني لم اراه الا بعد التفتي من في المعبرات والله
اعلم **قوله** وهو اعم من قول الفتح ولا يدفن
اي قوله لا اتمية بعد قوله بل ينقل المقابر
المسلمين ولعله هو وجه قوله في اخر القولة
تأمل **قوله** لكن في التحفة بانه سنة يعني ثبت با
لسنة فلا ينافي في الرجوب الذي ذكره الشيخ تأمل
قوله ولا يستوي من له يعني لكونه واجبا كما ينافي
قول المحقق قلت ووجهه اي قوله الطبري صفة

كاشفة لانها ما تستدل بما قبلها كما في قولك الحمد
 هو الشا بالجميل وحيد كجيد الريم ايضاً كما شاع
قوله واوئى وياى قائم تفرق بين العلامة الخطا
 حيث قال الاولى حثوه لانه واوئى وبنه غير ابو السعد
 اه **قوله** ولله الملام ادخلها ائمة برحمتك يعني
 في المرة الثالثة وفي كتاب التورين من اخذ من
 تراب القبر بيده وقرا عليه سورة القدر سبباً وركه
 في القبر لم ينجب صاحب القبر افا واه ابو السعد
قوله فشنوا على التراب شنأ يعني فرقوا على
 التراب تفرقاً كما يفاد من المصباح فانه قال شئت
 القارة من تان قتل فرقتا **قوله** في الاحكام عن
 الحجة تكرم المستر على الميورود لك من نصيب
 عينية لاجل دالية وعنهما **قوله** وغير في الفع بقوله
 يضمن قيمة الحرف قائل اشار به الى ما بين العيا
 رتي من النما لفة وعبارة الهندية رجل حفر
 قبراً فارادول دفن ميت اخر فيه اما كانت القبر
 واسمة بكرم وان كانت صنفة حياز ولكن يضمن
 ما انفق صاحبه فيه كذا في المصنعة اه وفي
 العتاك والانترويه دفن في ارض الغير فمالك ان
 سنا ميت او ترك او سوي القبر ففرق فوجه
 او ضمن الوارث قيمة احقر اه فتأمل عند التور
قوله وليست وجهه وبعده وجهه هوان استر
 الولد فيه اكثر من استراره في الجاني الامت
 فتدبر **قوله** فيكون حده الى الاربعين كما في
 الحديث فان قلت الحديث لم يثبت عندنا قلت

بلور ان لم يثبت عندنا غايته انه ضعيف وهو يدل
 به في فضل الاعمال حيث لم يثبت ضعفه
قوله من مصر الى الشام هو مسلم في يعقوب
 عليه السلام فقط قال في العتاك والانترويه
 فان نقل الى مصر اخر لا بأس به لما روي ان
 يعقوب عليه السلام مات بمصر ونقل الى
 الشام وموسى عليه السلام نقل قايون
 يوسف عليه السلام من مصر الى الشام بعد
 زمان ثم قال وسعد ابن ابي وقاص مات في
 صنفة علي اربعة فراسخ من المدينة ونقل على
 اعتاق الرجال الى المدينة اه بلفظه ومما قاله
 المحقق في يعقوب ويوسف عليهما السلام
 من الخصوصية يقال في سيدنا سبيد كالا علي
قوله اذ لم يكن معه تنويه يذكره وتغتم العطف
 المحقق للمفسر قال في المصباح ناه بالشئ
 نوهام من باب قال ونزهة تنوها رفع ذكره وعظمه
 وفي حديث عمر انا اول من نوه بالعرب اي رفع ذكرهم
 بالدوران والاعطاء اه بالمعنى **قوله** اي قولوا له
 اغضض يا ابراهيم اي امسك بهذا العضو المضموم
 يا سنانك وقوله ولا تكونوا عن الاى بالان يعني
 الذكر وانما لم يكن بما ذكر عن الاى لاجل السستر
 عليه لان الغضد رجم وتنقيحه والدم عليه
 حيث تفرق بغير الحاشية **قوله** وفيما قبله
 الشا في قائم تفرق بالعلامة الخطا وفي حيث
 اقتصر في عبارة القاموس علي المعنى المراد من

قوله من مصر الى الشام الذي في كتاب
 بدايع الزهور في وقايح الدهور انه
 نقل جثة يوسف عليه السلام من خليج
 المشاي وهو موضع معلوم بالقيصر
 يعني الان بخليج المنى والخط سهل
 اه

تفصيله

قول بغير الجاهلية ولم يبينه علي معنى من تفرق وصفه
قوله من تفرق بغير الجاهلية اي من فعل كنعلم
في العز والرضا الصبر وخمسة كما في القاموس
اي كلامه **قوله** والتقرية ان يقول اعظم ان بالاله
قبل العين وهو المذكور في التذية كما نقله والذي
في الشرح بدورها واخطب سهل **قوله** تر نصب
ولا وصي ان قال في الصباح تعيين نصيبا من باني
اغيا وقال في مادة واصاد الوصيب الوجع وهو
مصعب من باني نصب ورجل وصيب مثل وجع ووصيب
الغني بالفتح وصوبادامه فلم به ان هذين اللفظين
وما بعدهما من اللفاظ المتشابهة المعنى فتنبه **قوله**
عند قرأ القرآن يعني تحت ارادة قراءة القرآن اقول
قلت وما في البحر من انه صلى الله عليه وسلم
جلس يعني في المسجد ومقارده به انه لا ردا
علي ما من من البحر من الجحش لما نقله من الجواب
وان الله الملم للصواب **قوله** قلت وهل تنتفي الكرامة
بالجلوس في المسجد وقراءة القرآنة يعني مع قراءة
القرآن في لياو يعني مع كمالا عني **قوله** وفي كتب
السياسة وفي بعض النسخ ظاهر انه لم يصرح به
في كتب المذهب وليس كذلك فتعني التذية واحسن
ذلك تفرقه رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله ما احب وله ما اعطى وكل شئ عند الله
باجل مسمين ويقال في تفرقة المسلم بالكافر
اعظم الله اجره واحسن عزاك وفي تفرقة
الكافر بالمسلم احسن الله عزاك وعز لميتك

ولا يقال اعظم الله اجره وفي تفرقة الكافر بالكافر اخلف
الله عليك ولا نقص عددك كذا في السراج الوهاج
اي بالحرف وقوله ولا يقال اعظم الله اجره
يعني فقط بل من ريد واحسن عزاك او وصبرك
وما استشهد والظاهر انه لا يضر تقديم بعض
اللفاظ المذكور على بعض **قوله** في غير ما روي
عن النبي عليه افضل الصلاة والسلام
قوله بل ينبغي ان لا يباس هذا لم تكن
على حقيقة التي هو خلاق الاول **قوله** وبوم
بيده يعني بعد يوم الجمعة وهو السبت يعني ان
يوم الاثنين لم يعلم مما قاله عمر المذكور **قوله**
انني عشرين كذا في السبع وصوابه انني عشرة
مرة كما لا يخفى **قوله** وخالف المتزلة في الكل
لتمسكهم بظاهر قوله تعالى وان ليس للاسنان
الا ما سعى والجواب عنه من ثمانية اوجه الاول
انها منسوخة الحكم بقوله تعالى والذين
امتروا وانتم صرتم ذريتهم بايحاء الاله فانها
ثبت دخول الاله الجنة بطلان الابا قاله
ابن عباس الثاني انها خاصة يقوم ابراهيم
ويوسي واما هذه الامة فلم يسبقهم وما سعى
لهم قاله عكرمة الثالث الرايا لانتسبات الكافر
فله ما سعى فقط وتخفف عنه بسببه عذرا
غير الكفر اذ يبان عليه في الدنيا فلا يبقى له في
الآخرة شئ قاله الربيع ان اشق والتعليق الرابع
ليس للانتسبان الاماسي من طريق العدل فانما

من طريق الفصل فجايز ان يزيد الله تعالى ما شاق له
الحسين ابن الفضل الخامس ان معنى ما سمي مانوك
قاله ابو بكر الوراق السادس اللام بمعنى علي كما
في قوله تعالى ولهم العنة السابع ان ليس له
الا سميه ان الاسباب مختلفة فتارة يكون
سميه في تحصيل الخير بنفسه وتارة يكون
في تحصيل سببه مثل سميه في تحصيل قرابة
وولد يترحم عليه وصديق يستغفر له وقد
يسمى في خدمة الدين فيكتسب بحية اهل
فيكون ذلك سببا في حصول ثبوت سميه حكاية ابو
الفرج عن شيخه الزعفراني الثامن ان الحصر قد
يكون في معظم المقصود بالحصر لا في كله كما في
العين علي البخاري افاضة العلامة الطحاوي
في خواشي مراقب الفلاح **قوله** وانه لا فرق بين
الغرض والنقل يعني يستقط الغرض عنه ولا
خطاب عليه في الدنيا الا انه لا ثواب له في الآخرة
وقوله وقيل لا يجوز في الغرائب ووجهه ان
الثواب وقع له بثبته فلا يقبل انتقاله عنه
بعد تفرده **قوله** وعلي القول الاول وهو القول
يعدم اشتراط الثبته عند الفعل **قوله** لان
جميع اعمال امته في ميزانه يعني لان كل جميع
العمل اقتضاه قوله عليه الصلاة والسلام
من سن سنة حسنة فله ثوابها وثواب
من عمل بها الحديث **قوله** علي الخليلي لغضا
الحاجة اي التخيوط **قوله** ان هو انما من تسبيح

الياس

الياس افاضة الياسر يسبح ويلو كذا كما يدل عليه
قوله تعالى وان من شيء الا ايسر عنده **قوله**
والسنة كونه تارة يعني لانه احكم لدقته
قوله وفي شرح الشككة ان المراد من الحديث
ان يبيح قوله عليه الصلاة والسلام ان
الميت ليندب الحديث المتقدم **قوله** وعن عايشة
رضي الله عنها ان النبي اذ وعده فلا دلالة
فيه على نذوب الميت المسلم اذا اوصى بالبكاء
عليه لان نذوب اليهودي المذكور كنز زكياهم
عليه وما قيل من انه يعذب به زيادة على عذابه
الكل لا يمتح الا لو اوصى بذلك وكيس في الحديث
المنكر مما يدعي عليه فليست **قوله** في اصطيل
الغاروق يعني عمر رضي الله عنه لعت به لثقة
بين الحق والباطل والملقب له بذلك النبي عليه من
الصلاة والسلام كما في نذوب النبي المودى ورا
الحب الطري وقوله جيس في سبيل الله تعالى
صفحة افراس يعني محبوس اي متوقف وهو قود
والجمع جيس مثل يزيد وزيد واسكان الثاني للتحقيق
لغة ويستعمل الجيس في كل موقف واحد كان
او جماعة افاضة في المصباح **قوله**
قوله لان المسيف اغتن عن الفصل
ان هو تقليل لقول الامام الاغظم كما هو
قوله فلم يفعل كان تحت المسيفة يعني كسر
من الاطعماء حينئذ فيكون السيف مظنة

بلغة

فلا يقتل كما لا يقتل فتأمل **قوله** وما في الخطاوي عن
 التمسك بغير ظاهر ونصه قوله مسلم احترز به
 عن الكافر فيقتل وفيه انه لا يجب غسل كافر اصلا
 وانما يباح غسل كافر غير حربي له ولي مسلم فتبين
 عن المقترن فيحمل قوله فيقتل عليا يجوز لا الوجوه
 اه بلغة **قوله** لا يثبت في قوله لعدم كونه
 حارضا فانهم تفرق بالاملاء الخطاوي ونظم
 قوله فالجواب عن الاشك في التعبير فن رأت الدم لانه
 اذا انقطع قبل الثلاثة لا تكون حايضا كما هو مرع
 قوله بعد لعدم كونه حايضا اه كلامه **قوله** كما
 لو غسله مكلف بدانية فانه يحرم تطهره لا لا
 سقطا الفرض عن ذمتنا اقوله فيه مخالفة لما
 قدمه في التنبيه السابق حيث قال بعد نقل
 كلام الحلية فتاخص انه لا يرد في اسقاط الفرض
 من العقل واما النية فشرط لتحصيل الثواب
 ولذا صح تفصيل الذممة زوجها المسلم بوجوب النية
 شرطها الاسلام فسقط الفرض عنا بفعلنا بدون
 نية اتم ما ذكره هناك فتنبه **قوله** اول يجب
 به شي اصلا يقتل الاسير مثله في دار الحرب
 عند اي حنيفة اصله قاتل الكفاية وهو من
 اسلام في دار الحرب فقد صار محمولا الدم على
 التابيد ولا يقتل من قاتله هناك لانه كمال
 الحقت بالعصبة المقيمة والموتة وبالا سلام
 حصلت الموتة دون الموتة لا يتاحصل
 بدار

بدار الاسلام اه بالحرف **قوله** او قتله شخص اخر
 يعني او قتل الاب شخص اخر انه لو مضى
 الى الضمير كما هو ظاهر **قوله** فيسقط لانه اراد
 به بقاء العلة وهي قوله من ملك قصاصا
 على آبيه سقط ذلك القصاص قلت يمكن
 حمله على ما اذا لم يعلم انه قتل وهذا اكمل دل
 عليه قوله سا بقا وهذا قيد في غير من قتله
 باع انه **قوله** وفيه اشارة الى ان الاولي قول
 المداية انه يعني واثار الش يقول المراد بالمرجحة
 علة القتل التي ان قوله المداية المذكور اولي
 من كلامهم فتدبر **قوله** بل هو احد المحتملات
 يعني فيقتل كوقوع اليك رأت القتل لا
 سقط به فتأمله وقال شيخنا واذا علمت من
 كلام الجوهري الفرق بين الدمي تعلم انه لا يرد
 للاشكال المذكور قلت ولعل وجهه انه اشكال
 في معارضة النص فلا يقتل فتأمله **قوله**
 ود ما بهم رواه احمد عطف على الكلام في عطف
 اللازم على المعلوم **قوله** والكلام جمع كلم بفتح
 فسكون اخرج قال في المصباح وكلمة كلاما من باب
 قتل جرحة ومن باب ضرب لغة ثم اطلق المصداق
 على اخرج وجمع على كلام وكلام مثل حجر وحجر
 ونجار والتشديد بالكسرة ورجل كلاما وجمع
 كلم مثل حجر وخرجي اه بالحرف واذا ما قاله
 السلامة من في خامسة البيه من قوله ولو لم
 يلكو مهم اي بنيا بهم فغير صحيح وكان الذي اوقعه

فيه عطف قوله عليه الصلاة والسلام ودماهم
عليه ففهم ان العطف فيه للمفاصلة كما هو الاصل
وليس كذلك لما علمته قليلا من قوله وخرج ما لو
وحد في مفارقة الخ يعني غير مملوكة لاحد والاد
تعلق المالك القسامة والدية علي ما فيه كما
يأتي في المتن من باب القسامة **قوله** قال ف
الفتح والله اعلم بصحة وكان وجهه ما علموا
به بصبر ورثة مرتشدين انه من قال شيئا من راحة
الدنيا وهو موجود ولم يقدر علي ادائها فتأمل
قوله قلت يمكن جملة الخ ليعبد هذا الخ قوله
استمرت امور الدنيا فانه مخرج في ان **قوله** كلامه
الوصية بامور الآخرة والافنية تشبيه الشيء
بنفسه وايضا الوصية بانور الدنيا لا يشترط
فيها الطول كما علم من اطلاق المتن قليلا من
قوله قاتل لغرض ديني اي كما صابغة قال مثلا
قوله ومن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
مائة مرة يعني في اليوم ومن جلب طعاما الي مصر
او يعني في زمن الشدة قال يعني **باب**
صلوة في ليلة قوله وعلى هذا ينبغي انه لو صلى
ركعة او قلت وهذا مما لا يتردد فيه **قوله**
والعروة بالسكون قال في المصباح وسميت
بساحة الدار عروة لان الصبيات يعرضون
فيها اي يلعبون والمرحون اه **قوله** بان يعلق
نظما النظم المخذ من الادم يعرف وقته
اربع لغات فم النون وكسرها ومع كل واحد في

الطا

قال في النهروان الحى بالسواد باعتبار ما هو عليه الآن **قوله** الترمذي بن حديث ابن
عباس بن نزل الحى الاسود من الجنة وهو اشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم
قال السقلا في **قوله** بطن بعض الملمين كين سودته الخطايا ولم تبغضه الطاعات اجيب
عنه بان الله تعالى اجري عادته ان الاسود يصنع ولا يبيض ولا يبيض ولا يبيض وبان في ذلك عظمة
الطا وسكونها وجمع انطا ونطوع والنطع وزات
عنب ما ظهر من غار النع الا على ومنه الحروف النطية
وهي الطا والداك والنااه **قوله** فلا ينافي
ما مر من انها ستة عشر فافهم تسريحا بالملامة
الخطاوي ونصه قوله في اربع وجهه الى وجهه
وهي مكررة وجهه الى جنبه وهي جارية من غير
كراهة وجهه الى ظهره وهي كالي قبلها ظهر الحى
وجهه وهي غير جارية وانظر ما لو جعل الامام وجهه الى
جنبه والظاهر الجواز لانه استقبل غير جهة امامه وحده
الحديث شاذ لا يستحق سورة حاصلة من مزيا لوجه
الوجه وجه المرم وقتاه وبمينه وسبارة في مثلها من
الامام فتقوله في اربع وجهه فيه فتصوره بلغة **قوله** استقبل
ركن الحجر يعني الاسود الان لكثرة ما يصيبه من
القتيل والمس من الذين يؤكاه ابيهم في زمن النبي
واصحابه وهو من الجنة ادخلنا الله اياكم محض فضله اياها مع
انه ذو الفضل العظيم والكلم العظم لما انقضى بنا الكلام
علي الجزء الاول من هذه الحواشي الجلية المستعملة علي
غاية الاجور الجزيلة في الثواب من رب العباد اذ ما الحمد عودا
علي ما انتم واولي من افاضة الصواب فيها تضمنه هذا
المولى المبارك من المباحث الشريفة والتفريبات المتقنة
المتقنة والتفريبات المستحسنة اللطيفة والتحقيقات
الجليلة والتشبهات السنية والفوائد المهمة والفوائد
بحجة والزاوية الممتدة وتقريب المقاصد الرضية وسهيل
الغوامض المستعينة وازالة الحجاب وكشف النقاب عن
حراس البكار من نبات الافكار ورغائب الاستغفار يسره

موضوع
موضوع

بجسدها في البصائر والابصار ثم ما كان منها من فتح
 رب الارضين والسموات على العبد الفقير الى رحمة
 التي وسعت سائر البريات اطلعت على العز والاحد
 وما كان مستحدا من انفس شحنا الشيخ الفاضل
 الكامل الاديب اطلال الله لنا بقائه المشهور بحسن مقاراة
 الطر المبني ادام الله عليه انما هو المتوالي فاداة
 الشهور والميل وكل به الوجود ويسر له السعود
 ووقاه شر الاعداء والحاسدين وبلغه من الخيرات
 غاية المقصود وجعله من العلماء العالمين شسته
 اليه بقولي قاله شحنا او نحوه وهو المراد لنا عنده
 الاطلاق وما كان من غيره ^{فما صرح} ^{اسمه} ^{غالباً صرح}
 التمس من مكارم اخلاق الواقف عليه ان لا ينسأ
 من دعائه الصالح المستجاب وان يستشيت فيما يقضي
 في بادي الرأي انه من فلة القتم او من طغيات العلم
 ولا يقضي بذلك الا بحجة بيينة ثم يدرك السيرة
 منه بالحسنة على ان العبد الحقير مستترق
 بالخير والتقصير عن حوصم هذا المبدأ والله
 المسؤول ان يجعل بقيتي دنياه لوجهه تعالى خالصاً
 وان يثني من كرمه سبحانه عليه جزيل الثواب
 في الدارين ولا سيما اذا الظل في القبة اقمي قالها
 وان يتبع به جميع المرادين ويجمعه مريد اعزها
 للواردين وللمسات صدق في الاخرين وات
 بعدنا ممن مروا بفسينا ولسات اعمالنا
 ومن شر الحاسدين ^{المعنيين} وان يفرق بيننا
 ويستريحونا ويتوب علينا نوبة نصحنا انه

تسبح
يتسبب

المعنيين
مع

سبحانه

سبحانه قريب مجيب فعال لما يريد وان يصلي
 ويسلم ويبارك على سيدنا وتبنا محمد عبده
 ورسوله وحببيه وتخليقه وتغلي كافة
 اخوانه من الابرار والمرسلين وعلى الكل
 وسائر الصالحين افضل صلواته عدد معلوما
 وسلام على المرسلين واحمد لله رب العالمين ثم
 الجزء الاول من التقرير على
 حاشية ابن عايد بن
 بلييه الجزء الثاني
 واول كتاب
 الزكاة
 م

٥١٠
٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

